تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٨٨

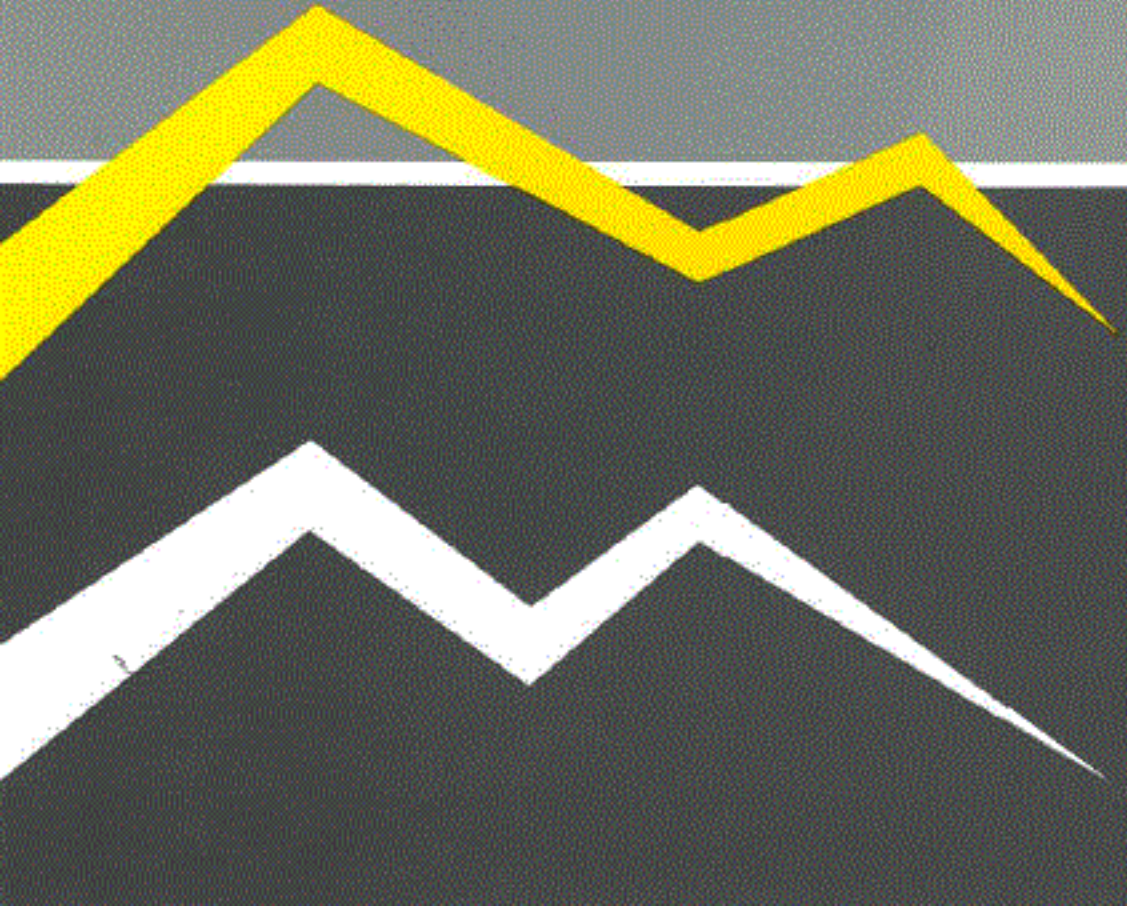

تقرير مناخ الاستثمار في
الدول العربية لعام ١٩٨٨

الناشر
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
شوال / مايو ١٩٨٩

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة ويسمح بالاقتباس

بشرط ذكر المصدر

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

ص.ب ٢٣٥٦٨ صفاة 13096 الكويت ـ تلفون ٢٤٠٤٧٤٠ ـ تلكس ٢٢٥٦٢

كفيل، كويت ـ فاكس ٢٤٠٥٤٠٦ ـ برقيا كفيل، كويت

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان تصدر تقريرها السنوي الرابع عن مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٨٨ مواصلة للجهد الذي استنته المؤسسة منذ اصدار باكورة تقاريرها السنوية عن مناخ الاستثمار اعتبارا من العام ١٩٨٥ ، وهو الجهد الذي حظي ـ بفضل من الله وتوفيقه ـ بتقدير متصل من قبل مختلف الاوساط والمنابر ذات الاهتمام ، وقد كان لقرار الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار في اجتماعها العاشر خلال العام ١٩٨٧ اطيب الاثر في هذا الشأن اذ قررت توجيه الشكر الى المؤسسة وتثمين دورها على جهودها القيمة في اصدار التقرير والاستمرار في اصداره سنوياً .

وبناء على قرار الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار في اجتماعها المشار اليه بان تقوم المؤسسة قبل طباعة التقرير في شكله النهائي باستطلاع رأي الجهات المختصة في الدول العربية بشأن التقرير القطري الذي يخص كل منها لمطابقة ما يرد فيه من تشريعات واجراءات ووقائع وأحداث مع ما هو واقع فعلا وذلك خلال مدة مناسبة والا فان على المؤسسة ان تقوم بنشر التقرير بعد انقضاء اجل المدة المحددة ، قامت المؤسسة ـ بناء على ذلك ـ بتزويد الجهات المعنية في كافة الاقطار العربية بنسخة من مسودة التقرير القطري الذي يخص كل منها ، وتلقت المؤسسة اجابات من بعض الاقطار خلال المدة المحددة لاستلام الردود وقد تم اخذها جميعا بعين الاعتبار .

واذ تسعى المؤسسة جاهدة الى تجويد التقرير والارتقاء بمستواه لترجو ان يحقق هدفه في ان يكون انعكاسا صادقا وامينا لما سجله العام من مستجدات ومتغيرات طرأت على مناخ الاستثمار في الدول العربية على الصعيدين القومي والقطري ليكون في خدمة كافة المهتمين بقضايا الاستثمار والقائمين على شؤونه في المنطقة العربية .

ولسوف تكون المؤسسة جد ممتنة لكل صاحب رأي او تعليق يتفضل فيزودنا به .

وبالله التوفيق ،

مأمون ابراهيم حسن

مدير عام

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

الفهرس

صفحة

الجزء الاول : ١١

١ ــ ١ ــ مقدمة ١١

١ ــ ٢ ــ الوقائع والاحداث السياسية ذات البعد القومي ١٣

١ ــ ٣ ــ تدابير ومقررات اقتصادية على المستوى القومي ١٩

١ ــ ٤ ــ أهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية على الصعيد القومي ٣٤

١ ــ ٥ ــ المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار ٣٦

١ ــ ٦ ــ الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٨٨ ..... ٤٤

١ ــ ٧ ــ انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار ٤٥

الجزء الثاني : التقارير القطرية ٦٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في المملكة الاردنية الهاشمية ٦٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في دولة الامارات العربية المتحدة ٩٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في دولة البحرين ١١٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في الجمهورية التونسية ١٢٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ١٥١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في جمهورية جيبوتي ١٧١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في المملكة العربية السعودية ١٧٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في جمهورية السودان ١٩٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في الجمهورية العربية السورية ٢١٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في جمهورية الصومال الديمقراطية ٢٤٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في الجمهورية العراقية ٢٥٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في سلطنة عمان ٢٧٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في دولة قطر ٢٩٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في دولة الكويت ٣٠٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في الجمهورية اللبنانية ٣١٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ٣٢٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في جمهورية مصر العربية ٣٤٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في المملكة المغربية ٣٧٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في الجمهورية الاسلامية الموريتانية ٣٩٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في الجمهورية العربية اليمنية ٤١١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٨ في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ٤٢٣

الجزء الأول

التقرير القومي

الجزء الاول

التقرير القومي *

١.١ مقدمة :

سجل العام موضع التقرير مجموعة من التطورات والمستجدات الهامة على المستويين السياسي والاقتصادي كانت ايجابية في معظمها مقارنة بما شهده العام السابق من تطورات ومستجدات وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالتطورات السياسية ، فعلى المستوى السياسي سجل العام انعقاد القمة العربية غير العادية في الجزائر حيث تم بحث التدابير الكفيلة بدعم وتعزيز انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، كما شهد العام وضع نهاية للحرب الدامية بين العراق وايران ، وفي تطور آخر سجل العام الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، وتلى ذلك مباشرة اعتراف عدد كبير من دول العالم بالدولة الفلسطينية ، كما شهدت العلاقات السياسية العربية مزيداً من الانفراج باعادة العلاقات الدبلوماسية بين عدد من الدول العربية .

وعلى الصعيد الاقتصادي تفاوت اداء الاقتصاديات العربية ما بين التأثر ببعض العوامل الايجابية وبعض العوامل السلبية ، حيث تحسن الاداء الاقتصادي في بعض الدول العربية خاصة في كل من قطاع الصادرات والقطاع السياحي ، بينما تأثر القطاع الزراعي في عدد من الدول العربية بشكل سلبي بسبب استمرار موجة الجفاف او بسبب الفيضانات المدمرة ، اضافة الى اسراب الجراد التي الحقت اضراراً كبيرة بالمحاصيل الزراعية في بعض الدول . وبالنسبة لاقتصاديات الدول النفطية فقد تأثرت بما شهدته اسواق النفط من عدم انضباط ادى الى انخفاض حاد في الاسعار بسبب تجاوزات في حصص الانتاج .

وعلى صعيد العمل العربي المشترك تكثفت الجهود خلال العام من اجل تطوير وتنمية المبادلات التجارية العربية ، كما شهد العام اطلاق عدد من الشركات الاستثمارية العربية الكبرى ، وبالنسبة لمنظمات العمل العربي المشترك قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي اعتبار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك منطلقاً اساسياً لاعادة صياغة اهداف المنظمات العربية المتخصصة ، وقرر المجلس الابقاء على عدد من هذه المنظمات ودمج عدد آخر منها اضافة الى تصفية بعضها .

---

* تم ترتيب عرض الوقائع والاحداث السياسية والتدابير والمقررات الاقتصادية وفق تواريخ حدوثها ما لم تقتض اعتبارات عرض الموضوع غير ذلك .

وعلى مستوى التعاون الاقليمي العربي تواصلت مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في سبيل تحقيق التكامل بين دول المجلس، وسجل العام اجتماع قمة دول المغرب العربي لبحث الوسائل الكفيلة بتحقيق اتحاد المغرب العربي الكبير، كما سجل العام بروز توجه واضح لاقامة تجمع رباعي يضم في عضويته كلا من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية، جمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية اليمنية.

وفيما يتعلق بحجم التدفقات الاستثمارية فقد سجل العام زيادة في حجم الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية بنسبة ٢,١٤ ٪ مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت جملة الاستثمارات العربية الوافدة التي تم الترخيص بها خلال العام نحو ٢٣٢,٤ مليون دولار امريكي مقابل نحو ٢٢٧,٥ مليون دولار في عام ١٩٨٧، وتوزعت هذه الاستثمارات على اربعة عشرة دولة عربية كان نصيب القطاع المالي والمصرفي نحو ٣٩,٦ ٪ من اجمالي الاستثمارات ونصيب كل من قطاع الصناعة، وقطاع التجارة والمقاولات والخدمات، ٢٦,٧ ٪، ١٣,٦ ٪ على التوالي.

٢.١ الوقائع والاحداث السياسية ذات البعد القومي :

سجل العام عدداً هاماً من الوقائع والاحداث السياسية ذات البعد القومي ، وفيما يلي بيان بأهم ما استجد من وقائع واحداث في هذا الصدد :

١.٢.١ اللقاءات العربية على مستوى القمة :

١/١.٢.١ القمة العربية :

شهد منتصف العام انعقاد مؤتمر القمة العربية غير العادي في العاصمة الجزائرية خلال الفترة من ٧ — ١٩٨٨/٦/١١ لدعم الانتفاضة الفلسطينية في فلسطين المحتلة ، وكان موضوع الصراع العربي الاسرائيلي عنواناً رئيسياً في جدول اعمال المؤتمر، وقد تضمن البيان الختامي الذي اصدره القادة العرب اكبار المؤتمر لانتفاضة الشعب الفلسطيني التي تشكل حلقة في سلسلة كفاحه المتواصل منذ اكثر من نصف قرن باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الثورة الفلسطينية . كما حيا المؤتمر باكبار واعتزاز البطولات التي يسجلها الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وتصميمه الرائع على تحرير اراضيه المحتلة .

وبحث المؤتمر التدابير الكفيلة لدعم الانتفاضة وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها وتصاعدها ، واكد التزامه بتقديم كافة المساعدات الضرورية بمختلف الوسائل والاشكال الى الشعب الفلسطيني لضمان استمرار مقاومته وانتفاضته بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى يحقق اهدافه الوطنية الثابتة والمشروعة .

واكد المؤتمر تجديد التزامه بدعم دول المواجهة للعدو الاسرائيلي ، ورحب بالنجاح الكبير الذي حققته القوات العراقية على جبهة القتال ، وتعهد بالدعم الكامل للعراق . كذلك اعرب المؤتمر عن تصميم الدول العربية على الوقوف الى جانب دول الخليج العربي في مواجهتها لاي اعتداء خارجي .

٢/١.٢.١ قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

عقدت الدورة التاسعة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمدينة «المنامة» عاصمة دولة البحرين خلال الفترة (١٩ — ١٩٨٨/١٢/٢٢) ، وقد اكد قادة دول المجلس في بيانهم الختامي ارتياح دول المجلس للتطورات الايجابية في المنطقة والتي تمثلت في وقف اطلاق النار بين العراق وايران وبدء المفاوضات المتعلقة بتنفيذ القرار (٥٩٨) وجددوا العزم على العمل من اجل ان يسود الامن والاستقرار في المنطقة بما يؤمن حق حرية الملاحة في المياه الدولية والطرق البحرية وفقا لمبادىء القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وعلى أساس من حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط بين دول المنطقة كما اكدوا مساندة دول مجلس التعاون لانتفاضة الشعب الفلسطيني وتأييدها لدولة فلسطين .

وخرجت قمة المنامة بقرارات اقتصادية بارزة تضمنها «اعلان المنامة الاقتصادي» ، الذي اكد على اهمية العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وانشاء السوق الخليجية المشتركة ودعم التسهيلات الجمركية والتجارية والسماح لمواطني دول المجلس بتملك اسهم الشركات المساهمة المشتركة والجديدة العاملة في دول المجلس (١) .

٣/١.٢.١ اجتماعات القمة لدول المغرب العربي والتطورات بالمنطقة :

عقد قادة بلدان المغرب العربي (الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، المملكة المغربية ، والجمهورية الاسلامية الموريتانية) ــ اثر اختتام اعمال القمة العربية في الجزائر ــ مؤتمر قمة خماسي خلال شهر حزيران / يونيو ١٩٨٨ لبحث الوسائل الكفيلة بانهاء نزاع الصحراء وتحقيق مشروع المغرب العربي الكبير (٢) .

وكان مطلع العام قد شهد تحركات واسعة بين دول المغرب العربي من اجل توحيد صفوفها وتنسيق سياساتها .. فكانت عودة العلاقات الدبلوماسية التونسية الليبية في (١٩٨٨/١/١) واعلان الرئيس الليبي فتح الحدود مع تونس (١٩٨٨/٤/٤) بادرة لتنقية الاجواء المغربية . وسجل العام عقد قمة ثلاثية في تونس خلال شهر شباط / فبراير ١٩٨٨ ضمت كلاً من تونس والجزائر والجماهيرية ، واعقب هذا التطور عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب في ١٩٨٨/٥/١٦ وفي اعقاب ذلك قرر البلدان فتح الحدود بينهما واستئناف الاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات النقل الجوي والبري والبحري والغاء تأشيرات الدخول لمواطني البلدين واعادة حرية مرور الافراد والبضائع .

وفي تطور آخر سجل العام في ١٩٨٨/٨/٣٠ موافقة كل من المملكة المغربية وجبهة البوليساريو على خطة السلام التي تقدم بها سكرتير عام الامم المتحدة لحل مشكلة الصحراء على مرحلتين : الاولى وقف اطلاق النار والثانية اجراء استفتاء يسمح لسكان الصحراء الغربية بحقهم في تقرير مصيرهم .

٢.٢.١ عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وعدد من الدول العربية :

تواصلت الجهود المبذولة لتنقية الاجواء العربية حيث سجل العام استئناف العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية مصر العربية وكل من الجمهورية التونسية (١٩٨٨/١/٢٣) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٩٨٨/٢/٩) والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (١٩٨٨/١١/٢٤) .

---

(١) لمزيد من التفاصيل الاقتصادية انظر البند ١١.٣.١ .

(٢) لتفصيل الجوانب الاقتصادية انظر البند ١٢.٣.١ .

٣.٢.١ الحرب العراقية الايرانية :

شهدت الحرب العراقية الايرانية اهم تطوراتها بعد استمرار دام لنحو ثماني سنوات وذلك برضوخ الحكومة الايرانية للارادة الدولية وقبولها بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٨ لقرار مجلس الامن رقم (٥٩٨) ، الداعي الى وقف اطلاق النار بين العراق وايران وانهاء حالة الحرب بين البلدين . وقد سبق ذلك تمكن القوات العراقية من تحرير منطقة الفاو (١٩٨٨/٤/١٨) والشلامجة (١٩٨٨/٥/٢٥) وتحرير جزر مجنون الجنوبي والشمالي في المسطح المائي بهور الحويزة (٢٤ــ١٩٨٨/٦/٢٥) وطرد القوات الايرانية الى خارج الحدود الدولية العراقية .

وفي (١٩٨٨/٨/٦) دعا الرئيس العراقي الحكومة الايرانية الى اجراء مفاوضات مباشرة استجابت لها ايران في (١٩٨٨/٨/٧) ، وفي (١٩٨٨/٨/٢٠) دخلت الهدنة بين العراق وايران حيز التنفيذ وبدأت المباحثات المباشرة في جنيف تحت رعاية سكرتير عام الامم المتحدة اعتبارا من (١٩٨٨/٨/٢٥) .

وفي دور انعقاده العادي التسعين خلال الفترة (١١ ــ ١٩٨٨/٩/١٢) ، قرر مجلس جامعة الدول العربية توجيه التحية الى العراق ومباركة انتصاره ، واكد على التضامن العربي مع العراق في دفاعه المشروع عن سيادته واراضيه ، ودعا للعمل على الانهاء الفعلي للحرب من خلال المفاوضات المباشرة على اساس التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن الدولي ، والتصدي لكل المحاولات الرامية الى عرقلة تطبيقه ، ودعوة ايران الى اجتذاب كل ما من شأنه ان يعطل مسيرة السلام .

٤.٢.١ القضية الفلسطينية :

سجل عام ١٩٨٨ مجموعة من التطورات الهامة على مختلف الاصعدة والمستويات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وفيما يلي ابرز هذه التطورات :

- شهد العام ــ مع استمرار الانتفاضة الشعبية التي يخوضها الشعب العربي الفلسطيني منذ ١٩٨٧/١٢/٨ــ نقلة نوعية في المسيرة النضالية لهذا الشعب ، تحولت فيها «الانتفاضة الى حرب شعبية منظمة» ضد الاحتلال ، تقودها وتنظمها وترعاها داخليا «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» .
- ولدعم الانتفاضة عقد مجلس جامعة الدول العربية دورة طارئة في تونس بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٣ خصصت لدعم الانتفاضة ، وقرر فيها المجلس توجيه تحية اكبار للشعب العربي الفلسطيني وأدان جرائم الاحتلال الصهيوني وطالب دول العالم بالضغط على سلطات الاحتلال لوقف تعسفها واضطهادها للشعب الثائر، كما قرر دعم الانتفاضة ضمانا لاستمرار مسيرتها .
- قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته العادية الرابعة والاربعين في تونس (٣ــ ١٩٨٨/٢/٤) التوجه الى الشعب العربي الفلسطيني بتحية الاكبار والاعتزاز بانتفاضته الشاملة ووحدته الوطنية في تصديه لاعمال القمع الصهيوني ، الامر الذي كان له الاثر الايجابي في وضع القضية الفلسطينية في مكانها الصحيح في المحافل العربية والدولية ، وقرر ايضا ادانة وشجب جرائم الاحتلال الصهيوني ومطالبته جميع دول العالم بالوقوف مع الشعب الفلسطيني في

نضاله العادل والمشروع ، ودعا الدول العربية الى تكثيف جهودها على المستوى الرسمي والشعبي لدعم الانتفاضة والعمل على استمرارها بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية .

ـ عمد العدو الصهيوني ـ ضمن محاولاته المستميتة لقمع الانتفاضة ـ الى اغتيال نائب القائد العام للثورة الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح الشهيد / خليل الوزير (ابو جهاد) في عملية غادرة بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٦ اعتدي فيها على حدود الجمهورية التونسية منتهكا بذلك كل المواثيق والاعراف الدولية .

ـ وفي دورة انعقاده العادي التاسع والثمانين بتونس (٣/٣١ ـ ١٩٨٨/٤/٢) قرر مجلس جامعة الدول العربية رفض قرار الادارة الامريكية باغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة لما يمثله من موقف عدائي تجاه الامة العربية وحقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية ، واعتبار هذا القرار سابقة خطيرة تشكل تحديا للارادة الدولية وانتهاكا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها وعرقلة لدورها ومهامها ، كما اعرب مجلس الجامعة عن التقدير والتأييد للجهود التي يقوم بها الامين العام للامم المتحدة من اجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة لاحترام اتفاقية المقر المبرمة بين الولايات المتحدة والامم المتحدة في عام ١٩٤٧ . ودعا المجلس الى استمرار التصدي للقرار الامريكي والعمل على الغائه التزاما بالتعهدات الدولية المترتبة على الولايات المتحدة كدولة مضيفة لمنظمة الامم المتحدة . (١)

ـ وبعد انقطاع دام خمس سنوات ، بدأ حوار بين الجمهورية العربية السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تمثل في زيارة رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة الى دمشق (١٩٨٨/٤/٢٤) لتدعيم التعاون السوري الفلسطيني وتعزيز الجبهة العربية ضد العدو الصهيوني .

ـ شهدت العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية تطورا جوهريا تمثل في اعلان العاهل الاردني فك العلاقة القانونية والادارية بين المملكة الاردنية الهاشمية وبين الضفة الغربية (١٩٨٨/٧/٣١) واعقب ذلك الغاء وزارة شؤون الارض المحتلة وحل اللجنة العليا لشؤون تلك الاراضي المحتلة . وفي ١٩٨٨/٨/١٤ بدأت المملكة الاردنية الهاشمية في تنفيذ هذه القرارات ، وكانت الخطوات التمهيدية عن قطع الروابط القانونية والادارية الاردنية مع الضفة الغربية قد بدأت باعلان الحكومة الاردنية (١٩٨٨/٧/٢٨) ، عن الغاء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي العربية المحتلة وحل سائر لجان التنمية والعطاءات والمشتريات في اطار الخطة المشار اليها .

---

(١) وفي تطورات اخرى على المستوى الدولي صوتت الجمعية العامة للامم المتحدة الى جانب مشروع قرار بعدم اغلاق مكتب بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣ ، وفي تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٩ قررت المحكمة الفيدرالية الامريكية عدم احقية الولايات المتحدة باغلاق مكتب بعثة المراقبة الدائمة التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ، وفي ١٩٨٨/٨/٢٩ اعلنت وزارة العدل الامريكية انها لن تطعن في القرار الذي اعتبر اغلاق مكتب مراقب المنظمة في الامم المتحدة انتهاكا لاتفاقية المقر الموقعة بين الحكومة الامريكية والمنظمة الدولية .

ـ وفي قرار خاص بدعم انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (الدورة ٤٥ تونس ٨ـ ١٩٨٨/٩/٩)، ادانة ممارسات واجراءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي وما تقوم به من اعمال وحشية لتدمير البنية التحتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من استيلاء على الاراضي وتدمير للمنازل واتلاف للمزروعات ومصادرة المساعدات واغلاق الصحف والمدارس والمعاهد، كما اكد على التزام الدول العربية ووقوفها الى جانب الشعب العربي الفلسطيني في انتفاضته المجيدة ونضاله البطولي لنيل حقوقه الوطنية في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما تقرر دعوة كافة دول العالم والرأي العام الدولي الى ادانة سياسة الارهاب والعنف التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي والعمل على وضع حد لهذه السياسة وتقديم كل اشكال المعونات المادية والاقتصادية والمعنوية، ودعوة منظمة الامم المتحدة لاتخاذ كافة الاجراءات والتدابير التي تكفل حماية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

ـ ونظرا لتفاقم الاوضاع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، قرر مجلس جامعة الدول العربية في دورة الانعقاد العادي رقم (٩٠) بتونس (١١ـ ١٩٨٨/٩/١٢)، التأكيد مجددا على كافة قرارات مؤتمرات القمة العربية وقرارات مجلس الجامعة السابق اتخاذها والمتعلقة بسلامة وامن التواجد الفلسطيني في لبنان وعدم تهجير ابناء الشعب الفلسطيني وحماية المخيمات فيه واعادة اعمارها بالتنسيق مع الوكالة الدولية لغوث اللاجئين.

ـ وشهدت القضية الفلسطينية في ضوء الانتفاضة الشعبية ـ التي دخلت عامها الثاني ـ اهم تطوراتها على الاطلاق بالاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف... فقد وافق المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر المنعقدة بالجزائر خلال الفترة ١٢ـ ١٩٨٨/١١/١٥، على برنامج سياسي يجعل قرار مجلس الامن الدولي رقم (٢٤٢) اساسا رئيسيا للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط واقر المجلس بالاجماع وثيقة اعلان الدولة الفلسطينية التي نصت على انه:

«انطلاقا من الحق الطبيعي لشعبنا في فلسطين واستنادا الى قرارات الشرعية الدولية، ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني من خلال عدم تمكنه من حق تقرير المصير، وبالرغم من صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم (١٨١) في العام ١٩٤٧، والذي نص على اقامة دولتين واحدة عربية واخرى يهودية، وبالرغم من انه يوفر شروطا للشرعية الدولية لاقامة الدولة الفلسطينية، وانطلاقا من ميثاق الامم المتحدة وقراراتها التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في ارضه.. يقرر المجلس الوطني الفلسطيني اعلان الدولة الفلسطينية».

ـ لاقى اعلان الدولة الفلسطينية اعترافا وتأييدا من العديد من دول العالم حيث بلغ عدد الدول التي اعترفت او ايدت او رحبت باعلان الدولة الفلسطينية حتى نهاية العام (٩٠) دولة موزعة على النحو التالي: (٢١ دولة عربية، ١٧ دولة آسيوية، ٣١ دولة افريقية، ١٧ دولة اوروبية، دولتان من امريكا الوسطى، دولة واحدة من امريكا الجنوبية، دولة واحدة من القارة الاوقيانوسية) ومن بين هذه بعض الدول الكبرى مثل الاتحاد السوفييتي والصين. في حين لم

تعترف الولايات المتحدة بالدولة الجديدة ، ومنعت زيارة رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية الى نيويورك للمشاركة في الجلسة التي خصصتها الجمعية العامة للامم المتحدة لمناقشة القضية الفلسطينية ، متجاهلة بذلك اتفاقية دولة المقر والاجماع الدولي الذي طالبها بمراجعة قرارها ، وازاء عدم استجابة الولايات المتحدة قررت الجمعية العامة للامم المتحدة نقل مناقشاتها حول القضية الفلسطينية الى مقرها الاوروبي في مدينة جنيف بسويسرا للاستماع الى خطاب السيد ياسر عرفات الذي القاه بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٣ .

وقد لخص السيد ياسر عرفات في خطابه برنامج الدولة الفلسطينية امام المجتمع الدولي وقدم فيه مبادرة سلام فلسطينية من ثلاث نقاط : الاولى هي ان يتم العمل الجاد لعقد اللجنة التحضيرية التي تمهد لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، والثانية ان يتم العمل لاشراف مؤقت للامم المتحدة على الاراضي الفلسطينية ، ووضع قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني والاشراف على انسحاب اسرائيل ، والثالثة هي السعي للوصول الى تسوية سليمة شاملة بين جميع اطراف النزاع العربي الاسرائيلي .

ـ وفي اعتراف صريح بكل ايجابيات الموقف الفلسطيني ، وبعد ايام قلائل من خطاب السيد ياسر عرفات امام الجمعية العامة ، حدث تحول جذري في الموقف الامريكي تمثل في اعلان الحكومة الامريكية في ١٩٨٨/١٢/١٥ الموافقة على بدء حوار رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وبدأ بذلك اول اتصال رسمي امريكي ـ فلسطيني بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٦ في العاصمة التونسية ـ المقر الرسمي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

٥.٢.١ الاوضاع اللبنانية :

دخلت الحرب الاهلية اللبنانية عامها الرابع عشر وشهد عام ١٩٨٨ اشتباكات متعددة بين ميليشيات بعض الاحزاب تلاها انتشار القوات السورية في الضواحي الجنوبية من بيروت لوقف نزيف الدماء ، وشنت اسرائيل ٢٥ عدوانا جويا على مواقع الفلسطينيين والثوار اللبنانيين في جنوب لبنان كان من بينها اكبر هجوم يقع خلال ست سنوات وقد شنه الكوماندوز بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٩ على قواعد الفلسطينيين جنوبي بيروت .

ونظرا للصعوبات التي واجهت انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية (١) ، اصدر الرئيس اللبناني ـ قبل انتهاء مهامه الدستورية بيوم واحد ـ مرسوما بتعيين حكومة عسكرية تتسلم مهام رئيس الجمهورية ، وافرز ذلك وضعا تواجدت فيه حكومتان لبنانيتان في وقت واحد ، الامر الذي دفع لبنان الى اخطار التقسيم . وفي دور الانعقاد العادي رقم (٨٩) خلال شهر نيسان / ابريل ١٩٨٨ ، قرر مجلس جامعة الدول العربية التأكيد على قراره السابق بمطالبة الدول الاعضاء المسارعة الى تقديم العون العاجل الى الشعب اللبناني في مجالات الغذاء والمحروقات والتربية والتعليم والصحة ، وتوجيه الشكر الى الدول التي بادرت الى تقديم مساعدات الاغاثة .

---

(١) انتهت مدة الرئاسة الدستورية للرئيس اللبناني امين الجميل في ١٩٨٨/٩/٢٣ وتعثر انعقاد مجلس النواب اللبناني مرتين لانتخاب رئيس جديد .

وقد وجه الامين العام لجامعة الدولة العربية نداء الى اللبنانيين ناشدهم فيه ان يضعوا وحدة واستقلال لبنان فوق كل اعتبار، وان يرفضوا التقسيم الذي لا تستفيد منه غير اسرائيل صاحبة المصلحة الوحيدة في دفع لبنان الى الفراغ الدستوري تحقيقا لمخططاتها في تقسيم لبنان، كما وجه رسالة الى الملوك والرؤساء العرب طالب فيها ببذل الجهود لمعالجة الوضع الراهن في لبنان.

٣.١ تدابير ومقررات اقتصادية على المستوى القومي:

سجل العام مجموعة من التدابير والمقررات الاقتصادية على المستوى القومي العربي وعلى مستوى عدد من الدول العربية كان ابرزها ما يلي:

١.٣.١ جهود تشجيع الاستثمار بهدف تشجيع انتقال رؤوس الاموال العربية لدى المؤسسات الاسلامية واستثمارها في الدول العربية:

سجل العام مجموعة من الجهود الرامية الى تشجيع الاستثمار بين الدول العربية، وفيما يلي ابرز هذه الجهود:

- بهدف تشجيع انتقال رؤوس الاموال العربية لدى المؤسسات الاسلامية واستثمارها في الدول العربية نظمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ندوة «ضمان المعاملات الاسلامية» في الكويت خلال الفترة ٩ــ ١٠/٢/١٩٨٨، شارك فيها ممثلون عن كبريات مؤسسات التمويل والمصارف وشركات الاستثمار والتأمين الاسلامية بالاضافة الى نخبة من علماء الشريعة الاسلامية.

  وتناولت الندوة التعريف بنظامي ضمان الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات وتحديد المعاملات الاسلامية التي تتطلب الضمان وامكانية تغطيتها ضد الاخطار التجارية وغير التجارية بعد تحديد الخصائص التي ينبغي توفرها في نظامي الضمان وفق احكام الشرع الحنيف، وأوصت الندوة بقيام المؤسسة بتوفير الضمان للمعاملات الاسلامية من خلال انشاء صندوق خاص في اطار المؤسسة تتمتع عملياته بكل ما تتمتع به عمليات المؤسسة من مزايا وضمانات في ظل احكام اتفاقية التأسيس وشروطها وتخضع لائحة الصندوق وعقوده لمراجعة شرعية وفنية لضمان قيامه على الاسس الصحيحة لاحكام الضمان والتكافل الاسلامي، وقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بوضع النظام المقترح لهذا الصندوق وتعميمه على الجهات المعنية لدراسته وابداء الرأي فيه.
- تحت رعاية السيد رئيس جمهورية مصر العربية وبحضور عدد كبير من رجال الاعمال والمستثمرين العرب، عقد «الملتقى العربي للاستثمار في مصر» خلال الفترة من ١٣ــ ١٦/٣/١٩٨٨ وطرحت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية (١١٧) مشروعا استثماريا تمت مناقشتها من خلال لقاءات جمعت بين مقدمي المشروع وطالبي مناقشته، وبنهاية الملتقى اعلن عن تأسيس عدد من الشركات الاستثمارية القابضة، واعلن عن تشكيل لجان

مشتركة بين الجانب المصري والمستثمرين العرب لمتابعة تنفيذ توصيات الملتقى ودراسة ما يعترض المستثمرين من عقبات ، كما اوصى الحاضرون بان يعقد هذا الملتقى سنويا .

ـ بدعوة مشتركة من جامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، وتحت رعاية السيد رئيس الجمهورية التونسية ، تم عقد المؤتمر الرابع لرجال الاعمال والمستثمرين العرب (١) بمدينة تونس خلال الفترة من ٥ ـ ١٩٨٨/١١/٨ وقد عقد المؤتمر اربع جلسات عامة ناقشت موضوعات : اسواق الاوراق المالية العربية (واقعها وامكانيات تطويرها والربط فيما بينها) وتقويم اداء المشروعات الاستثمارية العربية (٢) ودور البنوك التقليدية والاسلامية في تمويل المشروعات وامكانيات التعاون فيما بينها في تمويل المشروعات ، كما عقدت ثلاث حلقات لدراسة المشروعات المعروضة للترويج التي بلغ عددها نحو (٢٩٠) مشروعاً توزعت على قطاعات الزراعة ، الصناعة ، السياحة ، والخدمات . ويمكن اجمال اهم النقاط التي خرج بها المؤتمر فيما يلي :

أ ـ في مجال أسواق الاوراق المالية العربية :

اكد المؤتمر على اهمية تطوير وربط هذه الاسواق ودعا المؤتمر كافة الجهات المعنية قوميا وقطريا الى الاستفادة من محتويات الدراسة التي تقدمت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتدارس ما جاء فيها من مقترحات لتطوير وربط هذه الاسواق لكي تلعب دورا اكثر فاعلية في تشجيع وجذب الاستثمارات العربية في المنطقة العربية ، كما اوصى المؤتمر بدعم ومؤازرة استراتيجية صندوق النقد العربي و برنامج عمله لتطوير الاسواق المالية العربية .

ب ـ في مجال دور البنوك الاسلامية والتقليدية في تمويل المشروعات :

اكد المؤتمر على دعوة المصارف الاسلامية والتقليدية الى تعزيز امكانيات التعاون فيما بينها وابتكار السبل والوسائل والادوات الكفيلة بتوسيع هذا التعاون وتعميقه ، كما اكد على اهمية برنامج تمويل التجارة العربية البينية لدى صندوق النقد العربي و برامج البنك الاسلامي للتنمية في مجال تمويل التجارة الخارجية متمثلة في برنامج تمويل الواردات و برنامج التمويل الاطول اجلا للتجارة (تمويل الصادرات) ومحفظة البنوك الاسلامية ،

---

(١) يعقد مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب بشكل دوري ، و يعتبر منبرا قوميا يلتقي فيه رجال الاعمال والمستثمرون العرب والمسئولون الحكوميون عن اجهزة الاستثمار وممثلو شركات الاستثمار والتمويل والمنظمات والاتحادات والمصارف العربية لبحث شئون وقضايا الاستثمار ومناقشة فرص الاستثمار المتاحة ووسائل تمويلها ، حيث عقد المؤتمر الاول في الطائف بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٣/٣٠ ـ ١٩٨٢/٤/١ ، وعقد المؤتمر الثاني بالدار البيضاء بالمملكة المغربية خلال الفترة ١٠/٣١ ـ ١٩٨٣/١١/٣ ، والمؤتمر الثالث بمدينة الكويت خلال الفترة ٢٨ ـ ١٩٨٦/٤/٣٠ .

(٢) استعرض المؤتمر النتائج الاولية للدراسة التي تنجزها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عن تقويم اداء عينة مختارة من المشروعات الاستثمارية العربية .. وهي الدراسة التي تناولت ٢٤ مشروعا استثماريا تعمل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في سبع دول عربية مضيفة للاستثمارات ، واوضحت الدراسة العوامل الايجابية والسلبية التي تؤثر على اداء هذه المشروعات وقسمتها بين عوامل قانونية وهيكلية واقتصادية وتنظيمية واجرائية .

و يدعو رجال الاعمال والمستثمرين العرب الى التعرف على هذه البرامج والاستفادة منها ، ودعا المؤتمر الى تعزيز دور المصارف المركزية والسلطات النقدية العربية في مساندة البنوك في الظروف الصعبة وضرورة تطوير ادوات واساليب الضبط ومراقبة الائتمان . كما اكد على اهمية ان تقوم البنوك التجارية بتقوية اجهزتها الفنية واجهزة المتابعة للتأكد بان الائتمان سيستعمل في جهته الصحيحة استنادا الى اهلية المشروع ذاته وليس الى هوية طالبه او صاحب المشروع ، كما اكد المؤتمر على اهمية حماية الاستثمارات العربية في الخارج من مخاطر التآكل التي تتعرض لها ، كالتقلبات في اسعار الصرف والفوائد والاسهم والمعادن . ومن المصادرة والتجميد التي قد تتعرض لها . وعلى المصارف والمؤسسات المالية العربية النشطة ان تقوم بدور الامين لادارة هذه الاموال ومدها بموارد جديدة تمكنها من المساهمة في تشجيع وتنمية الاستثمارات وتوظيفها داخل الوطن العربي وفقا لمعايير السيولة والربحية والسلامة .

جـ - في مجال الترويج للمشروعات :

في اطار الترويج للمشروعات الصناعية اكد المؤتمر على انه من الضروري تأمين وسائل الربط بين فكرة المشروع والتمويل اللازم له والترويج لانتاجه ، ولاحظ المؤتمر ان الجهود الاعلامية بالنسبة للمشاريع الصناعية العربية غير كافية ، مما يؤدي في بعض الحالات الى طرح مشاريع متشابهة في الهدف والمضمون مما يبعثر الجهود العربية في مجال التنمية الصناعية ، كما ارتأى المؤتمر ان ثمة حاجة الى اقامة شركة عربية للاستثمار الصناعي في القطاع الخاص ، على ان تركز هذه الشركة بشكل اساسي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تطرح في اطار مؤتمرات رجال الاعمال والمستثمرين العرب .

وفي ضوء استعراض المشروعات الزراعية المعروضة للترويج اكد المؤتمر على ضرورة استمرارية متابعة ترويج المشروعات بالتعاون مع فريق عمل الامن الغذائي العربي والبنك الاسلامي للتنمية ، ولاحظ المؤتمر ان التمويل العربي للمشاريع الزراعية الانمائية متوافر ، الا ان بعض العقبات تحول دون انسياب هذه الاموال الى الدول المضيفة للمشروعات ، لا سيما عدم استقرار اسعار الصرف ، وفرض تسعيرة محددة للانتاج ، والسماح غير المستقر للتصدير وصعوبات انظمة العمل . ومن هذا المنطلق فان على الدول المضيفة للمشاريع الزراعية ايجاد حل مناسب وعاجل لهذه العقبات تشجيعا لرجال الاعمال والمستثمرين العرب للاستثمار في هذه الدول .

ـ وفي مؤتمر للمستثمرين والمصرفيين العرب ، عقد بمدينة لندن (١٩٨٨/٣/٢٩) ، ناقش المؤتمرون مستقبل الاستثمارات العربية ومخاطر الاستثمار في الخارج واسباب هجرة الاموال العربية ، ومخاطر اسعار الصرف والتضخم واسعار الفائدة ، وامكانيات تحسين مناخ الاستثمار في الوطن العربي . ويعتبر هذا المؤتمر الاول من نوعه بعد كارثة انهيار اسواق الاسهم العالمية (اكتوبر ١٩٨٧) ، وقد جاء انعقاده وسط دلائل تؤكد توجه المستثمرين العرب الى اعادة النظر في استراتيجيات استثماراتهم خارج الوطن العربي .

٢.٣.١ اوضاع الطاقة العربية :

شهد العام عقد الاجتماع رقم (٨٣) للمؤتمر الوزاري للدول المصدرة للبترول «اوبك» خلال الفترة من ١١ ــ ١٩٨٨/٦/١٤ واعلن فيه عن تمديد العمل بالاتفاق القائم (١)، لمدة ستة اشهر اخرى اعتبارا من تموز/ يوليو ١٩٨٨ بحيث تظل حصة انتاج كل دولة (٢)، كما هي عليه على ان يبلغ سقف الانتاج ١٥,٠٦ مليون برميل يوميا لـ ١٢ دولة ، الاعضاء في المنظمة ، واتفق الوزراء على ابقاء سعر الاساس عند ١٨ دولاراً للبرميل الواحد كما كان متفقا عليه في السابق ، ووافق الوزراء على استمرار الحوار والتعاون مع الدول المنتجة خارج المنظمة من اجل تدعيم الاسعار.

وعلى الرغم من الاتفاق على تمديد العمل بالاتفاق السابق ، الا ان اسواق النفط سجلت خلال العام قدرا كبيرا من عدم الانضباط الامر الذي ادى الى عدم استقرار اسعار النفط نتيجة لتجاوزات كبيرة في حصص الانتاج ، حيث تراجعت اسعار النفط تراجعا حادا خلال العام ، فوصل سعر خام دبي ــ وهو اكثر خامات الشرق الاوسط رواجا ــ الى سعر يقل بمقدار خمسة دولارات عن السعر المستهدف للبرميل الواحد وهو ١٨ دولارا .

وفي ١٩٨٨/١١/٢٨ عقد المؤتمر الوزاري رقم (٨٤) للاوبك ، وبعد مفاوضات شاقة امكن التوقيع على اتفاقية تحدد سقف الانتاج الكلي بـ ١٨,٥ مليون برميل يوميا للدول الثلاث عشرة الاعضاء في الاوبك ، اي ما يقل بنسبة ٢٠ ٪ تقريبا عن مستويات الانتاج التي كانت سائدة في وقت توقيع الاتفاقية للوصول الى السعر الرسمي المستهدف وقدره ١٨ دولارا للبرميل الواحد ، كما نصت الاتفاقية على ادخال العراق وايران في حصتين متساويتين تبلغ ٢,٦٤ مليون برميل يوميا لكل منهما ، اي بنسبة ١٤,٧ ٪ من انتاج دول الاوبك ، ويسري مفعول هذا الاتفاق خلال الستة اشهر الاولى من عام ١٩٨٩ وبهذا نجحت الاتفاقية الجديدة للمرة الاولى منذ عامين في اقرار نظام للحصص لجميع الدول الثلاث عشرة الاعضاء في الاوبك ، وتقوم الدول العربية خلال فترة هذا الاتفاق بانتاج الحصص التالية :

الدولة	الحصة المقررة
دولة الامارات العربية المتحدة	٠,٩٨٨ مليون برميل يوميا
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	٠,٧٠٠ مليون برميل يوميا
المملكة العربية السعودية	٤,٤٠٠ مليون برميل يوميا
الجمهورية العراقية	٢,٦٤٠ مليون برميل يوميا
دولة قطر	٠,٣١٢ مليون برميل يوميا
دولة الكويت	١,٣٧٠ مليون برميل يوميا
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	١,٣٧٠ مليون برميل يوميا

(١) كان وزراء نفط دول الاوبك قد اتفقوا على تمديد الاتفاق الساري لعام ١٩٨٧ ليطبق على الستة اشهر الاولى من عام ١٩٨٨ .
(٢) لتفصيل حصص الدول العربية الاعضاء في الاوبك من الانتاج ــ انظر تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ ، ص ١٦ .

وتحت شعار «الطاقة والتعاون العربي» عالج مؤتمر الطاقة العربي الرابع المنعقد في بغداد خلال الفترة ١٤ــ ١٩٨٨/٣/١٧ ، اوضاع الطاقة والتعاون في الوطن العربي واكد على اهمية الاستمرار في اجراء الدراسات لتقدير الطاقة والتنسيق بين المؤسسات العربية المعنية وعلى ضرورة تطوير قاعدة مشتركة للبيانات والمعلومات وعلى استمرار النشاطات الاستكشافية ومتابعة التطورات الفنية والاقتصادية لاستثمار النفط والغاز، واكد على تكامل وترابط صناعة التكرير العربية بحيث تخدم سوقا عربية واحدة ، ودعا الى زيادة دعم الحكومات العربية لمراكز الطاقة ومعاهد البحوث البترولية والكيماوية العربية .

وفي بغداد ايضا عقد المؤتمر العربي الدولي الثالث للطاقة الشمسية خلال شهر شباط / فبراير ١٩٨٨ بحضور (٢٥٠) عالما عربيا واجنبيا يمثلون ٢٥ دولة بهدف الاطلاع على التطورات التكنولوجية الحديثة في مجالات الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة والمتجددة في العالم وزيادة التفاعل وتبادل الخبرات في هذا المجال .

وفي شأن استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية ، قرر مجلس جامعة الدول العربية في دور الانعقاد العادي رقم (٨٩) خلال الفترة من ٣/٣١ــ ١٩٨٨/٤/٢ مناشدة الدول العربية التي لم تنضم بعد الى الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية الى المبادرة بالانضمام اليها حتى تصبح شاملة للدول العربية كافة وتدعم العمل العربي المشترك في هذا المجال الحيوي .

وفي الكويت .. نظم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي خلال شهر ايلول / سبتمبر ١٩٨٨ ، مؤتمرا خاصا «بربط شبكات كهرباء دول المشرق العربي بعضها ببعض بالاضافة الى مصر كخطوة تستهدف ربط هذه الدول كهربائيا مع دول المغرب العربي في اطار استراتيجية عربية لاقامة شبكة كهربائية موحدة على غرار «الشبكة الاوروبية» وشارك في المؤتمر ممثلون عن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية اضافة الى الاردن وسوريا ومصر والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، حيث ناقش المؤتمرون ورقة عمل لتحديد البدائل المختلفة للربط الكهربائي لدول المشرق العربي ودراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لهذه البدائل لاختيار افضلها وتحديد اولويات الربط حيث سيقوم الصندوق العربي بتمويل المشروع .

٣.٣.١ دور القطاع الخاص العربي في التنمية :

على صعيد القطاع الخاص وضرورة تشجيعه لاداء دور اكبر في عملية التنمية العربية عقدت الدورة (٣٠) لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية خلال الفترة ٩ــ ١٩٨٨/٤/١٢ حيث اكد المؤتمر على الدور الهام الذي يتوجب اسناده للقطاع الخاص العربي في مجالات التنمية والتعاون الاقتصادي انطلاقا من مبدأ حشد الطاقات وتعبئة كل الموارد ، الى جانب الاستفادة من خبرات وادارات القطاع الخاص التي يستطيع بها القيام بترشيد الاستثمارات القائمة والمستقبلية .

واوصى المؤتمر بضرورة توفير الحماية المناسبة لمشاريع القطاع الخاص الزراعية والغذائية وتوفير

الحوافز المشجعة من اعفاءات ضريبية وجمركية ، ووضع القوانين والانظمة المناسبة لعمل مؤسسات القطاع الخاص المهتمة بالمجال الصناعي ودراسة الخطوات التي اعتمدتها الدول الاخرى لحث وتشجيع المؤسسات الخاصة ، واكد المؤتمر كذلك على ضرورة تسهيل انتقال رجال الاعمال والمستثمرين العرب بين الدول العربية .

سجل العام استمرارا في الاتجاه نحو تحويل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص العربي .. ففي المملكة المغربية وامام البرلمان المغربي (الدورة العادية في ١٩٨٨/٤/٨) اعطى العاهل المغربي اشارة الانطلاق لاعمق عملية اعادة هيكلة يشهدها الاقتصاد المغربي ، بعملية فك التأميم عن شركات القطاع العام عبر بيعها للقطاع الخاص ، وفي العراق واصلت الحكومة طرح بيع عدد من المنشآت الاقتصادية العامة للقطاع الخاص والقطاع التعاوني تمثلت في بيع ٤٧ مصنعا تابعا للقطاع العام ، كما اعلنت الحكومة عن حل المديرية العامة للسياحة وتخويل لجنة من الخبراء لبيع منشآتها او تأجيرها للقطاع الخاص . وفي السودان تدرس الحكومة السودانية امكانية تحويل بعض المؤسسات العامة الى شركات مساهمة وتشغيلها على اساس تجاري كما حدث لهيئة الخطوط الجوية السودانية التي حولت الى شركة تجارية . وفي الجماهيرية تم اتخاذ قرار بحل مؤسسات التصدير والاستيراد العامة ، وسط توجهات واضحة لتشجيع (التشاركيات الشعبية) لتؤدي دورا اكبر في عملية التنمية . وفي تونس اعلنت الحكومة عن بيع جزء من الشركات الحكومية للقطاع الخاص .

وفي هذا الاطار عقد الاتحاد العربي لبورصات الاوراق المالية ندوة في الدار البيضاء (٦ــ ١٩٨٨/٩/٨) تحت عنوان «تحويل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص في الدول العربية» جاء ضمن توصياتها ان تكون عملية التحويل للقطاع الخاص تدريجية ومدروسة وعقلانية مع ضرورة توفير المستلزمات المطلوبة لنجاحها ، وان تدعى البنوك التجارية الى الاتجاه نحو الاقراض طويل الاجل لمؤسسات القطاع الخاص لمساعدتها في حيازة ملكية الاصول المنقولة لها من القطاع العام وكذلك دعم المستثمرين الذين يعتزمون الشراء المباشر عن طريق تقديم التمويل اللازم لهم .

وخلال الفترة ٥ ــ ١٩٨٨/١٢/٧ نظم صندوق النقد العربي في ابوظبي ندوة «التخصيصية والتصحيح الهيكلي في الدول العربية» بمشاركة من برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وصندوق النقد الدولي ، شهدها عدد كبير من الوزراء والخبراء والمتخصصين من الدول العربية الى جانب لفيف من خبراء ومسئولي المنظمات العربية والدولية ، وقد ناقشت الندوة ثمانية بحوث اربعة منها عن التخصيصية بصفة عامة واربع دراسات عن حالات لكل من مصر والاردن وتونس ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٤.٣.١ التجارة العربية البينية :

شهد العام تواصلا في الجهد العربي الجماعي من اجل توسيع نطاق التبادل التجاري العربي وتذليل العقبات القائمة في هذا المجال ، وفيما يلي ابرز المستجدات في هذا الشأن :

ــ اطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي خلال دور انعقاده العادي رقم (٤٤) في تونس في شهر شباط / فبراير ١٩٨٨ ، على تقرير فريق الخبراء الحكوميين والمنظمات العربية المتخصصة

بشأن التبادل التجاري العربي البيني واستمع الى ايضاحات الامانة العامة لجامعة الدول العربية بشأنه ، وقرر ضرورة قيام الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة بموافاة الامانة العامة بملاحظاتها على البرنامج الزمني لتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال تحرير التجارة بين الاقطار العربية قبل نهاية شهر حزيران / يونيو ١٩٨٨ ، وان تدعو الامانة العامة لعقد اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين خلال شهر آب / أغسطس ١٩٨٨ لدراسة هذه الملاحظات وعرض نتائج اعماله على الدورة التالية للمجلس .

وفي نفس الدورة احيط المجلس علما بما توصلت اليه «لجنة المفاوضات التجارية» في اجتماعيها (١٢ ــ ١٩٨٨/١/١٤ ، ١٩٨٨/١/٣١) ، وقرر المجلس في هذا الشأن الاعلان عن الاجراءات التنفيذية المتخذة من قبل الدول العربية الاطراف بعد تطبيق المادة السادسة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي تتعلق باعفاء السلع الاولية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل ومن القيود غير الجمركية ، واعلام الامانة العامة بهذه الاجراءات خلال ثلاثة اشهر من تاريخه ، وحث المجلس في هذه الدورة الدول العربية الاطراف ، التي لم تطبق بعد نموذج شهادة المنشأ الذي اقرته هيئة التجارة العربية ، على اتخاذ الاجراءات المناسبة لوضعها موضع التنفيذ خلال ثلاثة اشهر من تاريخه واعلام الامانة العامة بذلك لتعميمه على الدول العربية الاعضاء ، كما قرر المجلس عقد اجتماع للجنة المفاوضات التجارية قبل شهرين من انعقاد الدورة القادمة للمجلس وتكليف الامانة العامة بعرض ما يتم اتخاذه من اجراءات تنفيذية من قبل الدول الاعضاء على لجنة المفاوضات التجارية لمناقشتها واتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها وعرض نتائج اعمال اللجنة على المجلس في دورته التالية .

وفي نفس الدورة قرر المجلس احالة مشروع اتفاقية النظام المنسق الموحد حول التعرفة الجمركية بين الدول العربية ، الى الدول العربية لابداء ملاحظاتها حول المشروع ، ودعوة لجنة الخبراء العرب لشؤون التعرفة الجمركية للاجتماع خلال شهر تموز/ يوليو لدراسة ملاحظات الدول العربية ووضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية وملحقها تمهيدا لعرضهما مجددا على المجلس في دورته القادمة .

ــ وخلال الاسبوع الاخير من شهر شباط / فبراير ١٩٨٨ ، اختتمت بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية اعمال اجتماع المديرين العامين للجمارك في الدول العربية ، بصدور عدة توصيات منها الموافقة على مشروع اتفاقية النظام المنسق الموحد بين الدول العربية .

ــ وفي دورته العادية رقم (٤٥) خلال الفترة ٨ ــ ١٩٨٨/٩/٩ ، اطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على تقرير لجنة المفاوضات التجارية وتوصياتها وعلى مذكرة الامانة العامة بهذا الصدد ، وقرر الى جانب مباركة جهودها ، دعوتها الى مواصلة الجهد لتحرير القائمة السلعية من القيود غير الجمركية ، وربط البدء في تنفيذ تطبيق الاعفاءات الجمركية وغير الجمركية عليها بتمام الاتفاق على ازالة كافة القيود غير الجمركية عليها ، واكد على الدول العربية التي صادقت على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، الالتزام بتنفيذ الفقرتين

(١ و ٢) من مادتها السادسة ، وكذلك تطبيق شهادة المنشأ العربية ، وحث الدول العربية على المشاركة في اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية على اعلى المستويات ، كما حث الدول العربية التي لم تصادق بعد على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري على الاسراع باتخاذ الاجراءات اللازمة لايداع وثائق تصديقها عليها .

ـ وفي دمشق اكد مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في دورته الثلاثين خلال شهر نيسان / ابريل على اهمية المحور التجاري في اطار العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وابدى قلقه من ضآلة نسبة التجارة العربية البينية مقارنة بمجمل التجارة الخارجية العربية . ورأى المؤتمر ان تطوير التجارة العربية البينية يجب ان ينصب على تحقيق التكامل الانتاجي من خلال تنسيق الجهود الانمائية الحالية والمستقبلية وتذليل العقبات الادارية واقامة نظام للمعاملة التفضيلية من خلال التشريعات القطرية . ودعا الدول العربية الى دعم قرار السوق العربية المشتركة والانضمام اليها باعتبارها هدفا استراتيجيا عربيا ، كما دعا الى دعم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، واكد على دور المشروعات العربية المشتركة في تنمية التجارة . واوصى المؤتمر بدعوة صندوق النقد العربي الى الاسراع في تنفيذ البرنامج الذي اعده لتمويل التجارة العربية سعيا في توفير التمويل للمصدرين والمستوردين العرب ، والى استكمال دراساته لمشروع تسوية المدفوعات بين الدول العربية . كما دعا المصدرين والممولين العرب الى الاستفادة من برامج بنك التنمية الاسلامي لتمويل التجارة ، والاستفادة من نظام ضمان ائتمان الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية الذي انشأته وتديره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، حيث رأى المؤتمر ان هذا النظام يوفر مزايا وظروف تنافسية افضل للانتاج العربي في الاسواق العربية ، فضلا عن شروط دفع وآجال ائتمان ايسر للمستورد العربي .

كما دعا المؤتمر الى التنسيق بين الغرف التجارية العربية ـ من خلال الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية ـ من اجل وضع استراتيجية عمل تهدف الى اعتماد الاساليب العملية الفاعلة لتوفير الاعلام والاشهار لتسويق المنتجات العربية .

ـ سجل العام اقرار مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد العربي بالاجماع لبرنامج تمويل التجارة العربية في اجتماعه بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٤ ، و يهدف البرنامج ـ الذي سيتم انشاؤه في اطار صندوق النقد العربي بشخصية اعتبارية منفصلة عن الصندوق ـ الى تنمية التجارة بين الدول العربية من خلال توفير التمويل للتجارة بين هذه الدول . و يبلغ رأسمال الصندوق ٥٠٠ مليون دولار امريكي خصص صندوق النقد العربي مبلغ ٢٥٠ مليون دولار كمساهمة منه في رأسمال البرنامج .

٥.٣.١ الزراعة والامن الغذائي العربي :

انعقد «المؤتمر العربي الاول لتنسيق سياسات انتاج الحاصلات الزراعية» بالقاهرة خلال شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ ، وحضرته وفود من ١٢ دولة عربية بالاضافة الى منظمة الامم المتحدة

للاغذية والزراعة (فاو) والبرنامج الانمائي للامم المتحدة والبنك الدولي. واوصى المؤتمر بضرورة تنسيق سياسات التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية وانتاج صناعات تصديرية بين الاقطار العربية لتفادي المنافسة الخارجية، وتشجيع انشاء المراكز التجارية واقامة المعارض الزراعية العربية والاستفادة من صناديق التنمية العربية وتحقيق اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في اطار العمل العربي المشترك.

وفي دور الانعقاد العادي رقم (٤٤) اطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على تقرير عن تطورات اوضاع الامن الغذائي العربي والجهود والاجراءات التي تبذلها بعض الدول العربية لتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس حول هذا الموضوع. وقرر المجلس ضرورة اسراع الدول العربية التي لم توافِ الامانة العامة لجامعة الدول العربية باجوبتها حول استمارة الامن الغذائي العربي، القيام بذلك. واكد على ضرورة مبادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ــ بصفتها الامانة الفنية لفريق عمل الامن الغذائي العربي ــ الى دعوة الفريق لعقد اجتماع له تمهيدا لاعداد تقرير شامل حول مجالات عمله في ضوء الايضاحات التي تقدمها الدول العربية، وعرض هذا التقرير على المجلس في دورته القادمة ليتخذ ما يراه مناسبا بشأنه على ان توافي الامانة العامة الدول العربية بهذا التقرير للاطلاع عليه وابداء اية ملاحظات بشأنه.

وفي الدورة رقم (٤٥) اطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مذكرة الامانة العامة وعلى محضر الاجتماع السابع لفريق عمل الامن الغذائي العربي وعلى التقرير الذي اعده الفريق، وقرر ان يقدم فريق العمل تقريرا سنويا شموليا يغطي النواحي الانتاجية والاستثمارية والتسويقية، ويبين تطورات الفجوة الغذائية والجهود المبذولة على المستويين القطري والقومي لتغطيتها، كما قرر ايضا حث الدول العربية على موافاة فريق العمل بما لديها من بيانات وايضاحات ومقترحات لادراجها في تقرير المتابعة وحثها ايضا على الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الجماعية الخاصة بالمشروعات العربية المشتركة، وتقدير الجهود التي تبذلها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من اجل تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، وطلب اليها تطوير الدراسات المتعلقة بهذا الشأن وتعميمها. كما تقرر تكليف الفريق ــ بالتعاون مع الامانة العامة ــ لتنظيم اجتماعات قطاعية فرعية بين خبراء الدول العربية في مجال الامن الغذائي العربي من اجل تحديد الاهداف ووضع الخطط ودراسة المشاريع ودعوة صناديق التمويل وشركات الاستثمار للمساهمة في تمويل تلك المشروعات.

وفي دورته الثلاثين اكد مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية على اهمية موضوع الامن الغذائي العربي لارتباطه الوثيق بالحاجات المعيشية الاساسية ولابعاده الاقتصادية والاجتماعية، واوصى بضرورة اقامة سلسلة من المشاريع العربية المشتركة في صناعات طليعية تلبي الاحتياجات الغذائية الرئيسية، كمشروعات المنتجات الحيوانية، وانتاج البروتين وبذور الخضار المحسنة، وتصنيع المبيدات الحشرية والادوية البيطرية، وانتاج الحليب الجاف.. واكد المؤتمر على ضرورة اعتماد اسلوب العمل المشترك في الانتاج الزراعي، ودعا رجال الاعمال والمستثمرين العرب الى الاستفادة من المشروعات التي حددها فريق عمل الامن الغذائي العربي، كما دعا الحكومات والهيئات العربية الى انشاء مخزون غذائي استراتيجي يؤمن احتياجات اي من البلاد العربية خلال

مدة معينة تحتمها ظروف طارئة ، والى تجميع الملكيات الزراعية الصغيرة ووضع انظمة تسعير جديدة ، وحث الدول العربية على تطبيق قرار السوق العربية المشتركة وتسهيل التبادل التجاري العربي البيني في السلع والمنتجات الغذائية ، وانشاء صندوق عربي لدعم تصدير وتبادل المنتجات الزراعية ، ودعم القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في المشروعات الغذائية . كما اوصى المؤتمر بعدم استغلال الاراضي الزراعية لغير اغراض الزراعة ، وتحديث اساليب ومستلزمات الانتاج الزراعي والحيواني والسمكي وتوفير المواد الخام بشكل مستمر لمصانع التعليب كما اكد على توصياته وقراراته السابقة بشأن التنمية الزراعية والامن الغذائي العربي .

عقد المؤتمر الثاني للصناعات الغذائية والامن الغذائي الذي نظمه الاتحاد العربي للصناعات الغذائية في مدينة الشارقة خلال شهر كانون اول / ديسمبر ١٩٨٨ بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة وغرفة تجارة وصناعة الشارقة . وخرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات الهادفة الى دعم قطاع الصناعات الغذائية في الدول العربية .

٦.٣.١ الصناعات العربية :

في مجال التعاون الصناعي العربي .. رأى «مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية» في دورته (٣٠) خلال شهر نيسان / ابريل ١٩٨٨ ان القطاع الصناعي العربي ، على الرغم من التطور المتسارع فيه ، لا يزال يفتقر الى بعض التوجهات والجوانب الضرورية التي يأتي في مقدمتها التوجه نحو العقلية العلمية التي تتسم بكثافة البحث وابتكار التكنولوجيا . واوصى باقامة وحدة عربية في مجال الصناعات البيولوجية لانتاج «البروتين احادي الخلية» المعد للاستهلاك الحيواني ، ودعوة الدول العربية لتطبيق هذه التقنية ، وخلق مكاتب هندسية مرتبطة بالوحدات الصناعية القائمة في الوطن العربي يكون بمقدورها ترجمة الخبرات والمعارف الى سلع ومنتجات جديدة وتعميم وسائل وطرق الانتاج الحديثة ، وتحقيق قدر اكبر من التنسيق والتعاون العربي في مجالات تأهيل العمال وتطوير الخدمات الاستشارية .

وفي ١٩٨٨/٤/١٥ عقدت الجمعية العامة للاتحاد العربي للصناعات الهندسية دورتها الـ (١٢) ، وبحث المجتمعون التكامل بين الدول العربية في مجالات الصناعات الهندسية وصناعة المعدات الانتاجية والالكترونية والالمنيوم والحديد والكابلات والسيارات والآلات الزراعية والتبريد والتكييف .

وخلال دورته العادية رقم (٢٣) بالدوحة خلال شهر حزيران / يونيو ١٩٨٨ اكد مجلس منظمة الخليج للاستشارات الصناعية على اهمية التوسع في بعض النشاطات القائمة مثل تكوين اللجان الفنية الدائمة لبعض القطاعات الصناعية ، واكد على اهمية الاسراع باجراء الدراسات التفصيلية لمشروع مصهر الالمنيوم في دولة قطر. وابدى مجلس المنظمة تأييده ودعمه لفكرة انشاء شركة خليجية مشتركة للاستثمارات الصناعية يتم تكوينها من القطاع الخاص .

وفي ختام دورته التاسعة بالمنامة خلال المدة ١ ــ ١٩٨٨/١١/٣ دعا مجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية الى تكثيف جهود المنظمة في تشجيع تبادل السلع الصناعية بين الدول العربية

وايد المقترحات المتعلقة بدراسات الجدوى والترويج للمشروعات الصناعية العربية المشتركة ، كما اعتمد المجلس ميزانية المؤسسة لعام ١٩٨٩ وخصص منها مبلغ ٩٧٠ ألف دولار لبرنامج عملها الذي يتكون من اجراء دراسات اولية وتفصيلية لمشاريع عربية صناعية مشتركة ومسح صناعي شامل ودعم الصناعة الفلسطينية في الاراضي المحتلة ، وتنفيذ دورات تدريبية واقامة بنوك للمعلومات الاحصائية ، والمساهمة في برنامج الامم المتحدة للمساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ، وناشد الدول العربية تسهيل دخول السلع والبضائع اللبنانية وتيسير الاجراءات الجمركية دعما للصناعة اللبنانية . كما وافق المجلس على انهاء تعليق عضوية جمهورية مصر العربية بالمنظمة .

٧.٣.١ قطاع التأمين :

عقد الاتحاد العربي للتأمين مؤتمره العام رقم (١٧) في مدينة دمشق تحت شعار «مزيدا من التعاون والتضامن العربي في مجال التأمين واعادة التأمين» ، وقد شارك في اعمال المؤتمر وفود تمثل (٧٣) شركة تأمين واعادة تأمين من (١٨) دولة عربية اضافة الى (٦٣) شركة من (١٨) دولة اجنبية .

واوصى المؤتمر الشركات الاعضاء فيه بمزيد من الدعم في التعامل مع المجمع العربي للتأمين والوفاء بالتزاماتهم قبله .. وقرر تشكيل لجنة من الشركات الاعضاء في الاتحاد التي تؤمن الاساطيل الجوية العربية والمقتنعة بفكرة التغطية المشتركة ، واكد على المجموعة العربية للتأمين (أريج) وعلى المجمع العربي ، بضرورة السعي لدعوة الشركات العربية الاعضاء التي تمارس التأمين على النفط والبتروكيماويات للاجتماع في اقرب فرصة ممكنة للنظر في تأسيس مجمع تأمين في اطار الاتحاد المشترك للتأمين على هذه الاخطار.

٨.٣.١ قطاع النقل والمواصلات والاتصالات :

شهد هذا القطاع عددا من الاجتماعات التي خلصت الى مجموعة من التدابير والمقررات نذكر فيما يلي اهمها :

- عقد الاتحاد العربي للنقل الجوي مؤتمر الخدمات الارضية للنقل الجوي خلال شهر شباط / فبراير ١٩٨٨ في بغداد بمشاركة وفود من ٩ شركات طيران عربية ، و بحث المؤتمر سبل تعزيز التعاون بين شركات الطيران العربية واستعرض التقنيات الجديدة في الخدمات الارضية ودرس نظم السلامة والامان المتبعة في هذا المجال .
- قرر مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية رقم (٨٩) خلال الفترة ٣/٣١ـ ١٩٨٨/٤/٢ ، دعوة بقية الدول العربية التي لم تصادق بعد على اتفاقية الاعفاء الضريبي والجمركي على نشاطات ومعدات مؤسسات النقل الجوي العربية ، الى المصادقة عليها نظرا لاهميتها في تيسير النقل الجوي بين الدول العربية تأكيداً لقراره السابق حول هذا الموضوع في دورته رقم (٨٤) .

- وفي دمشق قررت الجمعية العمومية للاتحاد العربي للنقل الجوي (اكو) في اجتماعها خلال شهر آيار/ مايو ١٩٨٨ انشاء شركة التمويل العربية لشراء واستئجار الطائرات لحساب البلدان العربية.
- وفي ١٩٨٨/٥/٢٤ عقدت اجتماعات الدورة (٩١) للاتحاد العربي للنقل البري (١) حيث ناقشت وضع مواصفات قياسية للطرق وسيارات النقل في الوطن العربي وانشاء مجلة خاصة للاتحاد واعداد دليل للنقل البري وخرائط للطرق والمسافات بين العواصم العربية .
- وفي تونس اوصى المجلس التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب (الدورة ٧ في ١٩٨٨/٦/٢٤) بتعميم مسودة مشروع استراتيجية النقل في الوطن العربي على الاقطار والمنظمات والاتحادات العربية المعنية بقطاع النقل لدراستها ، كما دعا الى استغلال ودعم الطاقات المتاحة حاليا وتشجيع التبادل التجاري في معدات ووسائط النقل وتشجيع اقامة المشروعات العربية المشتركة لتصنيع هذه المعدات .

٩.٣.١ العمالة وتنمية القوى البشرية :

عقدت منظمة العمل العربية دورتها (٣٠) في بغداد خلال شهر كانون اول / ديسمبر ١٩٨٨ ، وقد اقر الاجتماع «مشروع التصنيف المهني والوظيفي العربي» الذي يهدف الى توحيد مسميات واوصاف المهن على المستوى العربي لتيسير التعامل في هذا المجال وتنسيق البيانات الاحصائية بين الاقطار العربية بما يخدم تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي . و يتضمن التصنيف (١٠٨٠١) مهنة حددت لكل منها فئة العاملين فيها ومستواهم المهني .

وعلى مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقدت الدورة (٩) لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية خلال شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ ، حيث ناقشت انشاء بنك لمعلومات سوق العمل على المستوى العربي القومي والخليجي ، وعقد حلقات دراسية للكوادر العاملة في احصاءات العمل .

١٠.٣.١ اوضاع المنظمات العربية :

قدمت اللجنة الوزارية الثمانية المكلفة بدراسة اوضاع المنظمات العربية المتخصصة وتقييم ادائها ، تقريرها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته العادية (٤٤) بتونس (٣ــ ١٩٨٨/٢/٤) ، وبعد الاستماع الى رئيس اللجنة والى ملاحظات رؤساء الوفود ، تقرر ان يحال التقرير الى الحكومات العربية لدراسته وتقديم ملاحظاتها عليه ، وان تكلف الامانة العامة لجامعة الدول العربية باستلام هذه الملاحظات وتبويبها وتعميمها على كافة الدول العربية خلال شهرين ، ليتخذ المجلس قراره النهائي في شأنها في دورة استثنائية تعقد لهذا الغرض في ١٩٨٨/٧/٥ .

---

(١) يضم الاتحاد في عضويته ٥٠ شركة من ١٠ دول عربية هي : الاردن ، تونس ، السعودية ، سوريا ، العراق ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، الجمهورية العربية اليمنية .

قرر مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٨٩) خلال شهر نيسان/ ابريل ١٩٨٨ تكليف الامانة العامة للجامعة ان تقدم اليه في الدورة القادمة (٩٠) ما سوف يتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي من قرارات حول الموضوع، واكد على ضرورة التزام الدول العربية بالقرار الصادر من مؤتمر القمة العربية غير العادي الذي عقد في عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية في الفترة ٨ــ ١٩٨٧/١١/١١ بشأن المنظمات والمجالس الوزارية العربية (١) .

خلال الفترة (٥ ــ ١٩٨٨/٧/٦) عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي دورة غير عادية في عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية لمناقشة اوضاع المنظمات العربية من خلال تقرير لجنة الخبراء وملاحظات الدول العربية عليه، وتقرر اعتبار «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» التي صادق عليها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان في الفترة من ٢٥ــ ١٩٨٠/١١/٢٧، منطلقا اساسيا لاعادة صياغة اهداف المنظمات العربية المتخصصة بما يمكنها من استمرار المساهمة في العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك. كما قرر المجلس الابقاء على كل من المنظمات العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتنمية الادارية واتحاد اذاعات الدول العربية، كما تقرر ادماج كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للثروة المعدنية والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ــبعد صهر اهدافها وانشطتها ــ في منظمة جديدة هي «المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين». وأحال الى مجلس وزراء الزراعة العرب مهمة الاشراف على ادارة المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة والتنسيق بين نشاطاتهما .

وكلف المجلس اللجنة الوزارية الثمانية بالنظر في احد البديلين التاليين :

أ ــ اقامة منظمة عربية للنقل والمواصلات تستوعب كلا من مجلس الطيران المدني والاتحاد البريدي العربي والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية والاكاديمية العربية للنقل البحري .

ب ـ اقامة وتطوير جهاز فني في الامانة العامة للجامعة للقيام بمهام هذه المنظمة المقترحة تحت اشراف مجلس وزراء النقل والمواصلات العرب مع مراعاة الوضع الخاص للاكاديمية العربية للنقل البحري .

كما قرر المجلس عدم الموافقة على انشاء منظمة عربية للتنمية الاجتماعية والغاء المنظمة العربية للسياحة واعادة العمل بالصيغة السابقة للاتحاد النوعي للسياحة .

---

(١) القرار المشار اليه هو القرار رقم (ق. ق. ١٧٥ د. غ. ع ــ ١٩٨٧/١١/١١) وجاء فيه :

أ ــ المبادرة الى تسديد المساهمات المالية في موازنات المنظمات والمجالس الوزارية لسنة ١٩٨٧ وعدم الربط بين التسديد وانتهاء عملية التقييم .

ب ـ ان يتم تسديد كامل الحصص في الموازنات السنوية للمنظمات والمجالس الوزارية خلال الربع الاول من كل سنة .

جـ ـ ايقاف الانسحاب من المنظمات في انتظار تقرير اللجنة الوزارية الثمانية .

د ـ دعوة مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الى سرعة البت في التقرير النهائي للجنة ووضع التصور النهائي للتنظيم الهيكلي لهذه المنظمات والمجالس وللمهام المنوطة بعهدتها واتخاذ القرارات المناسبة واحالتها الى الجهات المعنية لتنفيذها .

ووضع المجلس الاسس اللازمة لاعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للمنظمات العربية المتخصصة ، اضافة الى الموافقة على استحداث حساب موحد خاص لتمويل هذه المنظمات لدى صندوق النقد العربي او الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، اضافة الى عدد من الجوانب الرامية الى ترشيد الهياكل المركزية واللامركزية في بنية المنظمات العربية المتخصصة .

وفي دور انعقاده العادي رقم (٩٠) في الفترة من ١١ ــ ١٩٨٨/٩/١٢ قرر مجلس جامعة الدول العربية تأجيل النظر في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار اليها آنفاً الى الدورة العادية رقم (٩١) ، كما قرر تشكيل فريق خبراء حكومي لاستعراض وتقييم الاداء الاداري والمالي في الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

سجل العام عودة عضوية جمهورية مصر العربية الى عدد كبير من المنظمات والشركات العربية ، فقد انهى قرار وزراء المالية والاقتصاد العرب في اجتماعاتهم المشتركة في مسقط بسلطنة عمان خلال شهر نيسان / ابريل ١٩٨٨ ، تجميد عضوية مصر في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي (١) .

وسجل العام ايضا عدة قرارات بانهاء تعليق عضوية مصر في كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٨٨/٥/٣) والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (١٩٨٨/٥/١٠) ومنظمة المدن العربية (١٩٨٨/٥/٢٧) والشركة العربية للاستثمارات البترولية «أبيكورب» (١٩٨٨/٦/١٤) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٨٨/٧/٦) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية (١٩٨٨/١١/٣) ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٨٨/١٢/٧) .

١١.٣.١ التعاون الاقتصادي على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

احتفلت دول الخليج العربية السبت (١٩٨٨/٥/٢٥) بمناسبة مرور سبع سنوات على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومنذ ان صادق المجلس الاعلى في دورته الثانية (الرياض ١٩٨١) على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والاجتماعات تتوالى (٢) لتحويل بنود الاتفاقية الى اجراءات قابلة للتطبيق في مجالات التعاون النفطي والتجاري والصناعي والزراعي ، وفيما يلي اهم التدابير والمقررات التي اتخذت في هذا الشأن :

---

(١) تجدر الاشارة الى ان انهاء تعليق عضوية مصر في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار قد تم خلال شهر نيسان / ابريل ١٩٨٧ .

(٢) عقدت اجهزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ قيامه وحتى نوفمبر ١٩٨٨ ، ٩٨٠ اجتماعا ، توزعت بين ١٢٨ اجتماعا في اطار الشؤون السياسية ، ٥٥٤ اجتماعا في اطار الشؤون الاقتصادية ، ٢٠٥ اجتماعا في اطار شؤون الانسان والبيئة ، ١٣ اجتماعا في اطار الشؤون القانونية ، ٣٦ اجتماعا في اطار الشؤون المالية ، ٢٥ اجتماعا في اطار شؤون الاعلام ، ١٩ اجتماعا في شؤون المعلومات .

- بدأت دول مجلس التعاون ــ اعتبارا من اول آذار / مارس ١٩٨٨ بتنفيذ الضوابط الخاصة باقامة المشروعات الصناعية فيها والتنسيق بين هذه المشاريع لتلافي الازدواجية بين مشروعات الصناعة الواحدة في دول المجلس، و يأتي تنفيذ هذه الضوابط بعد ان اقرتها لجنة التعاون المالي والاقتصادي لحماية وتشجيع المنتجات الوطنية في اطار توحيد الانظمة الخليجية المتعلقة بالصناعة او بتقليل الفوارق بينها .
- في ١٩٨٨/١٠/٢٦ اقرت لجنة التعاون المالي والاقتصادي مشروع النظام الموحد لاستثمار رأس المال الاجنبي في دول المجلس بحيث يطبق كنظام استرشادي لمدة ثلاث سنوات تقوم خلالها الامانة العامة للمجلس بتسجيل ملاحظات الدول الاعضاء عليه ثم يصدر بعدها بشكل ملزم وموحد، وقد تضمن المشروع عددا من البنود منها تقريب الحوافز والامتيازات والاعفاءات الممنوحة للمستثمرين الاجانب والتوزيع العادل والمتكامل للاستثمارات، كما ينص على تحقيق التكامل الاقتصادي ورسم الخطط الكفيلة بجذب وتوطين التقنيات الحديثة التي تناسب المنطقة وتتمشى مع خصائص السوق الخليجية .
- اقرت لجنة التعاون التجاري (١٩٨٨/١١/٢٦) العديد من الخطوات والاجراءات الهادفة الى تنسيق التعاون التجاري بين دول المجلس، مثل ضوابط ممارسة الوكالات التجارية والنظام الخاص بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون بتملك الاسهم ونقل ملكيتها والتنسيق الجمركي لازالة عوائق التبادل التجاري بالاضافة الى توحيد المواصفات والمقاييس المستخدمة للعديد من السلع المنتجة والمستوردة .
- عقدت لجنة التعاون النفطي بدول مجلس التعاون اجتماعا في (١٩٨٨/١٢/٢٠) اوصت فيه بالالتزام التام باتفاق اوبك الاخير في فيينا بشأن حصص الانتاج المتفق عليها (١) والهيكل التسعيري .
- احتل بحث المسائل الاقتصادية مكانة هامة على مستوى القمة التاسعة التي عقدت في المنامة خلال الفترة ١٩ــ ١٩٨٨/١٢/٢٢ استكمالا للخطوات التي تم اتخاذها في الدورات السابقة للمجلس الاعلى حيث أقر المجلس الاعلى السماح لمواطني دول المجلس بتملك اسهم الشركات المساهمة المشتركة والجديدة العاملة في الانشطة الاقتصادية وفق القواعد المقترحة، ومساواة مواطني دول المجلس في المعاملة الضريبية مع مواطني الدولة العضو التي يتم فيها الاستثمار، ووضع نظام لتشجيع وتنسيق اقامة المشاريع الصناعية بدول المجلس وحماية الصناعات الوطنية الناشئة، وأقر خطة الطوارىء الاقليمية للمنتجات البترولية بين دول المجلس، كما أقر معاملة مواطني دول المجلس معاملة مواطني الدولة العضو التي يقيمون فيها في مجال الخدمات الصحية .
وفي «بيان المنامة الاقتصادي» اكد المجلس على شمولية اهداف مجلس التعاون، وتكاملها في جميع الميادين وضرورة تحقيق المزيد من الانجازات خاصة في المجالات الاجتماعية والثقافية

---

(١) انظر توزيع حصص انتاج الدول العربية الاعضاء في الاوبك في ٢.٣.١ .

والاعلامية، وتوفير المساواة في حقوق المواطنة الاقتصادية بين الدول الاعضاء، كما اكد ايضا على قيام اللجان الوزارية ببرمجة الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تهدف الى تحقيق مبدأ المواطنة الاقتصادية لا سيما تسهيل انتقال المواطنين، ودعا الى ضرورة الاسراع في توحيد التعرفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي من اجل قيام السوق الخليجية المشتركة.

كما صادق المجلس الاعلى على اتفاقية التعاون الموقعة في ١٩٨٨/٦/١٥ بين دول المجلس وبين دول المجموعة الاوروبية، وفوض المجلس الوزاري الدخول في المفاوضات الرسمية مع الجماعة الاوروبية بهدف الوصول الى اتفاق تجاري بين الطرفين.

١٢.٣.١ التعاون الاقتصادي على مستوى دول المغرب العربي:

سجل العام تحركا هاما على مستوى دول المغرب العربي الخمس لتحقيق مشروع المغرب العربي الكبير حيث تم الاتفاق خلال القمة التي عقدها قادة هذه الدول خلال شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٨ على تشكيل لجنة عليا تعمل على دراسة سبل تحقيق الوحدة المغربية، وعقدت اللجنة اول اجتماع لها في مدينة الجزائر (١٩٨٨/٧/٣)، وعقب اجتماع للجنة في مدينة الرباط (١٩٨٨/١٠/٢٧)، دعت الى اقامة «مجموعة مغاربية» تجتمع في نطاقها الدول الخمس للتنسيق بين سياساتها الخارجية والاقتصادية والمالية والاجتماعية عن طريق تشكيل مجالس وهيئات ولجان متخصصة تعمل على توفير مناخ اقتصادي تكاملي تلغى فيه القيود التي تحد من تنقل الافراد وتساعد على انسياب حركة التجارة البينية وتعمل على تطبيق مبدأ التعامل التفضيلي للسلع والخدمات وعناصر الانتاج ذات المنشأ المغاربي، وسوف يرفع ما تنتهي اليه اللجنة من توصيات ومقترحات الى اجتماع قادة دول المغرب العربي المزمع عقده في اوائل عام ١٩٨٩ لتدارسها واقرار ما يلزم بشأنها.

وفي تطور آخر تم الاتفاق بين الاجهزة المعنية في دول المغرب العربي خلال شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٨ على انشاء اتحاد مغاربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة وتم تشكيل لجنة لوضع نظام مقترح لهذا الاتحاد.

٤.١ اهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية على الصعيد القومي:

كان لمجمل الوقائع والاحداث السياسية والتدابير والمقررات الاقتصادية التي سجلها العام انعكاساتها على الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية في الساحة العربية ويمكن استخلاص اهم هذه الاتجاهات على النحو التالي:

١.٤.١ تواصلت الجهود على مستوى عدد متزايد من الاقطار العربية نحو تشجيع دور القطاع الخاص في التنمية من خلال ازدياد التوجه نحو التخصيصية (التخاصية) التي استقر مفهومها على انها لا تعني مجرد نقل ملكية المشروعات العامة من الدولة الى القطاع الخاص، بل

تشمل كذلك نقل ادارة المشروعات العامة من الدولة الى القطاع الخاص مع بقاء الملكية بيد الدولة ، كما انها تعني من جانب ثالث تحرير الاقتصادي بصفة عامة وازالة العوائق التي تعترض نمو القطاع الخاص .

٢.٤.١ سجل العام اطلاق عدد من الشركات العربية الكبرى مثل الدعوة الى انشاء شركة التمويل العربية لشراء واستئجار الطائرات ، والدعوة الى انشاء شركة عربية للاستثمار الصناعي في القطاع الخاص تركز في نشاطها على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم والدعوة الى انشاء شركة للاستثمار الصناعي على مستوى دول الخليج العربية .

٣.٤.١ تواصل الجهد العربي على اكثر من صعيد من اجل تنمية المبادلات التجارية العربية ، تمثل ذلك في قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي باتجاه تحرير المبادلات التجارية العربية ، كما تمثل في اقرار صندوق النقد العربي لبرنامج تمويل التجارة العربية ، وتوقيع عدد متزايد من الاتفاقيات الثنائية بين عدد من الدول العربية في مجال الصفقات التجارية المتكافئة ، اضافة الى سعي عدد متزايد من الدول العربية نحو انشاء مؤسسات وطنية لضمان ائتمان الصادرات خاصة في كل من المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، سلطنة عُمان ، جمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، اضافة الى قيام عدد من الدول العربية بانشاء مجالس عليا او مراكز لدعم وتنمية صادراتها .

كما برز جهد قطري وقومي لسد ثغرة التسويق في حلقة التبادل التجاري العربي يرمي الى قيام شركات للتسويق لتقديم الخدمات في مجال ترويج السلع العربية وقد انشئت عدة شركات قطرية للتسويق وفرغت الشركة العربية للاستثمار واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية من الدراسة الرامية لانشاء شركة عربية لتسويق السلع العربية وبدأت الدعوة والترويج لطرح اسهمها للجمهور.

٤.٤.١ تواصلت مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال اقرار توسيع نطاق الانشطة الاقتصادية المسموح بممارستها لمواطني دول المجلس ، مع حرص ظاهر لاستكمال تحقيق مبدأ المواطنة الاقتصادية لرعايا دول المجلس وبروز توجه واضح للاسراع نحو تحقيق السوق المشتركة لدول المجلس والتأكيد على ضرورة مراجعة وتقييم ما تم اتخاذه من قرارات وما تم اقراره من استراتيجيات وسياسات لضمان تنفيذها والالتزام بها .

٥.٤.١ بروز توجه وحدوي واضح على مستوى دول المغرب العربي الخمس متمثلا في سعيها لاقامة مشروع المغرب العربي الكبير في اطار من الحرص على تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق هذا الهدف من خلال تشكيل المجالس والهيئات واللجان المتخصصة لوضع الدراسات والتصورات لتنسيق السياسات الخارجية والاقتصادية والمالية والاجتماعية وتوفير المناخ الاقتصادي التكاملي الملائم .

٦.٤.١ بروز توجه واضح للسعي نحو اقامة تجمع رباعي يشمل كلا من المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية العراقية ، جمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية اليمنية ، ويمكن ان تنضم اليه بعض الاقطار العربية الاخرى .

٧.٤.١ بروز اهتمام عربي واضح بالسوق العراقي و بالذات على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتوجه المقاولين وشركات ومؤسسات الاستثمار نحو تقصي فرص وظروف الاستثمار في القطر العراقي و بصفة خاصة في مجالات البناء واعادة الاعمار بعد اعلان ايران قبول وقف اطلاق النار.

٨.٤.١ بروز توجه واضح ومتزايد لدى مؤسسات وشركات الاستثمار والتمويل الاسلامية في المنطقة العربية للاستفادة من النظام العربي لضمان الاستثمار والنظام العربي لضمان ائتمان الصادرات من خلال التوصية بقيام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتوفير الضمان للمعاملات الاسلامية بما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية .

٩.٤.١ بروز توجه واضح في الاوساط المصرفية العربية للتأكيد على اهمية وامكانيات التعاون بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية والدعوة الى تعزيز امكانيات هذا التعاون وابتكار السبل والوسائل والادوات الكفيلة بتوسيع هذا التعاون وتعميقه .

١٠.٤.١ بروز توجه عربي رسمي نحو وضع استراتيجية عربية لاقامة شبكة كهربائية موحدة من خلال السعي لربط شبكات كهرباء دول المشرق العربي بالاضافة الى مصر، تمهيدا لربط شبكات هذه الدول كهربائيا مع شبكات دول المغرب العربي .

٥.١ المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار:

قامت خلال العام عدة مؤسسات عربية قومية باعداد دراسات جدوى للعديد من المشروعات التي تصلح ان تقام كمشروعات مشتركة ، تساهم فيها عدة اطراف من دول عربية مختلفة .

و يؤمل ان تساهم هذه المشروعات في تغطية احتياجات الوطن العربي الاساسية وفي تسريع عملية التنمية الاقتصادية القومية المتكاملة .

والجدول التالي رقم (١) يشمل على قائمة بأهم هذه المشروعات المعروضة للاستثمار، والتي يبلغ عددها (٧٧) مشروعا تتراوح تكاليفها التقديرية ما بين ١٧٠ ألف دولار امريكي و٣٥٤ مليون دولار امريكي ، وتتوزع على مختلف القطاعات ، حيث يتبوأ القطاع الصناعي مركز الصدارة اذ تبلغ مشاريعه المعروضة للاستثمار ٦٨,٨ ٪ من اجمالي عدد المشروعات يليه القطاع الزراعي ١٨,٢ ٪ ثم الصناعات الغذائية ١١,٧ ٪ واخيرا قطاع الخدمات ١,٣ ٪ .

جدول رقم (١)
المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع
انتاج محامل الدوران (Bearings)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية (١)	٤ مشاريع في دول مختلفة	دراسة جدوى اولية	٣٤,٧ مليون دولار امريكي
انتاج مضخات الماء (Water Pumps) بادىء الحركة والمولدات للمحركات بشكل عام ولمحركات الديزل بشكل خاص	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	احدى الدول العربية	دراسة جدوى اولية	١٧,٩ مليون دولار امريكي
انتاج مكائن تنظيف وتعبئة وتغليف القناني الزجاجية والاوعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مصر/الجزائر	دراسة جدوى اولية	٨٠,٧ مليون دولار امريكي
انتاج اكياس البولي بروبلين المنسوجة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	اي دولة عربية	دراسة جدوى اولية	٥ ملايين دولار امريكي
انتاج اجزاء البولي استر نصف المصنعة والمستخدمة لانتاج القوارير	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	اي دولة عربية	دراسة جدوى اولية	٣,٨ مليون دولار امريكي
العوازل المسطحة (Gaskets)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	اي دولة عربية	دراسة جدوى نهائية	٧,٥ مليون دولار امريكي
	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٣ مشاريع في دول عربية مختلفة	دراسة جدوى نهائية	١٤,٨ مليون دولار امريكي
انتاج كباسات المحركات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	البحرين / الجزائر / العراق	دراسة جدوى اولية	٢٠ مليون دولار امريكي
انتاج حاقنات الوقود	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٧ مشاريع على مستوى الدول العربية	دراسة جدوى نهائية	٣٧ مليون دولار امريكي
انتاج حلقات الكباس (Piston rings)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مشروع واحد على مستوى الدول العربية	دراسة جدوى اولية	١٠٦,٦ مليون دولار امريكي
انتاج الرقائق البلاستيكية المركبة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	اي دولة عربية فيها اسواق استهلاكية	دراسة جدوى اولية	٩,٥ — ١٠,٥ مليون دولار امريكي
انتاج الغزول القطنية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السودان	دراسة جدوى نهائية	١٣٦ مليون دولار امريكي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع
انتاج مضخات الوقود (Injection Pumps)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٨ مشاريع على مستوى الدول العربية	دراسة جدوى اولية	٥٥ مليون دولار امريكي
البدالات الهاتفية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مصر / الجزائر	دراسة جدوى نهائية	٤٠ مليون دولار امريكي
انتاج الصلب عالي الجودة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مصر / الجزائر	دراسة جدوى نهائية	٢٥١ مليون دولار امريكي
الالواح الزجاجية في المغرب العربي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	دراسة جدوى نهائية	١٢٩ مليون دولار امريكي
محركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	١ ـ العراق او السعودية ٢ ـ مصـر ٣ ـ مضاعفة انتاج معمل الجزائر	دراسة جدوى اولية	٥٤ مليون دولار امريكي
انتاج الياف البولي اكريليك	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	ليبيا	دراسة جدوى نهائية	١٤٧ مليون دولار امريكي ٢٢٠ مليون مارك الماني
انتاج صمامات محركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مصر / الجزائر / العراق	دراسة جدوى اولية	١٦,١ مليون دولار امريكي
الياف البولي استر	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية / الجزائر / المغرب / مصر / سوريا / تونس / الجزائر	دراسة جدوى نهائية	٥٦٣,٧ مليون مارك الماني
انتاج المحركات الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية / العراق	دراسة جدوى نهائية	٣٨ مليون دولار امريكي
صناعة الكوابل المعزولة جهد متوسط (٥,٥ ك . ف ــ ٣٦ ك . ف)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	العراق / السعودية مصر / ليبيا	دراسة جدوى اولية	٢٨,٤ مليون دولار امريكي
صناعة المحولات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	العراق / السعودية مصر / الجزائر	دراسة جدوى اولية	٣٥ مليون دولار امريكي
مشروع التأسيسات الكهربائية *	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	العراق	دراسة جدوى نهائية	٦٦,٩ مليون دولار امريكي
صناعة العازلات الكهربائية الخزفية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	العراق / مصر / الجزائر / اليمن ج	دراسة جدوى اولية	١٥,٨ مليون دولار امريكي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع
انتاج مكائن ومعدات لوحدات متكاملة لتكسير وتصنيف الصخور والخامات المعدنية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٧ مشاريع في : الجزائر / المغرب تونس / مصر / سوريا / العراق السعودية	دراسة جدوى اولية	٢٠ مليون دولار امريكي
المضخات والصمامات الصناعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٧ مشاريع في : الجزائر / مصر / تونس / العراق المغرب / سوريا الاردن / السعودية	دراسة جدوى اولية	٦٠ مليون دولار امريكي
الضاغطات الصناعية للغازات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى اولية	٩٤ مليون دولار امريكي
الرافعات الشوكية (بمحركات كهربائية)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مصر أو المغرب	دراسة جدوى اولية	١١٢ مليون دولار امريكي
الرافعات الشوكية (بمحركات الديزل)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى اولية	٤٥ مليون دولار امريكي
المحملات والجرافات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مصر / العراق السعودية	دراسة جدوى اولية	٥٠ مليون دولار امريكي
الشاحنات الثقيلة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	العراق / السعودية	— توسيع المشروع	١٦٠ مليون دولار امريكي
انتاج درانيل صناعة الحديد والصلب	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	تونس	دراسة جدوى نهائية	٣٠ مليون دولار امريكي
مصنع شباك صيد الاسماك والاحياء المائية ومعداتها	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	تونس / المغرب / الجزائر	دراسة جدوى اولية	٤٠,٧ مليون دولار امريكي
انتاج الاعلاف	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الصومال	دراسة جدوى اولية	١٨٣ مليون شلن صومالي
مصنع تعليب الاسماك	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الصومال	دراسة جدوى اولية	١٢٥ مليون شلن صومالي
تصنيع مخلفات المجازر	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الصومال	دراسة جدوى اولية	٢,٣ مليون دولار امريكي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع
انتاج مواد التعبئة والتغليف	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السودان	دراسة جدوى نهائية	٢٢ مليون دولار امريكي
انتاج الورق المقوى بمصنع النيل الازرق	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السودان	توسيع لمشروع قائم	٢,٨ مليون دولار امريكي
تصنيع الورق من الباجاس	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السودان	دراسة جدوى اولية	٦٤,٦٧ مليون دولار امريكي
مشروع جينال ــ بولو ــ مايرتا	المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢)	الصومال	دراسة جدوى اولية	٦٠ مليون دولار امريكي
المجمع الصناعي الزراعي باقليم دارفور	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة جدوى نهائية	١٣٤ مليون دولار امريكي
مزرعة رعوية لانتاج الاغنام بجنوب القضارف	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة جدوى اولية	٥,٦ مليون دولار امريكي
مشروع تسمين الابقار في موجامبو	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الصومال	دراسة جدوى نهائية	١٨,٢ مليون دولار امريكي
تنمية انتاج الارز في حوض ابو قصية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة جدوى نهائية	١٥٠ مليون دولار امريكي
اقامة ١٥ محطة للانتاج المكثف للاغنام	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	العراق	ــ	١٥,٨ مليون دولار امريكي
مشروع انتاج وتصنيع الحليب	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي (٣)	موريتانيا	دراسة جدوى نهائية	٢٠,٩ مليون دولار امريكي
مجمع زراعي صناعي	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	العراق	دراسة جدوى نهائية	٧٩ مليون دولار امريكي
انتاج بذور الخضروات	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	مصر	تحت الدراسة	ــ
امتداد مزرعة أقدي	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	السودان	دراسة جدوى نهائية	١٢ مليون دولار امريكي
انتاج قطع التبديل كثيرة الاستعمال	الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء (٤)	غير محدد	تحت الدراسة	١٥٠ مليون دولار امريكي
انتاج بلوكات التربة المثبتة بالاسمنت	الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء	موريتانيا	دراسة جدوى اولية	١٥٠ مليون دولار امريكي
تصنيع لحم الدجاج المسن	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية (٥)	كافة الاقطار العربية	دراسة جدوى نهائية	٢,٥ مليون دولار امريكي
معمل تصنيع اللحوم	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	تونس	دراسة جدوى اولية	٦٠٠ ألف دينار تونسي
معمل تصنيع الحلويات	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	تونس	دراسة جدوى اولية	٦٩٣ ألف دينار تونسي
تجفيف وتصنيع المواد الزراعية	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	تونس	دراسة جدوى اولية	١٥٠ ألف دينار تونسي
وحدة تبريد وتجميد الخضر والفواكه	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	تونس	دراسة جدوى اولية	٩١٦,٥ ألف دينار تونسي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع
خزن الارطاب (التمور)	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسة جدوى نهائية	٤٥٠ ألف دينار عراقي ١,٥ مليون دولار امريكي
مشروع تجميد الخضار	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	الاردن	دراسة جدوى نهائية	١,٢٤٢ مليون دينار اردني
صناعة التن المعلب	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	تونس	دراسة جدوى اولية	٨٠٠ ألف دينار تونسي
مشروع مساحيق الغسيل	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسة جدوى نهائية	١٦ مليون دينار عراقي
البدالات الهاتفية	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية (٦)	السعودية	تم التأسيس	٤٩ مليون دولار امريكي
التأسيسات الكهربائية **	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	العراق	تحت التأسيس	٤٣,٩ مليون دولار امريكي ١٣,٧ مليون دينار عراقي
معدات الري بالرش والتنقيط	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	السعودية / ليبيا / العراق	تحت التأسيس	٣٥٣,٩ مليون دولار امريكي
مشروع الكواشف المخبرية الطبية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكديما) (٧)	غير محدد	دراسة جدوى نهائية	٤ ملايين دولار امريكي
مشروع النشا ومشتقاته	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكديما)	غير محدد	دراسة جدوى نهائية	٥٠ مليون دولار امريكي
الشركة العربية لصناعة المضادات الحيوية ومستلزماتها	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكديما)	العراق	تحت التأسيس	٤٢ مليون دينار كويتي
مشروع انتاج المواد الاولية للصناعات الدوائية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكديما)	قطر	دراسة جدوى اولية	٩٥ مليون دولار امريكي
الشركة العربية لانتاج الدواجن بالفجيرة	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (٨)	الامارات	مشروع قائم	٩٥,٩ مليون درهم امارات
تربية جدات وامهات سلالات دجاج البيض	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	السعودية	تحت التأسيس	٧٩ مليون ريال سعودي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع
مشروع جدات وامهات دجاج اللحم	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	الاردن	مشروع قائم	٩,٠٦ مليون دينار اردني
تصنيع معدات الدواجن والابقار الحلوب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	احدى دول المجلس	تحت التأسيس	٢٧,٨٤ مليون دولار امريكي
شركة تعليب السردين لجنوب المحيط الاطلسي	الشركة العربية للاستثمارات السمكية (٩)	المغرب	شركة قائمة	١٥,٧ مليون دولار امريكي
مشروع انشاء شركة عربية للتسويق	الشركة العربية للاستثمار (١٠)	—	تحت الدراسة	—
المركب الصناعي للتعليب وتحويل السمك الازرق	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك (١١)	بنزرت / تونس	دراسة جدوى نهائية	١٠ مليون دينار تونسي و١٢ مليون دولار امريكي
تربية الاسماك وانتاج الخضروات	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	ولاية توزر/ تونس	دراسة جدوى اولية	٢,٢ مليون دولار امريكي و٣ مليار ليرة ايطالية
صنع شباك ومعدات الصيد	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	بلدان المغرب العربي	دراسة جدوى اولية	٢٧,١ مليون دولار امريكي

(*) يهدف المشروع الى تصنيع التأسيسات الكهربائية المستخدمة في المنازل والبنايات بقصد الانارة متضمنة (مفاتيح الانارة، حاملات المصابيح وخلافه).

(**) يهدف المشروع الى انتاج المفاتيح الكهربائية والمقابسات والمقابس المختلفة.

(١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ص. ب: ٣١٥٦ ــ بغداد، الجمهورية العراقية، تلكس: ٢٨٢٣ ايدو اي ك، هاتف: ٧١٨٧٠٥٩.

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص. ب: ٤٧٤ شارع الجامعة، الخرطوم، جمهورية السودان، تلكس: ٢٢٥٥٤، هاتف: ٧٨٧٦٠، ٧٨٧٦١، ٧٨٧٦٢، ٧٨٧٦٣، عنوان برقي: معتزين ــ الخرطوم.

(٣) الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، ص. ب: ٢١٠٢ الخرطوم، جمهورية السودان، تلكس: ٢٤٠٤١، هاتف: ٤/٣/٢/٤٠١٠١، ٤١١٠٨، برقيا: استثمارات ــ الخرطوم.

(٤) الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء، ص. ب: ٩٠١٥، دمشق المزة، الجمهورية العربية السورية، تلكس: ٤١٢٦٠٢ سيمار اب، هاتف: ٦٦٥٠٧٠، برقيا: سيمار اب دمشق.

(٥) الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، ص. ب: ١٣٠٢٥، علوية، بغداد، الجمهورية العراقية، تلكس: ٢١٣٥٥٦ أفب، هاتف: ٧٧٦٠١٩٥، ٧٧٦٠٤٧٣، ٧٧٦٠٤٧٢، برقيا: غذائية.

(٦) الشركة العربية للاستثمارات الصناعية، ص. ب: ٢١٥٤ جادرية، بغداد، الجمهورية العراقية، تلكس: ٢٦٢٨ ابيت اي اكي، هاتف: ٧١٨٩٢١٥، ٧١٩٨٥٩٤، برقيا: عرب انفست بغداد.

(٧) الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكديما)، ص. ب: ٩٢٥١٦١، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، تلكس: ٢١١٧٢ أكديما جو، هاتف: ٨٢١٦١٨، ٨٢١٦٣٢، فاكس: ٨٢١٦٤٩، برقياً: أكديما، عمان، الاردن.

(٨) الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، ص. ب: ٥٣٠٥ دمشق، الجمهورية العربية السورية، تلكس: ٤١١٣٧٦ أكوليد، هاتف: ٦٦٦٠٣٩، ٦٦٦٠٣٧، ٦٦٥٦٧٨، ٦٦٥٦٨٨.

(٩) الشركة العربية للاستثمارات السمكية، برج أطلس، 13 ايتاج، الدار البيضاء، المملكة المغربية، تلكس: ٢٨٠٨١ سنتريس ام، هاتف: ٣٠٨٥٨٠.

(١٠) الشركة العربية للاستثمار، ص. ب: ٤٠٠٩، الرياض، المملكة العربية السعودية، تلكس: ٤٠١٢٣٦ تايك اس جي، فاكس: ٤٨٢٣١٦٩، هاتف: ٤٨٢٣٤٤٤، برقيا: أموال.

(١١) الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك، ص. ب: ١٥٠٧٨، بغداد، الجمهورية العراقية، برقياً: عربفش، هاتف: ٤٢٥٢٥٨٨.

٦.١ الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية خلال عام ١٩٨٨ :

يتبين من البيانات التي امكن الحصول عليها من واقع السجلات الرسمية في الدول العربية المضيفة للاستثمار، ان اجمالي الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية التي تم الترخيص بها في عام ١٩٨٨ بلغت نحو ٢٣٢,٤ مليون دولار امريكي مقابل ٢٢٧,٦ مليون دولار في عام ١٩٨٧ ، مسجلة بذلك زيادة بنسبة ٢,١٤ ٪ عن عام ١٩٨٧ ، وقد احتلت جمهورية مصر العربية المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمارات الوافدة اليها خلال العام ، حيث بلغت نحو ٥١,٩ مليون دولار مسجلة بذلك زيادة بنسبة ٦٣,٦٩ ٪ عن عام ١٩٨٧ ، وجاءت الجمهورية التونسية في المركز الثاني حيث بلغت قيمة الاستثمارات المرخصة فيها هذا العام ٤١,٦ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ١٧٦,٩٥ ٪ بالمقارنة لعام ١٩٨٧ ، وجاءت المملكة المغربية في المركز الثالث حيث بلغت قيمة الاستثمارات المرخصة فيها هذا العام نحو ٣٨,٩ مليون دولار مسجلة بذلك زيادة بنسبة ١١٣,٤٨ ٪ عن عام ١٩٨٧ . واحتلت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المركز الرابع بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية تليها دولة الامارات العربية المتحدة ، الجمهورية العراقية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية اللبنانية على التوالي ومن ثم باقي الدول العربية كما هو مبين في الجدولين رقم (٢) و(٣) .

اما بالنسبة لجنسيات المستثمرين فقد احتلت الاستثمارات الوافدة من المملكة العربية السعودية المركز الاول حيث بلغت تلك الاستثمارات ٤٥,٩ مليون دولار موزعة على ثماني دول عربية هي : دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية والجمهورية التونسية . واحتلت استثمارات الجماهيرية العربية الليبية المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ٣٨,١ مليون دولار موزعة على اربعة دول عربية هي : الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جمهورية مصر العربية ، والمملكة المغربية . واحتلت الاستثمارات الوافدة من دولة الكويت المركز الثالث حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو ٣١,٣ مليون دولار موزعة على ثماني دول عربية هي : المملكة العربية السعودية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، دولة قطر ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية مصر العربية ، الجمهورية التونسية والمملكة المغربية . واحتلت الاستثمارات الوافدة من المملكة الاردنية الهاشمية المركز الرابع حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو ٢٤,١ مليون دولار موزعة على ثماني دول عربية هي : الجمهورية العراقية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، دولة البحرين ، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية . كما وفدت استثمارات من دول عربية اخرى كما هو مبين في الجدول رقم (٢) .

اما بالنسبة للتوزيع القطاعي فقد احتل القطاع المالي والمصرفي المركز الاول حيث بلغت الاستثمارات العربية في هذا القطاع نحو ٩٢,٠ مليون دولار او ما نسبته ٣٩,٥٦ ٪ من اجمالي الاستثمارات خلال هذا العام ، وجاء قطاع الصناعة في المركز الثاني من حيث نصيبه من جملة الاستثمارات حيث بلغت جملة الاستثمارات في هذا القطاع نحو ٦٢,٠ مليون دولار او ما نسبته ٢٦,٦٦ ٪ من اجمالي الاستثمارات ، واحتل قطاع التجارة والمقاولات والخدمات المركز الثالث

حيث بلغت الاستثمارات في هذا القطاع نحو ٣١,٧ مليون دولار او ما نسبته ١٣,٦٤ ٪ من الاجمالي، يليه القطاع السياحي والعقاري واخيراً القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والصيد البحري كما هو مبين في الجدول رقم (٤).

و يتضح من الجدول رقم (٥) عن التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٨٨، ان الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتلت المركز الاول حيث بلغت نحو ٩٩,٨ مليون دولار او ما نسبته نحو ٤٢,٩٤ ٪ من اجمالي الاستثمارات، اتجه منها نحو ٧,٦ مليون دولار الى دول المجلس، اي ما نسبته ٧,٦٤ ٪ من اجمالي استثماراتها ونحو ٩٢,٢ مليون دولار، اي ٩٢,٣٦ ٪ الى الدول العربية الاخرى، واحتلت استثمارات بلاد الشام والعراق المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ٧٢,١ مليون دولار او ما نسبته ٣١,٠٢ ٪ من الاجمالي. واحتلت مجموعة دول المغرب العربي المركز الثالث حيث بلغت اجمالي استثماراتها نحو ٥٣,٩ مليون دولار او ما نسبته ٢٣,١٧ ٪ من اجمالي الاستثمارات، اتجه منها الى دول المجموعة نفسها نحو ٣٥,٢ مليون دولار او ما نسبته ٦٥,٣٢ ٪ من اجمالي استثماراتها ونحو ١٨,٧ مليون دولار او ما نسبته ٣٤,٦٨ ٪ من استثمارات المجموعة اتجهت الى باقي الدول العربية، واحتلت مجموعة دول وادي النيل والتي تضم كلاً من جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان المركز الرابع، حيث بلغت جملة الاستثمارات العائدة لها نحو ٢,٦ مليون دولار او ما نسبته نحو ١,١٢ ٪ من اجمالي الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية وقد اتجه ٩٩,٦٤ ٪ من هذه الاستثمارات الى خارج هذه المجموعة، تليها باقي الدول العربية (الصومال، جيبوتي، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي) بنسبة ٠,٦٥ ٪ من جملة الاستثمارات العربية البينية على التوالي.

٧.١ انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار:

١.٧.١ وزعت المؤسسة استمارة استبيان حول مناخ الاستثمار في الوطن العربي (مرفق بالملحق رقم «١») على نخبة مختارة من المستثمرين العرب (مؤسسات وافراد) في مختلف الدول العربية روعي فيهم ان يكونوا ممن لهم تجارب استثمارية سابقة في اكثر من دولة عربية واحدة، وذلك بهدف التعرف على آرائهم وانطباعاتهم حول مناخ الاستثمار في الدول العربية بشكل عام، وآرائهم حول مستجدات مناخ الاستثمار ومعوقاته في الدول التي لهم تجارب استثمارية فيها باعتبارهم العنصر الفعال في عملية تدفق الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية.

وحيث ان هذا الاستبيان قد تم توزيعه خلال الاعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧ ايضا، فقد امكن التعرف على التغيرات التي طرأت على آراء وانطباعات المستثمرين العرب خلال السنوات ١٩٨٥ ــ ١٩٨٨.

٢.٧.١ أهم العناصر الجاذبة للاستثمار:

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الاوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي

تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة الى حد كبير الا انه قد امكن حصر نحو اثنين وعشرين عنصرا يمكن في مجموعها ان تعطي اهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها قراره الاستثماري (العناصر واردة في البند الثالث من الاستمارة).

وقد انطوى الاستبيان على ان يقوم كل مستثمر بترتيب هذه العناصر حسب اهميتها ـ من وجه نظره ـ في اتخاذ القرار بالاستثمار بالنسبة لمجموع الدول العربية، وجاءت نتائج الاستبيان كما هي مبينة في الجدول رقم (٦) ويمكن تصنيف العناصر المشار اليها في اربع مجموعات من حيث ترتيب اهميتها كباعث للمستثمر العربي في اتخاذ قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي:

المجموعة الاولى:

ـ تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي.
ـ حرية تحويل الارباح وأصل الاستثمار للخارج.
ـ امكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
ـ الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية.
ـ سهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية:

ـ التزام القطر بما يعقده من اتفاقيات مع الغير.
ـ وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها.
ـ توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج.
ـ اتساع حجم السوق الداخلي في القطر.
ـ سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار.
ـ المعرفة المسبقة بقوانين واوضاع الاستثمار في القطر.
ـ الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
ـ توفر الهياكل المؤسسية اللازمة التي تمنح التسهيلات الائتمانية.
ـ امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع.

المجموعة الثالثة:

ـ المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة بالقطر.
ـ توفر شريك محلي موضع ثقة في القطر المضيف.
ـ وجود جهة واحدة للتعامل معها.
ـ الاستفادة من ميزة نسبية في القطر المضيف.

المجموعة الرابعة :

ـــ نجاح مشاريع سابقة في القطر.
ـــ توفر سوق منظم لتداول الاوراق المالية .
ـــ سهولة التعامل مع الاوضاع الاجتماعية في القطر.
ـــ توفر الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد .

و يتضح من ذلك ان اهم العناصر الجاذبة للاستثمار في الاقطار العربية لهذا العام هي : تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي وحرية تحويل الارباح وأصل الاستثمار للخارج ، وامكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار، والاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية ، وسهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .

٣.٧.١ أهم العناصر المعوقة للاستثمار:

بين المستثمرين الذين وجه لهم الاستبيان ، اهم معوقات الاستثمار في كل قطر من الاقطار العربية التي تتوفر لهم فيها تجارب استثمارية . وللحرص على نشر النتائج التجميعية فقط ، امكن تجميع المعوقات التي ذكرها المستثمرون في اربع مجموعات تعكس اهميتها وذلك حسب درجة تكرارها على النحو التالي :

المجموعة الاولى :

ـــ عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية .
ـــ عدم توفر الاستقرار السياسي .
ـــ عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية .
ـــ الروتين والبيروقراطية وصعوبة اجراءات التسجيل والترخيص .
ـــ القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل للارباح .

المجموعة الثانية :

ـــ عدم توفر النقد الاجنبي .
ـــ ضعف البنية الاساسية .
ـــ عدم توفر فرص للاستثمار.
ـــ محدودية السوق المحلية .
ـــ كثرة القوانين وتضاربها .

المجموعة الثالثة :

ـــ سيطرة للقطاع العام على معظم الانشطة الاقتصادية .

ـ عدم الاعفاء من الضرائب والجمارك .
ـ عدم استقرار قوانين الاستثمار .
ـ الغموض في القوانين .
ـ عدم توفر سوق منظم للاوراق المالية .
ـ الزام المستثمر الوافد بالمشاركة مع مستثمر محلي .
ـ تفشي الفساد الاداري .
ـ تعدد الهيئات الرسمية المشرفة على اصدار التراخيص .
ـ عدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر .
ـ القيود المفروضة على انتقال الافراد وتحركاتهم .
ـ عدم توفر عناصر الانتاج .
ـ التسعيرة الجبرية المفروضة من قبل الحكومة .
ـ صعوبة الاستيراد من الخارج .

المجموعة الرابعة :

ـ تسلط النقابات العمالية .
ـ القيود المفروضة على عمليات التصدير .
ـ ارتفاع تكاليف الانتاج .
ـ عدم الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمر .
ـ عدم وضوح السياسات الاقتصادية .
ـ عدم وضوح سياسات الاعفاء من الضرائب .
ـ ازدواجية الضرائب .
ـ صعوبة التعامل مع الاوضاع الاجتماعية .
ـ فرض عمالة معينة على المستثمر الوافد .
ـ سياسة الانغلاق الاقتصادي .
ـ عدم حرية تملك الاراضي والعقارات .
ـ انكماش النشاط الاقتصادي .
ـ انخفاض مستوى المعيشة .
ـ نقص الكوادر العليا المدربة .

المجموعة الخامسة :

ـ عدم توفر دراسات مسبقة عن فرص الاستثمار المتاحة .
ـ عدم امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع .
ـ شح الموارد المالية وعدم توفر التسهيلات الائتمانية .

- تخلف الادارة الاقتصادية في القطر.
- عدم توفر حماية كافية للصناعات المحلية.
- عدم وجود حوافز كافية للاستثمارات الوافدة.
- انخفاض مستوى الانفاق الحكومي.
- عدم احترام ملكية الغير.
- التسلط الوظيفي.
- ضعف دور القطاع الخاص.
- محدودية قدرة الدولة على المشاركة في الاستثمار.
- ارتفاع اسعار الطاقة.

٤.٧.١ مدى تحسن او تدهور مناخ الاستثمار خلال العام:

تبين من آراء المستثمرين العرب حول مدى التحسن او التدهور الذي طرأ على مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام، ان مناخ الاستثمار قد تعثر خلال العام في عشر دول عربية في حين شهد تحسنا خلال العام في خمس دول عربية، وتدهور عما كان عليه في العام الماضي في خمس دول عربية اخرى، وبقي على ما كان عليه في باقي الدول العربية.

٥.٧.١ اهم القطاعات التي يتجه اليها المستثمر الوافد:

يوضح الجدول رقم (٧) نتائج اجابات المستثمرين حول القطاعات التي يفضلون الاستثمار فيها في كل قطر من الاقطار العربية.

جدول رقم (٢)
الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٨٨
حسب الاقطار المصدرة والمضيفة *
(بالدولار الامريكي)

الاستثمارات الوافدة من / الى	الاردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق
الاردن	×	—	—	—	—	—	—	—	٣٦٠١٨٠٠	—	٢٤٤٧٠٩٠
الامارات	١٣٠٠٧٦٠	×	٤٥٥٤٠٠	—	—	—	٤٧٢٢٢٠	٤٨٧٣٠	٣٨٦٣٢٠	٢١٣٤٠	٤٥٣٩٠
البحرين	٨٩٠٩٦	—	×	٦٠٠٠٠٠	—	—	٢٣٢٩٣٠٠	—	—	—	—
تونس	—	٨٠١٤٧٦	—	×	٣٠٧١٢٤	—	٢٠١٠٨٠٢	—	—	—	١٩٢٣٩٠
الجزائر	—	—	—	—	×	—	—	—	—	—	—
جيبوتي	—	—	—	—	—	×	—	—	—	—	—
السعودية	١٥٥٥٢٩١	—	٣٦٠٤٨١	—	—	—	×	—	٧٤٠٣٦٠	—	—
السودان	—	—	—	—	—	—	—	×	—	—	—
سوريا	—	—	—	—	—	—	—	—	×	—	—
الصومال	—	—	—	—	—	—	—	—	—	×	—
العراق	—	١٤٥٣٧٤١٢	—	—	—	—	—	—	—	—	×
عمان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر	—	٥٤٩٥٠	—	—	—	—	١٣٧٤٠	—	—	—	—
الكويت	٢٩٠٩٢٢٠	—	—	٣٤٩٦٠	—	—	٤٣٩٨٦٠	—	١٢٩٦٩٣٠	—	٢٢٥٨٢٠
لبنان	٧٠٩٠	—	—	—	—	—	٩١٦٤٠	—	٨٣٩٣٤٩٠	—	٣٤٠١٥٠
ليبيا	—	—	—	—	١٣٥٠٠٠٠٠	—	—	—	—	—	—
مصر	٣٠٠٧٤٢٠	٣٩٩٣٤١٠	٤٩١٣١٨٠	١٠٧٥٠٠	—	—	١٠٢٤٦٠٤٠	٩٤٦٠	٤٣٨٩٠٠	—	٧٩٩٣٧٠
المغرب	٧٣٢٧١٠	٢٨٣١٥٢٦	—	٧٦١٤	—	—	٣٠٣٧٨٨٥٤	—	٢١٩٩٦٢	—	٢٧٨٣٧٥٤
موريتانيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن ع	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن د	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الاجمالي	٢٤١٣٨٩٩٩	٧٦٨١٣٦٢	٥٧٢٩٠٦١	٧٥٠٠٧٤	١٣٨٠٧١٢٤	—	٤٥٩٣٢٤٥٦	٥٨١٩٠	١٥٠٧٧٤٦٢	٢١٣٤٠	٦٨٣٣٩٦٤

* تم اعتماد سعر الصرف السائد وقت تحويل هذه الاستثمارات الى البلدان المضيفة.

عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن ع	اليمن د	فلسطين	مشروع عربي مشترك	المجموع
–	–	–	٣٤٣٧٥٠	–	٢٠٦١١٠	–	–	–	–	١٩٩١٩٠	–	٦٧٩٧٩٤٠
٧٧٩٤٨٠	٦٨٥٠٠٠	١٣٣٥٤٩٠	٧٨٢٤٥٨٠	–	٨٤٧٨٣٠	١٦٠٢٠	–	١٠٨٢٦٠	٢٦٦٥٣٠	١٠٤٤٤١٠	–	١٥٥٨٧٧٦٠
–	–	٢٧٦٣٦٠	٦٥٠٠٠	–	٢٦٦٠٠	–	–	–	–	٥٠٠٠٠	–	٣٤٣٦٣٥٦
–	٢١٠٩٦٤٣	١٣٨٩٢١١٦	٢٦٨١٨	١٩٩٦٠١٧١	٩٧٣٦١	١١٥٨٨٨٧	–	–	–	٢٤٤٨٠٢	٧٥٧٩٠٠	٤١٥٥٩٤٩٠
–	–	–	–	١٧٠٠٠٠٠٠	–	–	–	–	–	–	–	١٧٠٠٠٠٠٠
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	٣٩٢٧٩٤	٧٧٨٨٧٤٥	–	–	–	–	٩٤٢٢٦	٩٨٧٩٨	٣٣١٧٨٧	–	١١٣٦٢٤٥٢
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٨٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٤٥٣٧٤١٢
×	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	×	٤١٢١٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٠٩٩٠٠
٣٤٩٦٠	–	×	٥٨٥٥٩٠	–	١١٧٥٤٥٠	–	–	–	–	٣٧٥٨٣٠	–	٧٠٧٨٩٢٠
–	–	١٠٩٩٦٠	×	–	–	–	–	–	–	–	–	٨٩٤٢٣٣٠
–	–	–	–	×	–	–	–	–	–	–	–	١٣٥٠٠٠٠٠
–	٥٥٩٠٠٠٠	١٣٩٩٥٢١٠	٣٧٠٠١٥٠	٩٢١٠٦٠	×	–	–	٨١٢٧٠٠	–	٣٣٢٤١٨٠	–	٥١٨٥٩٢٨٠
–	–	١٢٢٤٢٧٥	١٥١٠٥٤	٢٤٨٢٤٣	١٨٢٧٣٠	×	–	١٠٣٠٦٩	–	–	–	٣٨٨٦٣٧٩١
–	–	–	–	–	–	–	×	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	×	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	×	–	–	–
٨١٤٤٤٠	٨٣٨٤٦٤٣	٣١٢٦٧٣٨٥	٢٠٤٨٥٦٨٧	٣٨١٢٩٤٧٤	٢٥٣٦٠٨١	١١٧٤٩٠٧	–	١١١٨٢٥٥	٣٦٥٣٢٨	٥٥٦٨١٩٩	٢٥٥٧٩٠٠	٢٣٢٤٣٢٣١

جدول رقم (٣)
الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية
حسب الاقطار المضيفة خلال عامي ١٩٨٧ ــ ١٩٨٨
(بالدولار الامريكي)

القطر المضيف	١٩٨٧		١٩٨٨		نسبة التغير
	جملة الاستثمارات	%	جملة الاستثمارات	%	%
المملكة الاردنية الهاشمية	٤١,٧٢٥,١٦٤	١٨,٣٣	٦,٧٩٧,٩٤٠	٢,٩٢	ــ ٨٤,٠
دولة الامارات العربية المتحدة	٢٦,٠١٤,٧٠٤	١١,٤٣	١٥,٥٨٧,٧٦٠	٦,٧١	ــ ٤٠,٠٨
دولة البحرين	٣٦,٦٧٢,٩٢٩	١٦,١٢	٣,٤٣٦,٣٥٦	١,٤٨	ــ ٩٠,٦٣
الجمهورية التونسية	١٥,٠٠٦,٠٠٠	٦,٦٠	٤١,٥٥٩,٤٩٠	١٧,٨٨	+ ١٧٦,٩٥
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	ــ	ــ	١٧,٠٠٠,٠٠٠	٧,٣١	+ ١٠٠
المملكة العربية السعودية	٤٢٨,٣٣٣	٠,١٩	١١,٣٦٢,٤٥٢	٤,٨٩	+ ٢٥٥٢,٧١
جمهورية السودان	٤١,٨٢٧,٤٩٧	١٨,٣٨	ــ	ــ	ــ ١٠٠,٠٠
الجمهورية العربية السورية	٦,٧٨٠,٧٩٥	٢,٩٨	١,٨٠٠,٠٠٠	٠,٧٧	ــ ٧٣,٤٥
الجمهورية العراقية	ــ	ــ	١٤,٥٣٧,٤١٢	٦,٢٥	+ ١٠٠,٠٠
سلطنة عمان	١,٨٤١,٥٨٨	٠,٨١	ــ	ــ	ــ ١٠٠,٠٠
دولة قطر	ــ	ــ	١٠٩,٩٠٠	٠,٠٥	+ ١٠٠,٠٠

القطر المضيف	١٩٨٧		١٩٨٨		نسبة التغير
	جملة الاستثمارات	٪	جملة الاستثمارات	٪	٪
دولة الكويت	٦,٤٢٦,٦٥٤	٢,٨٢	٧,٠٧٨,٦٢٠	٣,٠٥	+ ١٠,١٤
الجمهورية اللبنانية	٩٦٣,٢١٤	٠,٤٢	٨,٩٤٢,٣٣٠	٣,٨٥	+ ٨٢٨,٣٨
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	—	—	١٣,٥٠٠,٠٠٠	٥,٨١	+ ١٠٠
جمهورية مصر العربية	٣١,٦٨٠,٤٠٠	١٣,٩٢	٥١,٨٥٦,٢٨٠	٢٢,٣١	+ ٦٣,٦٩
المملكة المغربية	١٨,٢٠٤,٩٢٢	٨,٠٠	٣٨,٨٦٣,٧٩١	١٦,٧٢	+ ١١٣,٤٨
المجموع	**٢٢٧,٥٧٢,٢٠٠**	**١٠٠**	**٢٣٢,٤٣٢,٣٣١**	**١٠٠**	**+ ٢,١٤**

جدول رقم (٤)
التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية
١٩٨٧ ــ ١٩٨٨
(بالدولار الامريكي)

القطاع	١٩٨٧		١٩٨٨		نسبة التغير
	جملة الاستثمارات	%	جملة الاستثمارات	%	%
الزراعي والثروة الحيوانية والصيد البحري	٦٩,٤٣٠,٢٦٣	٣٠,٥١	١٨,٣٣٧,٩٦٨	٧,٨٩	ــ ٧٣,٥٩
الصناعي	٤٨,٤١٣,٤٣٨	٢١,٢٨	٦١,٩٦٠,٥١٦	٢٦,٦٦	+ ٢٧,٩٨
المالي والمصرفي	٤٣,١٣٧,٦٠٧	١٨,٩٥	٩١,٩٥١,٢٠٤	٣٩,٥٦	+ ١١٣,١٦
التجارة والمقاولات والخدمات	٤٨,٦٥٥,٤٠٧	٢١,٣٨	٣١,٧١٠,٣٤٢	١٣,٦٤	ــ ٣٤,٨٣
السياحي والعقاري	١٧,٩٣٥,٤٨٥	٧,٨٨	٢٨,٧٤٢,٣٠١	١٢,٢٥	+ ٥٨,٧٥
الاجمالي	**٢٢٧,٥٧٢,٢٠٠**	**١٠٠**	**٢٣٢,٤٣٢,٣٣١**	**١٠٠**	**÷ ٢,١٤**

جدول رقم (٥)
التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٨٨
(بالدولار الامريكي)

المجموعات الجغرافية	اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة	النسبة المئوية الى الاجمالي (٪)	اجمالي الاستثمارات الوافدة الى المجموعة	النسبة المئوية الى الاجمالي (٪)	اجمالي الاستثمارات فيما بين دول المجموعة	النسبة المئوية الى اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة	اجمالي استثمارات المجموعة في الدول الاخرى	النسبةالمئوية الى اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة
١ ــ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٩٩,٨٠٩,٣٤٧	٤٢,٩٤	٣٧,٥٧٥,٠٨٨	١٦,١٧	٧,٦٢١,٢١٥	٧,٦٤	٩٢,١٨٨,١٣٢	٩٢,٣٦
٢ ــ بلاد الشام والعراق	٧٢,١٠٤,٣١١	٣١,٠٢	٣٢,٠٧٧,٦٨٢	١٣,٨٠	٢٩,٨٦٩,٩٧٢	٤١,٤٣	٤٢,٢٣٤,٣٣٩	٥٨,٥٧
٣ ــ دول وادي النيل	٢,٥٩٤,٢٧١	١,١٢	٥١,٨٥٦,٢٨٠	٢٢,٣١	٩,٤٦٠	٠,٣٦	٢,٥٨٤,٨١١	٩٩,٦٤
٤ ــ دول المغرب العربي	٥٣,٨٦١,٥٧٩	٢٣,١٧	١١٠,٩٢٣,٢٨١	٤٧,٧٢	٣٥,١٨٢,٠٣٩	٦٥,٣٢	١٨,٦٧٩,٥٤٠	٣٤,٦٨
٥ ــ باقي الدول العربية	١,٥٠٤,٩٢٣	٠,٦٥	ــ	ــ	ــ	ــ	١,٥٠٤,٩٢٣	١٠٠,٠٠
٦ ــ مشروعات عربية مشتركة	٢,٥٥٧,٩٠٠	١,١٠	ــ	ــ	ــ	ــ	٢,٥٥٧,٩٠٠	١٠٠,٠٠
الاجمالي	٢٣٢,٤٣٢,٣٣١	١٠٠	٢٣٢,٤٣٢,٣٣١	١٠٠	٧٢,٦٨٢,٦٨٦	٣١,٢٧	١٥٩,٧٤٩,٦٤٥	٦٨,٧٣

١ ــ تضم المجموعة الاولى كلاً من السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، الامارات ، وسلطنة عمان .
٢ ــ تضم المجموعة الثانية كلاً من الاردن ، فلسطين ، سوريا ، لبنان ، والعراق .
٣ ــ تضم المجموعة الثالثة كلاً من مصر والسودان .
٤ ــ نضم المجموعة الرابعة كلاً من تونس ، الجزائر ، ليبيا ، المغرب ، وموريتانيا .
٥ ــ تضم المجموعة الخامسة كلاً من جيبوتي ، الصومال ، اليمن الشمالي ، واليمن الجنوبي .

جدول رقم (٦)
نتائج تحليل الاستبيان
العناصر المحفزة للاستثمار

الدوافع والعوامل المحفزة	الوزن الموضعي للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٨	الترتيب وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٨	الترتيب وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٧	الترتيب وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٦	الترتيب وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٥
تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي	٨٢٦	١	١	١	١
حرية تحويل الارباح وأصل الاستثمار للخارج	٦٤٦	٢	٢	٢	٢
امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار	٦٣٥	٣	٣	٣	٣
الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية	٦١٥	٤	٥	٦	٤
سهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية	٦٠٣	٥	٨	٧	٩
التزام القطر بما يعقده من اتفاقيات مع الغير	٥٧٧	٦	٦	١٣	١٠
وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها	٥٦٢	٧	٤	٤	٨
توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج	٥٥٥	٨	١٢	٨	١١
اتساع حجم السوق الداخلي في القطر	٥٤٩	٩	١٣	٩	٧
سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار المعرفة المسبقة بقوانين وأوضاع الاستثمار في القطر	٥٤٨	١٠	١١	١٠	٥
	٥٣٧	١١	٧	١٢	١٢

الدوافع والعوامل المحفزة	الوزن الموضعي للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٨	الترتيب وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٨	الترتيب وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٧	الترتيب وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٦	الترتيب وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٥
الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية	٥٢٠	١٢	٨	٥	٦
توفر الهياكل المؤسسية اللازمة التي تمنح التسهيلات الائتمانية	٥١٧	١٣	١٧	١٨	١٧
امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع	٥٠٣	١٤	١٦	١٤	١٦
المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة بالقطر	٤٦٨	١٥	١٠	١٦	١٣
توفر شريك محلي موضع ثقة من القطر المضيف	٤٦٧	١٦	٢٠	١٥	١٨
وجود جهة واحدة للتعامل معها	٤٥٠	١٧	٢١	١٩	٢٠
الاستفادة من ميزة نسبية في القطر المضيف	٤١٧	١٨	١٩	١٧	٢٢
نجاح مشاريع سابقة في القطر	٣٧٨	١٩	١٥	١١	١٤
توفر سوق منظم لتداول الاوراق المالية	٣٧٥	٢٠	٢٢	٢٢	٢١
سهولة التعامل مع الاوضاع الاجتماعية في القطر	٣٧٢	٢١	١٤	٢١	١٩
توفر الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد	٣٤٩	٢٢	١٨	٢٠	١٥

جدول رقم (٧)
القطاعات التي يفضل المستثمرون العرب الاستثمار فيها

الدولة	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع العقارات	قطاع الخدمات	قطاع المال والمصارف	قطاع السياحة	قطاع المقاولات
المملكة الاردنية الهاشمية	●	●	●	●			
الامارات العربية المتحدة	●	●	●	●	●	●	
دولة البحرين	●						
الجمهورية التونسية	●	●	●	●		●	
الجمهورية الجزائرية							
الديمقراطية الشعبية	●	●			●		
المملكة العربية السعودية	●	●		●	●		
جمهورية السودان	●	●					
الجمهورية العربية السورية	●	●					
الجمهورية العراقية	●	●	●	●	●	●	●
سلطنة عمان	●			●	●	●	
دولة قطر	●						
دولة الكويت	●		●	●	●		
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية					●		
جمهورية مصر العربية	●	●	●	●		●	
المملكة المغربية	●	●	●	●		●	
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	●	●		●		●	
الجمهورية العربية اليمنية	●						

ملحق الجزء الأول
استمارة استقصاء
مناخ الاستثمار في الوطن العربي

اسم رجل الاعمال او الشركة : .....
العنـوان : .....

١ ــ هل سبق لك الاستثمار في احدى الاقطار العربية ؟
☐ نعم ☐ لا
اذا كان الجواب نعم اذكر عدد الاقطار العربية التي سبق لك الاستثمار فيها ؟
☐ دول ، وهي :
١ ــ .....
٢ ــ .....
٣ ــ .....
٤ ــ .....
٥ ــ .....

٢ ــ ما هي الاقطار العربية التي تفضل الاستثمار فيها مستقبلاً وفي اي قطاعات ؟
يرجى ترتيبها حسب الاولوية .

الاقطـار	القطاعات
١ ــ	
٢ ــ	
٣ ــ	
٤ ــ	
٥ ــ	
٦ ــ	

(*) ورغبت هذه الاستمارة على نخبة مختارة من المستثمرين العرب .
يرجى الاجابة على اكبر عدد ممكن من الاسئلة الواردة في هذا الاستبيان ، ولا مضاف في عدم الاجابة على اي جزء لا ترغب في الاجابة عليه لاي سبب من الاسباب ، علماً بأن البيانات ستعالج بسرية مطلقة وستتناول النتائج تجميعية فقط .

يرجى سرعة استيفاء البيانات وارسال الإستمارة
على عنوان المؤسسة : ص . ب : ٢٣٥٦٨ الصفاة ــ ١٣٠٩٥ ــ الكويت ، دولة الكويت

٣ ــ يرجى ترتيب الدوافع من حيث درجة اهميتها في اختيارك للقطر المضيف للاستثمار وذلك بوضع رقم (١) امام اكثر العوامل اهمية ورقم (٢) امام العامل الذي يليه وهكذا :

الدوافع او العوامل المحفزة لاختيار القطر المضيف	الترتيب
تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي	
حرية تحويل الارباح واصل الاستثمار للخارج	
الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية	
سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار	
سهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية	
امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار	
المعرفة المسبقة بقوانين واوضاع الاستثمار في القطر	
توفر شريك محلي من القطر المضيف تثق به	
توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج	
توفر سوق منظمة لتداول الاوراق المالية	
وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها	
توفر الهياكل المؤسسية اللازمة التي تمنح التسهيلات الائتمانية	
اتساع حجم السوق الداخلي في القطر	
المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة بالقطر	
وجود جهة واحدة للتعامل معها	
الاستفادة من ميزة نسبية في القطر المضيف	
امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع	
التزام القطر بما يعقده من اتفاقيات مع الغير	
سهولة التعامل مع الاوضاع الاجتماعية في القطر	
نجاح مشاريع سابقة في القطر	
الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية	
توفر الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد	
اخرى (توضح)	

٤ ــ بالنسبة للاقطار التي تتوفر لديك معلومات عن مخاطر الاستثمار فيها ، يرجى ترتيبها بالترتيب ترين كل منها بادنا بالدول ذات المخاطر الاعل فالاقل خطرا وهكذا .

الاقطار العربية	الترتيب
المملكة الاردنية الهاشمية	
دولة الامارات العربية المتحدة	
دولة البحرين	
الجمهورية التونسية	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	
جمهورية جيبوتي	
المملكة العربية السعودية	
جمهورية السودان	
الجمهورية العربية السورية	
جمهورية الصومال الديمقراطية	
الجمهورية العراقية	
سلطنة عمان	
دولة قطر	
دولة الكويت	
الجمهورية اللبنانية	
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	
جمهورية مصر العربية	
المملكة المغربية	
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	
الجمهورية العربية اليمنية	
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	

٥ ــ ما رأيك في مناخ الاستثمار بالاقطار العربية خلال العام الحالي ؟
(يرجى بيان ذلك بالتأشير في المكان المناسب قرين كل قطر)

الاقطـار	لم يطرأ اي تغيير على مناخ الاستثمار خلال العام الحالي	تحسن عن السابق	تدهور عن السابق
١ ــ المملكة الاردنية الهاشمية			
٢ ــ دولة الامارات العربية المتحدة			
٣ ــ دولة البحرين			
٤ ــ الجمهورية التونسية			
٥ ــ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
٦ ــ جمهورية جيبوتي			
٧ ــ المملكة العربية السعودية			
٨ ــ جمهورية السودان			
٩ ــ الجمهورية العربية السورية			
١٠ ـ جمهورية الصومال الديمقراطية			
١١ ـ الجمهورية العراقية			
١٢ ـ سلطنة عمان			
١٣ ـ دولة قطر			
١٤ ـ دولة الكويت			
١٥ ـ الجمهورية اللبنانية			
١٦ ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية			
١٧ ـ جمهورية مصر العربية			
١٨ ـ المملكة المغربية			
١٩ ـ الجمهورية الاسلامية الموريتانية			
٢٠ ـ الجمهورية العربية اليمنية			
٢١ ـ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية			

٦ ــ ما هي معوقات الاستثمار، من وجهة نظرك ، في الاقطار العربية التي تتوفر لديك معلومات عنها ، وما هي مقترحاتك لتحسين مناخ الاستثمار فيها ؟

الاقطار	معوقات الاستثمار	المقترحات
المملكة الاردنية الهاشمية		
دولة الامارات العربية المتحدة		
دولة البحرين		
الجمهورية التونسية		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		
جمهورية جيبوتي		
المملكة العربية السعودية		
جمهورية السودان		
الجمهورية العربية السورية		
جمهورية الصومال الديمقراطية		

الاقطار	معوقات الاستثمار	المقترحات
الجمهورية العراقية		
سلطنة عمان		
دولة قطر		
دولة الكويت		
الجمهورية اللبنانية		
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية		
جمهورية مصر العربية		
المملكة المغربية		
الجمهورية الاسلامية الموريتانية		
الجمهورية العربية اليمنية		
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية		

الجزء الثاني

التقارير القطرية

(١)
تقرير مناخ الاستثمار في
المملكة الاردنية الهاشمية
لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
المملكة الاردنية الهاشمية لعام ١٩٨٨

يقف الاقتصاد الاردني على عتبات مرحلة جديدة شهدت بدايتها تقلبات حادة في سوق الصرف وتراجع سعر صرف الدينار الاردني مقابل العديد من العملات الاجنبية ولجوء البنك المركزي الاردني الى اتخاذ اجراءات صارمة لتنظيم سوق الصرف ، كما تميزت المرحلة الجديدة بلجوء الحكومة الاردنية الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات التقشفية لضغط الانفاق والعمل على الحد من تسرب العملات الاجنبية الى الخارج .

وعلى صعيد الاحاديث السياسية شهد العام أحداثا سياسية هامة أدت الى فك الارتباط الاداري والقانوني بين المملكة الاردنية الهاشمية والضفة الغربية ، والغاء خطة التنمية للضفة الغربية وحل مجلس النواب الاردني .

وفيما يلي تفصيلا لأهم الأحداث التي شهدها هذا العام :

١.١ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد عام ١٩٨٨ سلسلة من التشريعات والاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الأوضاع الأقتصادية تعلق معظمها بزيادة الضرائب والرسوم لتعويض الانخفاض في الموارد المالية ، واتصل بعضها الآخر باجراءات الحد من الواردات وتشجيع الصادرات ، وتشجيع الاستثمار وتنظيم بعض القطاعات النوعية .

وفي مجال الشؤون المالية صدر عن مجلس الوزراء نظام رقم (٣) لسنة ١٩٨٨ تاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٦ يستوفي بمقتضاها من المالك أو المستأجر في المناطق البلدية ، ضريبة سنوية تسمى (ضريبة المعارف) مقدارها ٢ ٪ من بدل الايجار السنوي الصافي ، كما قدر بموجب قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل الحدود البلدية المعمول به ، ويمنح المالك الحق في أن يعود بضريبة المعارف التي دفعها على المستأجر. كما صدر بتاريخ ١٩٨٨/١/٢ نظام رسوم بتسويق المنتجات الزراعية رقم (٩) لسنة ١٩٨٨ ، الذي نص على ان تقوم مؤسسة التسويق الزراعي باستيفاء رسوم على المنتوجات الزراعية المستوردة يتراوح مقدارها بين دينار وخمسة دنانير عن كل طن من تلك المنتوجات ، كما تستوفي المؤسسة رسوما عن تسويق البيض حسب أنواعه .

كما صدر نظام رسوم المنتوجات الزراعية والحيوانية رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨ متضمنا تعديل الجدول رقم (١) الملحق بقانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ ، و يتضمن التعديل تحصيل رسوم على تحليل المبيدات والأثر المتبقي لها سواء كانت المبيدات مستوردة أو مصدرة أو مصنعة محليا ، كما قرر أيضا تحصيل رسوم الفحص المخبري على المواد أو المنتوجات الحيوانية المستوردة أو المصدرة او المعدة لغذاء الحيوان .

وقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٢ ، الموافق على تعديل التعرفة الكهربائية ، وتحصيل التعرفة الجديدة من تاريخ ١٩٨٨/١١/١ ، وذلك تبعا لنوع المشتركين ، ووفق حاجات الاستهلاك وأوقاته .

كما أصدر المجلس القوانين بالارقام (٣٤) لسنة ١٩٨٨ ، (٣٥) لسنة ١٩٨٨ ، (٣٦) لسنة ١٩٨٨ ، (٣٧) لسنة ١٩٨٨ ، (٤٣) لسنة ١٩٨٨ ، وتتعلق هذه القوانين بالزيادة أو الوقف أو الاعفاء من الضرائب والرسوم المقررة على الاستهلاك والانتاج والرسوم الاضافية ورسوم المغادرة . كما قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/١١/٥ زيادة التعرفة الجمركية على المستوردات من المياه والمشروبات الروحية والتبغ بأنواعه والسيارات ، واعفاء الجهات الصناعية من الضريبة الاضافية عن مستورداتها من الاجهزة والمعدات والآلات شريطة أن تكون هذه المستوردات معفاة من الرسوم الجمركية بموجب جداول التعريفة الجمركية .

وفي اطار تشجيع الاستثمار صدر عن رئاسة الوزراء البلاغ الرسمي رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨ في شأن اتخاذ المزيد من الاجراءات الكفيلة بدعم النشاطات الاستثمارية وتسهيلها وتعزيز المناخ الاستثماري في المملكة ، وذلك من خلال مجموعة من التدابير من أهمها انشاء وحدة متخصصة في وزارة الصناعة تتولى متابعة كافة الاجراءات المتعلقة بالاستثمارات نيابة عن المستثمر الاردني والعربي والاجنبي ، وانهاء معاملاته خلال مدة اقصاها شهر من تقديم الطلب لهذه الوحدة ، والغاء الحماية الاغلاقية للسلع الصناعية بشكل عام والاستعاضة عنها بالحماية الجمركية مستثنيا من هذا الابقاء بعض السلع الصناعية المنتجة محليا ، والغاء تحديد أسعار السلع التي ترفع عنها الحماية باستثناء السلع التي يقرر مجلس الوزراء تحديد أسعارها .

كما صدر القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٨ معدلا بقانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ ومتضمنا اجراءات جديدة لتشجيع الاستثمار، من أهم ما جاء فيها توحيد سنوات الاعفاء الضريبي للمشاريع الاقتصادية المصدقة بمدة خمس سنوات في مختلف مناطق التنمية (أ ، ب ، جـ) واعتماد مبدأ تدوير الخسائر لهذه المشاريع اذا كانت هذه الخسائر خلال فترة الاعفاء تعود الى السنوات التي تتحقق فيها الضريبة ، وانشاء صندوق التنمية لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تقام في مناطق التنمية (ب ، جـ) بقروض طويلة الاجل وبفائدة أقل من البنوك التجارية . كما صدر قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨ تأسست بمقتضاها (المؤسسة الاردنية للاستثمار) لتعمل وفق السياسة الاستثمارية العامة للحكومة و يكون من صلاحياتها المساهمة في رؤوس أموال الشركات والمشاريع الاستثمارية (بالاشتراك والتعاون والتنسيق) مع المؤسسات الاستثمارية المحلية والخارجية ، بجانب المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات والهيئات التي تهدف الى زيادة الصادرات الوطنية وتعزيزها .

ـــ وعلى صعيد القطاعات النوعية صدر قانون سلطة المياه رقم (١٨) لسنة ١٩٨٨ الذي نص على انشاء سلطة للمياه في الاردن يكون من مهامها مسح مصادر المياه والاشراف على حسن استخدامها وتطوير مصادرها وزيادة طاقتها وتلبية الحاجة الى المياه من داخل المملكة أو خارجها بما في ذلك تأمين مصادر اضافية للمياه عن طريق التنقية أو التقطير. كما صدر قانون تطوير وادي الاردن رقم (١٩) لسنة ١٩٨٨ الذي نص على تأسيس سلطة وادي الاردن ، وعهد اليها القيام بتطوير مصادر مياه الوادي واستغلالها في أغراض الزراعة المروية والاستعمال المنزلي وغيرها من الاغراض المفيدة مثل الصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية ، ومسح وتصنيف وتحديد

الاراضي القابلة للزراعة المرورية في الوادي واستصلاحها وتقسيمها الى وحدات زراعية وتنظيمها والاشراف على استغلالها من قبل المزارعين ، بالاضافة الى تطوير المدن والقرى واختيار موقعها ومواقع ما سيتم انشاؤه منها وتعيين حدودها ، علما بأن القانون قد حدد وادي الاردن بالمنطقة الواقعة تحت منسوب سطح البحر الممتد بين الحدود الاردنية شمالا والطرف الشمالي للبحر الميت جنوبا والاجزاء السفلى من حوض نهر اليرموك ونهر الزرقاء الواقعة تحت منسوب (٢٠٠ م) فوق سطح البحر وأية منطقة أو مناطق يقرر مجلس الوزراء اعتبارها جزءا منه .

٢.١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

وقعت الحكومة الاردنية خلال العام العديد من الاتفاقيات مع عدد من الدول العربية والاجنبية شملت مجال التعاون التجارى والاقتصادى والفني والتقني ، وذلك على النحو التالي :ـــ

١.٢.١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية :

ـــ صدرت الارادة الملكية بالموافقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التونسية ، وتنطبق هذه الاتفاقية على الاشخاص المقيمين في احدى الدولتين او كلتيهما ـــ وتناولت الاتفاقية الضرائب التالية ـــ فيما يتعلق بالجمهورية التونسية :

ـــ الاداء على الباتينده (الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية) .

ـــ الاداء على ارباح المهن غير التجارية (الضريبة على ارباح المهن الحره) .

ـــ الاداء على المرتبات والاجور والمعاشات والايرادات .

ـــ الاداء الفلاحي (الضريبة على الاراضى الزراعية والحرجيه والثروة الحيوانية) .

وفيما يتعلق بالمملكة الاردنية الهاشمية ، تشتمل الضريبة على الدخل . وتسرى احكام الاتفاقية ايضا على ضريبة مماثلة او مشابهة في جوهرها تفرض بعد ذلك بالاضافة الى الضرائب الحالية او بدلا منها .

ـــ عقدت اللجنة الاردنية السعودية المشتركة اجتماعا في دورتها السابعة في مدينة الرياض خلال الفترة من ٧ـــ٨ شباط/فبراير ١٩٨٨ تم خلاله بحث مجالات التعاون التجارى والفني والنقل والخدمات بين البلدين كما تم الاتفاق على السلع المراد اضافتها الى الجداول الملحقة بالاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين البلدين المتعلقة بالسلع المعفاه كليا من الرسوم الجمركية بين البلدين ، والسلع المعفاه جزئيا من الرسوم الجمركية وكذلك السلع المراد حذفها من الجداول الملحقة بالاتفاقية .

ـــ عقدت اللجنة الاردنية السودانية اجتماعا في مدينة الخرطوم خلال الفتره من ٦ ـــ ٩ آذار/مارس ١٩٨٨ تم خلاله التوقيع على بروتوكول تجارى بين البلدين ينص على ان لا يقل حجم التبادل التجارى بين البلدين عن ٥٠ مليون دولار امريكي منها ٤٠ مليون دولار للصفقة المتكافئة بين البلدين ومليوني دولار للمركزين التجاريين في البلدين وخمسة ملايين دولار للمعارض المتخصصة

التى يقيمها كل طرف فى البلد الآخر وقد وافق الجانب السوداني على اعفاء السلع الاردنية الواردة فى الجدول الملحق بالبروتوكول من كافة الرسوم الجمركية ، وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الاردنية الواردة في الجدول رقم (٢) الملحق بالبروتوكول ، واعفاء الجلود السودانية المصدرة الى المملكة الاردنية الهاشمية من رسم الصادر البالغ ١٠ ٪ .

ـ عقدت اللجنة العليا الاردنية السورية المشتركة اجتماعا بدمشق خلال الفترة من ٢ـ٣ تموز/يوليو ١٩٨٨ ، تم فيه الاتفاق على استكمال تشكيل اللجان الفرعية المشتركة في مختلف المجالات كما تم الاتفاق على :

ـ دعم الشركات المشتركة بين البلدين ، وهى الشركة الاردنية السورية للنقل البرى ، الشركة الاردنية السورية للملاحة البحرية والشركة الاردنية السورية للصناعة .

ـ تنمية التبادل التجارى بين البلدين من خلال توقيع عقود طويلة الاجل مع شركات الادوية الاردنية للمقايضة بين الادوية الاردنية والسلع السورية ، ودعوة اللجنة الاقتصادية والتجارية الفرعية لاعداد اتفاق بصفقات متكافئة في حدود مبلغ عشرين مليون دينار اردني ، كما تم الاتفاق على قيام الجانب السوري بتصدير بعض السلع السورية للاردن تسديدا للالتزامات المالية القائمة للجانب الاردني على الجانب السوري . وتم الاتفاق على السماح للقطاع الخاص الاردني باستيراد الخضار والفواكه من السوق السوري بحيث يتم تسجيل قيمتها على حساب الشركة السورية للخضار والفواكه تنزيلا من ديون الشركة الاردنية للتسويق الزراعي المستحقة عليها .

ـ تم بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٨ التوقيع على اتفاقية للتعاون السياحي والنقل الجوي بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية .

ـ تم بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٨ التوقيع على اتفاقية الترتيبات المصرفية بين البنك المركزى الاردنى والبنك المركزى العراقى لتمويل التبادل التجارى بين البلدين وذلك تنفيذا لما توصلت اليه اللجنة العليا الاردنية العراقية المشتركة خلال اجتماعها في نهاية عام ١٩٨٧ من اتفاق على تنويع وتوسيع حجم التبادل التجاري بين البلدين وزيادته ليصبح ٩٠٠ مليون دولار خلال عام ١٩٨٨ .وازالة اية عقبات تواجه انسياب السلع الوطنية بين البلدين .

ـ تم بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٦ في وزارة الزراعة الاردنية التوقيع على مذكرة تفاهم لتنظيم التعاون في المجالات الزراعية بين الاردن والعراق تنص على تبادل الخبرات الفنية والمعلومات والتنسيق بين مراكز البحوث فى كلا البلدين وتبادل الوفود المتخصصة ، كما تنص على زيادة حجم التعاون في مجال مكافحة الامراض الحيوانية وانشاء بنك مشترك للمعلومات الخاصة بالمياه والرى والتعاون بين مؤسسات التسويق وانشاء المشروعات المشتركة بين البلدين .

ـ عقدت اجتماعات الدورة الرابعة للجنة العليا الاردنية العراقية المشتركة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢١ تمت فيها مناقشة اوجه التعاون بين البلدين في الميادين الاقتصادية والفنية والصناعية والزراعية والمصرفية والنقل والمواصلات وتوسيع هذا التعاون وتذليل اية صعوبات

او عقبات تواجهه .

ـ تم التوقيع على محضر مشترك بين كل من حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ، لاعتماد دفاتر للسيارات الشاحنة العاملة على خط نويبع ـ في جمهورية مصر العربية ـ والعقبة ـ في المملكة الاردنية الهاشمية ـ تصدر عن السلطات الجمركية فى كلا البلدين . ويمثل توقيع هذا المحضر خطوه اخرى في مجال التعاون المشترك بين البلدين لتسهيل حركة النقل وتبسيط الاجراءات التي كانت معتمدة سابقا في المراكز الحدودية مما يوفر الجهد والوقت ، كذلك تخفيض كلفة نقل البضائع وربط المشرق العربي بالمغرب العربي .

ـ عقدت خلال الفترة ٣ ـ ٤ كانون أول / ديسمبر ١٩٨٨ ، اجتماعات الدورة السابعة للجنة الاردنية المصرية المشتركة وتم خلالها الاتفاق على تنفيذ الصفقة المتكافئة بين البلدين بمبلغ ١١٦ مليون دولار امريكي والتى تغطي السلع المتفق عليها بين البلدين بحيث يتم التصدير من كل من البلدين على ان تسوى قيمة صادرات كل طرف بقيمة مستورداته من الطرف الآخر دون ان يترتب على ذلك تحويل عملات اجنبية من بلد لآخر و يتم ابرام العقود وتحديد الاسعار المدرجة بموجب الصفقة المتكافئة بالدولار الامريكي وتسجل وفقا للترتيبات المصرفية المتفق عليها بين البلدين بحيث يتم فتح الاعتمادات الخاصة بالسلع الاردنية المصدرة للسوق المصري باسم مؤسسة المراكز التجارية الاردنية وفتح الاعتمادات الخاصة بالسلع المصرية المصدرة للسوق الاردني باسم شركة النصر للتصدير والاستيراد .

وفي مجال التخطيط الاقتصادي تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع مرتين سنويا بالتناوب في كلا البلدين تتولى التحضير لاجتماعات اللجنة العليا الاردنية المصرية المشتركه في مجال التخطيط والتنمية والتوصية بالاولويات في مجالات اعداد الخطط القومية والاقليمية والدراسات والبحوث ومتابعة خطوات التعاون بين الاجهزة التخطيطية على المستويين القومي والاقليمي اضافة الى التنسيق في مراحل اعداد الخطط في كلا البلدين بتحديد كل جانب للمشروعات التي يقترح تنفيذها في اطار التعاون المشترك .

ـ تم في وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ٢٨ كانون ثاني / يناير ١٩٨٨ التوقيع على محضر اجتماع اللجنة الفنية التجارية الاردنية المغربية المشتركة ، وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على ان تكون قيمة التبادل التجاري بين البلدين لعام ١٩٨٨ (١٥) مليون دولار امريكي معفاة من الرسوم الجمركية دون تحديد القوائم السلعية واعتبار كافة السلع الوطنية قابلة للتبادل شريطة ان تكون مصحوبة بشهادة منشأ مصدقا عليها من الجهات المختصة في البلدين ، و يتولى تنفيذ التبادل التجارى بين البلدين شركة مغربية تمثل القطاع الخاص تؤسس لهذه الغاية خلال ثلاثة اشهر ، ومؤسسة المراكز التجارية الاردنية ، وبموجب المحضر تتمتع الشركة المغربية ومؤسسة المراكز التجارية الاردنية بحق الاستيراد والتصدير بالطريقة المباشرة وغير المباشرة وفق القوانين المعمول بها في البلدين وتكون حصة كل من الشركة المغربية ومؤسسة المراكز التجارية الاردنية بمبلغ (١٢) مليون دولار امريكي لكل منهما ، و يتم منح رخص الاستيراد في كل من البلدين خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ تقديم

الطلب باستثناء السلع الممنوع استيرادها او المحمية او التي تخضع لحصة محددة في كلا البلدين ، وتقوم كل من الشركة المغربية ومؤسسة المراكز التجارية بفتح مكتب او تعيين وكيل لها في اي من البلدين للترويج ومنح هذه المكاتب كافة التسهيلات اللازمة لتمكينها من القيام باعمالها بما في ذلك رخص الاستيراد والتصدير .

٢.٢.١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

ابرمت الحكومة الاردنية الاتفاقيات التالية مع الدول غير العربية :

- وقعت كل من حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٩ اتفاقية للتعاون السياحي بين البلدين تنص على تشجيع وكلاء السياحة في البلدين عن طريق زيادة التبادل السياحي بينهما ، كما تنص على تشجيع تبادل المهرجانات الثقافية والشعبية في كلا البلدين .
- عقدت بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٣ اللجنة الاردنية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي اجتماعا بمدينة انقره في الجمهورية التركية تم خلاله مناقشة السبل الكفيلة بتطوير التعاون الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري وتنويع السلع المتبادلة وتحسين وضع الميزان التجاري بين البلدين ، كما تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين ، وتضمن البروتوكول موافقة الجانب التركي على استيراد ٦٠٠ ألف طن من الفوسفات الخام الاردني كحد أدنى خلال عام ١٩٨٩ ، وكذلك استيراد احتياجاته من البوتاس الاردني ، كما تم الاتفاق على انشاء شركة استثمارية مشتركة ، وانشاء مشروع لانتاج حامض الفسفوريك في تركيا باستخدام الفوسفات الاردني كمادة اولية له ومن جانب آخر رحبت الحكومة التركية بدعوة الجانب الاردني للمستثمرين الاتراك للمساهمة في مشاريع مشتركة تقام في الاردن لصناعة القرميد والاثاث والصناعات الجلدية وورق الجدران وغيرها من الصناعات التي يرغب المستثمرون الاتراك في الدخول كشركاء بها في الاردن ، وفي ١٩٨٨/٢/١ أقر مجلس الوزراء الاردني اتفاقية التعاون السياحي والنقل الجوي و بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني مع الحكومه التركية .
- وقعت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وفنلندا اتفاقية للتعاون الثنائي في مجالات الصناعة والاقتصاد والتكنولوجيا ، تتضمن اقامة مشاريع مشتركة وتنمية التبادل التجاري بين البلدين واقامة معارض في عاصمتي البلدين . وتنص الاتفاقية على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي ، الصناعي والتكنولوجي بين البلدين من اجل تسهيل وتنفيذ هذه الاتفاقية .
- تم بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤ التوقيع على اتفاقية تجارية بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية واستراليا ، تنص على ان يقوم كل من الطرفين وفقا للقوانين والانظمة المرعية في بلده بتوفير التسهيلات الممكنة للواردات والصادرات من والى بلد الطرف الآخر وخاصة السلع والخدمات المذكورة في ملحق هذه الاتفاقية ، وفي هذا الاطار تم الاتفاق على تبادل الممثلين التجاريين والفنيين والمجموعات والوفود واقامة المعارض التجارية والنشاطات التنموية الاخرى في مجالات

التجارة والتكنولوجيا في البلد الواحد عن طريق المشاريع والمؤسسات التابعة للبلد الآخر بحيث يتم اعفاء العينات التي تستخدم للعرض من الرسوم المحلية .

- عقدت اللجنة المشتركة الاردنية السويسرية اجتماعا لها في عمان خلال الفتره من ٢٤ــ ٢٩ آذار/مارس ، اتفق الطرفان خلاله على زيادة الصادرات الاردنية الى سويسرا وخاصة من الخضار والفواكه ومنتجات الحرف اليدوية الاردنية والفوسفات ، وتضمن المحضر ايضا الاتفاق على زيادة فرص التدريب في المجال السياحي المقدمة من الجانب السويسري الى الجانب الاردني .
- جرى في وزارة التخطيط الاردنية بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٦ التوقيع على بروتوكول للتعاون الفني والسياحي بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية وايطاليا ، يتضمن الاتفاق تقديم مساعدات فنية ايطالية لدائرة الآثار العامة الاردنية في مجال ترميم الآثار السياحية الاردنية خاصة آثار مدينة جرش السياحية .
- تم بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٠ التوقيع على اتفاقية تشكيل اللجنة الاردنية السوفييتية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين وحددت الاتفاقية مهام اللجنة بحيث تقوم بمتابعة سير وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين ، ووضع البرامج المراد تنفيذها في المجالات الاقتصادية والعلمية والفنية بين البلدين ووضع الاقتراحات والتوصيات للجهات المختصة في البلدين .
- تم بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٤ التوقيع على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي بين حكومتي كل من المملكة الاردنية الهاشمية وكندا تنص على تنظيم العلاقات الثنائية بين البلدين في مجال عمليات النقل الجوي من النواحي الاقتصادية والقانونية والتشغيلية .
- أقر مجلس الوزراء الاردني بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠ اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية الفرنسية .

٣.١ وقائع واحداث :

شهد العام عددا من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية نشير الى أهمها فيما يلي :ــ

الميزانية العامة للدولة :

اقرت الحكومة الاردنية بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١ مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٨٩ ، والتى تبدأ عادة فى مطلع كل عام . وقد بلغ حجم الموازنة مليارا و ٣٥ مليون و ٣٨٦ ألف دينار اردني * ، و يبلغ مجموع الايرادات المقدرة نحو ٩١٣ مليون و ١٥٥ الف دينار، مسجلة بذلك عجزا مقداره ١٢٢ مليونا و ٢٣١ ألف دينار وقدرت الايرادات المحلية بمبلغ ٥٤٧ مليونا و ٥٠٠ ألف دينار منها ٢٦٢ مليون دينار من الايرادات الضريبية من بينهما ٥٧ مليون دينار ايرادات مقدرة من ضريبة الدخل و ١٥٥ مليونا ايرادات مقدرة للضرائب الجمركية ، وقدرت المساعدات الخارجية بمبلغ ٢٢٥ مليون دينار منها ٢٠٧ مليون و ٥٠٠ ألف دينار مساعدات عربية .

---

* الدينار الاردني يعادل ١,٩٥ دولار امريكي كما في ١٩٨٨/١٢/٣١

وبلغت قيمة النفقات المقدرة للدفاع والامن العام والدفاع المدني ٢٥١ مليون و ٥٢٠ الف دينار أردني والنفقات المقدرة لفوائد القروض الداخلية والخارجية واقساط هذه القروض بـ ٢٠٩ مليون و٧٢٢ ألف دينار، وتقدر قيمة النفقات المقدرة لخدمات التنمية الاقتصادية ١١٨ مليون و٣٩ ألف دينار، والخدمات الثقافية والاعلامية بـ ١٤ مليون و٤١٤ ألف دينار والنفقات المقدرة لخدمات المواصلات والنقل ب ٣٠ مليون و٧٢٢ ألف دينار.

اكد وزير المالية فى خطاب الموازنة ان الحكومة ستتقيد تماما بارقام هذه الميزانية وستوقف الانفاق على مشروعات الخدمة والبنية الاساسية الجديدة مع عدم الاقتراض لغايات المشروعات غير الانتاجية وتوجيه الانفاق العام الى زيادة الطلب على المنتجات الوطنية وتخفيض العجز فى الموازنة العامة وصولا الى التوازن فى الاقتصاد الوطني وتصحيح ميزان المدفوعات.

وفي المجال النقدي والمالي:

سجل العام خلال شهر نيسان/ ابريل انخفاضا فى سعر صرف الدينار الاردني مقابل معظم العملات الاجنبية بسبب زيادة الطلب على العملات الاجنبية عن العرض المتوفر منها فى السوق، مما دفع البنك المركزي الاردني فى شهرحزيران/ يونيو الى التدخل باصدار تعليمات مراقبة العملة لسنة ١٩٨٨ سمح بمقتضاها لغير المقيمين بفتح حساب بالعملة الاجنبية لا يخضع الايداع فيها والسحب منها لاي قيد أو موافقة مسبقة، كما اجازت هذه التعليمات للمقيمين الاحتفاظ بحسابات ودائع بالعملة الاجنبية لدى بنك او شركة مالية في المملكة في حدود ما يعادل ٥٠ ألف دينار أردني للفرد الواحد، وحددت كذلك سقف الحوالات بالعملة الاجنبية الى الخارج التي يمكن لكل مواطن اردني تحويلها سنويا بمبلغ ٥٠٠٠ دينار اردني، اما حوالات العمال الوافدين فاجازت تحويل ما لا يزيد عن ٧٠٪ من الراتب اذا كان للوافد حساب غير مقيم في الاردن او ١٠٠ دينار اردني شهريا اذا لم يحتفظ بحساب غير مقيم.

واوجب هذه التعليمات ايضا على المصدرين ان يعيدوا قيمة صادراتهم بالعملة الاجنبية سواء كانت البضائع المصدرة اردنية المنشأ او اعادة تصدير.

حدد البنك المركزي الاردني سعرا رسميا ثابتا للدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية الرئيسية فى محاولة منه للحد من انخفاض قيمة الدينار الاردني، الا ان شركات الصيرفة والصيارفة الافراد لم يلتزموا بالسعر المحدد من قبل البنك المركزي الاردني واصبح تحديد سعر الصرف خاضعا لعوامل السوق من عرض وطلب.

اتخذ البنك المركزي في شهر ايلول / سبتمبر اجراءات جديدة للحد من التحويلات الخارجية تضمنت تخفيض سقفي التحويلات المسموح بها للفرد الواحد من ٥٠٠٠ الى ١٠٠٠ دينار فقط سنويا، ومنع الصرافين من التعامل بالتحويلات المالية والشيكات وحصر ذلك فى المصارف المرخصة فقط.

وفي مطلع شهر تشرين أول / اكتوبر اصدر البنك المركزي قرارا بتعميم سعر الفائدة على الدينار

الاردني وذلك في محاولة منه لاقناع المدخرين بعدم تحويل الدينار الى العملات الاجنبية ، الا ان ذلك لم يحد من الطلب على العملات الاجنبية وفي منتصف الشهر نفسه اصدر البنك المركزي تعليمات تنص على فك ارتباط الدينار الاردني بحقوق السحب الخاصة او اية عملة اجنبية او سلة عملات ، وتحديد سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية الرئيسية يوميا بما يحقق التوازن بين السعر الرسمي وسعر السوق . واعطاء المصدرين حق الاحتفاظ بما يعادل ٥٠ ٪ من حصيلة صادراتهم بالعملة الاجنبية وذلك لتمويل مستورداتهم خلال ستة اشهر.

اصدر البنك المركزي الاردني تعليمات مشددة الى البنوك التجارية والشركات المالية بخصوص طلب بعض هذه البنوك والشركات من عملائها توفير العملات الاجنبية لتسديد التزاماتهم ، وكذلك دفع تأمينات نقدية على الاعتمادات المستندية عند فتحها ، بالعملات الاجنبية ، وجاء في مذكرة ارسلها البنك المركزي الاردني الى جميع البنوك والشركات المالية العاملة في البلاد ان مثل هذا الامر يعتبر مخالفاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي بهذا الشأن وانه ينبغي أن يتم استيفاء التأمينات النقدية المقررة على الاعتمادات المستندية والسحوبات الزمنية المكفولة بالدينار الاردني فقط .

بلغت تحصيلات ضريبة الدخل خلال عام ١٩٨٨ ٤٣,٤ مليون دينار مقابل ٤٥,٣ مليون دينار في عام ١٩٨٧ .

بلغت ايرادات دائرة الاراضي والمساحة خلال العام نحو ١٦,٥ مليون دينار مقابل ١٧,٢ مليون دينار خلال عام ١٩٨٧ ، وقد شهدت مديرية الاراضي والمساحة نشاطا كثيفا وملحوظا خلال الاشهر الثلاث الاخيرة من العام حيث بلغت الايرادات خلالها نحو ستة ملايين دينار و يرجع السبب في ذلك الى الاجراءات الحكومية التي اتخذتها مؤخرا في اعقاب تراجع قيمة صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية .

شهد سوق عمان المالي نشاطا ملحوظا خلال الربع الاخير من العام ، اذ تشير احصائيات سوق عمان المالي لعام ١٩٨٨ الى ارتفاع حجم التداول في الاسهم والسندات مقارنة بالعام السابق ، حيث بلغ حجم التداول في السوق الثانوي ١٧١,٤٢٤,٢٩٧ دينار مقارنة بمبلغ ١٦٧,٢٠٧,٧٣٣ دينار عام ١٩٨٧ اي بزيادة نسبة ٢,٥ ٪ في عام ١٩٨٨ عن عام ١٩٨٧ . وبلغ عدد الاسهم المتداولة في عام ١٩٨٨ نحو ١١٤,١٢٤,١١٣ سهم مقارنة مع ٩٩,١٢٩,٨٤٢ سهم في عام ١٩٨٧ . وبذا يكون عدد الاسهم المتداولة خلال العام اعلى عدد للاسهم حققه السوق منذ تأسيسه في عام ١٩٧٨ . وبلغت عدد السندات المتداولة خلال العام ٥٢٣,٩٨٧ سنداً مقابل ٩٧,٠٧٤ سنداً لعام ١٩٨٧ ، و يعتبر هذا العدد هو الاعلى منذ تأسيس السوق .

و يرجع السبب في هذه الزيادة الى الاجراءات التي اتخذتها لجنة ادارة السوق بتخفيض نسبة العمولة التي يتقاضاها الوسطاء على تداول السندات من ثلاثة بالالف الى واحد بالالف ، وكذلك استثناء تعامل البنوك في سندات التنمية وسندات وأذونات الخزينة من التداول داخل القاعة وانشاء سوق خاص بها من خلال اجهزة رو يتر للانباء ، تتوسط فيه بنوك الاستثمار والشركات المالية وشركات الاوراق المالية المساهمة العامة وذلك من اجل تنشيط سوق السندات .

وجدير بالذكر ان سوق عمان المالي يقوم بنشر حركة اسعار الاسهم محليا بوسائل الاعلام المحلية المختلفة، ودوليا عن طريق اجهزة رو يتر، لكي يطلع عليها كل المستثمرين في الاردن وخارجه. اضافة الى اصدار النشرات اليومية والاسبوعية والشهرية وتوزيعها على كافة المهتمين تبين كافة المعلومات عن الشركات المساهمة المدرجة بالسوق، وكذلك اصدار دليل شامل للشركات المساهمة العامة الاردنية باللغتين العربية والاجنبية.

تصحيح الاوضاع الاقتصادية:

بهدف تصويب الاوضاع الاقتصادية الاردنية في المرحلتين الآنية والمستقبلية وذلك في اعقاب تراجع موارد البلاد من العملات الاجنبية، فقد سعت الحكومة الى تسخير موجوداتها من العملات الاجنبية لخدمة الدين الخارجي مع الاستمرار في تأمين الاحتياجات الاساسية للمجتمع، واتخذت العديد من الاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية.

ففي مجال المحافظة على موارد البلاد من العملات الاجنبية اصدرت الحكومة قرارا بمنع استيراد عدد من السلع الكمالية ورفع الرسوم الجمركية على سلع أخرى ومنع اخراج العملة الاجنبية الا في حدود ضيقة، ورفع رسوم المغادرة للحد من سفر الاردنيين الى الخارج وخاصة للسياحة. ومن جهة أخرى صدر قرار يحق بموجبه لأي مستثمر أو شركة عادية او مساهمة خصوصية اقامة اي مشروع صناعي او زراعي او توسيع مشروع قائم دون الحصول على اي ترخيص من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الزراعة، وعليه ان يقوم بتسجيل جميع انواع استثماراته في السجلات الخاصة لدى وزارة الصناعة والتجارة وذلك لاغراض المتابعة والاحصاء والتوثيق القانوني بحيث يتم انهاء معاملة التسجيل خلال يومين فقط. اما الشركات المساهمة العامة واصحاب المشاريع الذين يطلبون منحهم الاعفاءات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار فعليهم الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الصناعة والتجارة. كما نصت الاجراءات على اعفاء كافة السلع الرأسمالية الانتاجية المستوردة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى.

وفي مجال تنمية قطاع السياحة:

قرر مجلس الوزراء انشاء مجلس اعلى للسياحة مهمته وضع السياسة العامة للسياحة في المملكة، والاشراف على تنفيذها واقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بهذا القطاع، واقتراح عقد الاتفاقيات السياحية الدولية، وانشاء مركز تدريب سياحي وفندقي. كما يتولى المجلس تحديد اسعار وأجور الخدمات السياحية وتعديلها كلما اقتضى الامر، ووضع الحوافز اللازمة للتسويق والترويج السياحي، وذلك بهدف زيادة عائدات الاردن من هذا القطاع.

وفي مجال تشجيع الصادرات:

فقد اصدر مجلس الوزراء قرارا ينص على تشجيع انشاء شركات متخصصة لتصدير المنتجات الاردنية واعطاء هذه الشركات كل الحوافز والاعفاءات الممنوحة للمصدرين، والاستمرار باقامة

معارض تجارية متخصصة في مختلف الدول الصديقة ، وتعيين ملحقين تجاريين في الدول العربية ودول السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية واليابان ، والعمل على انشاء مؤسسة وطنية لضمان ائتمان الصادرات الاردنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية ، واسترجاع ضريبة الانتاج أو الرسوم الجمركية او كليهما في حالة التصدير وتشكيل مجلس اعلى للتصدير يضم فعاليات القطاعين العام والخاص .

وفي مجال قطاع النفط والثروة المعدنية :

اقرت الحكومة الاردنية اتفاقية مع شركة يابانية للتنقيب عن البترول في منطقة وادي سرحان . وجدير بالذكر ان هناك ــ اتفاقيات اخرى مع شركات عالمية للتنقيب عن البترول في مناطق امتياز محددة ، وكانت عمليات التنقيب التي جرت في وقت سابق قد اظهرت نتائج ايجابية لاكتشاف النفط بشكل تجاري .

تسعى الحكومة الاردنية الى تخفيض قيمة مستورداتها من النفط الخام والتي تبلغ قيمتها نحو ٣٥٠ مليون دولار سنويا ، وذلك باستثمار مصادر بديلة للطاقة وخاصة الغاز الطبيعي في حقول شمال شرق البلاد حيث تم اكتشاف حقول غاز طبيعي في منطقة ريشا على بعد ١٥٠ كلم شرقي عمان قرب الحدود الاردنية العراقية ، وسوف يستخدم هذا الغاز لتوليد الكهرباء بما يغطي نحو ٤٠ ٪ من استهلاك النفط في البلاد .

بحث المسؤولون في وزارة الطاقة والثروة المعدنية مع وفد من مجموعة السوق الاوروبية المشتركة أوجه التعاون بين الاردن ودول السوق الاوروبية المشتركة في مجالات الطاقة ، خاصة الطاقة الكهربائية والتنقيب عن المعادن وبرامج الطاقة المختلفة التي يقوم الاردن بتنفيذها .

جرى في وزارة الطاقة والثروة المعدنية بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٣ التوقيع على اتفاقية بين سلطة المصادر الطبيعية والمؤسسة العالمية للنفط المنبثقة عن شركة النفط الوطنية الكندية ، تم بموجبها تمديد الاتفاقية الاصلية الموقعة بين الجانبين في عام ١٩٨٧ الى سنة ثالثة تبدأ في شهر آذار/مارس ١٩٨٩ . وبموجب هذا التمديد ستتم زيادة المنحة الكندية غير المستردة من ١٩,١ مليون دولار كندي الى ٣٢,١ مليون دولار لانفاقها على أوجه التنقيب عن النفط .

بلغ اجمالي الانتاج من النفط المستخرج خلال عام ١٩٨٧ من ثلاثة آبار في حقل حمزة في منطقة الازرق ، ١٤٦,٨ ألف برميل تم تكريرها في مصفاة البترول الاردنية بالزرقاء .

تتوقع جهات رسمية اردنية متخصصة وجود مادة اليورانيوم في جنوب البلاد ، وقد تم تحديد منطقتين يحتمل وجود هذه المادة فيهما ، بعد ان فرغت سلطة المصادر الطبيعية من اجراء مسح اشعاعي لمنطقة مساحتها ٥٠٠ كلم مربع .

أما في مجال الزراعة :

فقد قامت وزارة الزراعة باتخاذ قرارات تنظيمية وتنفيذ العديد من المشاريع الانتاجية ومشاريع تطوير الخدمة الزراعية والمحافظة على الموارد الطبيعية لتحقيق هدف خطة التنمية الحالية المتعلقة

بزيادة الدخل الحقيقي من القطاع الزراعي من ٩٧ مليون الى ١٣٨ مليون دينار.

تركز الحكومة الاردنية في الوقت الحاضر اهتمامها على تنمية وتطوير مناطق الزراعة المطرية في المناطق المرتفعة في البلاد، ومن ابرز المشاريع في هذا المجال مشروع تطوير نهر الزرقاء الذي يحظى بالاولوية لتجسيد سياسة الحكومة الاردنية في التنمية الزراعية كخطوة أولى نحو التنمية الريفية في المناطق المرتفعة التي تبلغ مساحتها الاجمالية نحو ٣,٢ مليون دونم (١) وتقدر تكاليف المشروع الاجمالية حسب الدراسة الفنية والاقتصادية المحدثة نحو ٣٢,٢ مليون دينار أردني، و يتضمن هذا المشروع ثلاث أنشطة متكاملة هي :

- تطبيق مبدأ الاستعمال السليم للاراضي الذي يقوم على استغلالها حسب قابليتها الانتاجية.
- تنفيذ تدابير صيانة التربة الانشائية كبناء الجدران الحجرية الكنتورية والخطوط الجدرانية والاحواض الشجرية.
- تحسين اساليب الانتاج الزراعي بما يكفل صيانة التربة ورفع الانتاج مثل استعمال الآلات الزراعية التي تناسب الاراضي المرتفعة ونمط استغلالها واستعمال البذار المحسن والمخصبات الزراعية ومبيدات الآفات الزراعية والاعشاب.

والى جانب تطوير هذا المشروع استطاعت الحكومة الاردنية ان تخطو خطوات بارزة في مجال تطوير الاحواض النهرية والاودية في سبيل المحافظة على الموارد المائية بغية رفد مصادر الري في وادي الاردن بوجه خاص وتعزيز الموازنة المائية للمملكة وتوليد الطاقة الكهربائية، فأنجزت العديد من السدود في مختلف المناطق.

المشاريع العربية المشتركة :

يجرى حاليا تنفيذ مشروعين اقتصاديين هامين بالتعاون والتنسيق المشترك بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية هما سد الوحدة على نهر اليرموك والمنطقة الحرة الصناعية الاردنية السورية المشتركة.

ومن المتوقع ان يروي سد الوحدة اراض زراعية مساحتها ٦٨٠٠ كيلو متر مربع، منها ١٦٠٠ كيلو متر مربع في الاراضي الاردنية والباقي في الاراضي السورية بالاضافة الى ضخ ٢٠ مليون متر مكعب سنويا من المياه في اتجاه مدن وقرى شمال الاردن والاستفادة من الكهرباء المولدة من المشروع في تشغيل وحدات الضخ للري الزراعي، اضافة الى فائض يمكن استغلاله في المناطق السورية الاردنية المجاورة للمشروع.

اما مشروع المنطقة الحرة الاردنية السورية المشتركة فقد بدأ باستثمار المنطقة الواقعة بين قريتي نصيب السورية وجابر الاردنية، وهي منطقة يتم تنظيم مرحلتها الاولى على مساحة كبيرة تبلغ مليون و٥٤٠ ألف متر مربع من الاراضي مناصفة بين البلدين، وقد تم تقسيم الاراضي الى مساحات مختلفة لتلبية رغبات المستثمرين العرب والاجانب، وتقع المنطقة الحرة بالقرب من طريق

---

(١) الدونم يعادل ١٠٠٠م٢.

الاوتوستراد الدولي الجديد الذي يربط مدينة دمشق بالحدود الاردنية وكذلك الخط الحديدي الحجازي ، وقد تم حتى نهاية العام استكمال انجاز كامل المرافق الخدمية اللازمة للمشروع .

اعلن وزير الصناعة والتجارة الاردني ان الشركة المصرية الاردنية للاستثمار والتنمية التي انشئت في اطار التعاون الاقتصادي بين البلدين برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار أمريكي ، ستقوم باستقطاب رؤوس الاموال العربية لاقامة العديد من المشاريع الانتاجية في كلا البلدين . وانطلاقا من مبدأ اقامة المشروع في البلد الذي تتوافر فيه الميزات النسبية ، فقد تقرر ان تكون جمهورية مصر العربية موقعا لمشروع اللحوم الحمراء والاعلاف ولمشروع المزارع السمكية البحرية ، وتكون المملكة الاردنية الهاشمية موقعاً لمشروع شركة الاستثمارات السياحية وشركة انتاج الخامات الدوائية والمستلزمات الطبية .

ومن جهة أخرى وافقت لجنة تأسيس الشركات بوزارة الاقتصاد المصرية على بدء اجراءات تأسيس ١٤ شركة مساهمة جديدة يبلغ اجمالي رؤوس أموالها المرخص بها نحو ١٤,٥ مليون جنيه ، مناصفة بين رعايا المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية .

كما تم الاتفاق على انشاء فندق عائم يربط جنوب المملكة الاردنية الهاشمية بجنوب سيناء في جمهورية مصر العربية وستقوم بتنفيذ المشروع شركة الاستثمارات السياحية الاردنية المصرية المشتركة .

تم في مدينة العقبة الاردنية افتتاح مصنع للسماد السائل المركب التابع للشركة الاردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية ، وتبلغ الطاقة الانتاجية للمصنع نحو ٤٠ ألف طن من السماد السائل سنويا ، وهذا الانتاج يغطي حاجة الاردن و يتم تصدير الفائض منه الى الدول العربية المجاورة .

وقد جاء انشاء هذا المصنع نظرا للتوسع في الزراعة المحمية والمكشوفة وزيادة الطلب على الاسمدة السائلة ، و يذكر ان الشركة الاردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية قد تأسست عام ١٩٨٥ برأسمال قدره أربعة ملايين دينار أردني كاستثمار عربي مشترك .

أعلن عن تأسيس الشركة الاردنية العراقية للمنظفات الكيماو ية برأسمال قدره ثمانية ملايين دينار عراقي ومقرها بغداد في الجمهورية العراقية ، يمتلك القطاع العام الاردني والقطاع العام العراقي ٥١ ٪ من اسهم الشركة ، في حين ستطرح باقي الاسهم على القطاع الخاص في كلا البلدين .

وقائع وأحداث اخرى :

تم انعقاد المؤتمر الرابع للمغتربين الاردنيين في العاصمة الاردنية خلال الفترة من ١١ ــ ١٩٨٨/٧/١٤ بحضور نحو ٧٠٠ مغترب اردني يعملون في اكثر من ٢٣ دولة عربية واجنبية . وتم خلال المؤتمر الاعلان عن تأسيس الشركة الاستثمارية القابضة بمساهمات من المغتربين الاردنيين حيث كان المؤتمر الثالث المنعقد في عام ١٩٨٧ قد اتخذ قرار بالموافقة على انشاء هذه الشركة ، وتم خلال المؤتمر الرابع كذلك طرح فكرة انشاء جامعة اهلية يساهم في رأسمالها المغتربون الاردنيون .

تم التوقيع على اتفاقية مع احدى الشركات الامريكية لتنفيذ مشروع المراقبة الجوية الرادارية لمطار العقبة الدولي، وتبلغ تكاليف انشائه عشرة ملايين و٢٨٣ ألفا و ٩٦٤ دولار.

حققت شركة مناجم الفوسفات الاردنية خلال العام ١٩٨٨ ارقاما قياسية في مستوى مبيعاتها من مختلف المنتجات، حيث بلغت صادراتها من الفوسفات خلال هذا العام ٥,٨١١,٠٠٠ طن مقابل ٥,٥٤٠,٠٠٠ طن خلال العام الماضي، وتقدر ايرادات الشركة من العملات الاجنبية نحو ٣٥٠ مليون دولار، وتقدر ارباحها باكثر من ٢٢ مليون دولار امريكي.

انسجاما مع سياسة الحكومة الرامية الى ضغط النفقات فقد تقرر اعتبارا من عام ١٩٨٩ وقف العمل بالدوام الاضافي وتحديد العمل بست ساعات يومياً، باستثناء بعض المؤسسات الحكومية التي تقتضي طبيعة عملها القيام باعمال اضافية، وقد حدد القرار الوزاري الصادر بهذا الشأن تلك الجهات.

احداث سياسية :

شهدت المملكة الاردنية الهاشمية عددا من الاحداث السياسية خلال العام من ابرزها :

- اعلان فك الارتباط الاداري والقانوني بين المملكة الاردنية الهاشمية والضفة الغربية المحتلة بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣١. واتخاذ عدة قرارات نتيجة لذلك، مثل وقف دفع الحكومه الاردنية رواتب الموظفين في الضفة الغربية، والغاء خطة التنمية للضفة الغربية ومنح اهالي الضفة الغربية جوازات سفر اردنية مؤقتة، اضافة الى عدد من القرارات الاخرى.
- صدر مرسوم ملكي بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣٠ بحل مجلس النواب الاردني في اطار فك الارتباط بين الضفتين حيث ان مجلس النواب الاردني كان يضم في عضويته ٣٠ نائبا عن الضفة الغربية المحتلة يشكلون نصف عدد اعضائه. كما تم الغاء وزارة شؤون الارض المحتلة واللجنة الوزارية العليا الخاصة بها بتاريخ ١٩٨٨/٨/٦.
- شهد العام عددا من التعديلات الوزارية، فصدر مرسوم ملكي بتاريخ ١٩٨٨/١/١٠ بالموافقة على تعديل وزاري على حكومة السيد زيد الرفاعي رئيس الوزراء كما جرى تعديل آخر بتاريخ ١٩٨٨/٨/٦ وتعديل ثالث بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢.

القروض :

تم خلال العام توقيع اتفاقيات القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
صندوق النقد العربي	١٩٨٨	١,٩٦٠ مليون	دينار عربي حسابي	دعم التجارة العربية
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/٢/١٤	٠,١٥٠مليون	دينار كويتي	معونة لتمويل الدراسات الخاصة بمجمع البحر الميت للصناعة الكيماوية
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٨/٥/٣١	٤٠,٠٠٠ مليون	ريال سعودي	تمويل طريق التيم جنوب العقبة
البنك العربي المحدود (البحرين)	١٩٨٨/٧/١٨	١٣,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع سلطة الكهرباء الاردنية
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامى للتنمية	١٩٨٨/٢/٢٧	١٠,٦٥٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١١/١٤	٠,٣٥٨ مليون	دينار اسلامي	مساعدة فنية للمشروع التجريبي لتجميع الحاسب الآلي
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٨/٨/٣	١,٠٤٩ مليون	دولار امريكي	تمويل برامج تنمية متنوعة ودعم الصادرات
وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية	—	٧,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	دعم برامج التنمية للضفة الغربية المحتلة
البنك الدولي للانشاء والتعمير	—	٣٦,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	مشروع تحسين شبكة الاتصالات
البنك الدولي للانشاء والتعمير	—	٣١,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل انشاء منجم رابع لانتاج الفوسفات
جوتابنك ــ السويد	١٩٨٨/١/٢٢	٢,٥٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية
بنك الاعمار الالماني	—	٠,٣٠٠ مليون	دولار امريكي	منحة غير مستردة لمؤسسة التدريب المهني
وكالة الامم المتحدة للانماء الدولي	—	٢,٥٠٠ مليون	دولار امريكي	مخصصات أولية لمؤسسة التسويق الزراعي
حكومة جمهورية المانية الاتحادية	—	٥,١٠٠ مليون	مارك الماني	تمويل ثلاث مشروعات انمائية اردنية
بنك الاستثمار الاوروبي	—	١٥,٠٠٠ مليون	وحدة حسابية اوروبية	اعادة قرض لصالح شركة الكهرباء الاردنية

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	—	١,٠٠٠ مليون	وحدة حسابية اوروبية	منحة لتمويل دراسات الجدوى لسد الدالة والنخيلة
بنك الاستثمار الاوروبي	١٩٨٨/١١/٢٧	١٢,٠٠٠ مليون	وحدة حسابية اوروبية	تمويل مشاريع زراعية
الوكالة الكندية للتنمية الدولية	١٩٨٨/١٠/٥	١٣,٠٠٠ مليون	دولار كندي	تمويل عمليات التنقيب عن النفط
الحكومة اليابانية	١٩٨٨/١١/١٦	١٧٠,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	جزء من قرض ميسر قيمته ٣٠٠ مليون دولار تم سحب ١٣٠مليون دولار منها خلال عام ١٩٨٧

٤.١ فرص الاستثمار:

١.٤.١ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تعمل الحكومة الاردنية في ظل خطة التنمية (١٩٨٦ــ ١٩٩٠) على توسيع امكانيات الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم ومتطلبات القطاع الخاص المحلي، والمستثمرين العرب والاجانب.

وتتركز امكانيات الاستثمار المتاحة (كما بينا فى التقدير السابق) بشكل بارز في القطاعات التالية :

القطاع الصناعى :

وتتعلق فرصه الاستثمارية بالمجالات التالية :

للصناعات التي تهدف الى استخدام الطاقة الانتاجية غير المستغلة في الصناعات التصديرية والصناعات التي تحل محل الواردات.

ــ الصناعات ذات القيمة المضافة المحلية العالية التي تعزز التكامل السلعي الصناعي والتشابك الصناعي الامامي والخلفي على المستويين الوطني والاقليمي.

ــ الصناعات التي تساهم في استغلال الخامات المحلية.

ــ الصناعات التي تساهم في نقل وتطبيق التكنولوجيا المتطورة او تؤدي الى اقامة صناعات تصديرية.

القطاع الزراعي :

تبنت الحكومة الاردنية مجموعة من السياسات والاجراءات بهدف توسيع امكانيات الاستثمار في هذا القطاع ابرزها ما يلي :

ــ زيادة المساحة المروية من الاراضي الحكومية في المناطق الشرقية والجنوبية واراضي وادي الاردن والاغوار الجنوبية ووادي عربة.

ــ التوسع في زراعة النباتات العلفية في المناطق الجنوبية والشرقية بالبلاد.

قطاع السياحة :

وتتمثل اهم فرصه الاستثمارية فيما يلي :

ــ تطوير موقع وادي رم لانعاش السياحة الصحراوية وتشجيع السياحة الرياضية في اطار تنمية السياحة المشتركة بين الاردن ومصر.

ــ تطوير واستثمار الشواطىء في منطقة العقبة بانشاء قرى سياحية فيها.

ــ انشاء مساكن سياحية لخدمة المواطنين والزوار.

ــ انشاء فنادق ومصحات علاجية في منطقة سويمة في البحر الميت.

ــ انشاء قرى سياحية في مناطق دبين وجرش وعجلون بهدف تنشيط حركة السياحة العربية عن

طريق توفير الخدمات والمرافق السياحية التي تلبي طلبات ورغبات السائح الغربي ، وتنمية السياحة العائلية .

- انشاء مدينة اصطياف تخدم اغراض السياحة الداخلية والعربية والدولية وتتوافر فيها كافة المرافق السياحية اللازمة للترويح من فنادق ، وشاليهات ، محلات تجارية ، مجمعات رياضية وملاهي ليلية .
- انشاء الاستراحات السياحية وزيادة سعة الفنادق .
- تطوير المواقع الاثرية والتاريخية .
- اقامة وادارة مدن العاب سياحية في مناطق الاغوار ودبين وعجلون لتوفير وسائل الترويح البريئة لاطفال السياح في هذه المناطق .

قطاع الخدمات :

واهم ما به المنطقة التجارية الحرة الواقعة على الحدود بين سوريا والاردن وهي تزخر بالعديد من الفرص الاستثمارية التي تتركز باقامة صناعات مكملة للصناعات القائمة ، وصناعات عالية التقنية بالاضافة الى صناعات تستهلك المواد الاولية غير المصنعة .

هذا وتتمتع الاستثمارات في هذه المنطقة بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وحرية تحويل الارباح واصل الاستثمار للخارج وغيرها من المزايا المحفزة للاستثمار.

١ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

الجدول التالي يبين المشاريع المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة * التقديرية للمشروع
مشروع انتاج الارضيات الخشبية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٣ مليون دولار
مشروع صناعة الواح الطباشير المدرسية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,٠٨٨ مليون دولار
مشروع رزن البوليسترين	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٦,١ مليون دولار
مشروع البنتا ايرثريتول	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٤,٦ مليون دولار
مشروع قاتل الآفات الزراعية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٧ مليون دولار
مشروع الفورمالدهايد	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,٦٠٠ مليون دولار
مشروع منتجات تسكير النشا	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٧,٢ مليون دولار
مشروع صناعة اجزاء البلازما	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٣,٤ مليون دولار
مشروع صناعة الورق الحساس	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,٣٧٠ مليون دولار
مشروع صناعة الورق اللاصق الذاتي	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,٥٣٠ مليون دولار
مشروع اعادة تنقية الزيوت المعدنية المستعملة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٨ مليون دولار
مشروع الخوذ البلاستيكية المقساة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,٦٠٠ مليون دولار

* قيمة الاستثمارات الرأسمالية لكل مشروع .

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع الاعمدة الخزفية العازلة للمقاومات الكربونية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٣ مليون دولار
مشروع الخيوط الزجاجية العازلة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,١ مليون دولار
مشروع الالواح الورقية للبردخة والتجليخ	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٣٩,٠ مليون دولار
مشروع انابيب ذات اللحام الحلزوني	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٤,٣ مليون دولار
مشروع المساحيق الفلزية الذرية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,٣٩٠ مليون دولار
مشروع الصناعات الفولاذية والاشغال المعدنية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٥ مليون دولار
مصنع للتلبيس الكهربائي	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,١١٠ مليون دولار
صناعة الزنبركات الورقية المعدنية للسيارات	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٤,٤ مليون دولار
صناعة اطقم المفاتيح والقطع المعدنية الصغيرة للسيارات والدراجات النارية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٢,٢ مليون دولار
مشروع صناعة الحبال السلكية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٩,٠ مليون دولار
مشروع الطلاء الفلزي المفرغ للصفائح الورقية الرقيقة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٨ مليون دولار
مصنع تجميع ماكنات الديزل	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٢ مليون دولار
مصنع تجميع الموتورات الكهربائية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٦ مليون دولار
مصنع تجميع التلفونات	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٣ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع تجميع المحولات الكهربائية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٢,١ مليون دولار
صناعة المفاصل الكروية للسيارات	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,٢٤٠ مليون دولار
مشروع البكرات الداخلة للاقشطة الناقلة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٢ مليون دولار
مشروع المغيرات ونافخات الصباب	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,٢٢٠ مليون دولار
صناعة الخلاط الكهربائي للاغذية وصناعة تجميع المراوح الكهربائية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,٦٤٠ مليون دولار
صناعة اقطاب الكربون للبطاريات الجافة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٧ مليون دولار
مشروع مشغلات الكترونية للانابيب المتوهجة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,٧٥٠ مليون دولار
صناعة قضبان اللحام القوسية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,٨٣٢ مليون دولار
صناعة المحاور الخلفية والامامية للسيارات	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٣,١ مليون دولار
صناعة ماص الهزات المحوري	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٤,٨ مليون دولار
صناعة اسطوانات الفرامل	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٥,٠ مليون دولار
مشروع طاسات اطارات السيارات	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٣,٨ مليون دولار
صناعة غطاء قرص الكلتش التجميعية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,٧٨٠ مليون دولار
صناعة الترموميتر ومقاييس الضغط	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٣ مليون دولار
صناعة عدادات الطاقة الكهربائية التجميعية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٠ مليون دولار
صناعة السحابات البوليستر	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠,٢٥٥ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
صناعة السكرين	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١,٥ مليون دولار
مجمع الفنادق العالمية رقم ١	سلطة اقليم العقبة	العقبة	مجرد فكرة	٢٤,٠ مليون دولار و ٧,٥ مليون دينار اردني
مجمع الفنادق العالمية رقم ٢	سلطة اقليم العقبة	العقبة	مجرد فكرة	١٨,٠ مليون دولار و ٥,٥ مليون دينار اردني
ضاحية السلطان قابوس السياحية	سلطة اقليم العقبة	العقبة	دراسة اولية	١٦,٠ مليون دولار و ٥,٠ مليون دينار اردني
قرية ونادي الشاطىء	سلطة اقليم العقبة	العقبة	دراسة اولية	٨,٠ مليون دولار و ٢,٥ مليون دينار اردني
المركز البحري	سلطة اقليم العقبة	العقبة	مجرد فكرة	٥,٠ مليون دولار و ١,٥ مليون دينار اردني
المنتزه البحري	سلطة اقليم العقبة	العقبة	مجرد فكرة	٣,٥ مليون دولار ١,٠ مليون دينار اردني
مشروع تصميم وانتاج اجهزة الطاقة الشمسية لاغراض التسخين والتبريد والاغراض الزراعية الاسمدة المركبة	قطاع خاص شركة البوتاس العربية شركة مناجم الفوسفات	غير محدد	مجرد فكرة	٥,٠ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
	الاردنية	العقبة	دراسة جدوى	٣٣,٨ مليون دولار
كربونات الصوديوم (الصودا اش)	شركة البوتاس العربية	غور الصافي	دراسة جدوى	(١) ١٧٨,٧ مليون دولار (٢) ٢١٥,٠ مليون دولار (٣) ٢٦٢,٠ مليون دولار**
مشروع حامض الفسفوريك	شركة مناجم			
	الفوسفات الاردنية	العقبة	دراسة جدوى	٧٣,٠ مليون دولار
مشروع صناعة العبوات الزجاجية	صندوق التقاعد الاردني	معان	دراسة جدوى	١٣,٠ مليون دينار اردني
مسبك شركة الصناعات الهندسية العربية	شركة الصناعات			
	الهندسية العربية	المدينة الصناعية		
	المساهمة المحدودة	محافظة اربد	دراسة جدوى	٢٣,٠ مليون دينار اردني
الفلسيار	الشركة العامة للتعدين	وادي التيم		
	المساهمة المحدودة	اقليم العقبة	دراسة جدوى	٠,٨٠٠ مليون دينار اردني
مشروع استثمار اراضي المنطقة				
الجنوبية الشرقية	وزارة الزراعة	الاراضي الجنوبية		
		في الاردن	دراسة جدوى	٣,٥ مليون دينار اردني

** لانتاج (١) ٢٥٠ ألف طن سنويا .
لانتاج (٢) ٣٥٠ ألف طن سنويا .
لانتاج (٣) ٥٠٠ ألف طن سنويا .

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع انتاج تقاوي بطاطا	وزارة الزراعة	مناطق مختلفة	دراسة جدوى	٠,٧٤٢ مليون دينار اردني
مشروع انتاج بذور الخضراوات	وزارة الزراعة	منطقة السرو وادي الضليل	دراسة جدوى	٠,٣٣٠ مليون دينار اردني
مشروع تجميد الخضار	الشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية	عمان	دراسة جدوى	١,٠ مليون دينار اردني
الشركة المصرية الاردنية لانتاج اللحوم الحمراء والاعلاف	وزارة الزراعة	منطقة الديسي	دراسة جدوى	غ . م
المدينة السياحية العربية في دبين	سلطة السياحة	دبين	دراسة جدوى	٣,٠ مليون دينار اردني

٥.١ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشاريع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال ألف دينار اردني	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم ألف دينار اردني
٧٤ مشروعا	صناعي	خلال عام ١٩٨٨	٢٥٥٨	سوريون	١٣٧١
				عراقيون	٩٠٢
				لبنانيون	١٣٥
				مصريون	٧٥
				فلسطينيون	٧٥

(٢)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة الامارات العربية المتحدة
لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٨

شهد الاقتصاد عددا من التطورات خلال العام ، حيث ظهرت بوادر الانتعاش في عدد من القطاعات الاقتصادية ، كما اظهرت سوق الاسهم نشاطا ملحوظا ، كذلك اتسمت ميزانية الدولة بتحسن واضح عما كانت عليه في العام الماضي ، حيث تم تخفيض العجز بنسبة ٣٣٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٧ .

وفيما يلي ابز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١.٢ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد هذا العام صدور عدة تشريعات واتخاذ العديد من الاجراءات الحكومية التي تعالج بعض اوجه النشاطات الاقتصادية في دولة الامارات ، ويمكن تلخيص اهمها فيما يلي :

- في مجال التجارة اصدر وزير الاقتصادي والتجارة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٧ قراره رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ بتعديل البند (٢) من المادة (١) من قراره السابق رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ في شأن قمع التعسف والتدليس في المعاملات التجارية ، و يقضي هذا التعديل باعتبار البيانات المتعلقة بانتهاء صلاحية البضائع من ضمن البيانات التجارية عند تطبيق احكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ .
- وفي اطار المعالجة التشريعية لاحكام الشركات التجارية ، فقد صدر بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦ ، القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ ، بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ ، ويمس هذا التعديل (٤٣) مادة من مواد القانون ، تتعلق اهمها بالشكل القانوني الذي يجب ان تتخذه الشركات التجارية ، واثبات عقود تأسيسها وشهرها ، وقيد ما يطرأ عليها من تعديلات ، في السجل التجاري ، والشخصية المعنوية لتلك الشركات واجراءات تأسيسها ، والجهات المختصة بذلك ، والاحكام المتعلقة بالاكتتاب في رأس المال ، واعضاء مجالس الادارة ، والجمعية العمومية ، وواجبات مراجعة الحسابات ، وسجلات الاسهم واوضاع الاسهم الجديدة ، وصلاحيات الشركات في ابرام القروض ، واصدار السندات ، وشروط تحويل الشركات المساهمة الخاصة الى شركات مساهمة عامة ، واعداد الميزانية السنوية وحساب الارباح والخسائر ، وشروط تعديل عقود التأسيس وزيادة رأس المال وتخفيضه وشروط مزاولة الشركات الاجنبية لنشاطها والتفتيش على الشركات بصورة عامة ، هذا وقد اعطى القانون مهلة مدتها سنتان ، قابلة للتجديد (اي حتى يناير ١٩٩١) للشركات القائمة لتعديل اوضاعها وفقا لاحكامه .

وفي نفس التاريخ صدر القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم الوكالات التجارية ، وقد لحق التعديل اربعة عشرة مادة من مواد القانون ، يتعلق اهمها بمزاولة اعمال الوكالات التجارية ، والاختصاص القضائي بالنظر في المنازعات التي تنشأ بشأنها ، واحكام انهاء عقد الوكالة او عدم تجديده ، وشروط القيد في سجل

الوكلاء التجاريين ، وشطبه ، وادخال البضائع موضوع الوكالات التجارية المقيدة ، الى اقليم الدولة ، والاحكام المتعلقة بتشكيل واختصاصات لجنة الوكالات التجارية . هذا و يبدأ سريان القانون اعتبارا من ١٩٨٩/٢/١ .

و بتاريخ ١٩٨٨/١/٤ اصدر وكيل دائرتي البلدية وتخطيط المدن بالعين ، قرارا بتشكيل لجنة التراخيص التجارية بدائرة بلدية العين ، وقد خول القرار اللجنة دراسة طلبات التراخيص التجارية والموافقة عليها او رفضها ، كما خولت اللجنة دراسة الوضع الحالي للسوق من حيث الاكتفاء او الحاجة للنشاطات التجارية المختلفة ، واعطت اللجنة الحق في سحب رخص ممارسة النشاطات التجارية والحق في الاعفاء من الغرامات المفروضة على اصحاب تلك الرخص .

وفي ١٩٨٨/١/١١ قررت بلدية الشارقة عدم منح تراخيص جديدة لممارسة اي نشاط تجاري الا بعد تجديد التراخيص الممنوحة في السابق والمنتهية المفعول .

وقررت بلدية دبي بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩ تجديد الرخص التجارية الصادرة عنها دون الخضوع للتفتيش السنوي الروتيني ، كما قررت ان يتم انجاز وتسليم التجديد في ذات اليوم ، اذا كانت بياناته مسجلة في الحاسب الآلي للبلدية بشرط ابراز ما يثبت استمرار سريان اقامة طالب التجديد في الدولة .

ـ وفي مجالات الزراعة والصيد والثروة الحيوانية فقد صدر القرار الوزاري رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٨ في شأن الاجراءات المالية المحاسبية الخاصة بدعم المزارعين والصيادين .

و بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٨ صدر القرار الوزاري رقم (٨٤) لسنة ١٩٨٨ بتنظيم استيراد المبيدات و يقضي هذا القرار بأن يتقدم الراغبون في استيراد احد المبيدات الزراعية غير الممنوعة ، بطلب الى وزارة الزراعة والثروة السمكية تبين فيه البيانات الفنية للمبيد المطلوب استيراده ، وفي حالة موافقة الوزارة على الطلب تصدر تصريحا بالاستيراد لمدة ستة اشهر ، هذا وقد استثنى القرار من شرط الحصول على التصريح المسبق حالات استيراد العينات لتجربتها في حدود خمسة لترات او خمسة كيلو غرامات لكل مبيد ، والمبيدات الزراعية المستوردة لاستعمال الهيئات والدوائر الحكومية الاتحادية والمحلية والدوائر الخاصة لاصحاب السمو الشيوخ حكام الامارات واولياء العهود ، وفي هاتين الحالتين يشترط للافراج عن المبيدات المستوردة الا تكون من المبيدات الزراعية المحظورة .

وصدر القرار الوزاري رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٣ بشأن منع استيراد شباك الصيد النايلون ، و يقضي هذا القرار بمنع استيرادها و يوجب على دوائر الجمارك عدم السماح بادخالها الى الدولة ، كما يلزم التجار بالتوقف عن بيعها بغرض استخدامها ، وعليهم اعادة تصدير المخزون لديهم منها الى خارج الدولة خلال مدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ صدور هذا القرار .

كما اصدر وزير الزراعية والثروة السمكية القرار رقم (٨٦) لسنة ١٩٨٨ بشروط تصدير بعض انواع الاسماك فسمح بتصدير اسماك القباب والصداة والقرفا والتبان والكنفد والخباط والضلع والبه والعومه والسولي والكوفر والسمان والحمراء وذلك خلال الفترة من ١٩٨٨/١١/١ الى ١٩٨٩/٥/١٥ .

وبتاريخ ١٩٨٨/٩/٦ صدر القرار رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٨ في شأن تحصيل نفقات التبخير الفراغي بمركز الحجز الزراعي البيطري برأس الخيمة .

- وفيما يتعلق بالنقل والمواصلات صدر القانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١ في شأن القانون التجاري البحري ، ولحق التعديل المادتين (٤٢) و(٤٣) منه ، وبمقتضاه اصبح يستحق عن تسجيل السفينة رسم اولي مقداره اربعة دراهم * ونصف عن كل طن من الحمولة الملكية المسجلة للسفينة ، وبحد اقصى قدره عشرة آلاف درهم ، كما فرض التعديل ضريبة سنوية مقدارها درهمان عن كل طن من الحمولة الكلية للسفينة ، ومن ناحية اخرى فقد اضاف التعديل مادة جديدة برقم (٤٣ مكرر) تحصل بمقتضاها رسوم خدمات الملاحة البحرية للسفن وذلك على النحو المفصل في متن القانون ، كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٥) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٧ في شأن الرسوم المستحقة عن تعديل التراخيص الصادرة وفقا لاحكام القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ١٩٧٣ بشأن الاجهزة والاتصالات اللاسلكية او عن اصدار بدل فاقد او تالف عنها .

- وفي اطار الرقابة على المطبوعات اصدر وزير الاعلام والثقافة القرار رقم (٧١ع) لسنة ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨م بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٣ ، بشأن شروط اصدار الفنادق العاملة في الدولة اية مطبوعات وقد حظر بموجب هذا القرار على الفنادق العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة اصدار اية مطبوعة دون الحصول على موافقة مسبقة من ادارة الرقابة بوزارة الاعلام والثقافة على ما تحتويه من موضوعات وصور ورسوم .

وبتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٥ اصدر وزير الاعلام والثقافة القرار رقم (٧٥ع) لسنة ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨م بشأن عرض المواد الاعلامية الواردة من خارج الدولة على ادارة الرقابة ، وقد اوجب القرار على جميع الشركات الخاصة العاملة في مجال نقل الوثائق والخدمات البريدية في الدولة عدم تسليم المواد الاعلامية الواردة من خارج الدولة الى اصحابها الا بعد عرضها على ادارة الرقابة وأخذ موافقتها على ذلك .

- اما فيما يتعلق بالطاقة الكهربائية فقد اصدر وزير الكهرباء والماء القرار رقم (٩٢) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٤ بتحديد اسعار جديدة لمواد توصيل الكهرباء على ان يعمل بها اعتبارا من ١٩٨٨/٧/٥ والى نهاية شهر ديسمبر ١٩٨٨م .

- وفيما يتعلق بالرسوم التي تحصل على مزاولة نشاطات مؤسسات وشركات القطاع الخاص اصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٧ متضمنا الاجراءات التنفيذية لقراره رقم (٤/٣٩٤) لسنة ١٩٨٧ في شأن تحصيل الرسوم على اعمال نقل الوثائق والمستندات .

---

* درهم الامارات يعادل ٠,٢٧٢ دولار كما في ١٩٨٨/١٢/٣١ .

ـ وفي مجال الصناعة فقد اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة تعميما الى جميع المنشآت الصناعية الوطنية في الدولة تطالبهم فيه بالاسراع في تسجيل الاصناف التي تنتجها مع بيان نسبة المكون المحلي والاجنبي في هذه المنتجات ، على ان يتم التسجيل في سجلات وزارة المالية والصناعة خلال ١٥ يوما من تاريخ تجديد الرخص الصناعية ، وقررت الوزارة عدم منح شهادات المنشأ الوطنية الا اذا تم اخطارها بما يفيد تسجيل الصنف المراد تصديره في سجلاتها .

ـ وفيما يتعلق بتنظيم املاك الدولة اصدر وزير الدولة لشئون المالية والصناعة بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٦ القرار رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٨ في شأن حظر استغلال الاراضي والمباني الحكومية في غير الاغراض المخصصة لها من الخدمات العامة ، و يقضي القرار بالتقيد التام باحكام القوانين والنظم المتعلقة بالمحافظة على الاموال العامة وحسن استخدامها في الاغراض المخصصة لها ويحظر استخدام الممتلكات العامة او استغلالها في الانشطة التجارية الخاصة التي تمارس في المرافق العامة او داخل مباني الممتلكات الحكومية بدون مقابل واذا اقتضت الظروف تقديم مثل هذه الخدمات فيجوز السماح بتأجير الاماكن والمساحات المطلوبة وتستثنى من احكام هذا القرار الجمعيات التعاونية المدرسية .

ـ اما فيما يخص الامور المالية والمصرفية ، فقد صدر القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية ، و يقضي هذا القانون بتعديل البندين الرابع والخامس من المادة (٧٤) منه ، بحيث تكون الاوراق المالية الصادرة عن او المضمونة من قبل الحكومات الاجنبية او المنظمات الدولية والتي تعتبر كغطاء للنقد المتداول والودائع تحت الطلب ، مستحقة خلال فترة لا تزيد على سبع سنوات من تاريخ الشراء بدلا من خمس سنوات ، اما بالنسبة للسندات والصكوك الاجنبية من الدرجة الاولى فيشترط فيها التعديل ان تكون مستحقة الاداء خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الشراء بدلا من سنة واحدة . كما اصدر مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي القرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٨ بشأن نظام وسطاء بيع وشراء الاسهم والسندات و يقضي هذا القرار بقصر الاعمال التي يقوم بها الوسطاء على توسطهم في بيع وشراء الاسهم والسندات المحلية والاجنبية بعمولة ، وحظر على الوسطاء مزاولة اعمالهم الا بعد حصولهم على ترخيص بذلك من المصرف المركزي واشترط في الشخص الطبيعي الذي يطلب الترخيص لمزاولة مهنة الوساطة ان يكون مواطنا ولا يقل عمره عن ٢٥ سنة ولا يقل رأسماله المدفوع عن (١٥٠) ألف درهم وان يقدم خطاب ضمان مصرفي محلي بما يعادل ٥٠ ٪ من رأس المال ولا يزيد عن (٢٥٠) ألف درهم يجدد سنويا ، وان يكون حسن السيرة والسلوك لا سوابق له مخلة بالشرف والامانة الا اذا رد اليه اعتباره . والا يكون قد اعلن افلاسه وان يجيد القراءة والكتابة وان تكون لديه الخبرة لمزاولة المهنة ولا يتضمن اسمه التجاري كلمة مصرف او بنك وان يكون الاسم مكتوبا باللغة العربية .

اما الشخص الاعتباري فيجب ان يتخذ شكلا قانونيا من الاشكال المنصوص عليها في قانون الشركات ولا يقل رأسماله اذا كان شركة تضامنية او شركة توصية بسيطة عن (١٥٠) ألف

درهم مدفوع بالكامل وان يقدم خطاب ضمان مصرفي محلي بما يعادل ٥٠ ٪ من رأسماله وبما لا يزيد عن (٢٥٠) ألف درهم يجدد سنويا ولا يقل المؤهل العلمي لمدير الشركة او الشركاء المفوضين بادارتها عن الشهادة الثانوية العامة او ما يعادلها والا يكون احدا منهم قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والامانة او ان يكون قد اشهر افلاسه الا اذا رد اليه اعتباره.

كما اجاز القرار الترخيص لوكلاء ممثلين لمؤسسات اجنبية بمزاولة المهنة وفق الشروط الواجب توافرها في الشخص الاعتباري و بشرط ان يكون للمؤسسة كفيل مواطن، وفي جميع الاحوال يجب الا تتضمن اسم الشركة كلمة مصرف او بنك وان يكون مكتوبا باللغة العربية وان تكون الادارة في شركات الاشخاص بيد واحد او اكثر من الشركاء او بواسطة اي شخص طبيعي ينوب عنهم بموجب توكيل مصدق من الجهات المختصة.

كما اصدر المصرف المركزي تعميما ينظم عمليات سحب وايداع النقد لديه من قبل المصارف التجارية وذلك اعتبارا من ١٩٨٨/٤/٥.

ووجه المصرف نداء بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٩ دعا فيه جميع المتعاملين بالاوراق النقدية المتداولة في الدولة الى ضرورة المحافظة على مظهرها وحمايتها من اي عبث او تشويه، واشار المصرف في ندائه الى احكام المادة (٧٢) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ التي تعطيه الحق في الامتناع عن تأدية قيمة الاوراق النقدية المشوهة التي لا تتوفر فيها الشروط التي يحددها في التعليمات التي يصدرها في هذا الشأن.

— وفيما يتعلق بالنظام الجمركي فقد اصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٩) لسنة ١٩٨٨ بتعديل الرسوم المستحقة على تراخيص الاسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وتعديل واستحداث بعض الرسوم المقررة على معاملات الجنسية والجوازات، وذلك على النحو المفصل في الجدول المرفق بالقرار. كما اصدر المجلس القرار رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ في شأن رسوم شهادات المنشأ للمنتجات الوطنية ورسوم القيد في سجل الوكالات التجارية وطلب مستخرجات رسمية من السجلات ورسوم القيد والتأشير في سجل شركات التأمين وسجل وكلاء التأمين، وذلك على النحو المبين في الجدول المرفق بالقرار. كذلك اصدر رئيس دائرة مالية ابوظبي قرارا بانشاء لجنة للتراخيص بدائرة الجمارك في ابوظبي وحدد القرار الصلاحيات التالية للجنة:

النظر في طلبات الحصول على تراخيص فتح مكاتب التخليص الجمركي ومزاولة المهنة، والتحقق من توفر الشروط القانونية في شأن تلك الطلبات، وتحديد قيمة الضمان المصرفي الذي يودعه مكتب التخليص المرخص لتأمينه لدى دائرة الجمارك، وحق التوصية بسحب التراخيص في حالات تخلف شروطه، واعداد قواعد امتحانات طالب الترخيص، وهو طلب المعلومات والبيانات من المكاتب المرخصة.

٢.٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

واصلت دولة الامارات العربية المتحدة جهودها الرامية الى توثيق علاقاتها مع الدول العربية والاسلامية والصديقة في مختلف المجالات، وفيما يلي تفصيل ذلك:

١.٢.٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية في مجال التعاون الاقتصادي والفني :

- تمت المصادقة على اتفاقية التعاون في المجال الزراعي التي ابرمت بين حكومتي دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية في العام الماضي ، ونصت على دعم التعاون الفني بين البلدين في جميع مجالات الزراعة والثروة الحيوانية وتشجيع الصناعات الغذائية والصناعات المتعلقة بمستلزمات الانتاج الزراعي . وتأمين الجانب الاردني للخبرات الفنية الزراعية والادارية اللازمة التي تطلبها دولة الامارات العربية المتحدة .
- عقدت اللجنة الوزارية المشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية العراقية اجتماعات دورتها الخامسة خلال الفترة ٤ ــ ١٩٨٨/٦/٦ وتم الاتفاق على : قوائم السلع التأشيرية المعدة للتصدير في كل من البلدين ، وعلى قيام دولة الامارات العربية المتحدة باستيراد منتجات دوائية عراقية ، واستيراد العراق ما قيمته نحو ٢٠ مليون دولار امريكي من منتجات شركة دوبال للالمنيوم ، كما تم الاتفاق في المجال الزراعي على توقيع اتفاقية للتعاون الزراعي والبيطري بين وزارتي الزراعة في البلدين وتبادل الخبرات في مجال زراعة النخيل واشجار الزينة ومكافحة امراض النباتات وامراض الحيوانات .
- تم في ابوظبي بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٩ التوقيع مع جمهورية مصر العربية على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني وتشجيع الاستثمار بين البلدين ، وقد نصت الاتفاقية على تنمية وتشجيع حرية تصدير واستيراد المنتجات الزراعية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية بين البلدين وتقديم كل طرف للآخر كافة التسهيلات الممكنة لدعم حركة التعاون وتبادل الزيارات بين ممثلين عن الغرف التجارية والصناعية ورجال الاعمال وتقديم المساعدات ذات الطابع التقني المتعلقة بالزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والصناعة والطاقة والنقل والمواصلات والانشاءات واي مجال آخر يمكن الاتفاق عليه مستقبلا . كما تضمنت الاتفاقية ، تشجيع انتقال رؤوس الاموال بين البلدين واعطاء استثمارات كل من الطرفين في بلد الطرف الآخر الضمانات والمزايا والتسهيلات التي تنص عليها احكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال بين الدول العربية ، وكذلك تقديم التسهيلات لانشاء شركات ومؤسسات مشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية وخاصة المشاريع العمرانية والسياحية والصناعية ، وكذلك نصت الاتفاقية على تشكيل لجنة مشتركة من البلدين تجتمع سنويا لمتابعة تنفيذ الاتفاقية وتقديم التوصيات والاقتراحات اللازمة بشأنها .
- عقدت اللجنة المشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة المغربية اجتماعا بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٤ ، وقد اتفق الجانبان على مواصلة الجهود الرامية الى انشاء شركة تجارية مشتركة بمساهمات من القطاع الخاص من البلدين واقامة معرض دائم للمنتجات المغربية في دولة الامارات العربية المتحدة ، واستكمال الدراسات الخاصة بمشروع المجمع السياحي على شاطىء بوزنيقة في المملكة المغربية ، واعرب الجانبان عن اهتمامهما بانشاء خط بحري بين البلدين بعد قيام الجهات المعنية في كل من البلدين باعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وعرضها على القطاعين العام والخاص في البلدين .

وفي مجال النقل الجوي :

- تم التوقيع على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي مع المملكة العربية السعودية .
- تم بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٣ التوقيع على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي والتعاون في مجال الطيران المدني مع جمهورية مصر العربية .
- تم بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٤ التوقيع على اتفاقية للنقل الجوي والتعاون في مجال الطيران المدني مع الجمهورية العربية السورية .

٢.٢.٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

في مجال التعاون الاقتصادي تم ما يلي :

- المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمارات المبرمة بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي .
- تم التوقيع على اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي واخرى لحماية الاستثمارات بين دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية الفرنسية .
- التوقيع بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٣٠ مع الولايات المتحدة الامريكية على اتفاقية لضمان وتشجيع الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية بين البلدين . ومن المتوقع ان يؤدي ابرام هذه الاتفاقية الى توجيه الاستثمارات الخاصة الامريكية الى دولة الامارات العربية المتحدة وخاصة الاستثمار في المناطق الحرة .
- عقدت اللجنة المشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية اجتماعها الاول في بكين خلال الفترة ١٤ــ ١٩٨٨/١١/١٨ تنفيذا لاتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني الموقعة بين الطرفين عام ١٩٨٥ ، وقد تم خلال الاجتماع وضع تصور لعمل اللجنة بما يؤدي الى تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

وفي مجال النقل الجوي تم ما يلي :

- تم التوقيع بالاحرف الاولى بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣ على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية بلغاريا الشعبية .
- تم التوقيع بالاحرف الاولى بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٣ على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي بين دولة الامارات العربية المتحدة ومملكة تايلاند .
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣ على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية بنغلادش .
- تم التوقيع بالاحرف الاولى بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٢ على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية تشيكوسلوفاكيا .
- المصادقة على اتفاقية تنظيم النقل الجوي الموقعة مع اتحاد الجمهوريات السوفييتية .
- المصادقة على اتفاقية النقل الجوي الموقعة مع الجمهورية التركية .

ـ التوقيع بالاحرف الاولى في دبي على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية باكستان الاسلامية .

ـ التوقيع بالاحرف الاولى في ابوظبي بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٣ على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي بين دولة الامارات العربية المتحدة وماليزيا .

ـ التوقيع بالاحرف الاولى في بكين بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٧ على اتفاقية ثنائية لتنظيم النقل الجوي بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية .

٣.٢ وقائع واحداث :

شهدت دولة الامارات العربية المتحدة خلال العام العديد من الوقائع والاحداث ، وفيما يلي ابرز هذه الوقائع والاحداث :

ـ الميزانية العامة :

وافق مجلس الوزراء بدولة الامارات العربية المتحدة على مشروع الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٩٨٨ ، وقد بلغ حجم الميزانية ١٤ مليارا و٣٥٥ مليونا و١٤٠ ألف درهم ، في حين قدرت الايرادات بمبلغ ١٢ مليارا و٤٢٠ مليونا و١٠٠ ألف درهم ، اي بعجز يبلغ مليارا و٩٢٥ مليونا و٤٠ ألف درهم . وهذا العجز يقل عن العام الماضي باكثر من مليار درهم وذلك نتيجة للاستمرار في سياسة ترشيد الانفاق التي اتبعتها الحكومة منذ اكثر من ثلاث سنوات .

و يلاحظ انه على الرغم من انخفاض حجم البرامج الاستثمارية في السنوات الماضية بسبب عدم اعتماد مشروعات جديدة في اطار سياسة ترشيد الانفاق التي اتبعتها الحكومة في اعقاب تراجع اسعار النفط دوليا وانعكاسها على الايرادات النفطية للدولة ، فقد حافظ المركز المالية للدولة على ثباته تجاه هذه التقلبات . وقد استطاعت الحكومة التكيف مع الانخفاض الحاد في ايراداتها النفطية ، حيث عمدت الى تحقيق توازن بين الايرادات والمصروفات مما ادى الى الحفاظ على وضع اقتصادي جيد مع الحد من التأثير السلبي لترشيد الانفاق على مختلف الانشطة الاقتصادية المحلية .

و يلاحظ ان هناك انخفاضا في المبالغ المخصصة للبرنامج الاستثماري لهذا العام ، بسبب اكتمال معظم مشروعات البنية الاساسية في الدولة والاتجاه الى المشاريع الانتاجية وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة ، فقد بلغت الاعتمادات المخصصة للمشروعات الاتحادية هذا العام ٣٧٢,٦ مليون درهم اماراتي مقابل ٤٢٠ مليونا عام ١٩٨٧ وقد بلغت الاعتمادات للمشروعات التي تخدم اكثر من امارة في البرنامج الاستثماري هذا العام نحو ١٥٧,٢ مليون درهم اي ما نسبته ٤٢,٢ ٪ من جملة الاعتمادات المخصصة للمشروعات الاتحادية ، وقد تم توزيعها على النحو التالي :

مشروعات مشتركة تنفذها وزارة الاشغال العامة والاسكان واعتمد لها مبلغ ٤٤,٧ مليون درهم ومشروعات تنفذها وزارة الخارجية بشراء اراض ومبان في الخارج اعتمد لها ٤٠ مليون درهم ، ومشروعات تنفذها وزارة الزراعة والثروة السمكية قيمتها ٢٩,٧ مليون درهم ، ومشاريع تنفذها

وزارة الكهرباء والماء بمبلغ ٢١,٢ مليون درهم ، ومشاريع تنفذها وزارة الداخلية بمبلغ ٩,٩ مليون درهم ، ومشاريع تنفذها وزارة التربية والتعليم بمبلغ ٨,٧ مليون درهم ، ومشاريع تنفذها وزارة المواصلات بمبلغ ٣ ملايين درهم .

و يلاحظ من البرنامج الاستثماري ان المشروعات التي تخدم اكثر من امارة قد جاءت في المرتبة الاولى ، واستمرت امارة ابوظبي في احتلال المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية لمشروعاتها حيث بلغت اعتماداتها ٦٤,٩ مليون درهم اي ما نسبته ١٧,٤ ٪ من اجمالي مخصصات البرنامج الاستثماري للدولة مقابل ٢٨,٧ ٪ في العام الماضي (١٩٨٧) ، وجاءت امارة الشارقة في المرتبة الثالثة من حيث حجم الاعتمادات المخصصة لمشروعاتها حيث بلغت اعتماداتها ٤٧,٧ مليون درهم تمثل نسبة ١٢,٨ ٪ مقابل ٥,٢ ٪ في عام ١٩٨٧ . اما مشروعات امارة دبي فقد احتلت المرتبة الرابعة حيث بلغت اعتماداتها ٣٤,٤ مليون درهم اي ما نسبته ٩ ٪ من اجمالي الاعتمادات ، وتأتي امارة رأس الخيمة في المرتبة الخامسة حيث بلغت اعتماداتها ٢٤,٥ مليون درهم اي ما نسبته ٦,٦ ٪ مقابل ٣,٧ ٪ عام ١٩٨٧ . واستمرت امارة الفجيرة في احتلال المرتبة السادسة هذا العام كما كانت في العام الماضي حيث بلغت اعتماداتها ٢٠,٢ مليون درهم وتساوت امارتا عجمان وام القوين تقريبا في حجم الاعتمادات المدرجة للمشروعات المنفذة فيهما خلال العام .

هذا وقد بلغ حجم الانجاز الفعلي العيني (الاعمال المنجزة) على مشروعات البرنامج الاستثماري للدولة خلال النصف الاول من العام نحو ٣٩,٨ مليون درهم اي ما نسبته ١٠,٧ ٪ من حجم الاعتمادات البالغة ٣٧٢,٦ مليون درهم .

القطاع المالي والمصرفي :

استمرت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية في الارتفاع ، فقد بلغت في نهاية النصف الاول من العام ١٠٨ مليارا و٩٦٧ مليون درهم مقابل ١٠٧ مليارا و٦٥٥ مليون درهم في نهاية عام ١٩٨٧ و١٠٦ مليارا و٣٣٧ مليون درهم في نهاية النصف الاول من العام الماضي (١٩٨٧) . وذكر تقرير لمصرف الامارات العربية المتحدة المركزي ان الميزانية المجمعة للمصارف وصلت الى ١١٢,٥ مليار درهم في نهاية شهر تشرين اول / اكتوبر هذا العام . و بالنظر الى تفاصيل الميزانية نجد ان الاصول الاجنبية للمصارف قد بلغت ٥٢,٢ مليار درهم مشكلة بذلك ما نسبته ٤٦,٤ ٪ من اجمالي الميزانية وفي جانب المطلوبات بلغت الودائع النقدية ٦,٩ مليار درهم و بلغت الودائع شبه النقدية ٤٦,٣ مليار درهم . اما الخصوم الاجنبية فقد بلغت ١٨,٦ مليار درهم و بلغت الحسابات النظامية نحو ٦٢,٧ مليار درهم ، و بلغ الائتمان المصرفي للمقيمين وغير المقيمين ٥٧,٥ مليار درهم ، في حين بلغ اجمالي الدوائع المصرفية في نهاية الشهر ٥٣,٩ مليار درهم منها ٣٣,٨ مليار درهم بالعملة المحلية و ٢٠,١ مليار درهم بالعملات الاجنبية .

ومن جهة اخرى استقر مستوى السيولة الاجمالية في الشهور التسعة الاولى من هذا العام ، حيث سجلت زيادة بنسبة ٩,٩ ٪ عما كانت عليه خلال الفترة نفسها من العام الماضي . وتعود اسباب هذه الزيادة بصورة رئيسية لارتفاع مستوى الودائع الحكومة من ٦,١ مليار درهم الى ٩,٢ مليار

درهم ، اما السيولة المحلية الخاصة فقد بلغت نحو ٥٥,٢ مليار درهم مسجلة بذلك زيادة بنسبة ٥,١٤ ٪ عما كانت عليه في أيلول / سبتمبر ١٩٨٧ ، وقد ارتفعت خلال هذه الفترة الودائع لاجل وودائع التوفير بمعدل ٤,٨٨ ٪ لتصل الى ٤٥,١ مليار درهم . كما ان عرض النقد ازداد بمعدل ٦,٣٢ ٪ ليصل الى ١٠,١ مليار درهم و يرجع هذا الى زيادة حجم الودائع تحت الطلب .

اما صافي الموجودات الاجنبية فقد انخفض مستواه بنهاية شهر ايلول / سبتمبر ١٩٨٨ عما كان عليه في نهاية عام ١٩٨٧ . وتشير الاحصائيات التفصيلية بتوزيع الائتمان للمقيمين حسب النشاط الاقتصادي ، ان قطاع التجارة كان المستفيد الرئيسي من هذا التوسع .

اما على صعيد السوق المالي فقد سجل سوق الاسهم المحلية انتعاشا ملحوظا خلال هذا العام حيث جرت عمليات تداول كبيرة شملت معظم الاسهم المحلية ، و يرجع السبب في ذلك الى عدة عوامل من اهمها توفر سيولة نقدية تبحث عن مجالات للاستثمار في الوقت الذي لا تزال فيه بدائل الاستثمار محدودة في السوق المحلية ، كما ان الانهيار الذي حدث في سوق الاسهم العالمية خلال شهر تشرين اول / اكتوبر ١٩٨٧ ادى الى توجه عدد كبير من المستثمرين نحو سوق الاسهم المحلية ، اضافة الى الاداء الجيد الذي حققته البنوك والشركات المساهمة المحلية عام ١٩٨٧ والذي ظهرت نتائجه عام ١٩٨٨ . كما ان دخول مضاربين جدد الى سوق الاسهم المحلية ، وقيام بعض الشركات المساهمة وشركات الاستثمار المحلية بشراء الاسهم المحلية كاحدى وسائل الادخار والاستثمار ، ساهم ايضا في ارتفاع حجم الطلب في سوق الاسهم مما ادى الى ارتفاع اسعار اسهم الشركات المحلية حيث سجلت كافة الاسهم المتداولة زيادة في الاسعار في نهاية هذا العام بنسب تتراوح بين ٥ ٪ و ٥١ ٪ عما كانت عليه في نهاية العام المنصرم .

وجدير بالذكر انه لا يوجد سوق رسمي منظم للاوراق المالية في دولة الامارات العربية المتحدة و يتم تداول اسهم الشركات المحلية عن طريق مكاتب للوساطة منتشرة في مختلف انحاء البلاد ، وقد اصدر مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢١ قرارا بشأن نظام وسطاء بيع الاسهم والسندات وقد حدد القرار شروط الترخيص اللازمة في هذا الشأن ، هذا وتجدر الاشارة الى ان المصرف المركزي قام بتحذير جميع المصارف العاملة في الدولة من تداول سندات التزام وهمية وصكوك مزورة نسب اصدارها الى وزارة المالية اليابانية ، اضافة الى شيكات وشهادات ايداع مزورة نسب اصدارها الى بنك «دايتشي فانجيوا» الياباني ، حيث كانت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) قد اصدرت تعميما بهذا الخصوص .

قطاع النفط :

حققت دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات الاخيرة انجازات مهمة في الصناعة البترولية في مناطق الرويسي وجزيرة داس في امارة ابوظبي وجبل علي في دبي والصجعة في الشارقة . كما تمكنت من تحقيق اكتشافات بترولية هامة واصبحت احتياطياتها النفطية تقدر بنحو ٢٠٠ مليار برميل من النفط الخام . كما تمكنت من تطوير احتياطياتها من الغاز الطبيعي لتصل في نهاية عام ١٩٨٦ الى ٢٩٦٣ مليار متر مكعب .

ومن ابرز الاحداث المتعلقة بالقطاع النفطي التي شهدتها امارة ابوظبي انشاء المجلس الاعلى للبترول في امارة ابوظبي بموجب مرسوم اميري صدر في شهر حزيران / يونيو ١٩٨٨ بانشاء هذا المجلس ليكون الجهاز الاعلى المسئول عن شؤون البترول في الامارة و يتولى وضع سياسة امارة ابوظبي الخاصة بالبترول ، و يتولى المجلس كذلك اختصاصات دائرة بترول ابوظبي والاختصاصات المقررة لمجلس ادارة شركة بترول ابوظبي الوطنية (أدنوك) .

وفي امارة دبي صدر مرسوم باعادة تنظيم عملية تسويق المنتجات البترولية في الامارة ، حيث نص المرسوم على تعديل المرسوم السابق الخاص بتأسيس شركة الامارات للغاز وتموين السفن بالوقود الخصوصية المحدودة «ايبكو» كما نص على تغيير اسم الشركة الى شركة الامارات للمنتجات البترولية الخصوصية المحدودة .

قطاع الصناعة :

في اطار جهود الحكومة الرامية الى تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر اساسي للدخل ، اهتمت الحكومة بتنمية وتطوير القطاع الصناعي وتشجيع القطاع الخاص للتوجه نحو المشاريع الانتاجية الصناعية ، ومن المصانع الجديدة التي بدأت الانتاج هذا العام ، اربعة مصانع لانتاج السلع البلاستيكية اللازمة لقطاعات التصنيع والزراعة والبناء والرخام والملابس الجاهزة ، و بلغ عدد مصانع الاصباغ في دولة الامارات العربية المتحدة خلال هذا العام ١٩٨٨ احد عشر مصنعا بنسبة ١٥ ٪ من عدد المصانع العاملة بقطاع الصناعات الكيماوية ، مما يزيد انتاج هذه المصانع عن الطاقة الاستيعابية في البلاد . هذا وقد اصبحت الامارات العربية المتحدة هذا العام واحدة من خمس دول تحتل الاهمية الكبرى في صناعة الالمنيوم بالدول النامية وهي دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، جمهورية مصر العربية ، فنزويلا والبرازيل . فبالاضافة الى مصهر المنيوم «دوبال» الذي تبلغ طاقته الانتاجية نحو ١٥٥ ألف طن سنويا هناك مشروع مصهر جديد في امارة ام القوين . ونظرا للمشاكل التسويقية التي تواجهها صناعة الاسمنت حيث تفوق طاقتها الانتاجية الطاقة الاستيعابية المحلية ، فقد تم التوقيع على اتفاق بين كافة ادارات مصانع الاسمنت بالدولة والبالغ عددها سبعة مصانع ، ينص على تنظيم المبيعات في السوق المحلي بحصص متفق على توزيعها بين جميع المصانع العاملة . كما تجدر الاشارة الى ان مصانع الملابس الجاهزة بالدولة والتي بلغ عددها ١٧٠ مصنعا تقدر طاقتها الانتاجية بنحو ٤٨ مليون قطعة ، اصبحت تعاني من مشاكل تسويق منتجاتها بعد ان فرضت الحكومة الامريكية قيودا على استيراد الملابس الجاهزة من دولة الامارات العربية المتحدة ضمن حصة محدودة ، وقد انتهى العام ولا زالت الاتصالات جارية بين الحكومة الامريكية والسلطات المعنية بدولة الامارات العربية المتحدة في محاولة للتوصل الى اتفاق بهذا الخصوص ، في الوقت الذي اعرب فيه الاتحاد السوفييتي عن استعداده لاستيراد فائض انتاج دولة الامارات العربية المتحدة من الملابس الجاهزة . وتجري المباحثات مع الجهات المختصة في الاتحاد السوفييتي بهذا الشأن .

هذا وقد اصدرت دائرة الصناعة بوزارة المالية والصناعة دليلا صناعيا للدولة ويحتوي على نتائج

المسح الصناعي الشامل وعلى بيانات مفصلة عن المنشآت الصناعية والقوانين والتشريعات المنظمة للقطاع الصناعي في الدولة .

ومن جهة اخرى اعتمد وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة (٢٥) مواصفة قياسية في مجال السلامة والصحة الصناعية على ان تمنح فترة سنتين كمرحلة تجريبية لتطبيق هذه المواصفات قبل الالتزام بتطبيقها وان توافي دائرة المواصفات والمقاييس في وزارة المالية والصناعة باية ملاحظات او مشاكل تظهر عند التطبيق الفعلي لهذه المواصفات .

وقد ارتفع حجم الاستثمارات بالمنطقة الحرة بجبل علي في امارة دبي الى ٢,٥ مليار درهم ووصل عدد الشركات العاملة فيها الى ٢٠٠ شركة صناعية وخدمية متخصصة . وصرح مدير المنطقة الحرة ان ٣٨٪ من اجمالي الشركات العاملة في المنطقة الحرة شركات صناعية عالمية ووطنية معروفة (وان ٢٧٪ شركات للتخزين واعادة التصدير وموزعون اقليميون و٣٥٪ شركة خدمات عامة) وتجري دراسة الطلبات المقدمة من عدد آخر من الشركات العالمية والخليجية والمحلية المتخصصة في مجالات التصنيع والتجميع واعادة التصدير والشركات التجارية ومن المتوقع اصدار تراخيص لعدد منها خلال الربع الاول من عام ١٩٨٩ .

ومن جهة اخرى وقعت حكومة امارة ام القوين اتفاقية مع احدى الشركات السويسرية المتخصصة بتشغيل المناطق الحرة لتنشيط المنطقة الحرة بميناء ام القوين . وتنص هذه الاتفاقية على ان تباشر الشركة السويسرية العمل في بناء ستين وحدة صناعية بالمنطقة الحرة بتكلفة تصل الى حوالي ٣٦ مليون درهم بحيث تخصص هذه الوحدات لاقامة بعض الصناعات الخفيفة مثل البلاستيك والزجاج والملابس وغيرها من الصناعات الاخرى .

وفي اطار تشجيع الاستثمارات الصناعية والترويج لها تم بتاريخ ١٩٨٨/١/١٦ افتتاح المعرض الدائم للصناعات المحلية في مركز الفجيرة التجاري في امارة الفجيرة و يضم ٢٢ جناحا يتم من خلالها عرض لمنتجات المصانع العاملة في الامارة .

قطاع الانشاء والبناء :

اشارت مصادر اقتصادية بالدولة ان قطاع الانشاء والبناء شهد انتعاشا خلال الربع الاخير من هذا العام ، فقد اتجهت شركات المقاولات من القطاع الخاص ودوائر الاشغال والاسكان بالدولة الى انشاء العديد من الوحدات السكنية لتلبية الطلب المتزايد الذي بدأ يظهر خلال تلك الفترة واشارت هذه المصادر الى ان حركة الانتعاش في مجال البناء والتشييد تظهر من خلال ارتفاع الطلب على الاسمنت في الامارات والتحسن الذي شهدته المبيعات خلال العام الحالي ، فقد بلغ الاستهلاك المحلي من الاسمنت مليونين وثلاثمائة ألف طن مما اخرج هذه الصناعة من ازمة حادة كانت بعض مصانع الاسمنت قد اضطرت الى التوقف عن العمل بعد ان وصل سعر الكيس الواحد الى اربعة دراهم وهو اقل بنحو ثلاثة دراهم عن سعر التكلفة .

ونتيجة لارتفاع الطلب على المساكن مع قلة المعروض منها فقد ارتفعت قيمة الايجارات بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ عما كانت عليه في العام المنصرم .

وذكر تقرير اقتصادي في ابوظبي الى ان عدد الوحدات السكنية في الامارات ارتفع حتى نهاية العام الحالي الى ٢٨٥ ألف وحدة، بعد ان كان عددها منذ ١٥ عاما ٦٧ ألف وحدة فقط اي بزيادة قدرها ٢١٨ ألف وحدة. وذكر التقرير ان التطور شمل الاسكان الحضري والريفي حيث قامت الدولة ببناء قرى بأكملها بهدف ايجاد مجتمعات ريفية حديثة وقد تم توزيع ٤٧ ألف وحدة سكنية على المواطنين حتى عام ١٩٨٧.

كما تقوم العديد من امارات الدولة بتعويض المواطنين عن مساكنهم القديمة التي يتم ازالتها في اطار اعادة تخطيط المدينة وتمنحهم قطع الاراضي والتعويضات لاقامة مساكن افضل.

وفي مواجهة الزيادة في الطلب على المساكن ذكر التقرير ان وزارة الاشغال العامة والاسكان اعدت دراسة لاسكان المواطنين الذين يرغبون في بناء مساكن جديدة لهم او توسيع مساكنهم الحالية مع التركيز على الموظفين العاملين بالحكومة الاتحادية والدوائر المحلية.

تنظيم الانشطة الاقتصادية:

قامت غرفة تجارة وصناعة ابوظبي باعادة النظر في تصنيف الانشطة التجارية في الامارة وتبويبها وفهرستها ضمن اربعة قطاعات رئيسية هي: القطاع التجاري والصناعي والمهني والحرفي، وسوف يتم تقسيم الانشطة المتولدة او الناتجة عن هذه القطاعات الى مجموعات فرعية مما يسهل اصدار دليل دقيق لجميع الانشطة المسجلة لدى الغرفة، و يتميز التصنيف الجديد بانه يحدد الضوابط عند الدخول او الشروع في ممارسة اي نشاط تجاري. كما انشأت غرفة تجارة وصناعة ابوظبي مركز تدريب للانماء التجاري والصناعي في الغرفة يهدف للنهوض بكفاءة العاملين بالغرفة اضافة الى توفير معلومات ومهارات لافراد القطاع الخاص وتقديم الاستشارات لاصحاب الاعمال الصغيرة وتوجيههم وارشادهم للوسائل اللازمة لنجاح مشاريعهم وتوثيق العلاقة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص. وفي امارة دبي، انتهت بلدية دبي بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة دبي من اعداد تصنيف جديد وكامل للنشاط الاقتصادي بدبي يتم على اساسه اصدار التراخيص التجارية بأنواعها، و يقسم التصنيف الجديد الانشطة الاقتصادية الى (٩) أقسام رئيسية هي تجارة الجملة والتجزئة، التمويل والتأمينات والعقارات، التشييد والبناء، النقل والتخزين والاتصالات، الفنادق والخدمات الثقافية والترفيهية، الكهرباء والغاز والماء، الصناعة، خدمات الاعمال وخدمات المجتمع واخيرا الزراعة وصيد الاسماك.

وتوصلت اللجنة المشتركة المشكلة من البلدية والغرفة الى تسميات موحدة لجميع الانشطة الاقتصادية وتم ادراجها بالتصنيف وذلك بهدف مواجهة المشكلات السابقة الناجمة عن الازدواجية والتكرار.

و بشأن منح تراخيص لمواطني الدولة من الامارات الاخرى، اشترطت بلدية دبي ضرورة الحصول على ترخيص تجاري من الامارة التابعين لها قبل اصدار ترخيص تجاري لمزاولة النشاط الاقتصادي بدبي. جاء ذلك ضمن السياسات الجديدة لاصدار التراخيص التجارية بأنواعها للمواطنين من الامارات الاخرى الراغبين في ممارسة انشطة اقتصادية بدبي، وطلبت البلدية ان يرفق

مواطنو الامارات صورة عن الرخصة الصادرة من الامارة التابعين لها مشفوعة بشهادة القيد في الغرفة التجارية المختصة سارية المفعول ، وعلى ان يكون المواطن مؤهلا ماليا بما يتلائم وطبيعة النشاط المراد مزاولته .

وفي اطار سياسة تنظيم مزاولة الانشطة الاقتصادية في امارة الشارقة ، تم تشكيل لجنة دائمة مشتركة بين المسؤولين في بلدية الشارقة وغرفة تجارة وصناعة الشارقة والدائرة الاقتصادية حدد لها ان تجتمع مرة كل اسبوع وان تضطلع بمهمة تنظيم مزاولة الانشطة الاقتصادية بالامارة ووضع اسس لتسهيل وتبسيط الاجراءات للمستثمرين ورجال الاعمال والتجار بصفة عامة واقتراح انجح السبل لتذليل المعوقات التي تعترض سبيل التنسيق والتعاون بين كافة الدوائر المعنية بالترخيص والاشراف على الانشطة الاقتصادية بالامارة .

وقائع واحداث اخرى :

- شهدت موانىء دولة الامارات حركة نشطة تتزايد باطراد بعد ان مرت خلال السنوات القليلة الماضية بشبه ركود لتأثير حركة الملاحة بسبب الحرب العراقية الايرانية . وقد بدأت موانىء الامارات تستعد لمرحلة الانتعاش الاقتصادي الذي بدأت بوادره تظهر منذ النصف الثاني من هذا العام .
- وافقت دائرة الطيران المدني على السماح لشركة الخطوط الجوية السوفييتية بتشغيل خط جوي جديد يربط مطار دبي الدولي بمطار موسكو مباشرة ، ومن جهة اخرى بدأت الخطوط الجوية البولندية تسيير رحلاتها الجوية المباشرة الى الامارات بواقع رحلة اسبوعية من وارسو الى ابوظبي ثم دبي لتنشيط المواصلات والحركة السياحية بين البلدين .
- بلغ عدد الرخص التجارية التي انجزها قسم الرخص في بلدية ابوظبي خلال العام ١٩٨٨ نحو (٢٧٧٦٣) رخصة وبلغت شهادات القيد في السجل التجاري (٦٥٠٥) شهادة وعدد شهادات القيد في سجل المحاسبين القانونيين (١٦٧) شهادة .
- تم الاتفاق بين غرفة تجارة وصناعة ابوظبي والديوان التونسي على دراسة انشاء شركة مشتركة للنقل البحري بمساهمات من الشركة التونسية للملاحة والقطاع الخاص في البلدين ، ودراسة اقتراح بنك تونس ــ الامارات للاستثمار بانشاء «شركة لتوظيف الاموال» .
- صدرت في دبي ثلاثة مراسيم بتأسيس ثلاث شركات تأمين جديدة برأسمال قدره ١٥٠ ألف درهم لكل شركة .
- ارتفع عدد التراخيص الجديدة والمجددة التي اصدرتها بلدية الشارقة خلال عام ١٩٨٨ لمزاولة النشاط الاقتصادي بالمدينة الى ١٠,٦١٦ ترخيصا بنسبة زيادة قدرها ٤٨,٤ ٪ عن عام ١٩٨٧ .
- تم الاتفاق بين غرفة تجارة وصناعة الشارقة ووفد تجاري من سريلانكا على فتح مركز تمثيل تجاري سريلانكي بالشارقة والاشتراك في المعارض الدولية التي تقام في كل من سريلانكا والامارات .
- تم التوقيع على بروتوكول بين غرفة تجارة وصناعة الشارقة والمجلس الصيني لتنمية التجارة

الدولية ، ينص على تبادل المعلومات التجارية والمطبوعات والمشاركة في المعارض التجارية والصناعية وزيادة التبادل التجاري بين الطرفين .

القروض :

ـ تم بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٢ في ابوظبي التوقيع على اتفاقية قرض بمبلغ ٥٠ مليون دولار لبنك الاتحاد السوفييتي للشؤون الاقتصادية الخارجية ، وقد قام بترتيب القرض بنك ابوظبي التجاري و يساهم بنسبة ٦٥ ٪ من قيمته اي ما يعادل ٣٣,٥ مليون دولار، وشركة ابوظبي للاستثمار وتساهم بنسبة ٣٥ ٪ اي ما يعادل ١٧,٥ مليون دولار امريكي .

٤.٢ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.٢ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات الاقتصادية :

تتمثل اهم فرص الاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة فيما يلي :

ـ صناعة مواد البناء كالبلاط ، والطابوق ، والرخام .
ـ صناعة المنتجات الاستهلاكية .
ـ اقامة صناعات مكملة للصناعات الاساسية المرتبطة بالقطاع النفطي .
ـ اقامة صناعات تصديرية في منطقة جبل علي .
ـ اقامة شركات خدمات ومالية مكملة للصناعات التصديرية في منطقة جبل علي .
ـ اقامة مصانع لتصنيع المواد الغذائية لامتصاص الفائض من الانتاج النباتي والحيواني والسمكي .

٢.٤.٢ المشروعات المعروضة للاستثمار:

يوضح الجدول التالي المشروعات المعروضة للاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة .

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مجمع حامض الفوسفوريك	شركة مناجم الفوسفات الاردنية وشركة هندية ومستثمرون من الامارات	جبل علي دبي	دراسة جدوى تفصيلية	٦٠ مليون دولار امريكي

٥.٢ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشاريع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال (درهم اماراتي)	جنسيات الشركاء وقيمة مساهماتهم (درهم اماراتي)	
٢٢٧ مشروعا	صناعي * وخدمات	خلال عام ١٩٨٨	١٢٥٧٤٤٦٠٠	اردنيون	٤٧٧٥٠٩٠
				بحرينيون	١٦٧١٧٧٣
				سعوديون	١٥٤٩٩٧٠
				سودانيون	١٧٨٨٨٨
				سوريون	١٤١٨١٨١
				صوماليون	٧٨٣٣٩
				عراقيون	١٦٦٦٢٧
				عمانيون	٢٨٦١٤٧١
				قطريون	٢٥١٤٦٣٥
				كويتيون	٤٩٠٢٥٨٤
				لبنانيون	٢٨٧٢٤٠٣٣
				مصريون	٣١١٢٣٨٤
				مغاربة	٥٨٨٠٩
				يمنيون (ش)	٣٩٧٤٢٢
				يمنيون (ج)	٩٧٨٤٣٢
				فلسطينيون	٣٨٣٤٠٢٩

* مشروع صناعي واحد.

(٣)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة البحرين
لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
دولة البحرين لعام ١٩٨٨

واصلت دولة البحرين جهودها من اجل تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع الصادرات الرئيسية من الالمنيوم، والاهتمام بالنشاط السياحي، وتدعيم دور البحرين كمركز تجاري ومالي في المنطقة، ودعم وتنمية قطاع الصناعة الخفيفة والمتوسطة. وفيما يلي تفصيل لاهم ما سجله العام من مستجدات.

١.٣ تشريعات واجراءات حكومية:

صدرت خلال العام عدة تشريعات كان تنظيم النشاط الاقتصادي والمالي اكثر المواضيع التي عالجتها، وفيما يلي تفصيل ذلك:

- في اطار الاحكام المنظمة للنشاط الاقتصادي صدر المرسوم بقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١ يونيه ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ في شأن معاملة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في البحرين، وبموجب القانون المذكور يسمح لهؤلاء المواطنين بممارسة الانشطة الاقتصادية والمهن الحرة الصادر بشأنها قوانين بحرينية او التي تقرر مستقبلا، وتكون ممارسة النشاط من قبل الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين المملوكين بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون، على ان يمارس النشاط وفقا للاجراءات والقوانين المتبعة في الدولة، و يترتب لممارس النشاط الحق في تأسيس الشركات والمساهمة فيها وتملك المواد والحصول على الخدمات بنفس الشروط التي تطبق على المواطنين، وكذلك الحق في الحصول على التأشيرات والاقامة اللازمة، والحق في افتتاح اكثر من فرع لممارسة النشاط. علما بان الضوابط المذكورة اعلاه لا تخل بالمزايا الافضل الممنوحة او التي تمنح مستقبلا لمواطني دول مجلس التعاون، وتصبح هذه الضوابط سارية المفعول اعتبارا من ١٩٨٨/٤/١ على ان تتم مراجعتها وتقييمها بعد خمس سنوات من تاريخ نفاذها على ضوء التجربة العملية.

  كما سمح القانون لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بممارسة نشاطات الفحص والمعاينة للتأكد من مطابقة البضائع لشروط التعاقد، ونشاطات التشغيل والصيانة للاجهزة الميكانيكية والكهربائية والآلات والمصانع والمحطات في المشاريع المختلفة على ان يتم ذلك وفقا للضوابط التي ينص عليها القانون. كما اشتمل القانون على السماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة مهن الترجمة والمساحة وفحص التربة و برمجة وتحليل الكمبيوتر على ان يعمل بهذا القانون اعتبارا من ١ يونيه ١٩٨٨.

- وفي مجال الاحكام المنظمة للقطاع المالي، صدر المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٨ بتعديل القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٧ في شأن اصدار سندات التنمية بحيث يؤذن لوزير المالية والاقتصاد الوطني بالاتفاق مع مؤسسة نقد البحرين في ان يصدر في البحرين اذونات على

الخزانة العامة وسندات تسمى (سندات التنمية) في حدود ثلاثمائة مليون دينار* ، وتكون اذونات الخزانة وسندات التنمية لحاملها او اسمية وقابلة للتداول و بفائدة تعلن في بيان اصدار تلك الاذونات والسندات ، وتستهلك تلك الاذونات والسندات في المدة المحددة في بيان الاصدار. كما صدر المرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٣ بتعديل المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٢ بشأن الرسوم القضائية بحيث اصبح من الجائز بقرار يصدر من وزير العدل بعد موافقة مجلس الوزراء بتعديل الرسوم القضائية بالنقص او الزيادة او الحذف ، كما يجوز له ان يؤجل او يعفى من الرسوم القضائية كلها او بعضها من يثبت عجزه عن دفعها ، وصدر عن وزير العدل بهذا الخصوص القرار رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣ المتعلق بتحديد الرسوم الواجب تحصيلها على مختلف انواعها . كما صدر عن وزير العدل ايضا القرار رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ بشأن تعديل رسوم التوثيق بمختلف انواعها . وصدر ايضا عن وزير الاعلام القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٣ بشأن رسوم منح تراخيص بعض الخدمات السياحية وتحديدها المطبقة على الفنادق بمختلف درجاتها وعلى الشقق السياحية المفروشة كما صدر عن وزير التنمية والصناعة القرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٨ بتعديل المادة الاولى من القرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٦ بشأن القواعد والاجراءات الخاصة بتحديد وتحصيل رسم مغادرة البلاد عن طريق الجو.

ـ وعلى صعيد القطاعات الاقتصادية النوعية فقد صدر عن وزير التجارة والزراعة القرارات رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ٢٠ يوليو لسنة ١٩٨٨ ، ورقم (٩) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٤ ، ورقم (٨) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ٥ يونيو ١٩٨٨ في شأن الترخيص لسفن الصيد والضوابط المتعلقة بصيد الاسماك والربيان .

٢.٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

لم يتم توقيع اتفاقيات ثنائية او جماعية مع الدول العربية والاجنبية خلال العام .

٣.٣ وقائع وأحداث :

فيما يلي تفصيل لاهم الوقائع والاحداث التي سجلها العام :

في القطاع المالي والمصرفي :

ـ بلغت مخصصات ميزانية عام ١٩٨٨ (٤٩٠) مليون دينا بحريني خصص منها (١٢٥) مليون دينار للمشاريع الانشائية ، ووصل العجز في ميزانية هذا العام الى ١٢ ٪ ، وقد تمت تغطيته بالاقتراض المحلي من خلال اصدار سندات حكومية بلغت قيمتها عام ١٩٨٨ نحو (٧٥) مليون دينار تمثل ضعف اصدارات العام الماضي ، هذا وقد بلغت ايرادات النفط (٢٥٢) مليون دينار

---

* الدينار البحريني يعادل ٢,٦٥٢ دولار كما في ١٩٨٨/١٢/٣١ .

بحريني اي ما نسبته ٥١ ٪ من اجمالي الايرادات . وتعتبر ميزانية هذا العام ميزانية انتقالية حيث قرر مجلس الوزراء العودة الى نظام ميزانية السنتين اعتبارا من عام ١٩٨٩ .

ـ رفعت الحكومة الضرائب على عدة سلع غير اساسية من بينها السجائر لزيادة الدخل في ميزانية ١٩٨٨ ، و بلغت نسبة الزيادة في الضريبة ٢٠ ٪ .

ـ حققت موجودات مؤسسة نقد البحرين بنهاية النصف الاول من عام ١٩٨٨ ، زيادة كبيرة تجاوزت قيمتها ٣٠ مليون دينار بحريني حيث وصلت الى ٣٨١,٢ مليون دينار مقابل ٣٥١,٠٨ مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق .

ـ اعلنت مؤسسة نقد البحرين ان معدل التضخم يواصل انخفاضه للعام الثالث على التوالي حيث انخفضت تكاليف المعيشة بمعدل ١,٥ ٪ عام ١٩٨٧ ، مقابل ١,٨ ٪ عام ١٩٨٦ .

ـ يتكون الهيكل المصرفي في البحرين الآن من ١٩ بنكاً تجاريا و٦٤ وحدة مصرفية خارجية و١٨ بنكا استثماريا و٥٨ مكتب تمثيل .

ـ بلغت مساهمة القطاع المصرفي والمالي ١٤ ٪ من الناتج القومي الاجمالي خلال العام ، كما ساهم هذا القطاع في توظيف نحو ٥ آلاف شخص اكثر من ٧٠ ٪ منهم من المواطنين .

ـ بلغت جملة التسهيلات التي قدمتها البنوك التجارية في البحرين للانشطة الاقتصادية المختلفة في نهاية الفصل الثاني من العام نحو ٧٣٤,٣ مليون دينار مقابل ٦٩٠,٣ مليون دينار لنفس الفترة من عام ١٩٨٧ .

ـ ارتفعت جملة موجودات البنوك التجارية في البحرين من ١٢٣٩,٨ مليون دينار في نهاية ١٩٨١ الى ٢١٢٠,٨ مليون دينار في ٣٠ يونيو ١٩٨٨ .

ـ حققت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية العاملة بدولة البحرين والبالغة ١٩ بنكا زيادة بانتهاء النصف الاول من عام ١٩٨٨ ، حيث بلغ اجمالي قيمة هذه الميزانية ٢,١٢ مليار دولار مقابل ٢,٠٥٤ مليار دولار لنفس الفترة من العام الماضي .

ـ بلغت قيمة الميزانية الموحدة للوحدات المصرفية الخارجية (أوفشور) في حزيران / يونيو ١٩٨٨ ـ ٦٣,٣ مليار دولار بزيادة نسبتها ١٤ ٪ عن ارقام ميزانية نفس الفترة من العام السابق .

ـ اظهرت البيانات المجمعة للنتائج المالية للبنوك الوطنية التجارية الاربعة الرئيسية في البحرين انها تكبدت خسائر بلغت نحو ٢٤ مليون دينار بحريني عام ١٩٨٧ ، مما ادى الى تآكل ما نسبته ١٣ ٪ من مجموع حقوق المساهمين فيها . وقد جاءت هذه النتائج اثر تحمل اثنتين من هذه البنوك خسائر ملحوظة بلغت ٢٣,٤ مليون دينار.

ـ بالرغم من انخفاض اجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية الوطنية من ١٢٤٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى ١١٥٧ مليون دينار عام ١٩٨٦ ثم الى ١١٣٤ مليون دينار عام ١٩٨٧ ، الا ان قيام الحكومة بطرح سندات الخزينة القصيرة الاجل عن طريق مؤسسة نقد البحرين ، ساعد هذه البنوك ـ وهي المكتتب الرئيسي في هذه الاصدارات ـ على التعويض عن تراجع انشطتها الاقتراضية .

ـ لقد زاد اجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية الوطنية من ٦٧٧,٥ مليون دينار عام ١٩٨٥

الى ٦٧٨,٩ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، ثم الى ٧١٣,١ مليون دينار عام ١٩٨٧ و٧٣٤,٣ مليون دينار حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨ .

ـ ان قيام الحكومة بطرح سندات الخزينة القصيرة الأجل عن طريق مؤسسة نقد البحرين ساعد هذه البنوك على زيادة النشاط الاقراضي .

وفي مجال النفط والغاز:

ـ بلغ معدل انتاج النفط الخام خلال النصف الاول من عام ١٩٨٨ نحو ٤٢٥١٦ برميلا يوميا وذلك بزيادة قدرها ١ ٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٨٧ ، كما بلغ معدل انتاج مصفاة البحرين من المنتجات البترولية المكررة خلال النصف الاول من العام الجاري نحو ٢٤٠ ألف برميلا يوميا بزيادة ٠,٨ ٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وقد بلغ المعدل اليومي من الواردات النفطية خلال النصف الاول من العام الحالي نحو ١٩٥ ألف برميل يوميا بزيادة قدرها ١,٦ ٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي .

وبالنسبة لصادرات البحرين النفطية خلال النصف الاول من العام الحالي بلغ معدلها نحو ٢٢٨,٧ ألف برميل يوميا بانخفاض نسبته ٢,٢ ٪ عن العام الماضي .

وعلى صعيد آخر بلغ انتاج البحرين من الغاز الطبيعي حوالي ٢٥١,٢ بليون قدم مكعب عام ١٩٨٧ مقابل ٢٥٦,٣ بليون قدم مكعب عام ١٩٨٦ ، وقد تركز الجانب الاعظم من الانخفاض في الغاز المستخدم لاغراض صناعة الالمنيوم حيث تراجع من ٥٢,٧ مليون قدم مكعب الى ٤٨,٣ مليون قدم مكعب .

وفي مجال الصناعة :

ـ قررت وزارة التنمية والصناعة تمديد استعانتها بخبراء منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية عاما آخر ينتهي في شباط / فبراير ١٩٨٩ ، بهدف تنفيذ خطة دعم وتنمية الصناعات الخفيفة والمتوسطة من اجل تنويع مصادر الدخل ، وقد تم في اطار هذه الخطة تطوير خطوط الانتاج في كل من شركة البحرين لسحب الالمنيوم وشركة ميدال وغيرهما من الشركات الاخرى .

ـ حققت الشركات المختلفة في مجال تصنيع وسحب ودرفلة الالمنيوم معدلات انتاج قياسية فاقت حجم الانتاج المتوقع ، وقد عدلت شركة الخليج لدرفلة الالمنيوم (جاركو) من حجم الانتاج المستهدف لعام ١٩٩٠ ليصبح ٦٠ ألف طن بدلا من ٤٠ ألف طن ، وتسعى الشركة كذلك الى زيادة الطاقة الانتاجية في المستقبل لتصل الى ما يتراوح بين ٨٠ الى ١٠٠ ألف طن سنويا .

ـ بدأت شركة البحرين لتصنيع الالمنيوم (ألبا) مشروع التوسعة الخاص الذي يهدف الى رفع انتاج الشركة من ١٨٠ ألف طن سنويا الى ٢٢٥ ألف طن ، وسيتكلف المشروع ٤٨ مليون دينار بحريني وينتظر الانتهاء منه في شهر نيسان / ابريل ١٩٩٠ .

ـ تقرر انشاء مصنع لتكرير غاز البترول المسال قرب المنامة بطاقة انتاجية تصل الى ١,١ مليون قدم مكعب وبتكاليف تقدر بنحو ٧٥ مليون دولار ، ومن المتوقع ان يتم انجاز المشروع في

نيسان / ابريل ١٩٩٠ .

ـ تم التوقيع على عقد انشاء اول مصنع للنحاس في البحرين لانتاج انابيب من النحاس وانابيب من النحاس مطلية بالنيكل للاستخدام المنزلي والصناعة ، بطاقة انتاجية ٢٠ ألف طن سنويا .

ـ اضافت شركة البحرين لمطاحن الدقيق وحدة جديدة لانتاج المعكرونة والشعيرية لاول مرة في البحرين .

وفي مجال الزراعة :

استمر النمو في هذا القطاع حيث ساهم خلال العام في تغطية حوالي ٥١ ٪ من الطاقة الاستهلاكية من الدواجن و٢٦ ٪ من البيض و٢٥ ٪ من الخضراوات الطازجة و٢٨ ٪ من احتياجات الإلبان بالاضافة الى ٨ ٪ من اللحوم الحمراء ، وتسعى الدولة الى زيادة الانتاج الزراعي ، ولتحقيق ذلك تحاول البحرين بشتى الطرق القضاء على مشكلة الوضع المائي الصعب عن طريق تحديث نظم الري والتحول عن النظم التقليدية والاعتماد على توفير البذور التي تمتاز بمقاومتها للجفاف وتلك التي تتحمل الملوحة العالية .

وفي مجال التجارة الخارجية :

انشأت وزارة التجارة والزراعة قسما للتجارة الخارجية مهمته تنظيم وتخطيط وتطوير التجارة الخارجية للبحرين بالتعاون والتنسيق بينها وبين الوزارات المعنية الاخرى والقطاع الخاص . ويهدف القسم الجديد تحقيق كل ما يؤدي الى دعم صادرات البحرين وتعزيز مكانة البحرين كمركز تجاري ومالي ودولي متطور للخدمات في المنطقة وسيهتم قسم التجارة الخارجية بشكل خاص باقامة مركز للمعارض تبلغ تكلفته ٣,٧ مليون دينار بحريني ينتظر الانتهاء من انشائه في نهاية عام ١٩٨٩ . كما سيتم انشاء مركز تجاري دولي لتوفير المعلومات الاقتصادية والتجارية للقطاع التجاري وربطه بالمراكز التجارية العالمية . الامر الذي يعني ربط البحرين بشبكة معلومات تجارية واقتصادية على المستويين الاقليمي والدولي . كما بدأت البحرين في اتخاذ عدد من الاجراءات التمهيدية لاقامة المركز الدولي للتحكيم ومن بينها وضع تشريع يتعلق بالتحكيم التجاري .

وفي مجال السياحة :

ـ أعلن المجلس الاعلى للسياحة عن رغبته في تحويل بعض جزر البحرين الى منتجعات سياحية .

ـ تشجع الحكومة على بناء المساكن لتأجيرها للسياح ، وتخطط لانشاء شاطىء في صورة مجمع ضخم تستغله الفنادق .

ـ انعقد مؤتمر البحرين الثالث للسياحة في ١٩٨٨/١/٢٣ وشاركت فيه مجموعة كبيرة من ممثلي وكالات السفر والسياحة وشركات الطيران والفنادق ، وبحث المؤتمر وسائل تنمية السياحة العائلية الخليجية في البحرين .

احداث سياسية :

شهدت البحرين انعقاد مؤتمر القمة التاسع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من ١٩ــ ١٩٨٨/١٢/٢٢ .

القروض :

حصلت دولة البحرين خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/٢/١	٥,٥ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع لتحقيق سبل الاتصال بين جزيرتي المنامة والمحرق .

٤.٣ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.٣ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

وتتوفر في المجالات التالية :

- بناء محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه .
- تصنيع التمور والارطاب بالطرق الحديثة .
- انتاج المحركات وادوات وآليات صيد السمك .
- انتاج الخضراوات والفواكه .
- انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء و بيض المائدة .
- انتاج الالبان ومشتقاتها .
- انتاج الاعلاف الحيوانية واستصلاح الاراضي لزراعة الاعلاف .
- تربية الدواجن .
- صيد اللؤلؤ.
- انشاء محاجر زراعية و بيطرية .
- الفندقة والسياحة .

٢.٤.٣ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة المقدمة	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع انتاج مواد كيماو ية سائلة للتنظيفات العامة	مصانع الخليج المتحدة	البحرين	توسعة المشروع	٤٠٠ ألف بحريني.

٥.٣ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال	جنسيات الشركاء العرب ونسبة مساهماتهم
اولا : الشركات المعفاة				
الشركة السعودية الاولى للتأمين	تأمين	١٩٨٨	٣٠٠,٠٠٠ دولار امريكي	١٠٠ ٪ سعودية
شركة التأمين المستقلة المملكة العربية السعودية	تأمين	١٩٨٨	مليون دولار امريكي	٨٥ ٪ سعودية
الشركة العالمية المتحدة لوساطة التأمين واعادة التأمين	تأمين	١٩٨٨	مليون دولار امريكي	٩٠ ٪ سعودية ٠٥ ٪ اردنية ٠٥ ٪ فلسطينية
شركة مركز الاعمال الدولي للتأمين واعادة التأمين	تأمين	١٩٨٨	٢٦٦,٠٠٠ دولار امريكي	١٠٠ ٪ سعودية
شركة الخليج للاستثمار الصناعي	استثمار	١٩٨٨	١٣٠,٠٠٠ مليون دولار امريكي	٠,٠٠٨ ٪ كويتية
اتش اند سي ليو برنيت	خدمات	١٩٨٨	١٠٠,٠٠٠ دولار امريكي	٦٥ ٪ لبنانية
مؤسسة البوشماوي العالمية	مقاولات	١٩٨٨	٦٠٠,٠٠٠ دولار امريكي	١٠٠ ٪ تونسية
ثانيا : الشركات المشتركة مع بحرينيين				
الشركة العربية المتحدة للكهرباء (ذ . م . م)	مقاولات	١٩٨٨	٢٥,٠٠٠ دينار بحريني	٤٠ ٪ مصرية
شركة الجسرة للمقاولات الكهربائية (ذ . م . م)	مقاولات	١٩٨٨	٢٠,٠٠٠ دينار بحريني	٢٥ ٪ سعودية

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال	جنسيات الشركاء العرب ونسبة مساهماتهم
شركة مكتب اعمال اكسبرس المشرق (ذ . م . م)	خدمات	١٩٨٨	٢٠,٠٠٠ دينار بحريني	٤٩ ٪ اردنية
شركة لبابيدي ومشاركوه (ذ . م . م)	خدمات	١٩٨٨	١٠,٠٠٠ دينار بحريني	٤٩ ٪ اردنية
ثالثا : فروع الشركات العربية				
مجموعة اخوان (ذ . م . م)				
تأسست في البحرين	عقارات	١٩٨٨	١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني	١٠٠ ٪ كويتية
شركة العريني للتجارة والمقاولات				
(فرع لشركة سعودية)	مقاولات	١٩٨٨	—	١٠٠ ٪ سعودية
بنك الكويت الوطني				
(فرع لشركة كويتية)	مصارف	١٩٨٨	—	١٠٠ ٪ كويتية

(٤)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية التونسية
لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
الجمهورية التونسية لعام ١٩٨٨

بالرغم من الظروف المناخية الصعبة المتميزة بالجفاف وزحف الجراد فقد شهد عام ١٩٨٨ انتعاشا ملحوظا على الصعيد الاقتصادي حيث سجل العام تحسنا ملحوظا في الانتاج الصناعي والسياحي والاستثماري و يرجع هذا التحسن الى توفر الظروف التالية :

- عودة الثقة في استقرار الاوضاع السياسية بعد تغيير القيادة السياسية للبلاد في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ .
- اتخاذ الحكومة جملة من التدابير والقرارات الاقتصادية استهدفت تحسين المناخ الاستثماري وتنشيط الاقتصاد .
- تحسن الطلب في الاسواق العالمية بالنسبة لبعض الصادرات التونسية كالفوسفات والمنسوجات ومنتجات الصيد البحري وانتعاش السياحة .
- توطيد العلاقات مع الاقطار الشقيقة المجاورة ، مما كان له اثر ايجابي على العديد من القطاعات الاقتصادية .

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١.٤ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد هذا العام عدة تشريعات واجراءات تنظيمية تتصل بالاوضاع القطاعية والنقدية والتجارية والضريبية :

- اذ صدر القانون الاساسي عدد (١٢) لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٧ مارس ١٩٨٨ والمتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو هيئة دستورية استشارية لدى كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية ، و يساهم في استمرار ودعم الحوار والتشاور بين مختلف الفئات المهنية والاجتماعية حول سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ، و يستشار وجوبا في مشاريع القوانين ومشاريع التقنيات ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية وفيما يتعلق بالمخطط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والميزانيات الاقتصادية ، كما يمكن ان يستشار فيما عدا ذلك من مشاريع القوانين ، وتتكون عضويته من ممثلين للمنظمات المهنية والمنظمات القومية والجمعيات والمهن الحرة والولايات والادارة والمؤسسات العامة وممن لهم خبرة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتربوية والثقافية والقانونية .
- وفي مجال القطاعات الاقتصادية صدر الامر عدد (٥٠) لسنة ١٩٨٨ المتعلق بضبط تسيير وكالة النهوض بالصناعة مكملا للقانون عدد (٥٠) لسنة ١٩٨٧ الصادر في اغسطس ١٩٨٧ في شأن احداث وكالة النهوض بالصناعة التي حلت محل المركز القومي للدراسات الصناعية ووكالة تطوير الاستثمارات والوكالة العقارية الصناعية ، ومما ينظمه الامر التسيير المالي والاداري للوكالة وعضوية وصلاحيات لجنة منح الامتيازات والضمانات للمستثمرين ، وعضوية مجلس

التنمية الصناعية المكلف بالنظر في وضعية القطاع الصناعي بصفة دورية ، وبمد الحكومة باقتراحات تندرج في نطاق تطوير الصناعة ، كما ينظم اشراف الدولة على سير الوكالة ، وتهيئة المناطق الصناعية .

وصدر القانون عدد (٤٣) لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٩ مايو ١٩٨٨ والمتعلق باحداث الغرف التجارية والصناعية في الجمهورية وتحديد المهام الموكلة اليها والتي من بينها النهوض بالانشطة الاقتصادية ، وتمثيل مصالح قطاعات الصناعة والتجارة والحرف والدفاع عنها والنهوض بها ، وتزويد السلطات العامة بالمعلومات والاسهام معها بالرأي فيما يدخل في اختصاص الغرف واتخاذ المبادرات الرامية الى التوفيق والمعالجة محليا وقوميا وعالميا ، هذا فضلا عن الاسهام بالرأي في الاتفاقيات الدولية التجارية والمشاركة في متابعتها وتنفيذها .

— وعلى صعيد التجارة صدر القانون عدد (١٤) لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٢ مارس ١٩٨٨ منقحا ومتمما المرسوم عدد (٢٠) لسنة ١٩٧٣ المتعلق باحداث مركز النهوض بالصادرات . وتتضمن النصوص الجديدة النص على دور المركز في دعم الصادرات التونسية والسهر على تنميتها خاصة بالترويج لها في الاسواق الخارجية من خلال المشاركة في المعارض الاقتصادية واقامة مراكز التمثيل والاعلام عن الصادرات التونسية .

وصدر القانون عدد (٨٥) لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٦ يوليو ١٩٨٨ والمتعلق بتأمين قرض التصدير و ينص القانون الجديد على ان يغطي ضمان ائتمان الصادرات المخاطر التجارية والسياسية ، والاشخاص الصالحة للضمان التي تشمل الاشخاص المقيمين في الاراضي التونسية و يصدرون سلعا او خدمات من البلاد التونسية ، كما تشمل البنوك والمؤسسات المالية سواء كانت مقيمة ام لم تكن مقيمة التي تمول الصادرات التونسية ، كما نص على حلول الشركة المؤمنة محل الطرف المضمون في حدود ما اودي له من تعويض .

وصدر القانون عدد (٩١) لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢ أغسطس ١٩٨٨ المتعلق باحداث وكالة وطنية لحماية المحيط ذات صبغة صناعية وتجارية ، ومن مهامها الاسهام في مقاومة التلوث وحماية المحيط .

وصدر القانون عدد (٩٢) لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢ أغسطس ١٩٨٨ المتعلق بشركات الاستثمار وهي شركات خفية الاسم * تعمل على تعبئة مدخرات المواطنين وتنمية السوق المالية والنهوض بالاستثمارات ، ووضع القانون الضوابط التي تحكم توظيفها لمواردها ، وحدد ما تتمتع به من امتيازات جبائية ومالية .

وصدر القانون عدد (١١٠) لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٨ أغسطس ١٩٨٨ والمتعلق بالنظام المنطبق على شركات التجارة الدولية وهي التي يتمثل نشاطها الرئيسي في تصدير واستيراد بضائع وذلك في اطار المعاملات الدولية وكذلك في كل نوع من عمليات التجارة الدولية والوساطة ، و يضع القانون ضوابط انشاء واستغلال شركات التجارة الدولية والامتيازات التي تمنح لها ، كما يحدد نظام الصرف والتجارة الخارجية الذي يخضع له .

---

* شركات مساهمة .

ـ وعلى نطاق القطاع الفلاحي صدر الامر عدد (٢٨٥) لسنة ١٩٨٨ ، المؤرخ في ٢٣ فبراير ١٩٨٨ والمتعلق بمراجعة نسب الفوائد المطبقة على القروض الممنوحة في اطار تشجيع الدولة للتنمية الفلاحية وتتراوح نسب الفوائد الجديدة على العمليات الممولة بين ٦,٥ ٪ و٨ ٪ .

ـ كما صدر القانون عدد (١٨) لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢ ابريل ١٩٨٨ في شأن اصدار مجلة الاستثمارات الفلاحية والصيد البحري وهي مجلة تجمع كل النصوص المتعلقة بالاستثمار في هذا الصدد ، وعليه تم الغاء كل الاحكام السابقة المخالفة لما تحتويه المجلة وعلى وجه الخصوص القانون عدد (٦٧) لسنة ١٩٨٢ المتعلق بتشجيع الاستثمار في قطاعي الفلاحة والصيد البحري الا ثلاثة من مواده . وتنظم المجلة الشروط والامتيازات التي يمكن تطبيقها على الاستثمارات المزمع اقامتها في البلاد التونسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري و يعتبر استثمارا في هذا القطاع كل عمل تنموي يهدف الى تطوير القطاع ويحسن و يزيد من الانتاج الفلاحي وانتاج الصيد البحري واضفاء قيمة اضافية اليه ، او ينهض بالفلاحين والصيادين و بالخدمات المرتبطة بانتاج القطاع ، وتنص المجلة على منح امتيازات جبائية ومالية للاستثمارات في هذا القطاع وتتراوح هذه الامتيازات بحسب ما يتمتع به الاستثمار من اولوية .

وصدر ايضا الامر عدد (٩٤٨) لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢١ مايو ١٩٨٨ والذي يضبط ابتداء من الموسم الفلاحي ١٩٨٨ــ ١٩٨٩ مقدار مساهمة الفلاحين في الصندوق التعاوني لجبر الاضرار الفلاحية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والذي يؤدي لهم منه ــعلى سبيل التعويض في حالة تعرضهم الى خسائر ناتجة عن مثل هذه الكوارث ــ جزءا من نفقاتهم الزراعية كتلك التي صرفت على البذور والاسمدة وخدمات الارض وابادة الاعشاب .

ـ وفي المجال الضرائبي صدر الامر عدد (٧٢٦) لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٥ ابريل ١٩٨٨ والمتعلق بتطبيق الفصل رقم (١٦) من القانون عدد (٧١) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ في شأن العفو الجبائي ، و ينص الامر على ان تنتفع بالخصم من الديون الجبائية الاستثمارات في قطاعات السياحة والفلاحة والصيد البحري التي تم لاحقا لصدور القانون الترخيص لها او منحها الامتيازات او الاقتناءات التي تمت في اطار اعادة هيكلة المؤسسات العمومية وذلك اذا كان ذلك قد تم ايضا لاحقا لصدور القانون . و يكون الخصم من الديون الجبائية لصالح الشركة المنفذة للاستثمار اذا كان الاستثمار ممولا من الارباح التي لم توزع ، اما اذا كان التمويل من زيادة في رأس المال فيكون الخصم اما لصالح الشركة او المكتتبين ، و يتم الخصم سنويا و بنسبة ما تم انجازه من الاستثمار .

كما صدر القانون عدد (٦١) لسنة ١٩٨٨ المتعلق باصدار مجلة الاداء على القيمة المضافة وتم بموجبه تجميع كل النصوص المتعلقة بتوظيف الاداء على رقم المعاملات والغيت كل الاحكام السابقة الصادرة بشأنه ، ونص القانون على ان تخضع للاداء على القيمة المضافة العمليات المنجزة بالبلاد التونسية مهما كانت اهدافها ونتائجها ما دامت تكتسي بصبغة صناعية او صناعية تقليدية او تتعلق باحدى المهن الحرة وكذلك العمليات التجارية غير البيوعات ، كما تخضع ايضا الواردات و بيع بعض السلع المستوردة والمنتجة والعقارات والاصول التجارية وعمليات

الاستهلاك على عين المكان .

ـ وعلى صعيد السياسة المصرفية والنقدية اصدر البنك المركزي التونسي منشورا الى البنوك تحت الرقم (٤٩) لسنة ١٩٧٨ في شأن تنظيم السوق النقدية و ينص على ان يصبح المنشور نافذا من تاريخ ١٩٨٨/١/١٨ وجاء فيه ان تفتح السوق النقدية للبنوك والمؤسسات وللمنظمات الاخرى وذلك وفق شروط المنشور، وخول المنشور لبنوك الايداع و بنوك الاستثمار ان تطلب من السوق النقدية سيولات لدى المؤسسات ومن منظمات اخرى مقابل اصدار رقاع صندوق معينة قابلة للتداول تسمى شهادات الايداع وحدد المنشور خصائص هذه الشهادات وشروطها من حيث انها لحاملها وقيمتها الاسمية وفيما يتعلق بمبلغها وأجلها والفائدة التي تحملها ، وتناول حق الشركات الخفية الاسم في ولوج السوق النقدية وشروط ذلك والاداة التي تصدرها وما يجب ان يتوفر فيها والفائدة التي تحملها ، وحدد المنشور الاجراءات التي يتم طبقا لها التدخل في السوق النقدية ، والبيانات التي يتعين ابلاغ البنك المركزي بها ، واحوال تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية .

وصدر القانون عدد (١١٩) لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٨ المتعلق بانشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي ومما شمله التعديل صلاحيات البنك فيما يتعلق ببيع وشراء الذهب ، والاقراض والاقتراض بالعملات الاجنبية واصدار سندات محررة بالعملات الاجنبية ، والتدخل في السوق النقدية عن طريق شراء و بيع السندات قصيرة الاجل والديون او القيم التي على المؤسسات وعلى الخواص ، والاستثمار في العقار.

٢.٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

ابرمت الحكومة التونسية خلال العام عدة اتفاقيات تناولت التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والفني مع عدد من الاقطار العربية وغير العربية ، وذلك على النحو التالي :

١.٢.٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

ففي مجال التعاون الاقتصادي :

ـ تم التوقيع على اتفاقية تعديل للاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية . و يقضي التعديل باعفاء صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المصدرة من احد البلدين الى البلد الآخر من الرسوم الجمركية ، وان تكون افضلية النقل للبضائع المتبادلة لوسائل النقل الوطنية . كما يقضي التعديل بتأسيس لجنة مشتركة للمتابعة وتبادل الزيارات بين رجال الاعمال والوفود والبعثات الاقتصادية والفنية واقامة المعارض التجارية .

ـ وقعت الجمهورية التونسية وجمهورية الصومال الديمقراطية اتفاقية لتنمية التبادل التجاري بين البلدين ، كما تم الاتفاق على انشاء لجنة حكومية مشتركة لبحث مختلف اوجه التعاون الاخرى بينهما .

ـ وقعت الجمهورية التونسية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية اتفاقية لدعم المبادلات التجارية بين البلدين وتنمية التعاون في مجالات التخطيط والزراعة والصيد البحري والسياحة. وقد نصت الاتفاقية فيما يتعلق بالتبادل التجاري على وضع برنامج تقديري للسلع التي يمكن تبادلها بين البلدين خلال الفترة ما بين ١٩٨٨ و١٩٩١، اضافة الى دعم التنسيق والتشاور في مجال التصدير المشترك وتنشيط الغرفة الاقتصادية المشتركة.

ـ وقعت الجمهورية التونسية والجماهيرية اتفاقا بضبط سبل التعاون في مجال التخطيط الاقتصادي بين البلدين. وقد نص الاتفاق على تعزيز التعاون القائم بين البلدين في مجال التخطيط التنموي وانجاز المشاريع الاقتصادية المشتركة والتنسيق بين الخطط الاقتصادية والاجتماعية وتحديد عدد من المشروعات المشتركة والمشاريع المدرجة ضمن الخطط الخمسية القادمة في البلدين لاجراء الدراسات المشتركة لجدواها الاقتصادية. كما اتفق الجانبان على مبدأ انشاء بنك مشترك للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية.

ـ تم الاتفاق بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية السورية على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بما يحقق التوسع في المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي في مختلف الانشطة وبصورة خاصة في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة، كما تم الاتفاق على تبادل الخبرات المكتسبة في قضايا التنمية الزراعية والصناعية.

ـ على اثر اجتماعات اللجنة التونسية العراقية الاقتصادية المشتركة تم الاتفاق على تنمية التعاون الثنائي بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بتنويع المبادلات التجارية وتنميتها ودعم التعاون الصناعي بين البلدين، والجدير بالذكر ان حجم المبادلات التجارية المسجلة بين البلدين خلال ١٩٨٨ قد بلغ حوالي ٩٥ مليون دولار ـ ومن جهة اخرى تم خلال زيارة وزير التجارة والصناعة التونسي الى بغداد خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر، بحث امكانية مشاركة المؤسسات التونسية العاملة في قطاع البناء والاشغال العامة وكذلك مكاتب الدراسات والهندسة المعمارية، في اعادة تعمير الجمهورية العراقية.

ـ تم انشاء غرفة تجارية مشتركة بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية.

وفي مجال الطاقة :

ـ وقعت كل من الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على بروتوكول يقضي بمد انبوب لنقل الغاز الطبيعي الجزائري الى ليبيا عبر الاراضي التونسية. وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي ٤٠٠ مليون دولار وتبلغ طاقته ٣,٥ مليار متر مكعب من الغاز ويمتد الانبوب على مسافة تقدر بـ ٤٠٠ كيلومتر، كما تم الاتفاق على انشاء شركة ثلاثية يكون مقرها تونس و يوكل اليها دراسة المشروع وانجازه واستغلاله.

ـ على اثر اجتماعات اللجنة العليا التونسية الليبية المشتركة تم التوقيع على اتفاق للاستكشاف والاستغلال المشترك للخدمات النفطية في الجرف القاري، كما تم الاتفاق على تشغيل خط للكهرباء بطول ٣٠ كيلو متر بين المحطتين التونسية والليبية بالمنطقة الحدودية (رأس جدير)

ـ كما اتفق الجانبان على انشاء شركة مشتركة تعمل في مجال تشغيل وصيانة الشبكات الكهربائية في البلدين .

ـ تم اعداد مشروع النظام الاساسي للشركة التونسية الليبية لاستغلال الحقل النفطي في الجرف القاري التونسي الليبي والذي اطلق عليه (حقل السابع من نوفمبر) ويمتد الحقل فوق مساحة ثلاثة آلاف كيلومتر مربع وقد تم الاتفاق على الاشتراك في استغلاله بين الجانبين التونسي والليبي اثر الزيارة التي قام بها الرئيس التونسي الى الجماهيرية في شهر آب / أغسطس .

وفي المجال الاستثماري والمالي :

ـ وقعت الجمهورية التونسية ودولة الكويت اتفاقا يقضي بمنح تسهيلات للاستثمار الخاص في البلدين و يضمن حرية انتقال رؤوس الاموال وعوائدها بين البلدين .

ـ تم التوقيع على اتفاقية لحماية وضمان الاستثمار بين الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية .

ـ وقعت الجمهورية التونسية والجماهيرية اتفاقا بانشاء شركة تمويل مشتركة برأس مال قدره ٢٠ مليون دولار يساهم فيه الجانب التونسي بنسبة ٣٠ ٪ والجانب الليبي بنسبة ٧٠ ٪ .

وفي مجال التعاون العمالي :

ـ وقعت الجمهورية التونسية والجماهيرية على اتفاقية تقضي بانتداب ١٠ آلاف عامل تونسي للعمل في الجماهيرية موزعين كالآتي : ٥ آلاف عامل في قطاع البناء و ٢٥٠٠ عامل في القطاعات الصناعية و ١٠٠٠ عامل في قطاع الزراعة بالاضافة الى ٦٠٠ عامل في الصيد البحري و ٥٠٠ عامل في الكهرباء و ٤٠٠ كادر للتدريب .

٢.٢.٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

تم خلال العام التوقيع على اتفاق للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني مع دولة البرتغال كما تم ايضا التوقيع مع البرتغال على اتفاق خاص بالنقل الجوي .

٣.٤ وقائع وأحداث :

سجل العام عددا من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية سنشير الى اهمها فيما يلي :

الميزانية العامة للدولة :

بلغ الحجم الاجمالي للموازنة التقديرية لعام ١٩٨٩ ثلاثة مليارات و ٣٣٠ مليون دينار تونسي * اي بزيادة قدرها ١١,٤ ٪ عما كانت عليه في عام ١٩٨٨ ، سيتم توفير مبلغ مليارين و ٦٣٠ مليون دينار من الموارد الذاتية للدولة (منها مليار و ٩٢٥ مليون دينار من الضرائب «المداخيل الجبائية»

---

* الدينار التونسي يعادل ١,١٢٧ دولار كما في ١٩٨٨/١٢/٣١ .

و ٧٠٥ مليون دينار من مداخيل غير جبائية ، وسيتم توفير المبلغ المتبقي والبالغ ٧٠٠ مليون دينار من خلال الاقتراض (٣٦٠ مليون دينار من مصادر داخلية و ٣٤٠ مليون دينار من مصادر خارجية) .
و يتضمن مشروع الموازنة انشاء مشاريع تنموية جديدة موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية كالآتي :

القطاع الزراعي :

٣٥٠ مليون دينار، اي حوالي ١٧ في المائة من مجموع الاستثمارات المعتمدة في الخطة ــ و يتوقع ان تكون مساهمة القطاع الخاص في هذه المشاريع بنسبة ٣٩ ٪ .

القطاع الصناعي :

٣٠٠ مليون دينار اي حوالي ١٥ في المائة من مجموعة الاستثمارات . و يتوقع ان يساهم القطاع الخاص في توفير جزء هام منها خاصة بعد دخول «مجلة مدونة الاستثمارات الصناعية» الجديدة حيز التطبيق ، حيث الغيت المصادقة المسبقة على الاستثمارات وتضمنت حوافز وتشجيعات هامة حسب نوعية المشاريع ومكان انشائها ومساهمتها في التصدير.

القطاع السياحي :

٧٥ مليون دينار تونسي .

الاداء الاقتصادي :

جاء في تقرير صدر عن البنك المركزي التونسي ان الاقتصاد التونسي اظهر سنة ١٩٨٨ تماسكا بعد سنة بالغة الصعوبة ، وذلك من خلال زيادة الانتاج في العديد من القطاعات وتحسين المدفوعات الخارجية . واشار التقرير الى ان اجمالي الناتج المحلي الاجمالي سجل نموا بالقيمة الحقيقية بنسبة ٥,٨ في المائة مقابل ٤,٤ في المائة كانت متوقعة في الخطة الاقتصادية . كما اشار التقرير نفسه الى ان صادرات السلع قد زادت بنسبة ٢٧,٦ في المائة ، كما شهدت البلاد رواجا كبيرا في الموسم السياحي حيث بلغ عدد السياح خلال العام اكثر من ثلاثة ملايين سائح و بلغ الدخل من السياحة نحو مليار دينار بنسبة ٢٥ ٪ من المداخيل الجارية لميزان المدفوعات .

وفي المجال الزراعي ، كانت سنة ١٩٨٨ ايجابية بالنسبة الى التوازنات المالية لكنها بقيت دون التوقعات نتيجة لتواصل الجفاف الذي تزامن مع اجتياح اسراب الجراد لبعض المناطق الزراعية شمالي ووسط البلاد مما الحق اضرارا كبيرة بحقول الحبوب وغابات الزيتون ومزارع الاشجار المثمرة الامر الذي جعل السلطات التونسية تشكل «خلية طوارىء» لمكافحة هذه الآفة .

وفي نفس المجال ، وضعت الحكومة التونسية خطة لترشيد استهلاك المياه ومواجهة الآثار المترتبة عن الجفاف في حالة استمراره وتلبية الاحتياجات من مياه الشرب والري . وتقوم هذه الخطة على الاستمرار في اقامة البحيرات العالية والتي يبلغ عددها حاليا ١٥ بحيرة وفرت ٢٤ مليون متر

مكعب حتى عام ١٩٨٧ وهي متواجدة في منطقة الشمال التونسي. وتضاف هذه الكمية الى المياه المتوفرة في السدود والتي يبلغ عددها ١٨ سداً يقدر حجم طاقتها الاجمالية بمليار ونصف المليار متر مكعب من المياه. كما تعتمد الخطة الموضوعة على استغلال المياه المستعملة بعد تصفيتها وتطهيرها في عمليات ري الاراضي الزراعية على طريقة التقطير.

وعلى صعيد الامن الغذائي، قدر العجز الغذائي لعام ١٩٨٨ بـ ١٥٠ مليون دينار تونسي، و يرجع هذا العجز الى النقص الكبيرة الذي سجله العام في المحاصيل الزراعية حيث تتوقع الجهات المعنية ان لا تتجاوز هذه المحاصيل مليوني قنطار من الحبوب ــ ومن المؤمل ان تتم تغطية هذا العجز من جزء من عائدات السياحة، وايضا من تحويلات العمال التونسيين في الخارج والتي سجلت زيادة بنسبة ١٢ بالمائة عن العام الماضي ــ ومن ناحية اخرى، قدرت الاعتمادات التي رصدت لصندوق دعم المواد الاستهلاكية الاساسية للعام المقبل بنحو ٣٧٠ مليون دينار تونسي وذلك بزيادة قدرها ٩٥ مليون دينار عن الاعتمادات التي حددت له في عام ١٩٨٨ وارجعت دراسة اقتصادية صدرت في تونس، هذه الزيادة الى اتساع لائحة المواد الغذائية المدعومة بواسطة الدولة وزيادة الكميات المستوردة منها بسبب الجفاف.

في قطاع الطاقة:

قررت الحكومة التونسية منح «شركة هيوستن» الامريكية للتنقيب عن النفط امتيازا تقوم الشركة بموجبه بمشاركة الشركة التونسية للتنقيب عن النفط في مساحة تقدر بحوالي ١٩٨٤ كيلو متر مربع في الاراضي التونسية وبمقتضى هذه الاتفاقية تقوم شركة هيوستن بتمويل برامج الاستكشاف بمفردها حيث لن تساهم الشركة التونسية الا في حالة استكشاف حقول تجارية لتحصل على نسبة ٢٠ في المائة يمكن رفعها الى ٥٠ في المائة والجدير بالذكر ان مجموعة من الشركات البترولية العالمية من بينها الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية تقوم حاليا بالتنقيب عن النفط في الاراضي التونسية.

قدرت دراسة اقتصادية الخسائر التي ستلحق الجمهورية التونسية من جراء انخفاض اسعار البترول بمثانية ملايين دينار تونسي. واشارت الدراسة الى ان كميات البترول المنتظر استخراجها خلال هذا العام والمقدرة بـ ٤,٨ مليون طن سيصدر منها مليون طن، بينما تخصص الكمية المتبقية للاستغلال المحلي وتتم تغطية باقي الاحتياجات المحلية بالاستيراد لنوعيات اخرى من البترول.

وفي مجال التطورات الهيكلية والمؤسسية:

قررت الحكومة التونسية التنازل بشكل تدريجي عن المؤسسات العامة لفائدة القطاع الخاص مع المحافظة على مكاسب المواطنين وحقوق العمال وتفيد التقديرات الرسمية ان المؤسسات العامة وعددها ٤٠٠، توظف نحو ٢٠٠ ألف شخص (اي حوالي ١٠ في المائة من عدد السكان الذين هم في سن العمل) وتوزع ٣٣ في المائة من الاجور وتؤمن ٦٠ في المائة من الصادرات التونسية السنوية.

وافاد وزير التخطيط التونسي ان المبالغ التي خصصتها الدولة لهذه المؤسسات تتراوح بين ٢٠٠

و ٢٥٠ مليون دينار في السنة .

قررت الحكومة التونسية التخلي عن مشروع تجميع السيارات الصغيرة الذي كانت تديره «الشركة التونسية لصناعة السيارات» وذلك لوضع حد للوضع المالي الصعب الذي يشهده القطاع منذ سنتين . وتعود اسباب هذا القرار خاصة الى ضيق السوق الداخلية وارتفاع اسعار السيارات المجمعة في تونس وخروج كمية كبيرة من العملة الصعبة لشراء قطع الغيار، الامر الذي ادى الى وقوع الشركة في عجز مالي كبير.

وقائع واحداث اخرى :

شهد العام انعقاد المؤتمر الرابع لرجال الاعمال والمستثمرين العرب خلال الفترة ٥ ــ ٨ تشرين ثاني / نوفمبر والذي اشرفت على تنظيمه جامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية . وقد شارك في المؤتمر مستثمرون ورجال اعمال من مختلف الاقطار العربية بلغ عددهم حوالي الستمائة . وقد خصص يوم من ايام المؤتمر لزيارة رجال الاعمال والمستثمرين لمشروعات تونسية كما اقامت تونس معرض تجاري حيث عقد المؤتمر عرضت فيه بعض السلع المنتجة بتونس بهدف ترويجها .

اكد المدير العام للمجموعة التونسية الكويتية للتنمية ان دخول المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية الى البلاد التونسية يعتبر حلقة لا تتجزأ من سلسلة التعاون التونسي الكويتي . واضاف ان مستقبل عمل المجموعة يتمثل في انجاز مشروع «تونس سنتر» وهو عبارة عن مركز تجاري وصحي وترفيهي ، اضافة الى احتوائه على مكاتب وشقق مفروشة . تقدر التكلفة الاجمالية للمشروع بحوالي ٢٥ مليون دينار تونسي ، تساهم فيه المجموعة بنصف المبلغ .

تم في شهر آذار/ مارس البدء في انشاء «معرض تونس الاسلامي الدولي» والذي يبلغ رأس ماله عشرة ملايين دينار تونسي موزعة على مستثمرين تونسيين وسعوديين . والجدير بالذكر ان المعرض سيشيد على مساحة ٣٥ ألف متر مربع مغطاة ومهيأة لاجنحة العرض والقطاعات المتخصصة التي ستستقبل على مدار السنة منتجات النسيج والاحذية والتجهيزات الزراعية بالاضافة الى مواد البناء وتجهيزات الصيد البحري من البلدان الاسلامية ، كما ستخصص قاعدة للطب واخرى للتربية ومركز تجاري اسلامي وجناح دائم للمنتجات التونسية .

تم التوقيع على اتفاقية بين البنك الاسلامي للتنمية والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية يقوم البنك بموجبها بتوكيل الشركة في تلقي طلبات المصدرين في المجموعة التونسية الراغبين في الاستفادة من برنامج تمويل التجارة الاطول أجلاً الذي يقوم البنك بتنفيذه بغرض دعم وزيادة اوجه التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي .

احداث سياسية :

شهد العام عددا من الاحداث السياسية كان ابرزها :

ــ توقيع جميع الاحزاب السياسية والتنظيمات المهنية على «الميثاق الوطني» ، والذي اكد على

المبادىء الاساسية التالية :

ـ احترام حقوق الانسان الفردية والعامة وحقوق المرأة ومجلة الاحوال الشخصية .

ـ التعلق بالهوية العربية الاسلامية .

ـ التأكيد على الثقافة الوطنية والتعريب و بناء مجتمع تقدمي عقلاني .

ـ اعلان رئيس الدولة عن اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سابقة لاوانها ، حدد لها تاريخ ٢ نيسان / ابريل ١٩٨٩ .

ـ اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الذين اتهموا وحوكموا في قضايا سياسية .

ـ تطبيق قرار الامم المتحدة بان تكون الجمهورية التونسية مقرا لمعهد دراسات حقوق الانسان الذي سيكون مخصصا لافريقيا والعالم العربي . وهو ثالث معهد من نوعه في العالم تحت اشراف الامم المتحدة ، حيث يوجد معهد مماثل للقارة الامريكية في كوستاريكا وآخر للقارة الاوروبية في ستراز بورغ .

ـ استئناف العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية .

القروض

وفي مجال القروض حصلت الجمهورية التونسية على القروض والتسهيلات المبينة في الجدول التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض وعملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية			
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/٥/٢٣	٥,٥٠٠ مليون دينار كويتي	تمويل مشروع ري سهل القيروان .
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/١١/٣	٢,٧٠٠ مليون دينار كويتي	تمويل تطوير الطرق في بلدية تونس .
صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي	١٩٨٨/٢/٢	٣٦,٦٠٠ مليون درهم اماراتي	تمويل مشاريع برنامج التنمية الريفية المندمجة .
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى			
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١/١٢	٣,٣٢٩ مليون دينار اسلامي	تمويل استيراد مطاط .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٤/٢٤	٣,٣٢٩ مليون دينار اسلامي	تمويل استيراد كاولين .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٥/٩	٣,٥٥١ مليون دينار اسلامي	تمويل استيراد كبريت وأمونيا .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٨/٧	٢,٨٩١ مليون دينار اسلامي	تمويل استيراد عجينة ورق .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٩/٦	٢,٨٩١ مليون دينار اسلامي	تمويل استيراد كوك .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٩/٦	٢,٩٦٤ مليون دينار اسلامي	تمويل استيراد كبريت وأمونيا .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١٠/١٣	١,٧٠٠ مليون دينار اسلامي	تمويل توسيع ميناء العطايا للصيد البحري .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١٢/١١	٢,٨٩١ مليون دينار اسلامي	تمويل استيراد صلب وكوك .
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٨	٧٠,٠٠٠ مليون دينار تونسي	تمويل برنامج مساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة .
الحكومة الايطالية	١٩٨٨/١/١٦	٥٠٠,٠٠٠ مليون دولار امريكي	اعانات مالية مختلفة للفترة ٨٨/١٩٩٠ .
الحكومة الفرنسية	١٩٨٨/٢/٩	٢٦,٠٠٠ مليون دينار تونسي	المشروع التونسي الكويتي الصيني للاسمدة .

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض وعملة القرض	المشروع المستفيد
البنك الدولي	١٩٨٨/٣/١٨	٢١,٠٠٠ مليون دينار تونسي	تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة .
الحكومة اليابانية	١٩٨٨/٣/١٨	٤٢,٠٠٠ مليون دينار تونسي	البرنامج التصحيحي للاقتصاد الوطني .
الحكومة البلجيكية	١٩٨٨/٣/٢٦	٤,٤٦٢ مليون دينار تونسي	تمويل دراسات الجدوى للمشاريع الصناعية وتحسين انتاج الحبوب والحلفا وتربية المواشي .
الحكومة الفرنسية	١٩٨٨/٤/١٩	١,٠٠٠ مليار فرنك فرنسي	تمويل مشاريع ذات اولوية في نطاق المخطط .
الحكومة الالمانية	١٩٨٨/٤/٢٢	٥٧,٤٠٠ مليون مارك الماني	تمويل مشاريع فلاحية ومشاريع ذات اولوية في نطاق المخطط السابع .
الحكومة الفرنسية	١٩٨٨/٥/٢	١٣,٠٠٠ مليون فرنك فرنسي	استيراد تجهيزات للهاتف .
برنامج الامم المتحدة للانماء	١٩٨٨/٦/٨	١,٥٠٠ مليون دولار امريكي	اعانة لبرنامج التكوين المهني والمناولة .
البنك الاوروبي للاستثمار	١٩٨٨	٢٢,٠٠٠ مليون دينار تونسي	تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الصناعية والسياحية .
البنك الدولي	١٩٨٨	١٥٠,٠٠٠ مليون دولار امريكي	تمويل برنامج الاصلاحات التجارية والمالية والجبائية .
الحكومة الهولندية	١٩٨٨/٧/٦	٧,٠٠٠ مليون دينار تونسي	مشروع مصنع الحليب ببوسالم .
السوق الاوروبية المشتركة	١٩٨٨/٧/٩	٣٠,٤٠٠ مليون دينار تونسي	اعانة مالية .
الحكومة الامريكية	١٩٨٨/٧/٢٧	١٠,٠٠٠ مليون دولار امريكي	استيراد حبوب من الولايات المتحدة الامريكية .
الحكومة الامريكية	١٩٨٨/٧/٢٧	٠,٥٠٠ مليون دولار امريكي	اعانة مالية لبرنامج تفويت المؤسسات العمومية الى القطاع الخاص .

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض وعملة القرض	المشروع المستفيد
السوق الاوروبية المشتركة	١٩٨٨	٣,٠٠٠ مليون دينار تونسي	اعانة مالية لبرنامج التنمية الريفية المندمجة بسجنان الغربية .
الحكومة الامريكية	١٩٨٨	٩,٠٠٠ مليون دولار امريكي	مكافحة الجفاف .
الحكومة الامريكية	١٩٨٨	١٥,٠٠٠ مليون دولار امريكي	تهيئة الاراضي لبناء مساكن اجتماعية .
البنك الدولي	١٩٨٨/١٠/٧	١٥٠,٠٠٠ مليون دولار امريكي	تمويل البرنامج التصحيحي للاقتصاد الوطني للفترة ١٩٨٩/١٩٩٠ .
برنامج الامم المتحدة للانماء	١٩٨٨	١٦,٠٠٠ مليون دينار تونسي	برنامج مقاومة التصحر .
البنك الاوروبي للاستثمار	١٩٨٨	١٨,٠٠٠ مليون وحدة حسابية اوروبية	—
البنك الاوروبي للاستثمار	١٩٨٨	١٧,٠٠٠ مليون وحدة حسابية اوروبية	مشاريع فلاحية .
			تجديد شبكة السكك الحديدية .

٤.٤ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.٤ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

ابرز المخطط السابع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٧ــ ١٩٩١) اهم القطاعات الاقتصادية التي تتوفر فيها فرص استثمارية تحظى بأولوية من قبل الدولة (للتفصيل راجع : تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦) .

ونشير فيما يلي كما بينا في التقرير السابق الى مجموعة من فرص الاستثمار المتاحة في عدد من القطاعات الاقتصادية :

القطاع الصناعي :

ــ الصناعة التصديرية .
ــ الصناعات التي تحل منتجاتها محل الواردات .
ــ الصناعات التي تنقل التكنولوجيا الحديثة الى البلاد .
ــ الصناعات الزراعية (تصنيع التمور ــ الحليب ومشتقاته ــ الزيوت النباتية) .
ــ انتاج الآلات والمعدات الزراعية وورش صيانتها .
ــ صناعة الاسمدة والمواد الكيماوية الاخرى .
ــ صناعة المواد الانشائية .

قطاع الزراعة والثروة الحيوانية :

ــ توسيع وتطوير الاراضي الزراعية .
ــ تطوير زراعة الحبوب .
ــ انتاج الخضر والفاكهة للتصدير .
ــ زراعة الاشجار المثمرة (التفاح ــ الاجاص ــ اللوز) .
ــ تربية الماشية والدواجن .
ــ تربية الاسماك .

القطاع السياحي :

يعتبر قطاع السياحة احد اهم القطاعات الاقتصادية في الجمهورية التونسية نظرا لاهميته في توفير العملة الاجنبية . وقد عمدت الحكومة التونسية على تكثيف برامج للتعريف بالسياحة التونسية وتطورها خاصة لدى البلاد العربية وامريكا ، كما تقوم بانجاز العديد من مشاريع البنية الاساسية بهدف تطوير السياحة في مناطق جديدة في البلاد وكذلك زيادة امكانيات المؤسسات السياحية القائمة حاليا وانشاء مؤسسات سياحية جديدة .

٤ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشاريع المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع	
				مليون دينار تونسي	مليون دولار امريكي
غراسة الاشجار وتربية الماشية	البنك القومي للتنمية الفلاحية	منطقة نصرالله القيروان	دراسة جدوى	٦,١	٦,٦٦٧
شركة التنمية الفلاحية رأس الغزال	البنك القومي للتنمية الفلاحية	سيدي بوزيد	دراسة جدوى	٢,٢	٢,٤٠٠
زراعة الحبوب واللفت وتربية الماشية	البنك القومي للتنمية الفلاحية	تستور	دراسة جدوى	٥,٠	٥,٤٦٠
زراعة الحبوب وتربية الماشية	البنك القومي للتنمية الفلاحية	سليانة	دراسة جدوى	٣,٣	٣,٦٠٠
شركة التنمية الفلاحية	البنك القومي للتنمية الفلاحية	بوسالم	دراسة جدوى	٣,٨٤	٤,٢٠٠
شركة تربية الماشية ــ ماطر جالطة	البنك القومي للتنمية الفلاحية	ولاية بنزرت			
		جومين ـ يارائس	دراسة جدوى	٧,٥	٨,٢٠٠
استعمال الفوائض لانتاج الطاقة	شركة تربية الماشية طبرقة	طبرقة	دراسة جدوى	٧,٥	—
انتاج الباكورات للتصدير	وكالة النهوض بالاستثمارات	قابس ـ الحنيات	دراسة جدوى	٢,٠	—
مبردات الغلال	وكالة النهوض بالاستثمارات	ــ	دراسة جدوى	١,٨	—
الزراعة في البيوت المكيفة البلورية	وكالة النهوض بالاستثمارات	شط مريم	دراسة جدوى	٣,٧	—
مؤسسة قندوز الفلاحية والبستنة	وكالة النهوض بالاستثمارات	تونس ـ اريان			
		ومن عروس	دراسة جدوى	٣,٠	—
المشاتل التونسية	الشركة التونسية السعودية				
	للاستثمار الانمائي	تونس النهرين	دراسة جدوى	٢,٠	٢,٢٠٠

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع	
				مليون دينار تونسي	مليون دولار امريكي
مركزية الحليب بالشمال الغربي	الشركة التونسية السعودية				
	للاستثمار الانمائي	بوسالم	دراسة جدوى	١٥,٠	١٦,٦٠٠
مركزية الحليب	البنك التونسي الكويتي	مجاز السياب	دراسة جدوى	١٠,٨	١٢,٠٠٠
صيد بحري بالاعماق بالمهدية	وكالة النهوض بالاستثمارات				
	الفلاحية	المهدية	دراسة جدوى	١,٨	—
تربية الجمبري والمحار	البنك التونسي الكويتي	الساحل	دراسة جدوى	٣,٠	٣,٤٠٠
تربية الاسماك	البنك التونسي الكويتي	الجنوب	دراسة جدوى	٦,٨	٧,٦٠٠
صناعة اقفال السيارات	وكالة النهوض بالصناعة	تونس	دراسة جدوى	١,٥	—
صناعة المحرك الكهربائي	وكالة النهوض بالصناعة	تونس	دراسة جدوى	٢,٨	—
محاور محولات كروان	الشركة السعودية التونسية				
	للاستثمار الانمائي	تونس	دراسة جدوى	٤,٠	٤,٤٠٠
صناعة المعدات الحديدية والآلية	بنك تونس				
	والامارات للاستثمار	قابس	دراسة جدوى	٢,٥	٢,٨٠٠
الشركة العامة للصناعات الحديدية	قطاع خاص	تونس	دراسة جدوى	٠,٦٥١	,٦٩٢
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	قطاع خاص	ضفاف بحيرة تونس	دراسة جدوى	٢٥٠,٠	٢٨٢,٥٠٠
غار الملح (مجموعة مرافق فندقية)	شركة بركة ـ تونس	منطقة غار الملح	دراسة جدوى	٣٨,٧	٤٣,٧٠٠
شركة اللف المركب	قطاع خاص	المنطقة الصناعية ـ تونس	دراسة جدوى	٠,٩٦	١,١٥٠
مشروع انشاء وحدة لصنع السكور	الشركة التونسية السعودية				
	للاستثمار الانمائي	تونس ـ اريانة	دراسة جدوى	١,١٨٥	١,٤٠٠

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع	
				مليون دينار تونسي	مليون دولار امريكي
الشركة التونسية للنسيج بالمكنين	بنك تونس				
	والامارات للاستثمار	المكنين	دراسة جدوى	٨,٥	٩,٥٠٠
نسيج وصقل البوبلين	البنك التونسي				
	الكويتي للتنمية	تونس	دراسة اولية	١٥,٠	١٧,٠٠٠
انتاج السجاد (الزرابي)	بنك تونس				
	والامارات للاستثمار	تونس	دراسة اولية	٣,٢	٣,٥٠٠
الشركة التونسية الكورية للنسيج	الشركة التونسية السعودية				
	للاستثمار الانمائي	تونس	دراسة اولية	١٣,٧	١٥,٠٠٠
مصنع نسيج اقمشة نسائية ناعمة	قطاع خاص	تونس	دراسة جدوى	٢,٨	٣,٥٠٠
انتاج خيوط لدائن البوليستر	بنك التنمية للاقتصاد التونسي	غير محدد	دراسة اولية	١٢,٦	١١,٢٠٠
انتاج خيوط لدائن البوليامين	بنك التنمية للاقتصاد التونسي	غير محدد	دراسة اولية	—	٩,٩٠٠
الشركة الصناعية للاحذية MICSA	الشركة التونسية السعودية				
	للاستثمار الانمائي	بنزرت	دراسة جدوى	٤,٠	٣,٦٠٠
مدي بلاستيك	الشركة التونسية السعودية				
	للاستثمار الانمائي	ضاحية تونس	دراسة اولية	٥,٤	٥,٩٠٠
صقل البلاستيك	البنك التونسي الكويتي للتنمية	غير محدد	دراسة اولية	٧,٥	٨,٤٠٠
المدبغة المثالية (MEGEX)	الشركة التونسية السعودية				
	للاستثمار الانمائي	دوعرفوب			
		ولاية نابل	دراسة جدوى	١,٤	١,٢٦٠

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع	
				مليون دينار تونسي	مليون دولار امريكي
انتاج المواد الصامدة والخزف	بنك تونس والامارات للاستثمار	بنزرت	دراسة جدوى	١,٥	١,٧٠٠
مربعات الخزف	بنك تونس والامارات للاستثمار	مدنين	دراسة جدوى	١٢,٠	١٣,٠٠٠
الشركة التونسية للخزف الصيني	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	تونس	دراسة جدوى	٩,٢	١١,٥٠٠
مصنع الخزف بتاجرو ين	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	ولاية الكاف بتاجرو ين	دراسة جدوى	١٠,٠	١١,٠٠٠
شركة العرب لصنع الرخام	قطاع خاص	تالة	دراسة جدوى	١,٩	٢,٤٠٠
مشروع جرجيس	الشركة الصناعية للحامض الفوسفوري والاسمدة	ميناء جرجيس	دراسة اولية	١٢٠,٠	١٤٠,٠٠٠
وحدة تحويل المواد الزفتية	بنك تونس والامارات للاستثمار	بنزرت	دراسة جدوى	٢,٠	٢,٢٠٠
تحويل المواد المطاطية	قطاع خاص	الوطن القبلي تونس	دراسة جدوى	١,٨٥	٢,٠٠٠
مصنع ورق البلاستيك	قطاع خاص	تونس	دراسة اولية	٧,٥	٩,٤٠٠
صنع اجهزة الوقاية من الحرائق	قطاع خاص	قصر السعيد تونس	دراسة جدوى	١,٥	١,٧٠٠
صنع معدات عيادات طب الاسنان	وكالة النهوض بالصناعة	تونس	دراسة اولية	١,٣	—
صناعة العدسات الطبية	قطاع خاص	اوتيك	دراسة جدوى	٠,٣	٠,٣٥٠

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع	
				مليون دينار تونسي	مليون دولار امريكي
استغلال مناجم الزنك والرصاص	الديوان القومي للمناجم	مدينة الرس وولاية الكاف	دراسة اولية	٢٨,٥	٣٤,٠٠٠
مشروع انتاج صفائح البناء المصنع	(روزي — تونس) للاستثمار الانمائي	الشركة التونسية السعودية ولاية نابل	بفر ميالين - دراسة جدوى	١١,٤	١٠,٢٠٠
صنع لعب وألعاب تربوية	بنك تونس والامارات للاستثمار	قصر السعيد — تونس	دراسة جدوى	,٢١١	٠,٣٣٥
صناعة انابيب الانارة	بنك تونس والامارات للاستثمار	تونس	دراسة اولية	٣,٠	٣,٣٠٠
عوازل كهربائية	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	تونس	دراسة جدوى	,٠٢٥	٠,٠٣٠
مصنع الكراس المدرسي	قطاع خاص	تونس	دراسة اولية	٠,٢٨٥	
مصنع الحدادة الشاملة	البنك التونسي الكويتي للتنمية	غير محدد	دراسة اولية	١٧,٠	١٩,٠٠٠
منتجع الاصطياف	قطاع خاص	منطقة المرجان طبرقة	دراسة جدوى	٩,٠	١٠,٥٠٠
نزل طبرقة	قطاع خاص	منطقة المرجان طبرقة	دراسة اولية	١٢,٠	١٤,٠٠٠
نزل كازينو	قطاع خاص	منطقة المرجان طبرقة	دراسة اولية	١٢,٠	١٤,٠٠٠
نزل القولف	قطاع خاص	منطقة المرجان			

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع	
				مليون دينار تونسي	مليون دولار امريكي
نزل الصيادين	قطاع خاص	طبرقة منطقة المرجان	دراسة اولية	١٠,٠	١٢,٠٠٠
نادي نزل	قطاع خاص	طبرقة منطقة المرجان	دراسة اولية	٩,٠	١٠,٥٠٠
اقامات المارينا (قسط ١)	قطاع خاص	طبرقة منطقة المرجان	دراسة اولية	٨,٠	٩,٥٠٠
مارينا (قسط ٢)	قطاع خاص	طبرقية منطقة المرجان	دراسة اولية	٢,٠	٢,٤٠٠
مقسمات لرمال	قطاع خاص	طبرقة مشروع لرمال طبرقة	دراسة اولية دراسة جدوى	٤,٠ ٣,٠	٤,٨٠٠ ٣,٥٠٠
نزل لرمال	قطاع خاص	مشروع لرمال طبرقة	دراسة جدوى	١١,٠	١٣,٠٠٠
الشركة السياحية عين دراهم	البنك القومي للتنمية السياحية	عين دراهم	دراسة جدوى	٧,٢	٧,٩٠٠
نادي اكوافيفا	البنك القومي للتنمية السياحية	تونس الشمالية رواد	دراسة جدوى	٤,٥٦	٥,٠٣
نزل يونس (ميدي سي)	البنك القومي للتنمية السياحية	نرج السدرية	دراسة جدوى	٣,٢	٣,٥٠٠
الشركة التونسية للموانىء	البنك القومي للتنمية السياحية	سيدي ابوسعيد	دراسة جدوى	٣,٤٧	٣,٨٢٠
المركز الترفيهي الدولي	البنك القومي للتنمية السياحية	الحمامات	دراسة جدوى	٣,٠	٣,٣٠٠
تنس البحر الابيض المتوسط	البنك القومي للتنمية السياحية	شط مريم السوسة	دراسة جدوى	٥,٠	٤,٥٠٠
فندق شاطىء القبطان	قطاع خاص	جزيرة جربة	دراسة جدوى	٦,٠	٦,٦٠٠

٤ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

الجدول يبين التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب في الجمهورية التونسية خلال عام ١٩٨٨ :

عدد المشاريع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال دينار تونسي	جنسيات الشركاء	قيمة مساهماتهم دينار تونسي
٦٢	صناعي ، زراعي ، سياحي ، مالي .	خلال عام ١٩٨٨	٤٠,٧٧٤,١٣٩	مغاربة	٩٩٣,٩٠٠
				جزائريون	٢٦٣,٤٠٠
				ليبيون	١٧,١١٨,٥٠٠
				لبنانيون	٢٣,٠٠٠
				فلسطينيون	٢٠٩,٩٥٠
				عراقيون	١٦٥,٠٠٠
				الامارات العربية	٦٨٧,٣٧٢
				مصريون	٨٣,٥٠٠
				سعوديون	١,٧٢٤,٥٣٠
				قطريون	١,٨٠٩,٢٩٩
				كويتيون	١١,٩١٤,٣٣٧
				البنك العربي الدولي	٦٥٠,٠٠٠

(٥)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٨٨

اتسم العام بجملة من الوقائع والاحداث الهامة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي .

فعلى الصعيد الاقتصادي وافقت الدولة على برنامج لاصلاح مسار الاقتصاد الوطني ، واعادة ترتيب وتنظيم مؤسسات القطاع العام والخاص ومن ابرز القرارات التي صدرت في مجال مراجعة وتنظيم القطاعات الاقتصادية تلك القرارات المتعلقة باستقلالية مؤسسات القطاع العام وتنظيم الصناديق المساهمة ، واعادة تنظيم القطاع التجاري باعطاء مؤسسات القطاع العام والخاص مرونة اكبر في الاستيراد والتصدير بما يتجاوب مع التوجهات الجديدة .

وعلى الصعيد السياسي تم تعديل الدستور بما يسمح باجراء تغييرات هامة في الاجهزة العليا للدولة والحزب ، كما تم اعادة انتخاب الرئيس الشاذلي بن جديد لفترة رئاسية ثالثة واجراء تعديل وزاري جديد شمل معظم الحقائب الوزارية .

وفي اطار الجهود المكثفة الرامية الى بناء المغرب العربي الكبير، فقد تمت اعادة العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المغربية ، والانضمام الى عدة لجان مشتركة مع دول المغرب العربي الاخرى لمتابعة مختلف القضايا المتعلقة بالوحدة المغربية .

كما تم التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون غطت المجالات الاقتصادية المختلفة ، وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام .

١.٥ تشريعات واجراءات حكومية :

شهدت الجزائر هذا العام العديد من التغييرات السياسية والاقتصادية التي انعكست في صدور العديد من التشريعات والاجراءات الحكومية التي يمكن تلخيص اهمها فيما يلي :

ـ ففي مجال تنظيم المؤسسات العامة صدر القانون رقم (٨٨ـ ١) بتاريخ ١٩٨٨/١/١٢ متضمنا القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وعرف هذه المؤسسات بانها شركات مساهمة او محدودة المسؤولية تملك الدولة او الجماعات المسجلة فيها جميع الاسهم او الحصص وتتولى المؤسسات العمومية الاقتصادية طبقا لنظامها الاساسي انتاج الثروات وتحقيق انتاجية العمل والرأسمال وتعميق الطابع الديمقراطي في الادارة والتسيير وتطوير المستوى العلمي والتكنولوجي ضمن دائرة نشاطها ، واجاز القانون انشاء هذه المؤسسات بقرار من الحكومة او بقرار من الاجهزة التابعة لصناديق المساهمة او بموجب قرارات مشتركة بين المؤسسات العمومية الاقتصادية ، كما يجوز انشاؤها بموجب قانون او معاهدة دولية ، وصدر القانون رقم (٨٨ـ ٣) بتاريخ ١٩٨٨/١/١٢ بشأن صناديق المساهمة و يقضي باحداث مؤسسات عمومية اقتصادية على شكل شركات لتسيير القيم المنقولة ، اسماها صناديق المساهمة وتكون عونا ائتمانيا للدولة التي تخصص لها رؤوس اموال عامة تتولى تسييرها المالي وتقوم الصناديق بالاستثمار لحساب الدولة ويحظر عليها الاحتفاظ بحسابات الايداع او الادخار غير انه يجوز لها الاقتراض مقابل سندات مقرونة

بضمانات او غير مقرونة . .

وبتاريخ ١٩٨٨/١/١٢ كذلك صدر القانون رقم (٨٨ــ٤) بتعديل وتعميم الامر رقم (٧٥ــ٥٩) المؤرخ في ١٩٧٥/٩/٢٦ المتضمن القانون التجاري ، ويحدد القانون القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية ، و يقضي باعتبار هذه المؤسسات اشخاصا معنوية تخضع للقانون التجاري وتؤسس شركة مساهمة او شركة محدودة المسؤولية لها الحق في اكتساب الملكية وحقوق عقارية اخرى وحق التقاضي وتكون اصولها وحدها الضامنة لالتزاماتها .

كما صدر المرسوم رقم (٨٨ــ٦٩) بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٠ متضمنا انشاء محافظة لتنظيم المؤسسات العامة و يقضي هذا المرسوم بان ينشأ لدى الوزير الاول هيكل اداري يسمى محافظة تنظيم المؤسسات العمومية واسند اليها مهمة جعل المؤسسات العمومية تنسجم مع المخططات الوطنية وذلك في الاطار العام الذي يستهدف فعالية الهياكل الاقتصادية الوطنية وتنشيطها وزيادة مردود مناهج التنظيم والتسيير وتكيفها مع احتياجات التنمية .

وصدر المرسوم رقم (٨٨ــ١٠١) المؤرخ في ١٩٨٨/٥/١٦ الذي يحدد كيفيات تطبيق القانون رقم (٨٨ــ٠١) المشار اليه اعلاه ، وقد اوجب هذا المرسوم على المؤسسات الاشتراكية الوطنية ذات الطابع الاقتصادي الموجودة في تاريخ اصداره ان تتحول حسب الشكل القانوني المطلوب ، الى مؤسسة عمومية اقتصادية سواء شركة مساهمة او شركة ذات مسؤولية محدودة تخضع للقانون المدني وللقانون التجاري . اما اذا كان هدف هذه المؤسسات الوحيد هو تسيير منشآت عمومية او قطع من الاملاك العمومية التابعة للدولة وتتوفر فيها شروط القانون رقم (٨٤ــ١٦) فان تلك المؤسسات تحول بمرسوم الى مؤسسة عمومية صناعية وتجارية تخضع للقواعد المنصوص عليها في القانون (٨٨ــ٠١) .

وبتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩ صدر المرسوم رقم (٨٨ــ٧٢) بتعديل وتتميم المرسوم رقم (٨٢ــ١٤٥) بتنظيم صفقات المتعامل العمومي ، وبموجبه اصبحت احكام هذا المرسوم الاخير تطبق على الصفقات التي تبرمها الادارات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري فقط .

كما اصدر وزير المالية اعلانا بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨ بالغاء الاعلانات رقم (١٩ ، ٢٠ ، ٧٢ ، ٧٧) التي كانت تحدد شروط تحويل الاموال والتنفيذ المالي في اطار العقود المبرمة بين الشخص الطبيعي او المعنوي الاجنبي غير المقيم في الجزائر من جهة ، والدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري او الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات العمومية الاقتصادية والشركات ذات الاقتصاد المختلط مع مساهمة اغلبية عمومية ، من جهة اخرى . وألزم الاعلان البنوك التجارية بان تبلغ البنك المركزي بالمعلومات الضرورية لممارسة مراقبة الصرف وامكانية اعداد ميزان المدفوعات و يطبق الاعلان على العقود التي لم يتم ايداعها في البنك حتى هذا التاريخ .

وفي مجال تنظيم النشاط النقدي اصدر وزير المالية قرارا بتاريخ ١٩٨٨/١/٣٠ عدل بمقتضاه قراره السابق الصادر في ١٩٨٧/٣/٤ بتجديد شروط تسيير الحسابات بالعملة الصعبة ، بالنسبة

للمواطنين المقيمين و يقضي التعديل بالا يترتب عن تسيير هذه الحسابات اي مقابل نقدي لصالح البنوك .

ـ وفي مجال العمل والتأمينات الاجتماعية صدر القانون رقم (٨٨ـ ٧٠) بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦ ، بهدف ضمان افضل شروط الوقاية الصحية للعمال و يسري هذا القانون على كل مؤسسة مستخدمة مهما كان قطاع النشاط الذي تنتمي اليه ، وقد ألزمت المؤسسة بضمان الوقاية الصحية والامن للعمال ، وقد ادخل القانون مفهوم حماية العمال بواسطة طب العمل واعتبر جزءا لا يتجزأ من السياسة الصحية الوطنية ، وألزم القانون ان تؤسس لجان للوقاية الصحية والامن في كل مؤسسة مستخدمة تشغل اكثر من تسعة عمال من ذوي العقود غير محددة المدة ، اما المؤسسات التي تشغل اقل من هذا العدد فيجب عليها ان تعين مندوبا دائما يكلف بالوقاية الصحية والامن بمساعدة عاملين مؤهلين كما يقضي القانون بانشاء محل وطني للوقاية الصحية ، وبتاريخ ١٩٨٨/٥/١٠ ، صدر القانون رقم (٨٨ـ ١٦) بتعديل وتتميم القانون رقم (٨٢ـ ١٢) المتضمن القانون الاساسي للحرفي ، و يقضي هذا القانون بان يعتبر حرفيا كل من له المؤهلات المهنية المطلوبة و يكون مالكا او مستأجرا مسيرا لادارة العمل ويمارس نشاطا بغرض الانتاج او التحويل او الصيانة او التصليح او اداء الخدمات و يتولى بنفسه ادارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته ويمكنه ممارسة النشاط بصورة فردية او ضمن تعاونية ، هذا وقد تضمن القانون الشروط الواجب توفرها في المؤسسات الحرفية .

وصدر قرار مشترك بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨ بتحديد شروط التكفل بالتمهين وكيفياته في مراكز التكوين المهني والتمهين ، وقد ترك القرار امر تحديد اهداف التمهين لوزير العمل والشؤون الاجتماعية ، كما صدر المرسوم رقم (٨٨ / ٢١٩) بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢ ، بتحديد كيفيات حساب تعويض الضرر ، و يقضي هذا القرار بان يستفيد من تعويض الضرر العمال المعينون في مناصب العمل التي تتوفر فيها الشروط المحددة في القانون رقم (١٢/٧٨) على ان تعد الجهة المستخدمة قوائم بهذه المناصب بعد استشارة الهيئة المكلفة بالوقاية الصحية والامن .

ـ وفيما يتعلق بتنظيم المعاملات ، فقد صدر القانون رقم (٨٨ / ١٤) بتاريخ ٣ مايو ١٩٨٨ بتعديل وتتميم الامر رقم (٧٥ـ ٥٨) المتضمن القانون المدني و يعرف هذا التعديل العقود الرسمية و يوجب تحرير العقود التي تتضمن نقل ملكية عقار او حقوق عقارية او محلات تجارية او صناعية او كل عنصر من عناصرها ، او التنازل عن اسهم من شركة او حصص فيها ، او عقود ايجار زراعية او تجارية او عقود تسيير محلات تجارية او مؤسسات صناعية ، وبموجب التعديل تحرر كل هذه العقود في شكل رسمي ، كما يوجب دفع الثمن لدى الضابط العمومي الذي يحرر العقد ، ويجب كذلك اثبات العقود المؤسسة او المعدلة للشركة بعقد رسمي وايداع الاموال الناتجة عن هذه العمليات لدى الضابط العمومي المحرر للعقد ، بعد ذلك تناول التعديل مسألة الاستيلاء التي حظرها بالنسبة للمحلات المخصصة للسكن وأوجب ان يكون الاستيلاء كتابيا في جميع الاحوال ، واشترط ان يوقع امر الاخلاء من قبل الوالي او اية سلطة مخولة قانونا وان يبين فيه ما اذا كان الاستيلاء بقصد الحصول على المال او الخدمات وطبيعة وصفة و/أو مدة الخدمة

وعند الاقتضاء مبلغ وطرق دفع مبلغ التعويض و/أو الاجر، و ينفذ الاستيلاء مباشرة او من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي وعند الاقتضاء يجوز تنفيذه بالقوة بطريقة ادارية، ويجب ان يكون الاستيلاء مسبوقا بجرد اذا كانت هناك حيازة من طرف المستفيد من الاستيلاء وعند استعادة هذه الحيازة، ويحدد تعويض الاستيلاء باتفاق الاطراف وفي حالة عدم الاتفاق يحدد مبلغ التعويض عن طريق القضاء، ويمكن فتح باب التعويض في حالة تسبب المستفيد من الاستيلاء في نقص القيمة وفي جميع الاحوال فان اقرار مبدأ التعويض في هذا التعديل تم بغرض اصلاح الاضرار ومكافأة العمل ورأس المال والتعويض عن كل نقص في الربح.

— وفيما يتعلق بوسائل فض المنازعات، صدر المرسوم رقم (٨٨/٢٣٣) بتاريخ ١٩٨٨/١١/٥ بالانضمام بتحفظ الى الاتفاقيات التي صادق عليها مؤتمر الامم المتحدة في نيويورك بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٠، والخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الاجنبية وتنفيذها، ولم يتضمن المرسوم الاحكام التي تحفظت الجزائر بشأنها.

— وفي اطار تنظيم الاملاك العامة، اصدر وزير المالية قراره المؤرخ في ١٩٨٨/٣/٨ بتحديد شروط تسليم رخص شغل الاملاك العامة البحرية والمائية والبرية، شغلاً مؤقتاً، وبتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٢ صدر قرار وزير المالية بالموافقة على دفتر الشروط العامة المتعلق ببيع الممتلكات المنقولة في المزاد العلني على يد مصلحة الاملاك العمومية.

— وفي قطاع التعدين صدر المرسوم رقم (٨٨ــ ٣٤) بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٦ المتعلق بشروط منح الرخص المنجمية للتنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها وشروط التخلي عنها وسحبها.

و يقضي القانون بعدم جواز منح الرخص المنجمية الا للمؤسسات الوطنية. وبتاريخ ٤ اكتوبر ١٩٨٨، صدر المرسوم رقم (١٩٣/٨٨) بشأن اعمال البحث عن المواد المعدنية من الصنفين الاول والثاني واستغلالها، وفي نفس التاريخ صدر المرسوم رقم (١٩٤/٨٨) بتحديد المواد المنجمية غير المعدنية المصنفة في الصنف الاول تطبيقا للقانون رقم (٠٦/٨٤) الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١/٧ والمتعلق بالانشطة المنجمية وقد حدد المرسوم هذه المواد فيما يلي: الفوسفات، الباريفين، البانطونيت، الميكا، الصوان، كوارتز، الصلصال، صفاح الحقول، انيلدستات، الرمل الخشن، دولوميت، الرخام، رغوة البحر، الطلق، الكتان الصخري، الغرافيت، الماس، الاحجار الثمينة، النيترات، املاح الصوديوم والبوتاسيوم في حالته الجمادية او السائلة، الشعب، الكلس الطبيعي، الكبريت، التلور، السيلنيوم.

— وفي اطار المعالجة التشريعية والحكومية للقطاعين الزراعي والحيواني، فقد صدر القانون رقم (٨٨ــ ٠٨) بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦ المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية، و يهدف القانون الى وضع السياسة الوطنية في مجال الطب البيطري والصيدلة البيطرية وحماية وتحقيق الصحة الحيوانية، وقد اعطى هذا القانون السلطة البيطرية الوطنية صلاحيات التفتيش لتحديد الاجراءات لتنفيذ احكامه، اما فيما يتعلق بتسويق الادوية البيطرية فقد حظره القانون الا بترخيص مسبق من الوزارة المكلفة بالفلاحة، وقد خص القانون الدولة بمهام استيراد مواد

الصيدلة البيطرية وتوزيعها بالجملة ، كما اوجب على كل مؤسسة تحضر او تباع او توزع فيها الادوية البيطرية بالجملة ان تحصل على رخصة ادارية من الجهات المختصة ، اما فيما يتعلق بحماية الحيوانات والوقاية الصحية فقد منع القانون سوء معاملة الحيوانات المتوحشة المدجنة او المحبوسة واوجب على مالكي الحيوانات صيانة الحالة الصحية للحيوانات ، كما حظر بيع او عرض او تسويق او هبة الحيوانات المصابة او المشكوك في انها مصابة بمرض معدي ، واوجب القانون على المخاطبين به ضرورة التصريح بالامراض المعدية ذات القدرة على الانتشار وذات الخطورة الخاصة ، واوجب القانون على مالكي الحيوانات الداجنة او حيوانات التربية الحيوانية التي يمكن ان تكون بؤرة لانتشار مرض معدي للانسان او الحيوان ان يكتتبوا تأمينا ذا طابع تعاضدي لتغطية الاخطار المرتبطة بوفيات الماشية وذبحها لاسباب صحية بالمسئولية المدنية والمشاركة في الاعمال الوقائية الفلاحية ذات المصلحة العامة ، كما منع القانون استيراد او تصدير حيوانات او منتجات حيوانية او ذات مصدر حيواني يمكن ان تسبب انتشار امراض حيوانية معدية للانسان او الحيوان وتخضع للتفتيش الصحي البيطري عند مناطق الدخول او الخروج ويجب على المستوردين والمصدرين الحصول على شهادة صحية من السلطات البيطرية بحالة حيواناتهم او منتجاتها ، ومن جهة اخرى فقد منع القانون ذبح الحيوانات النزوية الاناث منها او الفحول بغرض القصابة كما منع ذبح الحيوانات الصالحة للقصابة خارج المذابح او الاماكن التي تعينها السلطات المحلية لهذا الغرض الا اذا كان ذلك لاغراض الاستعمال الشخصي ، واوجب ان تكون اللحوم المذبوحة مدموغة او مطبوعة بختم البلدية المعنية بعد التفتيش البيطري عليها .

ـ وفي مجال التخطيط صدر بتاريخ ١٩٨٨/١/١٢ القانون رقم (٨٨ـ ٠٢) الذي يقضي بان تترجم المخططات الدورية للوائح مؤتمرات حزب جبهة التحرير الوطني وتجسدها في اطار توجيهات الميثاق الوطني ، كما يقضي القانون بان تكون عمليات التخطيط تحت اشراف الدولة وعلى ان تتحمل الجماعات المحلية مسؤولياتها فيها في اطار لا مركزي بما يكفل التنمية المحلية المخططة وان تتحمل فيها المؤسسات العمومية الاقتصادية مسؤولياتها وان يدرج القطاع الخاص الوطني عمله ضمن الاشراف المخطط على التنمية .

ـ وفيما يتعلق بالسياحة صد قرار وزاري مشترك لوزيري المالية والثقافة والسياحة بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠ بتعديل المادة (٧) من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٩٨٥/١/٧ الذي ينظم الصيد السياحي الذي يمارسه الاجانب في مجموعة منظمة .

ـ كما صدر المرسوم رقم (٢٣٢/٨٨) بتاريخ ١٩٨٨/١١/٥ متضمنا الاعلان عن مناطق التوسع السياحي ، كما تضمن القرار جداول مفصلة بتلك المناطق وحدودها ومساحتها .

ـ وفيما يتعلق بعمليات التصدير والاستيراد ، فقد صدر قرار وزاري مشترك من وزيري المالية والتجارة يقضي بوقف تصدير بعض البضائع ، المحددة في ملحق خاص ، الذي يقوم به المسافرون مع الاحتفاظ بالتسهيلات الجمركية ، ولا يسري هذا الحكم على الصادرات التي تتم في اطار تغيير الاقامة النهائي وعلى البضائع المقتناة بالعملة القابلة للتحويل .

ـ وفيما يتعلق بالمعالجة التشريعية للاستثمار صدر المرسوم رقم ١٩٥/٨٨) بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١١ بالغاء بعض التشريعات المتعلقة بالاستثمار، وبموجب ذلك الغيت المراسيم التالية :

ـ المرسوم رقم (٩٨/٨٣)، بانشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص الوطني ومتابعته وتنسيقه .

ـ والمرسوم رقم (٩٩/٨٣) بتأسيس لجنة الاعتماد الوطني ولجان الاعتماد الولائية وتنظيمها وعملها .

ـ والمرسوم رقم (١٠٠/٨٣) بتأسيس فهرس وطني للمؤسسات الاقتصادية الخاصة لدى الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص الوطني ومتابعة تنسيقه .

ـ والمرسوم رقم (١٠١/٨٣) المبين لكيفيات تحديد الميادين التي يعمل فيها القطاع الخاص الوطني .

ـ والمرسوم رقم (٧٣٤/٨٣) المحدد لكيفيات تنفيذ الاستثمار الجديد .

ـ والمرسوم رقم (٧٤١/٨٣) بتنظيم الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني في مجال التنمية العقارية، كما نص المرسوم كل القرارات والمنشورات والتعليمات المتخذة لتطبيقها .

ـ اما فيما يتعلق بالتجارة فقد صدر المرسوم رقم (٨٨ـ ٤٩) بتاريخ ١٩٨٨/٣/١ ليحدد كيفية انشاء سوق الجملة للفواكه والخضر وتنظيمه وسيره و يقضي المرسوم بان يقام السوق اعتمادا على مخطط رئيسي وطني يضبط مناطق اقامة اسواق الجملة ومختلف اصنافها وتفتح لجميع المنتجين والاشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون اعمال البيع والشراء بالجملة او يعيدون البيع بالقطاعي، وقد اجاز المرسوم لهم القيام بعمليات البيع والشراء لحسابهم الخاص او لحساب غيرهم . ويجب ان توثق عمليات الشراء والبيع في السوق وعلى كل تاجر متعامل في السوق يمارس نشاط الجملة، ان يمسك الدفاتر التجارية المحددة قانونا، ويجب على كل سوق جملة ان يضع نظاما اعلاميا بهدف جمع المعلومات من السوق المحلية والوطنية ومعالجتها وتوزيعها خاصة فيما يتعلق بعرض المنتوجات واسعارها وجودتها .

كما صدر قرار وزاري مشترك بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤ يحدد شروط استيراد البضائع وتصديرها في اطار التجارة الحدودية بالمقايضة مع النيجر، و يهدف القرار الى تحديد الشروط والكيفيات التي تتم بها تلك التجارة و يعتبر القرار التجارة الحدودية بالمقايضة ذات طابع استثنائي معترف بها لغرض تسهيل تموين السكان المقيمين في ولايات ادرار و اليليزي وتامنغست فقط، وقد حدد القرار المنتوجات التي تشملها تلك التجارة، كما ترك امر تحديد كميات البضائع واسعارها لوزير التجارة، كما نص على ان تضبط قائمة المتعاملين الذين يتولون انجاز عمليات تلك التجارة بقرار من ولاة الولايات المعنية و يشترط ان يتم التصريح على عمليات التصدير التي تتم في اطار التجارة الحدودية بالمقايضة لدى سلطات الجمارك .

واصدر وزير المالية الاعلان رقم (٣٣) بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٥ الذي يتعلق بشروط فتح حسابات المصدرين بالدينار القابل للتحويل وشروط سيرها و يرخص بموجب هذا الاعلان للمواطنين الذين يصدرون المواد او الخدمات ان يتصرفوا في جزء من ناتج صادراتهم الذي يعاد الى الوطن

قانونيا ، وذلك لتمكينهم من دفع بعض المصاريف المرتبطة باعمالهم التجارية في الخارج .
كما اصدر وزير المالية بتاريخ ١٩٨٨/١/١٠ قرارا بتحديد البضائع الحساسة القابلة للتهريب ، وتطبيقا لاحكام المادة (٢٢٦) من قانون الجمارك فقد اورد القرار قائمة بهذه البضائع .
وصدر المرسوم رقم (٨٨ــ١٦٧) بتاريخ ١٩٨٨/٩/٦ بتحديد شروط برمجة المبادلات الخارجية للسلع والخدمات عند الاستيراد والتصدير، وكيفيات ايجاد ميزانيات بالعملات الاجنبية لفائدة المؤسسات العامة ، و يقرر هذا المرسوم مبدأ عاما يتلخص في ان عمليات التجارة الخارجية تجري ضمن احترام امتيازات احتكار الدولة للتجارة الخارجية ومع مراعاة احكام دفاتر الشروط الخاصة بالامتياز .
بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٧ صدر المرسوم رقم (١٧٧/٨٨) بتحديد اشكال الاسهم وشهاداتها التي يمكن للمؤسسات العمومية الاقتصادية اصدارها ، و يقضي هذا المرسوم بان تحرر باسم الدولة حسب النموذج المرفق بأصله ، وصدر المرسوم رقم (٨٨ــ٢٠١) بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٨ بالغاء جميع الاحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد باي نشاط اقتصادي او احتكار للتجارة .

ــ وفي مجال التسعير اصدر وزير التجارة قرارا بتاريخ ٢ فبراير ١٩٨٨ بالمصادقة على الارقام الاستدلالية للاجور والمواد الخاصة بالاشغال العمومية والبناء المستعملة في الفصل الثالث من سنة ١٩٨٦ لمراجعة الاسعار في عقود البناء والاشغال العمومية .
كما صدر المرسوم رقم (٨٨ــ٥٣) بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٥ بتحديد اسعار الاسمدة المنتجة محليا او المستوردة ، في مختلف مراحل توزيعها والمعبأة في اكياس زنتها خمسون كيلوغرام .

ــ وفي اطار التشريعات الجمركية صدر المرسوم رقم (٨٨ــ٩٧) بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٦ متضمنا قبول الجزائر للملحق (هـ أ) بالاتفاقية الدولية الخاصة بتبسيط وتنسيق الانظمة الجمركية المعدة بكيوتو في ١٥ مايو سنة ١٩٧٣ والمتعلقة بالعبور الجمركي .
كما صدر المرسوم رقم (٨٨ــ١٠٢) المؤرخ في ١٩٨٨/٥/٢٣ متضمنا قبول الملحق (هـ ٨) للاتفاقية الدولية الخاصة بتبسيط وتنسيق الانظمة الجمركية المعدة بكيوتو في ١٩٧٣/٥/١٨ والخاصة بالتصدير المؤقت لغرض التحسين الاضافي بتحفظ .
وبتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٢ صدر قرار وزاري مشترك يحدد لصالح وزارة التعليم العالي كيفيات تطبيق المادة (٧٣) من القانون رقم (٧٩ــ٠٩) المؤرخ في ١٩٧٩/١٢/٣١ المتضمن قانون المالية لسنة ١٩٨٠ التي تعفي بعض الاجهزة العلمية وتجهيزات المخابر العلمية والتقنية والمواد الكيماوية والقطع الالكترونية المخصصة للتعليم والبحث العلمي من الرسوم الجمركية والرسم الوحيد الاجمالي عند الانتاج .
وبتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٠ صدر قرار مشترك عن وزيري المالية والتجارة بتحديد كيفية تطبيق المادة (١٢٨) من القانون رقم (٢٠/٨٧) المتضمن قانون المالية لسنة ١٩٨٨ والمتعلق بالمخازن الموضوعة تحت النظام الجمركي .
هذا وقد ارفق بالقرار ملحق يتضمن قائمة بالمواد المستوردة من الخارج والمواد الواردة من الانتاج

الوطني يحدد رقم التعريفة الجمركية والمنتوجات والرسم الجزائي ورسوم الجمارك والرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج والرسم التعويضي .

كما صدر المرسوم رقم (١٤٣/٨٨) بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٦ بانضمام الجزائر، بتحفظ ، الى الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للسلع في ظل دفاتر النقل الدولي عبر الطرق ، المبرمة في جنيف بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ .

وبتاريخ ١٩٨٨/١٠/١١ صدر المرسوم رقم (١٩٨/٨٨) بتحديد بيع ادارة الجمارك للبضائع الموضوعة رهن الايداع الجمركي و يقرر ان يتم البيع في المزاد العلني عدا الحالات المنصوص عليها في قانون الجمارك .

كما اصدر وزير المالية قرارا بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢١ بتحديد كيفية تطبيق المادة (١٩٧) من قانون الجمارك المتعلق باستيراد المسافرين الوافدين على الجزائر في اقامة مؤقتة لاشياء معدة لاستعمالاتهم الخاصة ، معفاة من الحقوق والرسوم ، و يقضي هذا القرار بانه يمكن ان يستفيد من هذا النظام الاشخاص الاجانب الذين يأتون الى الجزائر في مهام سياحية ومهنية او لمتابعة دراستهم ، كذلك المواطنون غير المقيمين ، وتتولى مصلحة الجمارك منح الاستفادة بنظام الاستيراد المؤقت لمدة ثلاثة اشهر يمكن تمديدها الى سنتين للمواطنين غير المقيمين المدعوين للخدمة الوطنية .

ولا يجيز القرار استعمال السلع المستوردة مؤقتا من قبل الاشخاص الذين لا تتوفر فيهم شروط الاستيراد المؤقت ولا يجوز بيعها او عرضها للبيع او تسليفها لاشخاص لا تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القرار، كما لا يجوز حيازتها او تأجيرها او استعمالها في غير الغرض الذي منحت من أجله .

— وفيما يتعلق بالضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على مختلف النشاطات الاقتصادية في البلاد ، صدر قرار وزاري مشترك بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٠ بتحديد كيفية تحصيل الاتاوى الخاصة بالسلامة الجوية .

وفي نفس التاريخ صدر قرار وزاري مشترك آخر بتحديد كيفيات تحصيل أتاوى السفر والحمولة ودفعها ، التي تحصلها الخطوط الجوية الجزائرية .

كما صدر قرار وزاري مشترك بتاريخ ١٩٨٨/١١/٨ بتحديد النسب والاسعار الموحدة المطبقة في حساب الاتاوة المفروضة على استغلال المناجم والمقالع .

وبتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٦ صدر قرار وزاري مشترك بتحديد التعريفة والقيمة التجارية المتوسطة والتكاليف الجزافية للاستغلال والمطبقة من اجل تحديد الضريبة الوحيدة الفلاحية في سنة ١٩٨٨ بالنسبة للمداخيل المحققة في سنة ١٩٨٧ ، وقد تم ذلك وفقا للجداول الملحقة باصل القرار.

— وفي مجال النقل والمواصلات صدر القانون رقم (٨٨—١٧) بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٠ يتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه ، ويحدد القانون قواعد تنفيذ السياسة الوطنية للنقل البري و يرسم الاطار العام لممارسة انشطة النقل البري للاشخاص والبضائع .

ويجيز القانون للمؤسسات العمومية للاشخاص الطبيعيين والمعنويين من القانون الخاص المؤسسين في اطاره على ان يمارسوا نشاطهم داخل مناطق النقل العادية ، اما بالنسبة لنقل المواد الخطرة فانه يخضع لتنظيم خاص .

وبتاريخ ١٩٨٨/٤/٣٠ صدرت عدة قرارات مشتركة عن وزيري التجارة والنقل حددت بمقتضاها تسعيرات نقل المسافرين عبر الخطوط الجوية الداخلية ، ونقل المسافرين ونقل البضائع عبر الطرق وبالسكة الحديدية ، كما اصدر وزير النقل قرارا بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٥ يتعلق بقواعد السلوك فيما يخص الاسعار وشروط التدخل ، وقد الزم هذا القرار مجهزي السفن ومستغليها قبل فتح الخط البحري المنتظم ، ان يودعوا اسعار تدخلاتهم لدى المجلس الوطني لمستعملي النقل البحري و يقصد بالسعر اجرة النقل والشحن الاساسية وكل رسم اضافي او ملحق يتصل به ، وتشمل شروط التدخل كل بيان يتعلق بتنظيم الخدمات وخاصة البرامج والموانىء التي توصل اليها وعدد السفن المستعملة ونوعها ــ و يودع اي تعديل للاسعار او لشروط التدخل لدى المجلس الوطني لمستعملي النقل البحري كما يجب على مجهزي السفن او مستغليها الذين ليست لهم خطوط معينة ، والمتدخلين لحساب موردين او مستثمرين اجانب ان يودعوا بناء على طلب المجلس نسخة موقعة من طرفي العقد الخاص بالرحلة ، لدى الاعوان المستودعين .

واصدر وزير النقل قرارا بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٠ بتحديد كيفيات مسك السجل الجزائري لقيد السفن وتدوين البيانات المطلوبة ، و يقضي القرار بوجوب تسجيل جميع السفن الجزائرية في سجل قيد السفن الذي تمسكه السلطة الادارية البحرية المختصة ، ويجب ان تدون في هذا السجل البيانات المتعلقة بهوية السفينة ، والتعديلات التي تطرأ على سجل قيدها ، و يوجب القرار كذلك الابلاغ عن كل تعديل يدخل على وضع السفينة القانوني او على هيكلها الى السلطات الادارية البحرية ، اما في حالة تغيير ميناء قيد السفينة فيجب على مالكها ان يبلغ ادارة ميناء القيد السابقة ، مع بيان ميناء القيد الجديد ، بحيث يتم تسجيلها واعطائها رقم تسجيل جديد ، اما اذا حولت السفينة الى بلد اجنبي فيجب شطب تسجيلها ، وفي حالة تغيير مالك السفينة فيجب ابلاغ السلطات المختصة بذلك ، واذا لم يترتب على تغيير المالك فقدان السفينة لجنسيتها الجزائرية ، فيذكر اسم المالك الجديد في سجل القيد ، اما فيما يتعلق بمراكب النزهة والسفن التي سبق ان ابحرت تحت علم اجنبي فيجب على مجهز السفينة او مالكها ان يتقدم لتسجيلها وان يرفق بطلبه عقد الملكية وما يفيد شطب التسجيل من السلطات المختصة في البلد الذي كانت تحمل علمها .

٢.٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١.٢.٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية :

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري مع عدد من الدول العربية في مجالات مختلفة وفيما يلي بيان تلك الاتفاقيات :

ــ عقدت اللجنة المشتركة الجزائرية الليبية اجتماعا لها في الجزائر بتاريخ ٢٧ و٢٨ حزيران/ يونيو

وتمت خلاله مناقشة مشروع الاتحاد بين البلدين من جميع جوانبه وعلى الاخص الاجراءات المنظمة لحرية انتقال المواطنين بين البلدين وتوحيد نقاط المراقبة الحدودية لانتقال الافراد والبضائع واقامة خط بحري منتظم بين موانىء البلدين كما تم اثناء الاجتماع التوقيع على الاتفاقيات التالية :

أ ــ اتفاقية تحدد الاطار العام للتعاون الاقتصادي بين البلدين .

ب ـ اتفاقية انشاء مصرف مشترك تحت اسم مصرف المغرب العربي للاستثمار والتجارة .

جـ ـ اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل .

د ـ اتفاقية انشاء الشركة المشتركة لتنفيذ وانجاز وتشغيل مجمع الالمنيوم .

هـ ـ اتفاقية انشاء الشركة العربية ــ الجزائرية الليبية لانتاج الوسائل السمعية والبصرية .

و ـ اتفاقية انشاء شركة مشتركة في مجال الصناعات البتروكيماوية .

ــ تم بتاريخ ١٩٨٨/٣/٧ تكوين لجنة وزارية مشتركة بين الجمهورية الجزائرية وجمهورية السودان تهدف الى تحديد اوجه التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والفنية . وفي ١٩٨٨/٣/١٣ وقعت الحكومة الجزائرية والحكومة السودانية على اتفاقية مقايضة تجارية بمبلغ ٣٠ مليون دولار بواقع ١٥ مليون دولار لكل من البلدين ، وبموجبها تستورد جمهورية السودان من الجمهورية الجزائرية جرارات ومضخات وحاصدات زراعية وشاحنات مقابل تصدير جمهورية السودان لزيت الفول والسمسم والاعلاف .

ــ تم التوقيع على اتفاقية لتوسيع التبادل التجاري بين الجمهورية الجزائرية ودولة الكويت .

ــ تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٢ على محضر اجتماع محادثات بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية الاسلامية الموريتانية للتعاون التجاري وذلك بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين .

ــ تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٨/٦/٣ على اتفاقية بين الجمهورية الجزائرية والمملكة العربية السعودية يتم بمقتضاها الاعفاء المتبادل لنشاطات شركتي الخطوط الجوية الجزائرية والخطوط الجوية السعودية من الضرائب في كلا القطرين .

ــ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون في المجال الزراعي بين الجمهورية الجزائرية والمملكة العربية السعودية .

ــ تم التوقيع على اتفاقية بين الحكومة الجزائرية والحكومة المغربية لتصدير الغاز الطبيعي الجزائري الى المملكة المغربية وانشاء خط انابيب تحت ممر جبل طارق البحري لتوصيل الغاز الجزائري الى اسبانيا .

٢.٢.٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

عقد الحكومة الجزائرية خلال العام العديد من الاتفاقيات للتعاون في المجال الاقتصادي والتبادل التجاري والزراعي ، وفيما يلي ابرز هذه الاتفاقيات :

ــ تم بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠ توقيع اتفاقية للتبادل التجاري بين الحكومتين الجزائرية والكونغو الشعبية .

- تم بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٢ التوقيع على محضر اجتماع للجنة الجزائرية المالطية المشتركة للتعاون الاقتصادي والصناعي والتجاري والعلمي والتقني .
- تم بتاريخ ١٧ شباط / فبراير التوقيع على بروتوكول للتبادل الاقتصادي والتجاري بين الحكومتين الجزائرية والاندونيسية .
- تم بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣ التوقيع على بروتوكول اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين الحكومتين الجزائرية والهندية لانشاء شركة مشتركة في ميادين الكيمياء والبتروكيمياء والمخصبات والمنتوجات الصيدلانية .
- تم بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧ التوقيع على اتفاقية بين الحكومتين الجزائرية وحكومة بيرو تنص على انشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني والثقافي بين البلدين .
- تم التوقيع على اتفاقية بين الحكومتين الجزائرية و بوركينا فاسو في مجال التعاون الزراعي والصناعي .
- تم التوقيع على اتفاقية بين الحكومة الجزائرية وحكومة بنين الشعبية يتم بموجبها انشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والزراعي والعلمي .
- تم بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢ التوقيع على اتفاقية للتعاون الزراعي بين الحكومتين الجزائرية والمجرية و يتم بموجب هذه الاتفاقية زيادة التعاون الزراعي بين البلدين ، وذلك بانشاء مشاريع مشتركة لانتاج البذور والحبوب والاعلاف .

٣.٥ وقائع وأحداث :

شهدت البلاد خلال العام عددا من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية الهامة وفيما يلي اهم تلك الوقائع والاحداث :

الميزانية العامة :

قدرت الميزانية العامة لسنة ١٩٨٨ الايرادات العامة بحوالي ١٠٣ مليار دينار جزائري * ، وذلك بزيادة نسبتها حوالي ٧,٣ ٪ عن عام ١٩٨٧ ومن هذه الايرادات نحو ٢٣,٢ مليار دينار فقط عبارة عن ضرائب ورسوم على القطاع النفطي . اما المصروفات العامة ، فقد قدرت بحوالي ١١٣ مليار دينار منها ٦٥,٥ مليارا للمصروفات المتكررة و ٤٧,٥ مليارا للاستثمارات .

وتشير تقديرات الميزانية الى عجز يبلغ ١٠ مليار دينار فقط ، وذلك مقابل عجز بلغ ١٤,٢ مليارا في عام ١٩٨٦ ، و ١٢ مليارا في عام ١٩٨٧ ، و يعادل العجز حوالي ٣,٩ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس العام ، وذلك مقارنة بنسبة ٤,٦ ٪ في عام ١٩٨٧ .

كما سجلت الميزانية زيادة في الصادرات المقدرة نسبتها ١٤,٧ ٪ بحيث بلغت قيمتها المقدرة ٤٩,١ مليار دينار ، وما زال النفط يشكل المصدر الرئيسي لعائدات التصدير اذ تزيد نسبته عن ٩٥ ٪ .

---

* الدينار الجزائري يعادل ٠,١٥٧ دولار كما في ١٩٨٨/١٢/٣١ .

وفي مجال اصلاح المسار الاقتصادي :

وافقت الجمعية الوطنية على برنامج للاصلاح الاقتصادي يهدف الى تخفيف القيود المفروضة على المؤسسات الاقتصادية ومنحها مزيدا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة باعمالها . وفيما يلي ابرز الملامح الرئيسية لهذا البرنامج :

ـ استقلالية المؤسسات :

تمنح التشريعات الاقتصادية الجديدة الشركات الحكومية الاستقلالية في ادارتها وتخولها مزيدا من الصلاحيات على نطاق واسع بحيث تصبح الادارة قادرة على اتخاذ القرارات المهمة وتبقى الدولة المالكة والمساهمة الوحيدة في رأس المال .

ـ تم انشاء هياكل متخصصة وهي صناديق المساهمة التي سيحول اليها حق الدولة في ملكية اسهم المؤسسات وتم تعيين اعضائها وتوزيعهم على قطاعات اقتصادية متعددة للاشراف عليها .

ـ تضع الادارة خطة تسيير المؤسسة و يوافق عليها سنويا مجلس الادارة الذي تعينه صناديق المساهمة ، كما يتمتع المدير العام الذي يعينه مجلس الادارة بحرية التصرف في ممارسة اعمال الادارة .

ـ تتضمن السياسة الجديدة معايير مبدئية في مجال العمالة والاجور . فالاوضاع المالية للمؤسسات سوف تكون عاملا مهما في تحديد مستويات الاجور ، وتتيح هذه السياسة للشركات حق منح المكافآت التشجيعية طبقا لمستوى اداء العاملين ، وتمتد صلاحية الشركات لتصل الى تخويلها حق انهاء خدمات العاملين .

ـ تقليل الاعتماد على الشركات الاجنبية :

يتضمن البرنامج الجديد بعض الاجراءات التي تهدف الى التقليل من الاعتماد على المؤسسات الاجنبية ، وزيادة الاعتماد في انجاز المشاريع على الشركات المحلية التي استفادت من العقود والمناقصات الحكومية وذلك في تنفيذ العديد من المشاريع في قطاع البناء .

ـ مبدأ المنافسة بين المؤسسات اصبح مقبولا وذلك بهدف التحفيز على زيادة الانتاج والجودة .

ـ تطوير الصادرات غير النفطية :

تضافرت الجهود خلال العام بهدف حفز تطوير الصادرات غير النفطية ، من القطاع العام والقطاع الخاص ، حيث منح القطاعان عدد من الحوافز لزيادة التصدير وذلك ضمن سياسة طويلة الاجل تستهدف تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات .

و يتضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي الجديد العديد من المزايا والحوافز للتصدير اهمها ما يلي :

ـ السماح للمصدرين من القطاع الخاص بالاحتفاظ بنسبة ١٥ ٪ من عائدات صادراتهم بالعملات الحرة ، وذلك لاستخدامها في استيراد المستلزمات الاساسية .

ـ السماح لشركات القطاع العام بفتح حسابات خاصة بها في البنوك بالعملات الحرة لتمكينها من الاستيراد المباشر .

ـ تكليف الغرف التجارية باصدار تراخيص الاستيراد للشركات ، الامر الذي سيساعد على سرعة

تلبية احتياجات الشركات من المستلزمات المستوردة .
ـ فتح مراكز للتجارة الدولية لتقديم الخدمات لكبار المصدرين .
ـ السماح بالتجارة عن طريق زيادة القدرة على ممارسة اعمال التجارة المتكافئة والمقايضة .

قطاع النفط والغاز:

ـ وقعت شركة ديب اليونانية عقدا مع الشركة الوطنية الجزائرية للمنتجات النفطية (سوناتراك) لتزويد اليونان بالغاز الطبيعي السائل وبكمية تصل الى ١٢ مليار متر مكعب لمدة ٢١ عاما .
ـ اتفقت حكومات كل من الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية والجماهيرية العربية الليبية على تنفيذ مشروع مشترك لخط انابيب للغاز من الجزائر الى ليبيا عبر تونس ، وسيتم تزويد ليبيا بعد تنفيذ هذا المشروع بـ ٣,٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا . وكما تم الاتفاق على انشاء شركة ثلاثية مقرها تونس يوكل اليها دراسة هذا المشروع وانجازه واستغلاله .
ـ وقعت شركة سوناتراك عقدا مع شركة تركية لتزويد تركيا بالغاز الطبيعي السائل وبكمية تصل الى ٢٠ مليار متر مكعب .
ـ وقعت شركة سوناتراك والشركة الاسبانية للبترول (سيسا) عقدا للبحث والاستكشاف في مجال المحروقات ويغطي العقد مساحة ١٥٠٠ كيلومتر مربع تقع في منطقة غورد يعقوب بالعرق الشرقي الجزائري .
ـ توصلت شركة سوناتراك ومجموعة كابوت الامريكية بعد مفاوضات طويلة الى تجسيد مضمون بروتوكول الاتفاق المبرم بينهما في تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٨٧ بالتوقيع على عدة عقود تتعلق بتصدير الغاز الطبيعي الى الولايات المتحدة الامريكية .

احداث سياسية :

ـ تم خلال العام اعادة العلاقات الدبلوماسية مع كل من المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية .
ـ بعد الاضطرابات التي عمت معظم المدن الكبيرة ، وادت الى خسائر بشرية ومادية بالغة ، قرر رئيس الجمهورية اجراء استفتاء عام لتعديل الدستور ، بما يسمح باحداث تغييرات هامة في الاجهزة العليا للدولة واعادة ترتيب البنية السياسية والاقتصادية في البلاد ، وبموجب هذه التغييرات اصبح رئيس الحكومة مسؤولا امام الجمعية الوطنية .
ـ عقد حزب جبهة التحرير الوطني مؤتمرا عاما ، قرر فيه ترشيح الرئيس الشاذلي بن جديد لفترة رئاسية ثالثة . وفصل منصب الامين العام للحزب عن منصب رئيس الجمهورية ، والغاء تشكيلة المكتب السياسي من النظام الداخلي للحزب وانتخاب امين عام وامناء مساعدين جدد ، اضافة الى عدة قرارات اخرى هامة تتعلق باصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد .
ـ تم في ٢٢ كانون أول / ديسمبر انتخاب الرئيس الشاذلي بن جديد رئيساً للجمهورية لفترة ثالثة .

القروض :

حصلت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
صندوق النقد العربي	١٩٨٨	٢٧,٩٣ مليون	دينار عربي حسابي	تمويل ميزان المدفوعات
صندوق النقد العربي	١٩٨٨	١٨,٦٢ مليون	دينار عربي حسابي	دعم للتجارة العربية
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/١٢/٢٨	١٧,٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل سد بني هارون لمياه الشرب والكهرباء والري
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١/١٦	١٥,٠٣٧ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٢/٢٠	٠٤,٩٧١ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٦/٨	١٠,٩٩٧ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٦/٢٦	٠٧,٢٢٨ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٦/٢٦	٠٧,٢٢٨ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٩/٧	٠٣,٣٣٥ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد قطن
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١٢/٥	٠٤,٠٧٦ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد نحاس
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١٢/٥	٠٣,٧٠٦ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد المنيوم وبي في سي
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١٢/١٤	٠٧,٦٨٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد الحبوب
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٨	١٢٣,٩ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع زراعي
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٨	٣٤,٤ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع زراعي

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٨	١٦٠,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع في قطاع الطاقة
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٨	١١٠,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع تطوير ادارة البنك الفلاحي
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٨	١٥٠,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع زراعي
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٨	٥٥,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع ميناء
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٨	٥٠,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع تطوير القطاع الصناعي
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٨	١٥,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع تطوير ادارة البنوك المحلية

٤.٥ فرص الاستثمار:

١.٤.٥ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

وفقا للخطة الخمسية ١٩٨٥ ــ ١٩٨٩ تتوفر فرص الاستثمار في الجمهورية الجزائرية في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وفيما يلي عرض لفرص الاستثمار المتاحة في كل من هذه القطاعات :

في القطاع الصناعي :

وتتوفر فيه فرص الاستثمار التالية :

ــ صناعة الآلات والمعدات اللازمة لاقامة وحدات صناعية متكاملة .
ــ صناعة المعدات وقطع الغيار اللازمة لقطاعات النقل والطاقة .
ــ صناعة الآلات والمعدات الزراعية .
ــ انتاج المعدات اللازمة للعيادات الخاصة .
ــ اقامة صناعات تحل محل الواردات وصناعات تصديرية .
ــ صناعة النسيج .
ــ صناعة البتروكيماو يات والالكترونيات .

في القطاع الزراعي :

وتشمل فرص الاستثمار فيه ما يلي :

ــ استصلاح الاراضي وتكثيف زراعة الحبوب والخضر والفاكهة .
ــ تربية الدواجن .
ــ تربية وتسمين الماشية لرفع الانتاج في اللحوم والحليب .

في القطاع السياحي :

وتتوفر فرص الاستثمار فيما يلي :

ــ في مجال اقامة مرافق سياحية مثل الفنادق ، ومنتزهات ومنتجعات ، وقرى سياحية .. الخ .

٢.٤.٥ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها .

٥.٥ الاستثمارات العربية الوافدة :

الجدول التالي يبين التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب في الجمهورية الجزائرية خلال عام ١٩٨٨ :

المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال (بالدولار الامريكي)	جنسيات الشركاء وقيمة مساهماتهم
مصرف المغرب العربي للاستثمار والتجارة	مصرفي	١٩٨٨	١٠٠ مليون (١)	ليبيون ٥٠ ٪
الشركة الجزائرية العربية الليبية لتصنيع محركات الديزل	صناعي	١٩٨٨	١٠ مليون (٢)	ليبيون ٥٠ ٪
الشركة الجزائرية العربية الليبية للنفط المساهمة	صناعي	١٩٨٨	١ مليون (٣)	ليبيون ٥٠ ٪
الشركة العربية الجزائرية الليبية لانتاج صناديق التبديل ذات القوة العالية	صناعي	١٩٨٨	٥ مليون (٤)	ليبيون ٥٠ ٪
الشركة العربية الجزائرية الليبية لانتاج السيارات الصحراوية	صناعي	١٩٨٨	٥ مليون (٥)	ليبيون ٥٠ ٪

(١) ٢٥ ٪ من رأس المال يدفع عند التأسيس .
(٢) ٤٠ ٪ من رأس المال الابتدائي يدفع عند التأسيس .
(٣) يتم تسديد رأس المال خلال (٦٠) يوما التالية لاول اجتماع مجلس ادارة الشركة .
(٤) ٤٠ ٪ من رأس المال الابتدائي يدفع عند انشاء الشركة .
(٥) ٤٠ ٪ من رأس المال الابتدائي يدفع عند انشاء الشركة .

(٦)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية جيبوتي
لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
جمهورية جيبوتي لعام ١٩٨٨

شهد عام ١٩٨٨ استمرار سياسة التقشف لمواجهة انخفاض عائدات الدولة ، اضافة الى تراجع المساعدات الفرنسية .

ونعرض فيما يلي اهم المستجدات التي طرأت على مناخ الاستثمار خلال عام ١٩٨٨ :

١.٦ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد العام في مجال النشاط الاقتصادي صدور المرسوم عدد (٢٨) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٨ متضمنا القانون الاساسي لشركة انتاج العلف الحيواني وهي شركة مملوك رأسمالها بالكامل للحكومة ، وخاضعة للقانون التجاري ، ومن اهدافها انتاج العلف الحيواني بقصد زيادة الانتاج الحيواني .

صدر المرسوم عدد (١٧) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ٢٤ شباط / فبراير ١٩٨٨ المنظم لاجراءات الموافقة على الاستثمارات الممولة جزئيا او كليا عن طريق مساعدات خارجية ، وقد اشترط المرسوم ان تصدر هذه الموافقة من مجلس الوزراء وذلك بعد عرض المشروع المعني على اللجنة الوزارية التي حددها الامر، والتي اسند رئاستها لرئيس مجلس الوزراء وتمثل فيها وزارتا الخارجية والتعاون ، والمالية والاقتصاد ، كما تمثل فيها بقية الوزارات القطاعية المعنية بالمشروع بعد ان تبدي اللجنة رأيها ، ونص المرسوم على ان تصدر الموافقة خلال شهر من تاريخ التقدم بالطلب على انه اذا لم يصدر اي قرار خلال هذه المدة اعتبر ان المشروع قد ووفق عليه ، ومتى ما صدرت الموافقة ، جاز للجنة مقدمة الطلب ان تدخل في مفاوضات مع الجهة الممولة فيما يتعلق بالتمويل .

٢.٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١.٢.٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها .

٢.٢.٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

عقدت اللجنة الجيبوتية الاثيوبية المشتركة للتعاون الاقتصادي اجتماعاتها في اديس ابابا ، واستعرضت امكانيات التعاون المشترك ما بين البلدين .

٣.٦ وقائع وأحداث :

شهد العام عددا من الوقائع والاحداث ، وفيما يلي ابرزها :

الميزانية العامة للدولة :

وافقت الحكومة على الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٨ والتي بلغت ٢٣,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك جيبوتي * بزيادة نسبتها ٤,٨ ٪ عن ميزانية سنة ١٩٨٧ والتي بلغت ٢٢,٢٠٣,٩٥٠,٠٠٠ فرنك جيبوتي ، ومع استمرار الانخفاض في الموارد العامة قررت الدولة فرض ضرائب جديدة مثل ضريبة الربح على الشركات الصناعية وضريبة التبغ والكحول .

وافقت الحكومة الايطالية اثناء زيارة الرئيس حسن جوليد الى ايطاليا على منح مساعدة مالية بمبلغ ٢١ مليون دولار لمشروع الطاقة الحرارية الجوفية الجيوثيرمية .

دشن الرئيس حسن جوليد مصنعا لتغذية الاغنام ، بتمويل من الصندوق العربية للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

زار جيبوتي وفد من جمهورية الصومال الديمقراطية برئاسة وزير النقل والتجارة ووزير الصناعة لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين .

دشن الوزير الاول مصنعا لتوليد الكهرباء في بولاس (المرحلة الثانية) وقد تم تمويله من قبل الصناديق العربية .

تم في ١٩٨٨/٦/٢٢ فتح طريق الوحدة الذي يربط بين مدينة جيبوتي ومدينة نجورة و يبلغ طوله ١١٥ كيلومترا ، وقد تم تمويله من قبل الصندوق السعودي للتنمية .

جرت في ١٩٨٨/١/٢٣ محادثات رسمية بين العراق وجيبوتي لتطوير التعاون في مجالات النقل والمواصلات .

تمت الموافقة في اطار قانون تشجيع الاستثمار على المشاريع التابعة للشركات التالية : شركة الصناعات الغذائية ــ جيبوتي والشركة الاقليمية للوسائل السمعية والبصرية للتنمية وشركة مخيزة ٨ مايو.

قررت الحكومة ابتداء من ١٩٨٨/١/١٧ زيادة رسوم البريد بمعدل ٢٠ ٪ .

تمت المصادقة على مشروع الاتفاق المبرم بين الحكومة ومؤسسة الرابني السعودية لانشاء الشركة العربية والدولية لمصفاة جيبوتي بهدف انشاء مصفاة في جيبوتي .

نظم برنامج الامم المتحدة الانمائي لقاء مع القطاع الخاص لمناقشة مشاكل هذا القطاع ودوره في تنمية الدولة والاستفادة من مساعدة البرنامج في هذا الاطار.

---

* الفرنك الجيبوتي يعادل ٠,٠٠٥٧١ دولار كما في ١٩٨٨/١٢/٣١ .

القروض :

حصلت جمهورية جيبوتي على القروض المبينة في الجدول التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٨/٢/١٦	٢,٦٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع تطوير ميناء جيبوتي (المرحلة الثانية) .
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/٥/٢٤	٠,٤٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع تطوير وتحسين شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية .
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٨/٢٩	٠,٣٠٨ مليون	دينار اسلامي	مساعدة عاجلة للمتضررين من الجفاف .
السوق الاوروبية المشتركة	١٩٨٨	٦,٠٠٠ مليون	فرنك فرنسي	مشروع في القطاع الصحي .
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٨	٠,١١٦ مليون	دولار	تمويل دراسة جدوى اقتصادية .
بنك الاستثمار الاوروبي	١٩٨٨	١٤,٠٠٠ مليون	فرنك فرنسي	مشروع تطوير الكهرباء في البلاد .

٤.٦ فرص الاستثمار:

١.٤.٦ فرص الاستثمار في القطاعات المختلفة :

في اطار الخطة السباعية ١٩٨٢ ــ ١٩٨٩ يتوفر العديد من فرص الاستثمار في القطاعات الانتاجية وبخاصة في قطاعي الصناعة والثروة السمكية ، ونورد فيما يلي تلخيصا لاهم هذه الفرص :

في القطاع الصناعي :

ــ صناعة الثلاجات والمكيفات .
ــ تجميع السيارات
ــ انتاج الاسمدة المركبة .
ــ انتاج مغلفات كرتونية و بلاستيكية
ــ انتاج المناشف الورقية .
ــ انتاج الحفاظات القطنية للنساء والاطفال .
ــ انتاج الجبس والالواح الجبسية .
ــ انتاج الطابوق الطيني .
ــ صناعة الابواب والشبابيك الحديدية .
ــ انتاج الاكياس البلاستيكية .
ــ انتاج مساحيق التنظيف الاصطناعية .
ــ صناعة الثلج .
ــ صناعة المبردات لانتاج الايس كريم .
ــ دباغة الجلود .
ــ انتاج الزجاج .

في قطاع الثروة السمكية :

وتتمثل اهم فرص الاستثمار فيه في المجالات التالية :

ــ صيد السمك .
ــ تصدير السمك المجمد .
ــ تصنيع وصيانة سفن الصيد .

٢.٤.٦ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها .

٥.٦ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في جمهورية جيبوتي .

(٧)
تقرير مناخ الاستثمار في
المملكة العربية السعودية
لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
المملكة العربية السعودية لعام ١٩٨٨

استمر التحسن والانتعاش خلال العام في معظم قطاعات الاقتصاد الوطني حيث حقق الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لكافة القطاعات معدل نمو بلغت نسبته ٣,٢٪، كما تم تحقيق فائض في الميزان التجاري، وارتفاع في قيمة الصادرات غير البترولية.

ومن جانب آخر بقيت معدلات التضخم والارقام القياسية لتكاليف المعيشة عند معدلات متدنية مقارنة بالاوضاع العالمية السائدة حيث ان الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بلغ في حدود ١,١٪ كما ان معدل التضخم لم يتجاوز ١,٣٪.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية، تم عقد اتفاقيات مع العديد من الدول العربية والصديقة. وفيما يلي أهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١.٧ تشريعات واجراءات حكومية:

صدر خلال عام ١٩٨٨ العديد من التشريعات والاجراءات المتصلة باوجه النشاطات الاقتصادية نتناولها حسب التصنيف التالي:

- على صعيد الاحكام الناظمة للنشاط الاقتصادي صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم (١٩٩) بتاريخ ١٤٠٨/٨/١٨ هـ بالموافقة على ضوابط ممارسة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للانشطة الاقتصادية بالدول الاعضاء، كما صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم (٢٠٠) بنفس التاريخ بالموافقة على ضوابط ممارسة مواطني دول مجلس التعاون للمهن الحرة بالدول الاعضاء. وبموجب هذين القرارين اصبح مسموحا لهؤلاء المواطنين بممارسة الانشطة الاقتصادية والمهن الحرة الصادر بشأنها قوانين سعودية او التي تقر مستقبلا، وتكون ممارسة النشاط من قبل الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين المملوكين بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون على ان يمارس النشاط وفقا للاجراءات والقوانين المتبعة في الدولة، و يترتب لممارس النشاط الحق في تأسيس الشركات والمساهمة فيها، وتملك المواد والحصول على الخدمات بنفس الشروط التي تطبق على المواطنين وكذلك الحق في الحصول على التأشيرات والاقامة اللازمة، والحق في افتتاح اكثر من فرع لممارسة النشاط، علما بان الضوابط المذكورة آنفا لا تخل بالمزايا الافضل الممنوحة او التي تمنح مستقبلا لمواطني دول مجلس التعاون. وتصبح هذه الضوابط سارية المفعول اعتبارا من ١٩٨٨/٤/١، على ان تتم مراجعتها وتقييمها بعد خمس سنوات من تاريخ نفاذها على ضوء التجربة العملية. وبموجب هذه القرارات اصبح مسموحا لمواطني دول مجلس التعاون ممارسة نشاطات الفحص والمعاينة للتأكد من مطابقة البضائع لشروط التعاقد، ونشاطات التشغيل والصيانة للاجهزة الميكانيكية والكهربائية والآلات والمصانع والمحطات في المشاريع المختلفة على ان تتم ممارسة هذه النشاطات وفقا للضوابط التي نص عليها القانون. كما يتضمن القرار السماح لمواطني مجلس التعاون بممارسة مهن الترجمة والمساحة وفحص التربة و برمجة وتحليل

وتشغيل الكمبيوتر على ان يعمل بهذا القانون اعتبارا من اول يونيو ١٩٨٨ .

ـ وفي مجال تنظيم التجارة صدر عن وزير التجارة القراران المرقمان (٥١١) ، (٥٥٢) بتاريخ ١٤٠٨/٦/١٤ هـ ، و يتعلق الاول منهما بتولي الادارة العامة للجودة النوعية والرقابة وضبط المخالفات الخاضعة لنظام العلامات التجارية ، وتلقي شكاوى تزو ير او تقليد او استعمال العلامات التجارية دون وجه حق وتخو يل الادارة القانونية بوزارة التجارة برفع الدعوى الجزائية ومتابعة سير اجراءاتها وتمثيل الحق العام امام ديوان المظالم ، و يتعلق القرار الثاني باستبدال نص المادة (٤٤) من اللائحة التنفيذية لنظام العلامات التجارية بحيث اصبح النص الجديد يخول وزارة التجارة رفع الدعوى الجزائية على المخالفين لاحكام النظام المذكور ولائحته التنفيذية ومتابعة سير اجراءاتها وتمثيل الحق العام في هذه الدعاوى امام ديوان المظالم . كما صدر القرار الوزاري رقم (٨٥) بتاريخ ١٤٠٩/١/٢٦ هـ و يقضي باستبدال نص المادة (٤١) من نموذج شركة المساهمة المتعلقة بكيفية توزيع الارباح الصافية السنو ية بعد خصم المصروفات العمومية والتكاليف الاخرى . وصدر عنه ايضا القرار رقم (٩٥) بتاريخ ١٤٠٩/٣/٨ هـ معدلا بعض احكام القرار رقم (٢٣/٤٩/٣/٧٥٧) المؤرخ في ١٤٠٥/٣/٢٤ هـ ومتعلقا بتنظيم الاعلان عن اجراء تخفيضات عامة في اسعار السلع بالمحلات التجارية .

ـ وفيما يتعلق بالاجراءات المالية فقد استبدلت وزارة المالية والاقتصاد الوطني نص المادة (١٣٨) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك المتعلقة بكيفية تحصيل الرسوم الجمركية على البضائع وقيدها بالتأمين بنص جديد قضى كقاعدة عامة بان تحصل الرسوم الجمركية نقدا او بشيكات مصرفية على كافة الواردات ولا يجوز قيد هذه الرسوم بالتأمين النقدي الا في حالات استثنائية . كما صدر المرسوم الملكي رقم (م/٤٠) بتاريخ ١٤٠٨/٦/٧ هـ الذي يقضي باعفاء الصحف والمجلات والكتب والشيكات السياحية والعملات الورقية الموضحة ببنود التعرفة من الرسوم الجمركية . كما تقرر نفس الاعفاء بالنسبة للادو ية الطبية والدم البشري وحليب الاطفال بدل حليب الام واجهزة تقويم الاعضاء والاجهزة السينية وابقى القرار الرسوم الجمركية على اجهزة الطب والجراحة وطب الاسنان والطب البيطري ، وصدر ايضا عن مجلس الوزراء القرار رقم (١٢٦) المؤرخ ١٤٠٨/٥/٢٩ هـ الذي يقضي بايقاف العمل بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٦) بتاريخ ١٤٠٨/٥/١٠ هـ المتضمن فرض رسوم على بعض الخدمات ، وايقاف تنفيذ تحصيل الرسوم على خدمات استهلاك الكهرباء والماء والخدمات الطبية واستخراج الصكوك و بيع العقارات كما اوقف القرار تحصيل الزيادة المقررة على تذاكر السفر ورسوم خدمات المطار. وبموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥٣) الصادر بتاريخ ١٤٠٨/١٢/٢٧ هـ تقرر اعفاء الاجهزة والمعدات العسكرية وسبائك الذهب والفضة والبلا تين والنقود المعدنية من الرسوم الجمركية ، وفضلا عن ذلك صدر عن وزير المالية والاقتصاد الوطني القرار رقم (١٧٦٦/٣١) بتاريخ ١٤٠٨/٧/١٨ هـ القاضي بتمديد فترة استيفاء عوائد الارضية الى ثلاثة عشر يوما من تاريخ انتهاء تفريغ حمولة واسطة النقل للموانىء البحرية على الا تدخل في هذه المهلة عطلة الاعياد .

ـ على صعيد الاحكام المنظمة للقطاعات النوعية فقد اصدر مجلس الوزراء في مجال التشييد والبناء

القرار رقم (١٣٦) بتاريخ ١٤٠٨/٦/١٣ هـ متضمنا صيغة عقد الاشغال العامة وذلك بغرض ضبط الاحكام والنصوص التي يجب توفرها في مثل هذه العقود. كما صدر في قطاع النقل والمواصلات عن وزير المواصلات القرارات رقم (٣٥) بتاريخ ١٤٠٨/٩/١٤ هـ في شأن لائحة اجراءات وشروط الترخيص لمزاولة نشاط نقل الركاب بسيارات الاجرة الخاصة داخل المدن ورقم (٣٦) بتاريخ ١٤٠٨/٩/١٥ هـ في شأن الغرامات المترتبة على التأخير في تجديد تراخيص الملاحة ورخص العمل لوسائط الصيد والنزهة، والقرار رقم (٣٩) بتاريخ ١٤٠٨/١٠/١٠ هـ بشأن لائحة اجراءات وشروط الترخيص لمزاولة نشاط نقل الركاب بسيارات الاجرة الخاصة من المطارات، وعلى صعيد الثروة الحيوانية صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم (١٤) بتاريخ ١٤٠٨/١/٢١ هـ ويقضي بالموافقة على نظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية في المياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية.

٢.٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١.٢.٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

- تم تمديد الاتفاق التجاري والاقتصادي مع الجمهورية العربية السورية لمدة سنة اعتبارا من ١٤٠٨/٧/٢٦ هـ.
- تم تمديد الاتفاق التجاري والاقتصادي مع الجمهورية العراقية لمدة سنتين اعتبارا من ١٤٠٨/٨/٢٢ هـ.
- تم تعديل لائحة السلع المعفاة كليا او جزئيا من الرسوم الجمركية المرفقة في الاتفاق الاقتصادي المعقود مع المملكة الاردنية الهاشمية، كما عقدت اللجنة المشتركة السعودية الاردنية دورتها السابعة لتدعيم التعاون الصناعي والزراعي والتجاري بين البلدين.
- تم تجديد الاتفاق التجاري والاقتصادي مع الجمهورية اللبنانية لمدة سنة واحدة اعتبارا من ١٤٠٩/١/١٦ هـ، كما تم توسيع جداول السلع المعفاة من الرسوم الجمركية في هذا الاتفاق باضافة ما يقارب (٤٣) سلعة.
- تم التصديق بتاريخ ١٤٠٩/٢/٢١ هـ على الاتفاقية التجارية المعقودة مع الجمهورية التونسية في الرياض، كما عقدت اللجنة المشتركة السعودية التونسية للتعاون الاقتصادي دورتها الثانية في ٨ و٩/١٠/١٩٨٨ م، واقرت اتفاقية تجارية خاصة تقضي بتجنب الازدواج الضريبي وتبادل الاعفاء من الضرائب والرسوم على نشاط مؤسستي الملاحة الجوية في البلدين.
- تم تجديد اتفاقية التعاون الاقتصادي مع جمهورية مصر العربية الموقعة في عام ١٩٧٧ واعادة العمل بها، كما تم توقيع اتفاقية لتأسيس شركة سعودية مصرية قابضة برأسمال قدره ١٠٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين، كما تم الاتفاق بين الحكومتين على زيادة التعاون المشترك في مجال استعمالات الميكروويف التي بلغ طولها بين البلدين ٤٠ ألف كم، والاقمار الصناعية وابحاث الفضاء وتشكيل لجان للانتاج الاعلامي والتلفزيوني المشترك.
- عقدت اللجنة المشتركة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية ـ اجتماعات

دورتها الاولى برئاسة وزيري المال والاقتصاد في البلدين، وتم تشكيل لجنتين فرعيتين احداهما متخصصة بتنمية التبادل التجاري بين البلدين والثانية خاصة بالقطاع الخاص لبحث حجم الاستثمارات واقامة مشروعات مشتركة تساهم بها الاطراف السعودية واليمنية.

- تم توقيع اتفاقية مع الجمهورية الجزائرية لتنمية التعاون في مجال الزراعة والمياه وتطوير تبادل المنتجات الزراعية والخبرات والتدريب لتنمية مختلف النشاطات الفلاحية والزراعية.

٢.٢.٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية:

- عقدت اللجنة السعودية الصينية المشتركة اجتماعات دورتها العاشرة للتعاون الاقتصادي والفني، وتم خلالها الاتفاق على تطوير التعاون المشترك من خلال اللجان المشتركة المتخصصة (التجارة والتعاون الفني والعلوم والتكنولوجيا) كما تمت دراسة سبل زيادة الصادرات السعودية الى الصين من غير السلع النفطية وبخاصة اليوريا والامونيا، كما تم تحديد مجال التعاون في اقامة الشركات المشتركة وغيرها من المجالات.
- تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع جمهورية الصين الشعبية لفتح مكاتب تجارية بين البلدين، تعمل على توسيع التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية.
- تم توقيع مذكرة تفاهم مع الجمهورية الفرنسية تنص على تشكيل فريق عمل مشترك لتطوير العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدين وتطوير التعاون الفني ونقل التكنولوجيا.
- عقدت اللجنة المشتركة للتعاون السعودي الهولندي اول اجتماع لها في لاهاي بعد توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين في ١٩٨٤/٥/١٢، بهدف توثيق وتطوير العلاقات بين البلدين وتنمية التبادل التجاري وتنشيط التعاون الصناعي وتشجيع الاستثمار والتعاون الفني والتدريب ونقل التكنولوجيا.
- عقدت اجتماعات سعودية ـ سويدية برئاسة وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي ووزير الصناعة السويدي، تم خلالها بحث اوجه تطوير التعاون الاقتصادي التجاري والفني بين البلدين.
- عقدت اجتماعات الدورة الخامسة للجنة السعودية السويسرية برئاسة وزير الطاقة السعودي ووزير الاقتصاد السويسري وتم استعراض سبل تطوير ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية والتعاون بين البلدين.
- عقدت اجتماعات الدورة السادسة للجنة المشتركة السعودية البنغالية برئاسة وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي ووزير التخطيط البنغالي لبحث سبل تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين.
- تم بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩ توقيع اتفاقية مع النمسا للتعاون الاقتصادي والفني.

٣.٧ وقائع وأحداث:

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث الهامة في مختلف المجالات على النحو التالي:

في القطاع المالي والمصرفي :

- صدرت الميزانية العامة للدولة لعام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ وبلغت المصروفات في هذه الميزانية ١٤١,٢٠٠ مليار ريال سعودي * في حين بلغت الموارد ١٠٥,٣٠٠ مليار ريال سعودي تكون ايرادات النفط والبترول منها مبلغ ٦٨,٩٣٥ مليار ريال سعودي والايرادات الاخرى غير النفطية ٣٦,٣٦٥ مليار ريال سعودي ، اي ان الميزانية حققت عجزا يبلغ ٣٥,٩٠٠ مليار ريال سعودي ، ويقل هذا العجز عن عجز ميزانية العام الماضي بمبلغ ١٧,١ مليار ريال سعودي ، وسوف تتم تغطية (٨) مليار سعودي من هذا العجز من الاحتياطي العام للدولة والمبلغ المتبقي سوف تتم تغطيته بسندات دين حكومية تطرح للاكتتاب العام تدريجيا خلال السنة المالية الجديدة ، وقد اتخذت السلطات النقدية سلسلة من الاجراءات لتسهيل التعامل بهذه السندات عبر جميع البنوك والمصارف العاملة بالمملكة ، وتهدف هذه الخطوة الى ايجاد وسيلة استثمار داخلية مستقرة للمدخرات المحلية تجنبها مخاطر الاستثمار في الاسواق المالية الدولية كما تحقق في نفس الوقت موارد مالية لتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة .
- سجلت الودائع لدى المصارف التجارية زيادة نسبتها ٦,١ ٪ عن العام السابق وبلغت قيمتها ١٢٩,٣ مليار ريال سعودي ، كما حققت بعض البنوك التجارية انجازات طيبة خلال العام ، تتمثل فيما حققته من نسب عالية للارباح مقارنة بالعام الماضي ، كما تتمثل في انخفاض الديون المشكوك في تحصيلها مقارنة بما كان عليه الوضع في السنوات القليلة الماضية ، ومن جانب آخر سجل العام اقبالا شديدا على اكتتاب القطاع الخاص في اصدارات الشركات المساهمة العامة ، فقد بلغ الاكتتاب في شركة مكة للانشاء والتعمير ٢٥٠ ٪ من اجمالي قيمة الاسهم المطروحة للاكتتاب والبالغة ١٣٥٥ مليون ريال سعودي وكذلك الامر بالنسبة لشركة طيبة للاستثمار والتنمية العقارية حيث بلغ الاكتتاب فيها ١٣٠ ٪ من اجمالي قيمة المبلغ المطلوب ، وقد ضربت شركة الراجحي للصرافة والتجارة رقما قياسيا في قيمة تغطية الاكتتاب عند تحويلها من شركة تضامنية الى شركة مساهمة عامة بقرار من مجلس الوزراء السعودي وتسميتها «شركة الراجحي المصرفية للاستثمار» حيث بلغ اجمالي الاكتتاب فيها ملياري ريال سعودي .
- قدمت صناديق الاقراض الحكومية قروضا خلال العام بلغت قيمتها ٤,٧٨٥ مليار ريال و يبلغ عددها ٣٣١٤٥ قرضا شملت مجالات متعددة في الصناعة والزراعة والعقار والخدمات السياحية والصحية .
- شهدت سوق الاوراق المالية نشاطا ملحوظا خلال العام ، حيث ارتفع عدد الصفقات المعقودة الى ٣٢,٢٠٤ صفقة بزيادة نسبتها ١٣٢,٨ ٪ عن عدد الصفقات في العام الماضي ، وارتفع في الوقت نفسه عدد الاسهم المتداولة الى نحو ١٠,٦٧٨ مليون سهم بزيادة نسبتها ٢٠,٩ ٪ عن مستواها عام ١٩٨٧ ، وبلغت قيمة هذه الاسهم ١,٤٥٦ مليار ريال سعودي بزيادة نسبتها ٢١ ٪ عما كانت عليه في العام الماضي .

---

* الريال السعودي يعادل ٠,٢٦٦ دولار كما في ١٩٨٨/١٢/٣١ .

وتجدر الاشارة الى ان عدد الشركات المتداولة المسجلة في السوق المالي قد بلغ ٦٤ شركة مساهمة عامة، لديها ٥٦٦,٢٨٣,٥٩٩ سهما، وتبلغ رؤوس اموالها ٥٤ مليار ريال سعودي.

وفي القطاع الزراعي:

- حقق الانتاج الزراعي معدلات زيادة كبيرة فقد بلغت كميات القمح المنتجة لعام ١٤٠٨ هـ، ٣,١٢٨,٢٦٦ طن وبلغت كمية القمح المصدر خلال نفس العام ٢,٣٠٠,٧٤٦ طن كما ارتفع انتاج الالبان ومشتقاتها من ١٨٠٠ طن عام ١٩٧٥ ليصل الى ١٦٦ ألف طن بزيادة ٩٢ ضعفا. وزاد انتاج البيض من ١٢٤٧ طن في عام ١٩٧٥ ليصل الى ١٣٧ ألف طن في العام المنصرم، اي بزيادة مقدارها ١١٠ ضعفا. اما في مجال الخضار فقد بلغت الطاقة الانتاجية لاكثر من ٣٠٠ مشروع، ٣٨٠ ألف طن سنويا وقد تم شحن ٦٣٠ طن من الخضار والفواكه والزهور حتى نهاية عام ١٤٠٨ هـ على الخطوط الجوية السعودية. وفي مجال التمور زاد الانتاج من ٢٠٠ ألف طن الى نصف مليون طن سنويا، هذا وقد زادت المساحات المحصولية خلال العشر سنوات الماضية من ١٥٠ ألف هكتار الى ٢,٥ مليون هكتار.
- وصلت صادرات القمح السعودي الى اكثر من ٣٠ دولة من بينها (الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية) بكميات مختلفة حيث تم تسويق ٧٠٠ ألف طن من محصول عام ١٤٠٧ هـ خلال المدة الواقعة ما بين شهر رمضان ١٤٠٨ هـ، الى شهر محرم ١٤٠٩ هـ.
- نجحت المملكة خلال العام في اتخاذ التدابير الوقائية لمكافحة اسراب الجراد، حيث تم تشكيل فرقة خاصة لعمليات الاستكشاف والمراقبة المبكرة مع تأمين كافة الوسائل والاجهزة للمكافحة، اضافة الى ٥٠٠ فرقة ارضية ونصف مليون لتر من المبيدات وزعت على مديريات الزراعة بالمملكة وخصصت ٢٠ طائرة عمودية ومجنحة للرش اضافة الى ٥٠٠ سيارة مجهزة للمكافحة مع وسائل الاتصال مع الدول المجاورة لتلقي الانذار المبكر عن تحركات اسراب الجراد في المنطقة.
- تمت الموافقة على انشاء شركة المنتجات الغذائية برأسمال قدره ٢٠٠ مليون ريال سعودي كشركة مساهمة سعودية تهدف الى الاستفادة من الفوائض الموسمية للمحاصيل الزراعية بتصنيعها وزيادة فرص تسويقها.
- رخصت وزارة الزراعة والمياه ٤٦٤ مشروعاً زراعياً جديداً خلال العام في مختلف مناطق المملكة.
- بلغ عدد القروض التي منحها البنك الزراعي السعودي للعام ١٤٠٧/١٤٠٨ هـ اكثر من ٦٦٧٥ قرضا بقيمة ١,١٩١ مليون ريال تقريبا.
- قدم خلال العام المؤتمر الدولي التاسع للمائدة المستديرة للطاقة الزراعية المنعقد في شهر (حزيران/يونيو) في جنيف ١٩٨٨ ــ وهي منظمة دولية غير حكومية منبثقة عن هيئة الامم المتحدة شهادة رجل العام لمعالي وزير الزراعة في المملكة العربية السعودية تقديرا لما قامت به المملكة من انجازات في تحقيق التنمية الزراعية والامن الغذائي.

وفي مجال الصناعة :

- واصل القطاع الصناعي نموه خلال العام بالاسعار الثابتة بمعدل نمو نسبته ٤,٧ ٪ ، مقارنة بمعدل نمو ١,٩ ٪ في العام الماضي .
- بدأت المرحلة التنفيذية لبرنامج التوازن الاقتصادي الذي يهدف الى نقل التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة للمملكة وقدرت الاستثمارات في هذا المجال بـ ١٥٨٨ مليون ريال سعودي وسوف تتم في اطار هذا البرنامج تنفيذ المشاريع التالية :

أ ـ مشروع «شركة السلام للطائرات المحدودة» لصيانة وعمرة هياكل الطائرات العسكرية والتجارية وتشارك فيه شركة التصنيع الوطنية وشركة الصناعات المتطورة وشركة الخطوط الجوية العربية السعودية ومؤسسة الخليج للاستثمارات ومجموعة بوينغ وتبلغ استثماراته ٤٦٠ مليون ريال سعودي ، ومن المتوقع ان تتجاوز الايرادات السنوية لهذا المشروع ٣٠٠ مليون ريال سعودي .

ب ـ مشروع الاليكترونيات المتقدمة ، و يبلغ رأسماله ٦٣٠ مليون ريال سعودي تشارك فيه شركة التصنيع الوطنية والخطوط الجوية السعودية ومؤسسة الخليج للاستثمارات والبنك الاهلي التجاري ومجموعة بوينغ للتصنيع التقني و يتوقع لهذا المشروع ان تتجاوز مبيعاته السنوية ١,٤ مليار ريال سعودي .

- وصلت مشروعات الجيل الاول لصناعات الشركة السعودية للصناعات الى كامل طاقتها الانتاجية ، واستطاعت تصدير منتجاتها الى ٦٥ دولة من الدول الصناعية والنامية و بلغت ارباحها خلال الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٨٨ (٢,٤١٧) مليار ريال سعودي مقابل ٥٣٠,٤٦٧ مليون ريال سعودي لنفس الفترة من عام ١٩٨٧ .
- حظي برنامج تشجيع الاستثمار والمشروعات الصناعية الصغيرة بحملة اعلامية كبيرة قامت بها وزارة الصناعة ومجلس الغرف التجارية والصناعية بالمملكة ، و يهدف هذا البرنامج الى تعريف المستثمرين بالمشاريع الصناعية الصغيرة والتي تقل تكلفتها عن اربعة ملايين ريال سعودي .
- بلغ عدد المشروعات الصناعية التي تم الترخيص لها او توسعتها او تحديثها (١٠٦) مشروعا بلغت رؤوس اموالها (٢,٠٢٠) مليار ريال سعودي منها على سبيل المثال : شركة خاصة لصناعة الزجاج برأسمال ٥٠ مليون ريال سعودي وكلفة استثمارية ١٨٠ مليون ريال ومشروع انتاج ثاني اوكسيد التيتانيوم (كريستل) بطاقة ٤٥ ألف طن سنو يا و بكلفة استثمارية ٥٠٠ مليون ريال سعودي بمشاركة سعودية خليجية امريكية ، ومصنع للبولي ستايرين بطاقة ١٠٠ ألف طن متري .
- بدأ انتاج الحاسب الآلي في المملكة لاول مرة بعد ان تم الترخيص لقيام هذه الصناعة الحديثة والمتطورة .
- اعدت شركة التصنيع الوطنية كافة الدراسات لاقامة شركة قابضة تتخصص في الصناعات الكيماو ية ستساهم فيها الشركة المذكورة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ ـ ٣٠ ٪ والباقي سيتم طرحه للاكتتاب العام للمواطنين .

- بلغت الرسوم الجمركية التي فرضت لحماية الصناعة الوطنية ٢٠ ٪ حسب البنود الجمركية للمستوردات التي يوجد لها مثيل محلي مشابه وقد روعي عند اصدار هذه الزيادة في الرسوم المفروضة الا تشمل المواد الاولية للصناعة وكذلك المواد الغذائية الاساسية مثل السكر والشاي والارز واللحوم بانواعها وتأتي هذه الزيادة ضمن خطة المملكة في دعم الصناعات الوطنية وتوفير موارد جديدة للخزينة .
- قدم صندوق التنمية الصناعية خلال السنة المالية ١٤٠٧ هـ/ ١٤٠٨ هـ، ٥٦ قرضا قيمتها الاجمالية ٧٩٩ مليون ريال ، استفادت منها صناعات قائمة في مجالات مواد البناء والاسمنت والمواد الغذائية والمرطبات والكيماويات والمنتجات المعدنية ومنتجات البلاستيك وغيرها .
- تم تأسيس شركة الخليج لانتاج الزيوت والسمن النباتي ومشتقاتها المحدودة برأسمال قدره ١٦٤ مليون ريال سعودي وذلك بهدف الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الاساسية في المملكة .

وفي مجال النفط والثروة المعدنية :

- عقدت شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) بتاريخ ١٩٨٨/١١/٩ صفقة جديدة ، اشترت بها حصة في شركة (تكساكو) الامريكية وهي من كبريات شركات النفط العالمية واقامت معها شركة مشتركة ، وبموجب هذه الصفقة ضمنت المملكة تسويق ٦٠٠ ألف برميل سنويا من انتاجها بسعر السوق وملكية ثلاث مصافي موزعة على مناطق مختلفة في امريكا وملكية نصف عدد ١٤٠٠ محطة للمحروقات مملوكة لشركة تكساكو موزعة على ٢٣ ولاية في شرق الولايات المتحدة الامريكية و١٠ آلاف محطة مملوكة للآخرين تستعمل منتجات تكساكو. وقد بلغت قيمة هذه الصفقة ٨٠٠ مليون دولار امريكي .
- تأسست خلال هذا العام شركة فرعية جديدة باسم (بتروريف) تتولى مسؤولية تشغيل ثلاث مصافي مشتركة للتصدير .
- تم تعيين وزير البترول والمعادن رئيسا لمجلس ادارة شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) بدلا من رئيسها الامريكي السابق .

وفي مجال التجارة :

واصلت الحكومة جهودها المكثفة خلال العام من اجل تنمية الصادرات السعودية من خلال اقامة ستة معارض تجارية وزراعية وصناعية في مختلف المدن السعودية واستقبال عدد كبير من الوفود التجارية لبحث وسائل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية في شتى المجالات .

ولعل ابرز الاحداث في هذا المجال خلال العام تتلخص فيما يلي :

- حقق الميزان التجاري فائضا بلغ نحو ١٥,١٣٢ مليار ريال سعودي اي بزيادة نسبتها ٣١ ٪ عن مستوى عام ١٩٨٧ ، فقد بلغت قيمة الواردات ٨٠,٥٥٣ مليار ريال سعودي بزيادة نسبتها ٧ ٪ عن العام السابق ، وبلغت قيمة الصادرات ٩٥,٦٧٥ مليار ريال سعودي .

وزادت خلال العام صادرات السلع غير النفطية بنسبة عالية بلغت ٤٥,٨ ٪ عما كانت عليه في العام السابق .

ومن اهم السلع التي سجلت زيادة في حجم التصدير المنتجات البتروكيماوية والقمح والاسمنت والكلنكر والصودا الكيماوية، كما تم لاول مرة تصدير مادة ميثيل ثلاثي بيوثيل ايثر (MTBE) التي تضاف لغازولين السيارات لرفع رقم اوكتينه للتخفيف من تأثيره على تلوث الجو، ويتم انتاجها في مجمع ابن زهير للبتروكيماويات التابع للشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك).

- تم تشكيل مجلس ادارة مركز تنمية الصادرات الوطنية في اطار مجلس الغرف التجارية والصناعية من رجال الاعمال والمصدرين وبدأ يزاول نشاطه في غرفة تجارة وصناعة الرياض ويهدف هذا المركز الى بحث ودراسة السياسات والاجراءات والقنوات التي تيسر وتدعم عملية التصدير في كافة المجالات بحيث يتمكن المنتجون السعوديون من دخول الاسواق الخارجية بظروف ملائمة وتنافسية، وقد استهل المركز اعماله خلال العام بمناقشة شروط ومعايير الاستفادة من برنامج (التمويل الاطول للتجارة) الذي يديره البنك الاسلامي للتنمية، كما نظم في الدمام بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٦ ندوة عن تنمية الصادرات السعودية بالتعاون مع الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية.
- تم تشكيل لجنة متخصصة سميت «اللجنة الوطنية لتمويل التجارة» تضم ممثلين عن الوزارات المعنية والقطاع الخاص ومركز تنمية الصادرات (في مجلس الغرف السعودية)، وقد اقرت هذه اللجنة ١٢٢ سلعة غير نفطية صالح للتمويل، مع اشتراط ان تكون المدخلات المحلية فيها لا تقل عن نسبة ٤٠ ٪ من اجمالي سعر السلعة (فوب) ميناء التصدير.
- تم تكليف الدار السعودية للاستشارات والخدمات لاعداد الدراسة اللازمة لاقامة شركة مساهمة عامة تهدف الى تصدير المنتجات السعودية.

وقائع وأحداث أخرى:

- قرر مجلس الوزراء ان يقوم صندوق التنمية العقارية بتمليك البيوت والشقق السكنية التي انشأتها وزارة الاشغال والاسكان العامة للمواطنين الذين تقدموا بطلبات الاقتراض من صندوق التنمية العقارية، على ان يتم تقسيط القيمة للمقترض طبقا لنظام التسديد الذي يتبعه الصندوق.
- انخفضت تكاليف المعيشة في المملكة خلال الربع الثالث من عام ١٩٨٨ بنسبة ٠,٧ ٪ مقارنة بتكاليف المعيشة في الربع الثاني من العام نفسه وذلك بسبب الانخفاضات المتفاوتة التي سجلتها خمس من المجموعات الرئيسية، تأتي في مقدمتها مجموعة المواد الغذائية ومجموعة السكن.
- تم البدء بصرف مستحقات العمال الاجانب تعويضا عن اشتراكاتهم السابقة بنظام التأمينات الاجتماعية والتي سبق ان اوقف سريان مفعولها عليهم.

القروض:

القروض الممنوحة للدول العربية والصديقة:

بلغت القروض التي منحها الصندوق السعودي للتنمية خلال العام ٢٣٧,٩ مليون ريال

سعودي لتمويل مشاريع في مختلف الدول ، وكان نصيب الدول العربية منها نحو ١٨٦,٩ مليون ريال سعودي ، اي ما نسبته ٧٨,٦ ٪ من اجمالي القروض ، والدولتان العربيتان اللتان حصلتا على قروض من الصندوق السعودية للتنمية هما المملكة الاردنية الهاشمية ، وجمهورية السودان .

٤.٧ فرص الاستثمار:

١.٤.٧ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

اضافة الى فرص الاستثمار التي سبقت الاشارة اليها في تقرير العام الماضي تمشيا مع الخطة الخمسية ١٤٠٦ــ ١٤١٠ هـ ، تم خلال العام التركيز على فرص الاستثمار المتاحة في مجال الصناعات اللدائنية المستندة على المنتجات الكيماوية والصناعات المعدنية والكيماوية والغذائية .

وفيما يلي التفصيلات المتعلقة باهم الفرص المتاحة :

فرص الصناعات اللدائنية :

ــ صناعة انابيب المياه والصرف وتوصيلاتها .
ــ الوصلات الجانبية للنوافذ والابواب .
ــ مسطحات تغطية الارضيات والاسقف .
ــ مغاطس واحواض السباحة .
ــ لعب الاطفال .
ــ ادوات الطبخ ومختلف الادوات المنزلية .
ــ الاحذية البلاستيكية .
ــ صناعة الاطارات الداخلية والخارجية .
ــ صناعة الالبسة الخارجية .
ــ صناعة الازهار والثمار والاوراق الصناعية .
ــ الاكياس والصناديق البلاستيكية .
ــ الحصر البلاستيكية .
ــ المفارش والستائر اللدائنية .
ــ مفروشات الحمام وتوابعها .
ــ البيوت المحمية .

فرص للاستثمار في الصناعات المعدنية :

ــ حديد التسليح وقضبان حديد وخزانات .
ــ مكيفات .
ــ ثلاجات .

فرص الاستثمار في الصناعات الكيماوية :

ـ الفراء المحضر.
ـ مستحضرات التجميل والعطور.
ـ صناعة الصابون.
ـ صناعة المطهرات وصناعة المبيدات بأنواعها.
ـ صناعة الدهانات.
ـ صناعة الادوية.
ـ صناعة معاجين تثبيت الزجاج.

فرص الاستثمار في الصناعات الغذائية :

ـ منتجات الالبان.
ـ صناعة السكر.
ـ العسل.
ـ تعبئة البن والشاي والبهارات.
ـ الشيكولاتة.
ـ البسكويت.

٢.٤.٧ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع معالجة الرصاص	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	٦,٠ مليون ريال سعودي
مشروع انتاج لاصقات لتلحيم المعادن	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	٩,٥ مليون ريال سعودي
مشروع انتاج اسلاك التلفون	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	١٨٠,٠ مليون ريال سعودي
مشروع انتاج اجهزة واشرطة الفيديو	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	١١٠,٠ مليون ريال سعودي
مشروع انتاج المصاعد	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	٤٠,٠ مليون ريال سعودي
مشروع انتاج الحبال من الحديد والصلب	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	١٢,٠ مليون ريال سعودي
مشروع انتاج مواقد وافران الطبخ غير الكهربائية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	٢٧,٠ مليون ريال سعودي
مشروع صناعة قطع غيار السيارات	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	٦٣,٠ مليون ريال سعودي
صناعة الثلاجات ومبردات الماء	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	١٠٠,٠ مليون ريال سعودي
صناعة الجرارات الزراعية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	٥٠,٠ مليون ريال سعودي
مشروع انتاج البوليبول	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	٣٠,٠ مليون ريال سعودي
مشروع انتاج الخشب المضغوط	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	١١,٠ مليون ريال سعودي
مشروعات التعدين	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
البروتين احادي الخلية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مصنع لانتاج اغذية الاطفال	قطاع خاص	الرياض	تحت الدراسة	٢٤,٠ مليون ريال سعودي و ٦,٤ مليون دولار امريكي

٥.٧ الاستثمارات العربية الوافدة :

يبين الجدول التالي التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب خلال العام :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال (ريال سعودي)	جنسيات الشركاء العرب ونسب مساهماتهم
الشركة العربية للصناعات الزخرفية	صناعي	١٩٨٨	٧٥٠,٠٠٠	٧٥ ٪ سوري
شركة المنتجات المنزلية المحدودة	صناعي	١٩٨٨	٤٢٠٠,٠٠٠	٧,٥ ٪ يمني شمالي
شركة التوأمين لصناعة مواد التغليف	صناعي	١٩٨٨	٥٠٠٠,٠٠٠	٣٥ ٪ اردني
شركة مصنع الجزيرة للبيوت المحمية	صناعي	١٩٨٨	٤١٠,٠٠٠	٧٤ ٪ سوري
شركة المصنع السعودي للمطابخ	صناعي	١٩٨٨	١٢٩٠,٠٠٠	٦٦ ٪ فلسطيني
شركة الكنانة للمصنوعات المعدنية	صناعي	١٩٨٨	٧٩٨,٢٥٠	٤٩ ٪ فلسطيني
الشركة السعودية لانتاج احجار جلي البلاط	صناعي	١٩٨٨	٥٠٥,٠٠٠	٧,٥ ٪ يمني شمالي
الشركة السعودية للبلوك والبلاط والرخام	صناعي	١٩٨٨	٣٠٧٥,٠٠٠	٤٩ ٪ سوري
شركة الخليج لمنتجات التكييف	صناعي	١٩٨٨	٣٦٧٧,٢٥٠	٤٠ ٪ كويتي + ٢٠ ٪ اردني
مصنع المحضار وابو رديف للماء				
المقطر وسائل الراديا تيرات	صناعي	١٩٨٨	١٨٥٠,٠٠٠	٢٠ ٪ يمني جنوبي
مصنع الرياض للقوالب المعدنية	صناعي	١٩٨٨	١١٥٠,٠٠٠	٤٩ ٪ اردني
فرع الشركة اللبنانية للتجارة				
والصناعة الحديثة (ليماتيك)	صناعي	١٩٨٨	٢٨٥٠٠,٠٠٠	١٠٠ ٪ لبناني
مصنع صقر الجزيرة للمحطات واللوحات الكهربائية	صناعي	١٩٨٨	١٠٩١,٨٣٨	٦٦ ٪ اردني
مصنع الاجهزة الكهربائية الحديثة	صناعي	١٩٨٨	٤٠٠,٠٠٠	١٠٠ ٪ سوري
مصنع دارة للتزويد بفرش الاسنان	صناعي	١٩٨٨	١٣٥٠,٠٠٠	١٠٠ ٪ بحريني
مصنع سبليني للانارة (سبيلايت)	صناعي	١٩٨٨	١٣٦٥,٠٠٠	٤٩ ٪ لبناني
الشركة السعودية الاردنية لانتاج				
وتصنيع المواد الاولية	صناعي	١٩٨٨	٦٨٥٠,٠٠٠	٣٠ ٪ اردني

(٨)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية السودان
لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
جمهورية السودان لعام ١٩٨٨

شهد العام عددا من الاحداث والوقائع كان ابرزها في المجال الاقتصادي كارثة الفيضان الذي اجتاح مناطق عديدة مما ادى الى اعلان حالة الطوارىء والتعبئة العامة، واثر على البنية الاساسية للبلاد، ومن جانب آخر اعلنت الحكومة تفاصيل البرنامج الرباعي للاصلاح والتنمية واقامت سوقا حرة للنقد الاجنبي وشددت جهودها لمحاربة السوق السوداء، كما شهد القطاع الزراعي انتاجا وفيرا للذرة والمحاصيل النقدية الاخرى مما سيوفر فائضا للتصدير. وعلى الصعيد السياسي مرت البلاد بأزمتين وزاريتين بسبب اختلاف مواقف الاحزاب المشاركة في الائتلاف الوزاري.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال هذا العام:

١.٨ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد العام صدور تشريعات تركزت على معالجة الاوضاع الاقتصادية خاصة ما تعلق منها بالسياسة النقدية والمعاملة الضريبية اذ صدرت عقب اعلان حالة الطوارىء في كل انحاء البلاد لائحة الطوارىء لسنة ١٩٨٨ (تشريع نمرة «١٢» لسنة ١٩٨٨) والتي اعتبرت مناطق الاتجار في العملة الاجنبية والتهريب والتخزين غير المشروع ومرافق الخدمات العامة والسوق السوداء مناطق طوارىء اقتصادية لاغراض اللائحة واعتبرت تخزين السلع غير المشروع والاتجار بالنقد الاجنبي بغير القنوات المشروعة اعمالا مخالفة لاحكام اللائحة.

وعلى صعيد السياسة النقدية اصدر محافظ بنك السودان استنادا الى صلاحياته بموجب لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي لسنة ١٩٧٩ الامر رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ الذي انشأ بموجبه سوقا مصرفية حرة للنقد الاجنبي بجانب السوق الرسمي للنقد الاجنبي القائمة حاليا واصبح مسموحا بذلك للبنوك التجارية المعتمدة شراء النقد الاجنبي وبيعه لحسابها وتحت مسؤوليتها وذلك في نطاق السوق المصرفية الحرة على ان يتم الاستخدام وفقا للتوجيهات التي يصدرها بنك السودان، واسند الامر للجنة شكلها محافظ البنك اعلان اسعار الشراء والبيع اليومية للنقد الاجنبي في السوق المصرفية الحرة، ونص الامر على ان يكون اعلان الاسعار على اساس واقعي وفي ضوء المؤشرات المتعلقة بحجم الطلب على النقد الاجنبي وحجم العرض من العملات الاجنبية، وان تسري اسعار الصرف المعلنة على التحصيلات والمدفوعات التي تتم في نطاق السوق المصرفية الحرة، وان يحدد بنك السودان لكل بنك رصيد تشغيل يكون على هذا البنك بيع ما يفيض عنه للحساب الذي يحدده بنك السودان لهذا الغرض. وكان محافظ بنك السودان قد اصدر الامر رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ الذي حدد بموجبه شركات الطيران العالمية المسموح لها ببيع بعض خدماتها بالنقد الاجنبي والفئات التي عليها شراء تذاكر سفرها واداء اجر نقل امتعتها بالنقد الاجنبي وتشمل السودانيين العاملين بالخارج والمؤسسات الدولية واسرهم والاجانب.

وفي مجال الضرائب صدر قانون ضريبة الحيوانات لسنة ١٩٨٨، الذي نص على فرض الضريبة

على مالكي الحيوانات التي حددها القانون وبمعدل الفئة السنوية المنصوص عليها فيه ، ونظم القانون تقدير الضريبة وتحصيلها ، وحالات تخفيضها والاعفاء منها ، والحيوانات التي لا تخضع للضريبة ، والجزاء في حالة التهرب من الضريبة . كما صدر قانون ضريبة المباني لسنة ١٩٨٨ الذي نص على فرض الضريبة داخل المدن التي يحددها مجلس الوزراء على منازل السكنى ، والفنادق ، والمخازن ، والمحال التجارية ، والمصانع ، والمباني الاخرى ، وتؤدى الضريبة بمعدل جزء من اثنى عشر جزءا (١/١٢) من القيمة الايجارية ، وتناول القانون طريق دفع الضريبة مؤخرا والتقسيط ، والشخص الملزم بدفعها ، وحالات الاعفاء منها ، ومتى تسقط الضريبة وشروط ذلك ، وما يتعلق بتحصيل القسط غير المدفوع من الضريبة ، وصدر قانون ضريبة الاراضي واشجار النخيل لسنة ١٩٨٨ ، الذي قضى بفرض ضريبة الاراضي في الاماكن التي حددها على الاراضي الصالحة للزراعة عن طريق الري الصناعي فيما عدا تلك التي تخضع المحصولات التي تزرع فيها لاحكام قانون ضريبة العشور لسنة ١٩٨٨ ، ونص على ان تكون فئة الضريبة خمس جنيهات * عن الفدان الواحد في السنة ، وتناول حالات الاعفاء منها ، كما نص على فرض ضريبة على اشجار النخيل قدرها جنيها واحدا في السنة عن كل شجرة وذلك في الاماكن الواردة في الجدول الملحق بالقانون ، واجاز لمجلس المنطقة بموافقة الوزير ، تحديد فئة ضريبة اقل من جنيه في بعض الحالات ، ونص على حالات الاعفاء من ضريبة اشجار النخيل ، والشخص الملزم بدفع ضريبة الاراضي واشجار النخيل وطريقة دفعها ، واعلان تقدير الضريبة من قبل المجلس ، وحق المجلس في حظر نقل المحاصيل التي تزرع في الاراضي الخاضعة للضريبة بغير السكة الحديدية ، وتحصيل الضريبة من المستأجر ، والاجراءات التي تتخذ في حالة عدم دفعها ، وصدر ايضا قانون ضريبة العشور لسنة ١٩٨٨ الذي فرض ضريبة على جميع المحاصيل التي تزرع في الاراضي المطرية لا تتجاوز فئتها ٢٠ ٪ من قيمة تلك المحاصيل ، ونص على حالات الاعفاء من الضريبة ، وكيفية دفعها ، وعقوبة التهرب من دفعها ، والاجراءات التي تتخذ لتحصيل الضريبة المتأخرة . كما صدر قانون رسم الدمغة (تعديل) لسنة ١٩٨٨ تناول بصورة عامة توسيع قاعدة الوعاء الخاضع للرسم وزيادة فئات الرسم . وصدر قانون ضريبة الدفاع والامن (تعديل) لسنة ١٩٨٨ معدلا قانون ضريبة الدخل والامن لسنة ١٩٨٧ وناصا على رفع فئة الضريبة من ٥ ٪ الى ١٠ ٪ من قيمة جميع البضائع المستوردة الى السودان عدا تلك المستثناة والمعفاة بموجب القانون . هذا وقد صدر قانون الجمارك (تعديل) لسنة ١٩٨٨ وقانون ضريبة الانتاج والاستهلاك لسنة ١٩٨٨ معدلين بنود التعريفة في شأن بعض السلع .

وعلى صعيد القطاع الصناعي صدر في ١٩٨٨/٢/٧ مشروع التنمية الصناعية الذي يرمي الى تقنين دور وزارة الصناعة في الهيمنة على كافة الانشطة في القطاع الصناعي عدا الصناعات البترولية ، والتعدينية . كما صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠ يقضي بانشاء المجلس القومي للتنمية الصناعية .

---

* الجنيه السوداني يعادل ٠,٢٢٢ دولار كما في ١٩٨٨/١٢/٣١ .

وعلى صعيد التجارة صدر في ١٩٨٨/١/٧ قرار من مجلس الوزراء قضى بانشاء المجلس القومي لتنمية الصادرات يناط به رسم سياسات التصدير ودراسة التكلفة وعناصرها لمختلف سلع الصادر واسداء النصح فيما يتعلق بسعر الصرف المناسب .

وفي مجال نظام العمل صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٦ يشكل بموجبه لجنة برئاسة وزير المالية لمراجعة الاجور والمرتبات لازالة المفارقات التي كانت سببا في تصاعد الحركة المطلبية من قبل النقابات والاتحادات .

٢.٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١.٢.٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

قامت جمهورية السودان خلال العام بابرام عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع بعض الدول العربية وذلك على النحو التالي :

- بروتوكول تجاري مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ينظم الصفقات المتكافئة بقيمة ٣٠ مليون دولار امريكي تقسم مناصفة بين البلدين ، وسوف يصدر السودان بموجب البروتوكول الزيوت النباتية ، الغزول القطنية ، العلف ، التوابل ، اللحوم والجلود ، مقابل استيراد معدات الفلاحة ، الكابلات والاسلاك الكهربائية ، مضخات المياه والشاحنات .
- بروتوكول تجاري مع الجمهورية التونسية يختص بالصفقات المتكافئة قيمته ١٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين . يصدر السودان بموجبه السمسم ، الفول السوداني ، الجلود والغزول القطنية مقابل استيراد المعدات الفلاحية ، المصنوعات البلاستيكية ، المواد الكيماوية ، الاسمدة ، الادوات البيطرية واجهزة تربية الدواجن .
- بروتوكول صناعي مع جمهورية مصر العربية قيمته ٣٠ مليون جنيه سوداني ، و ينص على تبادل المدخلات الصناعية بين البلدين . كما وقع البلدان بروتوكول تجاري يبلغ قيمة المبادلات المشمولة فيه ٢٢٠ مليون دولار حسابي .
- اتفاقية مع الدول المستفيدة من حوض نهر النيل وهي جمهورية مصر العربية ، أوغندا وزائير تتناول وضع خطة شاملة للاستفادة من موارد مياه النيل والتعاون والمشاركة في اجراء الدراسات بمنطقة البحيرات الاستوائية ودراسة مواعيد تخزين المياه فيها وتأثير ذلك على النواحي البيئية .
- اتفاقية نفطية مع دولة الكويت تنص على تزويد السودان بـ ٥٠,٠٠٠ طن من المنتجات النفطية شهريا ولمدة اربع سنوات مع اعطاء تسهيلات في الدفع مراعاة لظروف السودان الاقتصادية .

٢.٢.٨ اتفاقيات وترتيبات مع دول غير عربية :

شملت اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني التي ابرمها السودان مع دول ومؤسسات غير عربية ما يلي :

- الاتفاق على البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية والعلمية مع الاتحاد السوفييتي الذي يشمل مجالات التعاون في قطاعات التعليم والتدريب ، الثقافة والعلوم ، الاعلام ، الصحة ، والرياضة .

ـ اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة تتمكن الحكومة السودانية بموجبها من شراء ٥٠,٠٠٠ طن من دقيق القمح بشروط ميسرة .
ـ ثلاث اتفاقيات مع حكومة اوغندا تشمل مجالات الجمارك ورسوم الانتاج ، الصحة ، والثقافة .
ـ اتفاقية تجارية مع تركيا تبلغ قيمتها ٨٠ مليون دولار، تقسم مناصفة بين البلدين ، يستورد السودان بموجب الاتفاقية عشر سلع استهلاكية وثماني سلع استثمارية ، قابلة للتعديل .

٣.٨ وقائع وأحداث :

وفيما يلي ابرز الوقائع والاحداث التي شهدتها البلاد خلال العام :

وقائع واحداث اقتصادية :

الميزانية العامة :

جاءت الميزانية العامة للدولة ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ امتدادا لميزانية العام السابق ، خاصة فيما يتعلق بقائمة الاولويات التي ارتكزت عليها ، وتنبع اهمية هذه الميزانية باعتبارها الاداة التنفيذية لبرنامج الانقاذ والاصلاح الرباعي خلال مدة سريانه .

وتتلخص اهداف الميزانية باتخاذ الاجراءات التي تمكن من احتواء التدهور الاقتصادي والاهتمام بالانتاج والانتاجية وتوسيع قاعدة الموارد الذاتية لتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية وضبط الانفاق العام وتحسين مستوى الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات والاسكان .

وقد بلغت الايرادات العامة في الميزانية نحو ٥,٦ مليار جنيه سوداني مقابل ٣,٧ مليار جنيه سوداني للسنة المالية السابقة ، وتعزي هذه الزيادة الى زيادة ايرادات الضرائب المباشرة ، و يبلغ اجمالي الانفاق العام ١٠,٤ مليار جنيه سوداني ، ويمول العجز عن طريق القروض السلعية والتحويل الخارجي والاستدانة من النظام المصرفي .

وتأتي المصروفات الجارية في مقدمة بنود الانفاق العام حيث تبلغ ٦,٦ مليار جنيه سوداني ، والانفاق على التنمية بنحو (٣) مليار جنيه سوداني ، فيما خصص مبلغ ٨١٠ مليون جنيه سوداني كسداد الديون الخارجية المستحقة .

وبالنسبة لميزانية التنمية التي بلغت اعتماداتها حوالي (٣) مليار جنيه سوداني نصفها بالعملات الاجنبية ، فقد روعي فيها اعطاء الاولوية للقطاعات الانتاجية ومشاريع البنية الاساسية واستكمال المشاريع قيد الانشاء واعادة تأهيل المشاريع القائمة .

وقد استأثر القطاع الزراعي باهتمام الميزانية حيث بلغت نسبة الاعتمادات المخصصة له ٢٨ ٪ ، يليه قطاع الماء والكهرباء بنسبة ٢٠ ٪ ، والقطاع الصناعي بنسبة ١٢ ٪ ، فالتنمية الاقليمية بنسبة ١٠ ٪ و يوزع الباقي بين قطاعات النقل والمواصلات والخدمات .

الاصلاح الاقتصادي :

وضعت الحكومة برنامجا للانقاذ والاصلاح والتنمية الاقتصادية يهدف الى النهوض بالاقتصاد الوطني من واقع المعطيات المحلية والى اعادة التوازن بين ايرادات الدولة ونفقاتها بزيادة الصادرات وترشيد الاستيراد وتثبيت اسعار المواد الاستراتيجية ، وجذب مدخرات المغتربين ، ويمتد لفترة اربع سنوات ١٩٨٩/٨٨ — ١٩٩٢/٩١ . وتبلغ جملة الاستثمارات المستهدفة في البرنامج ١٥,٤ مليار ، ٥٥ ٪ منها بالقطع الاجنبي و٤٥ ٪ بالعملة المحلية . وتوزع الاستثمارات على سنوات الخطة بواقع ٢,٦ مليار جنيه سوداني للسنة الاولى ، ٣,٤ مليار جنيه سوداني للسنة الثانية ، و٤,٢ مليار جنيه سوداني للسنة الثالثة ، ونحو ٥,٢ مليار جنيه سوداني للسنة الرابعة .

اما التوزيع القطاعي للاستثمارات ، فقد استأثر قطاع الخدمات بالأولوية حيث خصص له ٢٨,٥ ٪ من اجمالي الاستثمارات ، يليه قطاع الزراعة بنسبة ٢٦,٩ ٪ فقطاع الطاقة والتعدين ١٧,٢ ٪ ، ثم النقل والمواصلات ١٦,٩ ٪ ، وقطاع الصناعة ١٠,٥ ٪ .

ومن جهة اخرى ، فقد اتخذت الحكومة خلال العام سلسلة من الاجراءات الاقتصادية والمالية الهادفة الى تنشيط الاقتصادي الوطني وتحسين ادائه . فأجازت التكوين النهائي للمجلس القومي للتخطيط الذي يعتبر بمثابة البرلمان الاقتصادي حيث ستكون لقراراته الصفة الالزامية للاجهزة التنفيذية . ويضم المجلس الذي يبلغ عدد اعضائه ٢٢٥ عضوا ، كافة الاحزاب السياسية ، كل حسب نسبة تمثيله برلمانيا ، اضافة الى الوزراء والنقابات والاتحادات المختلفة .

ومع بداية تنفيذ قرار السوق الحرة ، حددت الحكومة سعرا تشجيعيا بلغ ١١,٥ جنيه سوداني للدولار ، مع الابقاء على سعر التعامل الرسمي البالغ ٤,٥ جنيه للدولار .

وقد بدأت هذه السياسة الجديدة تحقق الهدف المرجو منها اذ بدأت عمليات الشراء تتزايد حتى وصلت الى نحو ١,٥ مليون دولار يوميا ، كما بدأ المغتربون في اجراء تحويلاتهم عن طريق المصارف المرخصة بمعدل ٥٠ ألف دولار يوميا مما يشير الى بداية استرداد الثقة في السياسات المالية .

ومن جهة اخرى اصدر بنك السودان سياسة ائتمانية جديدة تلتزم بها البنوك التجارية وتقضي بتمويل القطاعات الانتاجية في حدود ٨٠ ٪ من السقف المقرر لكل بنك وان لا تزيد جملة التسهيلات الممنوحة لغير هذه القطاعات عن ٢٠ ٪ من السقف الائتماني . وحظرت السياسة الجديدة على البنوك تحويل وتخزين بعض السلع بغرض الاتجار المحلي ، كما منعت تقديم اي تحويلات او تسهيلات بغرض شراء العملات الاجنبية او تحويل وشراء العقارات والاراضي والتمويلات الشخصية .

وتستمر البنوك طبقا لهذه السياسة في تمويل كل مستحقات الموردين الاجانب ، الا انها حظرت الاستدانة فيما بين البنوك الا في حالة تمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية .

وبالنسبة للواردات ، حظرت السياسة الائتمانية الجديدة تمويل اي سلعة مستوردة من موارد السوق الرسمي او الحر فيما عدا التمويل الاول لرخصة الاستيراد ، وحددت للعميل ، بالنسبة للسلع الاساسية الممولة عن طريق البنوك من موارد السوقين ، بان يدفع ٢٥ ٪ في حالة السوق الرسمي و٣٠ ٪ في حالة السوق الحر بالعملة المحلية كهامش ، وان يدفع نسبة ٥ ٪ من قيمة

البضاعة كضمان لدى البنك.

وكان مجلس الوزراء قد وافق في بداية ايلول / سبتمبر من هذا العام على تعديل شروط الاستدانة من النظام المصرفي المنصوص عليها في قانون بنك السودان، بحيث ترتفع نسبة الاستدانة من ١٠ ٪ الى ٢٠ ٪ من اجمالي الايرادات العامة. وقد عزي هذا التعديل الى تغيير قيمة الجنيه وارتفاع حجم الميزانية العامة.

وفي مجال الاصلاح الاقتصادي كذلك:

اقرت الحكومة سياستها تجاه مؤسسات القطاع العام والتي تتلخص في اصلاح هذه المؤسسات واعادة تأهيلها ومراجعة موقف المؤسسات الخاسرة منها بهدف اصلاحها او التخلص منها ببيعها الى القطاع الخاص او التعاوني او المشترك. وفي هذا الاطار، ستؤول مشاريع النيل الازرق والنيل الابيض الزراعية الى احد القطاعين الخاص او التعاوني، كما ستتم تصفية المؤسسة العسكرية التجارية والمؤسسات التابعة لها.

تشجيع الاستثمار:

وبالنسبة للاجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار فقد تمت اعادة صياغة قانون تشجيع الاستثمار وتشكيل الهياكل الادارية لجهاز الامانة العامة للاستثمار وتحديد العلاقات بصورة واضحة بين كافة الجهات المتخصصة بهذا الشأن. وتهدف السلطات من وراء ذلك الى ازالة كافة المعوقات البيروقراطية التي تواجه المستثمرين، وتيسير عملية منح التسهيلات والحوافز للمستثمرين بما يحقق الفوائد المشتركة لهم وللاقتصاد الوطني.

كما اصدرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي عددا من القرارات الخاصة بتشجيع الاستثمار. شملت دفع ارباح المستثمر بالعملات الصعبة التي سجل بها، بشرط ان يحدد المقابل المحلي من عائد استثماراته بسعر الصرف السائد وقت التحويل، وتخفيض نسبته بين ١٠ ٪ و٢٥ ٪ من قيمة الصادرات لمقابلة احتياجات المصدر من المدخلات وقطع الغيار وتحويل الارباح وتسوية الديون شريطة ان يفتح حسابا بذلك في بنك السودان ويقدم خطاب الاعتماد وفق الضوابط والاجراءات المرعية. وشملت القرارات استعجال وضع الخريطة الاستثمارية الى جانب تحديد فترة زمنية بين تاريخ تقديم الطلب والحصول على التصديق وهي ثلاثة اشهر. كما سيتم اتخاذ قرارات تحديد اسعار المنتجات على اساس التكلفة الحقيقية واضافة هامش ربح معقول.

الديون الخارجية:

بلغت ديون السودان الخارجية نحو ١١ مليار دولار، وقد صنف تقرير اعدته وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، عن الديون الخارجية، اهم مجموعات الدول والمؤسسات الدائنة للفترة المنتهية في كانون الثاني / يناير ١٩٨٧.

وذكر التقرير ان مستحقات الديون الواجبة السداد للدول العربية تبلغ ١١٣١ مليون دولار وان

السودان يسعى نحو اعفاء كلي او جزئي للفوائد المتراكمة مع اعادة جدولة اصل الدين على اسس تفضيلية . وحول الديون المستحقة لدول المعسكر الشرقي ، ذكر التقرير انها بلغت ٣١٣,٥ مليون دولار ، وان الديون المستحقة لدول اخرى كالصين والهند وكوريا وايران تبلغ ٣١٨ مليون دولار .

اما بالنسبة للديون المستحقة لمؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصناديق العربية فقد بلغت ٢٨٤٧ مليون دولار ، ونظرا لصعوبة اعادة جدولة هذه الديون كما تنص لوائح هذه المؤسسات . فقد اوصى التقرير بضرورة سدادها لضمان استمرار تنفيذ المشاريع التي تمولها والسعي للحصول على شروط ميسرة للسداد .

وبلغت ديون جمهورية السودان لدول نادي باريس حتى بداية العام الماضي نحو ٢١٦٥ مليون دولار منها ١٤٥١ مليون دولار تمت اعادة جدولتها ، اضافة لنحو ١٩٠٠ مليون دولار تستحق لمجموعة نادي لندن .

وقال التقرير ان ديون الموردين الاجانب قد بلغت نحو ٢٣٤ مليون دولار ، يتوفر جزء كبير من المقابل المحلي لها في بنك السودان ، وجزء تم تحويله للخارج بطرق مختلفة .

وتسعى الحكومة السودانية للحصول على شروط ميسرة للسداد خاصة فترات السماح الطويلة ، كما تحاول الحصول على اعفاءات من الدول الدائنة وهناك دول عديدة الغت مع مطلع العام الحالي ديونها بالفعل ، منها السويد التي الغت مع مطلع العام الحالي ديونها المستحقة على السودان والتي تقدر قيمتها بنحو ٢٠ مليون دولار .

وقد اوضح التقرير ان نسبة خدمة الديون المستحقة السداد قد ارتفعت من ١٠٣ ٪ من حصيلة الصادرات في عام ١٩٨٣ الى ٨٩٦ ٪ في عام ١٩٨٤ ثم اصبحت ٨٠٥ ٪ في عام ١٩٨٥ .

كما تسعى جمهورية السودان ، من خلال عضويتها في مجموعة الاتصال المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية والتي تضم اثنتي عشرة دولة افريقية ، الى اجراء اتصالات دولية مع الدول الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية لعقد مؤتمر عالمي يخصص لبحث مشكلة الديون الافريقية التي بلغت حتى نهاية عام ١٩٨٦ بنحو ٢٠٠ مليار دولار .

ومن جهة اخرى ، اعلن صندوق النقد الدولي في ايلول / سبتمبر الماضي عجز عدد من الدول المدينة بينها جمهورية السودان ، عن تنفيذ الشروط التي اقترح تنفيذها لاستمرار عملياته الاقراضية ، وعدم تسديدها اقساط القروض المستحقة عليها ، وقرر كذلك وقف كافة القروض والتسهيلات الى هذه الدول .

وفي تطور لاحق انتهت يوم ١٩٨٨/١٢/٢ اجتماعات الدول المانحة التي نظمتها مجموعة دول نادي باريس بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي لمناقشة تمويل برنامج الانقاذ والاصلاح الرباعي والذي تقدر تكاليفه بنحو ٤٠٧ مليون دولار . وقد اكدت المصادر الرسمية السودانية بان المشاركين في الاجتماعات وافقوا على توفير بنحو ٣١٠ مليون دولار من اجمالي التكاليف المقدرة ، في حين وعدت دول غربية اخرى بسداد الفجوة التمويلية .

قطاع التجارة :

في اطار خطتها الرامية لزيادة الانتاج وتحفيز المنتجين وتشجيع الصادرات الوطنية ، حددت الحكومة مرتكزات السياسة العامة للدولة بما يلي :

- الالتزام بسياسة واضحة تسمح بتصدير الفائض المتاح دون اللجوء الى تغيرات وقتية مما يؤثر على سمعة البلاد لدى المستوردين او يؤثر على استمرارية التدفق السلعي الى الخارج .
- الاستمرار في اتباع مبدأ حرية التجارة وكسر الاحتكار وفتح باب المنافسة دون اللجوء الى قيود بيروقراطية .
- التأكيد على حصول المنتج والمصدر على السعر العادل والمناسب لمنتجاته كسياسة تحفيزية ثابتة .
- تكثيف الاتصالات الخارجية لفتح آفاق جديدة للمنتجات الوطنية سواء على المستوى الثنائي او الدولي .
- المتابعة المستمرة لاتجاهات الاسعار العالمية ومستويات الطلب .
- الاهتمام بالدراسات التسويقية والميدانية لاسواق المحاصيل .
- الاهتمام بضبط الجودة ووضع نظام متكامل للرقابة عليها .

ولتحقيق هذه الاهداف ، فقد تقرر:

- الغاء الحد الادنى لاسعار الصادر ما عدا السلع الاساسية منها كالذرة والفول السوداني والماشية واللحوم والسمسم .
- الغاء احتكار تصدير الحبوب الزيتية عن طريق شركة السودان للحبوب الزيتية وفتح باب تصدير السمسم والفول السوداني امام القطاعين العام والخاص . كما تقرر فتح باب تصدير الذرة في موسم السنة الحالية نظرا لارتفاع انتاجه .
- ايقاف العمل بنظام الصفقات المتكافئة .
- تبسيط اجراءات التصدير .

واعلنت الحكومة في هذا الصدد انها ستترك لعوامل السوق تحديد اسعار اغلبية السلع ، مقررة بذلك الغاء التسعيرة الالزامية لها . اما بالنسبة لبعض السلع الاساسية كالخبز ومدخلاته والادوية وملابس الاطفال والمواد النفطية . فستقوم وزارة التجارة والتعاون والتموين بتحديد اسعار بيعها حماية للمستهلك . ويجدر التنويه بان حجم الدعم الحكومي للخبز يتراوح بين ٨٧ و١١٣ مليون دولار سنويا .

وقد حددت الوزارة انواع السلع التي سيتم استيرادها من خلال السوق الرسمي الذي تتكون موارده اساسا من حصيلة الصادرات والقروض والمنح والاعانات ، وتضم هذه السلع المواد التالية : النفط ومشتقاته ، الزيوت ، الشحوم ، الدقيق ، القمح ، الادوية ، المستلزمات الطبية ، الخميرة ، العدس ، حليب الاطفال ، مواد التعبئة ، التغليف ، السكر ، الشاي ، الاعلاف المركزة ، احتياجات الماء والكهرباء ، مدخلات الانتاج الزراعي وبعض مدخلات الانتاج الصناعي مثل مدخلات صناعة الدواء ومصانع السكر ، ومصانع الغزل والنسيج والكبريت .

اما بالنسبة للسلع التي تستورد من خلال السوق الحرة فقد تقرر وضع قائمة بها يحددها بنك السودان حسب ما تقرره لجنة ترشيد الاستيراد . ومن جهة اخرى ، قررت وزارة التجارة تصحيح مسار الشركات التجارية التابعة لها عن طريق دمج بعض الشركات لتصبح ذات قوة اقتصادية وادارية تمكنها من ممارسة اعمالها بكفاءة عالية تتحقق معها مصلحة المواطنين وتوفر لهم السلع الاستهلاكية والتموينية ومدخلات الانتاج .

قطاع الزراعة :

بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي خلال العامين الماضيين نحو ٣٥ ٪ ، كما بلغت نسبة مساهمته في اجمالي صادرات البلاد نحو ٨٨ ٪ . وتولي الدولة اهتمامها بالقطاع التقليدي ورفع انتاجيته . وتنتهج الحكومة سياسة منح المزارعين حرية اكبر في اختيار التركيبة المحصولية ، وتوجيه السياسات الزراعية في مجال الغابات ، وتعمل على مراجعة القوانين سعيا نحو اعادة الغطاء النباتي واستزراع المراعي .

كما تسعى وزارة الزراعة والموارد الطبيعية الى تهيئة المناخ المناسب للاستثمار وذلك بتشجيع مبادرات القطاع الخاص وتوجيه استثماراته نحو القطاعات المنتجة بدلا من الاستثمارات الهامشية ، وتحفيز المنتجين باتباع سياسات تسعيرية وتسويقية فعالة يراعى فيها تكلفة الانتاج ونفقات التسويق . وكانت الوزارة قد اعدت خطة متكاملة للتحضير المبكر للموسم الزراعي الجديد بهدف زيادة الانتاجية في المشاريع القائمة والتوسع في الرقعة الزراعية وتطوير الانتاج الحيواني والنباتي تحقيقا للامن الغذائي ، والعمل على تحقيق الموازنة في التنمية الزراعية بين الاقاليم المختلفة من خلال التوسع الزراعي الرأسي والافقي . و يعتبر ما خصصته ميزانية التنمية للعام ١٩٨٩/٨٨ للقطاع الزراعي خطوة جادة نحو اعطاء الاولوية لهذا القطاع الهام .

وفي بداية الموسم الزراعي للعام الحالي ، اعلنت الوزارة ان الحصاد سيشهد مشكلة كبيرة في الايدي العاملة ، بسبب تضاعف انتاجية المحاصيل بنسبة ٤٠٠ ٪ فمن المتوقع ان تسجل انتاجية القمح نسبة عالية قياسا لانتاجية العام الماضي ، كما تشير التقديرات الاولية الى ان محصول الذرة سيبلغ نحو ٣٧ مليون جوال محققا فائضا كبيرا قابلا للتصدير ، وتتطلب زيادة الانتاجية هذه ان تواكبها زيادة في حجم العمالة بنفس القدر . وعلى هذا فقد قررت السلطات استخدام النازحين واللاجئين بصورة رسمية في عمليات الحصاد ، وكونت لجنة فنية لحل مشاكل الترحيل .

كما وضعت الوزارة خطة لتصنيع الاسمدة محليا ومن المتوقع ان يبدأ الانتاج خلال السنوات الاربع القادمة .

وكان البنك الدولي قد وافق في بداية العام على منح جمهورية السودان قرضا بقيمة ١٠٤,٥ مليون دولار يخصص منها مبلغ ٨٥ مليون دولار لاعادة تأهيل المشاريع الزراعية وتمويل مدخلات القطاع الزراعي لموسم العام الحالي .

كما شرعت مصلحة الاحصاء منذ كانون الثاني / يناير بوضع التحضيرات والاجراءات الفنية اللازمة لاعداد مسح زراعي شامل للانتاج يشمل المساحات والملكية الزراعية وحجم العمالة

والانتاج الحيواني في القطاع الزراعي ، وذلك بهدف توفير البيانات اللازمة لاعادة تأهيل البنيات الاساسية لهذا القطاع الحيوي .

قطاع النفط والثروة المعدنية :

اعلنت وزارة الطاقة والمعادن عن استئناف شركات التنقيب عن النفط لنشاطها في البلاد . فقد بدأت شركة صن أويل العمل الاستكشافي في الاقليم الاوسط بعد ان تم تعديل الاتفاقية معها ، كما بدأت شركة شيفرون الامريكية عمليات التنقيب في كردفان ودارفور . واشارت الوزارة الى انه من المنتظر توقيع اتفاقية جديدة مع شركة باناكو السويسرية للتنقيب عن الغاز الطبيعي في منطقة البحر الاحمر . وتوقعت الوزارت منح امتياز آخر جديد للتنقيب عن النفط في الركن الشمالي الغربي للبلاد على الحدود مع مصر وليبيا وتشاد . كما حصلت شركتان امريكيتان واخرى عربية من دولة الامارات العربية المتحدة على معلومات تفصيلية بناء على طلبات تقدمت بها للوزارة تمهيدا للدخول في اتفاقيات للتنقيب عن النفط في البلاد .

وقد شرعت شركة شيفرون الامريكية عمليا في نقل معداتها الى المواقع التي سوف تنقب فيها عن النفط بمنطقة شمال غرب المجلد ، واعدت الميزانية الخاصة باعمال التنقيب التي بدأت خلال النصف الثاني من العام الحالي بعد استكمال توفير المعدات والتجهيزات اللازمة واقامة معسكرات العاملين . ويجدر التنويه بان الشركة كانت قد تخلت في وقت سابق عن ٣٠ ألف كيلومتر مربع من مناطق امتيازها بالنيل الازرق وفقا للاتفاقية المبرمة بينها وبين وزارة الطاقة والتعدين وكانت الوزارة قد اكدت في منتصف العام الحالي اهتمام الحكومة السودانية باستثمار ما تم اكتشافه من احتياطات نفطية في بانتيو الواقعة في الجزء الشمالي من جنوب البلاد ، باستغلالها تجاريا . وتشير التقديرات الاولية الى ان مخزون النفط في المنطقة يمكن ان يوفر نحو ٧٠ ألف برميل يوميا ، وانه اذا تم استغلال هذا المخزون فان آثاره الايجابية ستنعكس على اوضاع ميزان المدفوعات وحصيلة القطع الاجنبي التي تستهلك فاتورة النفط الجزء الاساسي منها .

ومن جهة ثانية ، يعمل السودان حاليا على زيادة انتاج الكروم العالي الجودة من مناجم جبال اللانقسنا في جنوب شرق البلاد وذلك على مرحلتين . يكون الانتاج في المرحلة الاولى منها ٣٠ ألف طن ، وفي الثانية ٥٠ ألف طن سنويا .

كما اعيد فتح وتشغيل منجم جبيت للمعادن بعد ان كان متوقفا عن الانتاج منذ العام الماضي . وذلك بطاقة انتاج تبلغ طنا واحدا من الذهب سنويا . وتستغل المنجم شركة سودانية فرنسية مشتركة .

أحداث ووقائع أخرى :

تعرضت الخرطوم والمديرية الشمالية ومناطق اخرى في البلاد لامطار غزيرة وفيضان نهر النيل بشكل لم تشهد له البلاد مثيلا منذ عام ١٩٤٦ . وقد تسبب الفيضان في تدمير مشاريع البنية الاساسية والاضرار بخطط تنمية وانعاش الاقتصاد الوطني ، كما ادى الى تدمير عشرات الآلاف

من المنازل وتشريد اكثر من مليوني شخص .

وتقدر الحكومة حجم خسائر الفيضان بنحو ١٤ مليار جنيه سوداني منها ١٠,٧ مليار جنيه سوداني جملة الخسائر العامة ، و٣,٣ مليار جنيه سوداني خسائر فاقد الانتاج ، وقد تركت غزارة الامطار مناخا مناسبا لتوالد الجراد وتكاثره حيث تعرضت عدة اقاليم الى غزو اسراب كبيرة من الجراد مما هدد محصول الموسم الزراعي .

وبالنسبة للمغتربين ، فقد تم ادخال تعديلات جذرية على سياسة الدولة تجاههم . حيث تقرر الابقاء على المساهمة الوطنية الالزامية وتطبيق التحويل الالزامي والغاء القرار المتعلق بتحويل ٣٠ ٪ من مدخراتهم بسعر صرف تشجيعي وذلك تحفيزا لهم لتحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية المصرح بها في السوق الحرة .

وكان مجلس الوزراء قد وافق بقراره رقم (١٢١) المؤرخ ١٩٨٨/٣/٦ على :

أ ـ تنفيذ تحويل الحد الادنى لتحويلات العاملين في الخارج عبر القنوات الرسمية على ان يكون الحد الادنى السنوي للتحويل لكل فئة من فئات المغتربين كالآتي :

العمال : ٥٠٠ دولار، الموظفون : ١٠٠٠ دولار، المهنيون واساتذة الجامعات : ٢٠٠٠ دولار، ورجال الاعمال : ٣٠٠٠ دولار.

ب ـ مراجعة قيمة اسعار الاراضي المخصصة للمغتربين وقيمة المبلغ المطلوب تحويله كشرط لحصولهم على قطعة ارض بالسعر التشجيعي مراعاة لظروفهم .

احداث سياسية :

تم في بداية العام الحالي التوقيع على الميثاق السوداني الانتقالي الذي ينظم الممارسات السياسية الى حين الاتفاق النهائي الذي يقره المؤتمر القومي الدستوري . وقد التزم الميثاق بالديمقراطية التعددية كنظام للحكم ومساواة المواطنين في الحقوق والواجبات ، وان تكون ادارة الجنوب وفقا لقانون الحكم الذاتي الاقليمي للمديريات الجنوبية الصادر عام ١٩٧٢ وتكثيف جهود الاغاثة لنجدة المواطنين في هذه المديريات واقاليم اخرى في البلاد . كما نص على تكوين لجنة قومية مخصصة لوضع برنامج اقتصادي شامل ينفذ بعد انهاء القتال في الجنوب ، وعلى ان الاسلام والمسيحية هما الديانتان الرئيسيتان في جمهورية السودان .

وقد وقع الميثاق كافة الاحزاب الشمالية والاحزاب الجنوبية ، ولم تشارك في التوقيع الجبهة القومية الاسلامية والحزب الشيوعي .

وقد شهد العام بعض الازمات السياسية الوزارية . فبعد ان جددت الجمعية التأسيسية يوم ١٩٨٨/٤/٢٧ ثقتها بالسيد رئيس الوزراء وانتخبته رئيسا لحكومة الوفاق الوطني ؛ حدثت ازمة وزارية في ايار/ مايو تم على اثرها تشكيل حكومة ائتلافية جديدة شاركت فيها لاول مرة الجبهة القومية الاسلامية ، اضافة للحزبين الرئيسيين ، الامة والاتحادي الديمقراطي . وقد حدد رئيس الوزراء برنامج حكومته امام الجمعية التأسيسية في حزيران / يونيو، وتضمن البرنامج عشر نقاط رئيسية تناولت ميثاق الوفاق الوطني ، السياسات الاقتصادية ، قضايا الميثاق الاجتماعي ، الحريات

وحقوق الانسان، مبادرة السلام، اصلاح التعليم العالي، الخدمة العامة، ميثاق الاعلام والسياسة الخارجية.

وعلى الصعيد الخارجي، قام وفد سوداني رسمي بزيارة طرابلس في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية حيث اجرى مباحثات حول تأكيد العلاقات بين البلدين وحول مشروع الوحدة بينهما، وصدر بيان مشترك عن المباحثات اسفر عن جدل سياسي واسع بين الاحزاب السودانية. ووقعت بعض المناوشات على الحدود السودانية الاثيوبية المشتركة اسر خلالها عدد من الجنود الاثيوبيين، الامر الذي ادى الى تأجيل اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين والتي كان من المقرر ان تبدأ في كانون الثاني / يناير في الخرطوم للتوصل الى اتفاق شامل حول كافة المشاكل والقضايا المعلقة بينهما يقوم على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. و يبدو ان جهود الوساطة التي قامت بها جمهورية مصر العربية لتحسين علاقات السودان واثيوبيا قد اتت ثمارها، فقام وفد سوداني رسمي بزيارة اديس أبابا وعقد مباحثات اسفرت عن بيان مشترك يقضي بالحفاظ على حقوق السيادة القومية ووحدة اراضي البلدين والالتزام بالسعي المشترك لايجاد الحلول السلمية لكافة المشاكل التي يواجهانها. وقد شكل الجانبان لجنة فنية مشتركة وأوكل اليها مهمة دراسة هذه المشاكل وايجاد الحلول المناسبة بما يرضي الطرفين.

اما بالنسبة لقضية الجنوب، فقد قرر مجلس الوزراء في شباط / فبراير اغلاق باب الحوار مع حركة المتمردين بقيادة العقيد جون قرنق، وان هذا التوجه سيبقى قائما حتي تستجيب الحركة لنداءات السلام. وفي منتصف العام، اعلنت الحركة عن مبادرة دعت فيها الى عقد مؤتمر وطني تشارك فيه كافة الاحزاب السياسية، دون شروط مسبقة، وذلك لوضع حد للحرب الاهلية في الجنوب. وقد اعلن رئيس الوزراء في هذا الصدد بأن الحكومة لم تستلم تفاصيل هذه المبادرة، وانها تنتظر جواب الحركة على مبادرة الحكومة التي سلمها رئيس الوزراء للرئيس الاثيوبي ابان اجتماعات رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية المنعقدة في اديس أبابا بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥.

ومن جهة اخرى استمرت المجابهات المسلحة بين القوات الحكومية وحركة المتمردين في عدة مناطق في جنوب السودان، وتواصل القوات المسلحة السودانية استعداداتها العسكرية لاسترداد المناطق التي احتلها المتمردون.

ونظرا للموقف في الاقليم الغربي، وافق مجلس الدفاع الوطني على خطة امنية عاجلة وضعتها الحكومة لانقاذ اقليم دارفور بسبب تردي الاوضاع الامنية فيه. وتقتضي الخطة بانشاء قيادة عسكرية مشتركة للقوات المسلحة وقوات الشرطة بالاقليم لتنفيذ الاجراءات الامنية الخاصة بجمع الاسلحة من الافراد والقبائل ووقف جميع اشكال التسلل الاجنبي عبر الحدود ووضع اجراءات استثنائية لمراقبة مناطق الحدود المشتركة بين السودان وليبيا وتشاد.

ومع نهاية العام، حدثت تطورات سياسية هامة على الصعيدين الداخلي والخارجي. فقد قام رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي خلال تشرين الثاني / نوفمبر بمبادرة للوصول الى اتفاق لانهاء الحرب الاهلية من خلال التفاوض المباشر مع جون قرنق، زعيم المتمردين، في العاصمة الاثيوبية، وبخاصة في الوصول الى اتفاق لوقف اطلاق النار، تمهيدا لعقد مؤتمر دستوري يضع حلاً سياسياً

دائماً للمشكلة وقد حظي الاتفاق بتأييد مختلف الاحزاب والهيئات والنقابات، الا ان الحكومة لم تعتمد الاتفاق لعدم قبولها لبعض الشروط الواردة فيه. وقد اعلن الحزب اثر ذلك عن انسحابه من حكومة الائتلاف الوطني، واعلن رئيس الوزراء عن استمرار الحكومة في اداء مهامها حتى يتم تشكيل حكومة جديدة.

اما على الصعيد الخارجي، فقد تم اجراء مباحثات سياسية هامة مع اثيوبيا تناولت كافة القضايا المعلقة وفي مقدمتها مبادرة السلام السودانية. وقد اكد الجانبان حرصهما على دفع خطى السلام وحل المشاكل المطروحة بما يحقق مصالحهما المشتركة. ويجدر التنويه بان القضية الارتيرية تمثل احدى القضايا الاساسية التي تمحورت حولها المباحثات.

القروض

حصلت جمهورية السودان خلال العام على القروض والمنح التالية :

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض او المنحة	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٨/١٢/٣١	٧٠,٩٠٠ مليون	ريال سعودي	تمويل اعمار مشروع الجزيرة .
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٨/٨/٩	٤٠,٠٠٠ مليون	ريال سعودي	تمويل دعم القطاع الزراعي .
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٨/١١/١	٣٦,٠٠٠ مليون	ريال سعودي	شراء معدات لسكة حديد السودان .
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/٥/٢٤	٨,٥٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل الشبكة القومية للكهرباء .
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/٥/٢٤	١٠,٠٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع مياه بورتسودان .
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/٥/٢٤	٤,٥٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل اعادة تأهيل مصانع الغزل والنسيج .
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٨/١٠/١٠	٥,٢٥٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع مياه الفاشر .
المملكة العربية السعودية	١٩٨٨	٤٤,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل واردات النفط .
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	١٩٨٨	٥١,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل واردات النفط .
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٢/٨	١,٧٢٤ مليون	دينار اسلامي	منحة لانشاء مراكز للتدريب المهني للاطفال المشردين .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١٢/١١	١,٥٣٨ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد قمح من المملكة العربية السعودية .
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٨/٨/٣١	٠,٠٥٠ مليون	دولار امريكي	منحة لشراء ادوات طبية .
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٨/٩/٢	٠,١٠٠ مليون	دولار امريكي	منحة لشراء ادوية .
وكالة التنمية الدولية	١٩٨٨	٠,٧٠٠ مليون	دولار امريكي	مجلس ابحاث الطاقة .

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض او المنحة	عملة القرض	المشروع المستفيد
وكالة التنمية الدولية	١٩٨٨	١٣,٥٠٠ مليون	دولار امريكي	محطة مياه القضارف .
وكالة التنمية الدولية	١٩٨٨	١,٦٠٠ مليون	دولار امريكي	مشروع الزراعة المطرية بكردفان .
وكالة التنمية الدولية	١٩٨٨	٥,٠٠٠ مليون	جنيه سوداني	دعم اعمال الاغاثة الصحية .
بنك التنمية الاوروبي	١٩٨٨	١٤,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	توفير مدخلات الانتاج الصناعي .
بنك التنمية الاوروبي	١٩٨٨	١٦,٨٠٠ مليون	وحدة حسابية	مشروع الزراعة بكردفان .
بنك التنمية الاوروبي	١٩٨٨	٣,٠٠٠ مليون	وحدة حسابية	مشروع تعدين الذهب .
بنك التنمية الاوروبي	١٩٨٨	١٠,٩٠٠ مليون	وحدة حسابية	السكة الحديد .
بنك التنمية الاوروبي	١٩٨٨	١٥,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	مشروع الطاقة بخزان الروصيرص .
بنك التنمية الافريقي	١٩٨٨	١٤,٢٠٠ مليون	دولار امريكي	شراء قاطرات وقطع غيار.
بنك التنمية الافريقي	١٩٨٨	٨٠,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	مشاريع اعادة التعمير والتأهيل .
بنك التنمية الافريقي	١٩٨٨	١١,٠٠٠ مليون	وحدة حسابية	تأهيل السكة الحديد .
هيئة التنمية الدولية	١٩٨٨	٣٥,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	هيئة السكة الحديد .
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٩٨٨	٨,٨٠٠ مليون	دولار امريكي	المشروع التعاوني .
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٩٨٨	٤٠,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	برنامج اعادة تعمير مناطق الفيضان .
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٩٨٨	٣٤,٠٠٠ مليون	وحدة حسابية	اعانة اللاجئين وتمويل واردات .
اليابان	١٩٨٨	٨٠,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	محطة الطاقة الحرارية ، الطرق ، خط انابيب .
هولندا	١٩٨٨	٥,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	انتاج الطاقة من الغابات .
ايطاليا	١٩٨٨	٢,٥٠٠ مليون	دولار امريكي	معالجة تلوث مياه الشرب .
ايطاليا	١٩٨٨	١٠,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	اغاثة منكوبي الفيضان .

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض او المنحة	عملة القرض	المشروع المستفيد
بريطانيا	١٩٨٨	٢٧,٠٠٠ مليون	جنيه استرليني	مشاريع اقتصادية .
بريطانيا	١٩٨٨	٢٢,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تأهيل السكة الحديد .
فرنسا	١٩٨٨	٦٠,٠٠٠ مليون	فرنك فرنسي	مساعدات غذائية
المانيا	١٩٨٨	٢٢,٨٠٠ مليون	دولار امريكي	السكة الحديد والري .

٤.٨ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.٨ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

ابرز المخطط الرباعي للانقاذ والاصلاح والتنمية ١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩١/٩٠ اهم المجالات التي تتوفر فيها فرص استثمارية تحظى بأولوية في اطار البرنامج .

وفيما يلي مجمل هذه الفرص :

القطاع الزراعي :

وتتمثل اهم فرص الاستثمار فيه فيما يلي :

ــ تطوير زراعة القمح في الاقليم الشمالي .
ــ تنمية انتاج الارز بمنطقة حوض ابو قصبة .
ــ انتاج الغلال والخضر والفاكهة والبقوليات .
ــ انتاج الحليب من الابقار والاغنام وتسمينها بالدمازين .
ــ اقامة مزارع رعوية لتسمين الاغنام .
ــ انتاج اللحوم من الابقار بمنطقة الدمازين .
ــ انتاج بيض المائدة .
ــ اقامة مصانع لانتاج الاعلاف .
ــ نقل وترحيل وتصنيع المخلفات الزراعية وتصنيع منتجات الغابات .
ــ بناء صوامع ومنشآت تخزين .
ــ اقامة مجمعات زراعية / صناعية في مناطق مختلفة من البلاد .

القطاع الصناعي :

وفيما يلي عرض لاهم فرص الاستثمار في هذا القطاع :

في مجال الصناعات الغذائية والتبغ :

ــ اقامة مصانع لانتاج السكر في مناطق مختلفة من البلاد وتطوير طاقة بعض المصانع القائمة .
ــ تعليب لحوم الابقار والضأن .
ــ صيد وحفظ وتعليب الاسماك .
ــ انتاج الزيت النباتي والمربات والفول السوداني .
ــ صناعة مكعبات المولاس والقباس .
ــ انتاج السجائر والتبغ .

مجال صناعة الورق ومنتجاته :

ــ صناعة ورق الكتابة والطباعة .

ـــ انتاج الورق المقوى .
ـــ انتاج مواد التعبئة والتغليف .

في مجال صناعة الخشب ومنتجاته :
ـــ صناعة الاثاث الخشبي الراقي .

في مجال الصناعات الكيماوية :
ـــ صناعة الادوية والصناعات الصيدلية .
ـــ صناعة الصابون والسائل والمنظفات الصناعية .
ـــ صناعة البطاريات الجافة .

في مجال مواد البناء والحراريات :
ـــ صناعة الخزفيات من الاواني والادوات الصحية .
ـــ صناعة الزجاج المسطح الشفاف .
ـــ صناعة القوارير الزجاجية .
ـــ صناعة الاسمنت والطوب الاسمنتي والرملي والبلوكات الكبيرة .

في مجال الصناعات الهندسية :
ـــ انتاج الحديد من الخردة .
ـــ انتاج الكوالين والاقفال والمفصلات والشناكل والأكر والترابيس .
ـــ انتاج الانشاءات المعدنية الخفيفة .
ـــ صناعة الخزان ومواقد وسخانات البوتوغاز .
ـــ تجميع الآلات والمعدات الزراعية .
ـــ تجميع عربات البضاعة للسكة الحديدية .
ـــ تجميع الجرارات الزراعية .
ـــ تجميع الدراجات والموتوسيكلات .
ـــ اقامة ورش لصناعة الاثاث الحديثة .

في مجال الصناعات الاليكترونية :
ـــ صناعة مولدات ومراوح ولوازم كهربائية .
ـــ تجميع راديوهات وتلفزيونات .

في مجال صناعة الغزل والنسيج :

ـ صناعة النسيج الخاص بالملايات والاقمشة الملونة .

ـ صناعة منتجات التريكو.

في مجال صناعة الجلود :

ـ صناعة الاحذية والمنتجات الجلدية .

٨ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع جوالات البلاستيك	قطاع خاص	ام درمان	دراسة جدوى اولية	٥,٠٠٠ مليون جنيه سوداني ٢,٠٠٠ مليون دولار امريكي
مصنع عبوات البلاستيك	قطاع خاص	ام درمان	دراسة جدوى اولية	٤,٠٠٠ مليون جنيه سوداني ١,٠٠٠ مليون دولار امريكي
مصنع مخلفات الورق	قطاع خاص	الخرطوم	دراسة جدوى اولية	٥,٥٠٠ مليون جنيه سوداني ٠,٢٠٠ مليون دولار امريكي
المشروع المتكامل للشركة العصرية للتجارة والصناعة والغذاء المحدودة	قطاع خاص	الخرطوم	دراسة جدوى نهائية	٣٧,٠٠٠ مليون جنيه سوداني ٨,٢٠٠ مليون دولار امريكي

٥.٨ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها .

(٩)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية العربية السورية
لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٨٨

منحت الدولة خلال العام العديد من المزايا والتسهيلات بموجب القوانين والتشريعات التي اصدرتها في مجال الصناعة والزراعة والسياحة .

ومن جهة اخرى تم تشكيل لجنة عليا للاستثمار للنظر في اصدار قانون موحد للاستثمار يتضمن تنظيما دقيقا للمزايا والاعفاءات الممنوحة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية ، مع تحديد المرجع المتخصص والجهة الرسمية المخولة ببحث مجمل قضايا الاستثمار والترخيص والاشراف على قضايا المغتربين ، وفيما يلي ابرز المستجدات خلال هذا العام :

١.٩ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية :

في اطار تنظيم الامور النقدية والمصرفية ، تميز العام بالتوسع في استخدام الاسعار التشجيعية للعملات الاجنبية اضافة الى اقرار بعض التنظيمات المالية والمصرفية ، وذلك على النحو الآتي :

- بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩ صدر القرار رقم (٤٤٠) بتعديل المادة الاولى من القرار رقم (٤٥) المؤرخ ١٩٨٤/٢/٧ وبموجبه اصبح تبديل وشراء العملات الاجنبية يتم باسعار السوق التشجيعية بدلا من اسعار السوق السياحية .
- كما صدرت تعليمات مكتب القطع رقم (٢٧٣) بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣ بالسماح ببيع وتحويل العملات الاجنبية للقطاع الخاص من السوق التشجيعية لاغراض غير تجارية محددة .
- صدرت تعليمات المكتب رقم (٢٧٤) بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠ بشأن شراء العملات الاجنبية من العاملين خارج سوريا بالسعر التشجيعي .
- اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية التعميم رقم (٧) بتاريخ ١٩٨٨/١/١٦ بشأن تطبيق القرار رقم (٩٩٩) والخاص بتعديل السعر الرسمي للدولار الامريكي بـ ١١,٢٥ ليرة سورية * .
- بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩ صدر الكتاب رقم (١/٤٧١) عن رئيس مجلس الوزراء بالموافقة على تسعير الدولار المستخدم اساسا في احتساب الرسوم الجمركية المترتبة على العرب والاجانب غير المقيمين على اساس ١١,٢٥ ليرة سورية للدولار.
- بموجب كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم (١/٣٤٠) بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢١ تم السماح للمغتربين السوريين ولرعايا الدول العربية بالاكتتاب باسهم الشركات المشتركة الزراعية ودفع قيمتها بالدولار الامريكي بالسعر المتداول في اسواق الدول المجاورة ودفع ارباح المساهمين بالدولار الامريكي المتداول .

---

* الدولار الامريكي يعادل ١١,٢٥ ليرة سورية كما في ١٩٨٨/١٢/٣١ .

- اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التعليمات رقم (٩/٤/١٤١٨) بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٣ بوجوب قيام اصحاب المنشآت الصناعية او وكلائهم باستلام وثائق الشحن العائدة للمستوردات الواردة لهم عن طريق المصرف التجاري السوري وذلك بالنسبة للآلات والمواد الاولية وقطع التبديل .
- صدر القانون رقم (١٧) بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢ بتحديد معدلات الفوائد في جميع العمليات المصرفية الدائنة والمدينة على العمليات المماثلة لدى صندوق توفير البريد او غيره .
- اصدر وزير الاقتصاد والتجارة بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٣ قراره رقم (٣٦٥) بتعديل بعض مواد نظام عمليات المصرف الصناعي .

نتيجة للتوسع في استخدام الاسعار التشجيعية للعملات الاجنبية ، وحفاظا على موارد الخزانة العامة ، فقد صدرت عدة تشريات بتعديل فئات الرسوم والخدمات التي يلتزم غير المقيمين بأدائها بحيث يظل ما يتحمله هؤلاء من عبء مقوما بعملاتهم هو عين ما كانوا يتحملونه قبل العمل بالاسعار التشجيعية لتبادل العملات الاجنبية ، كما صدرت عدة تشريعات تتناول بالتنظيم بعض جوانب النظام الضريبي ، وذلك بالتفصيل الآتي :

وفي اطار الضرائب والرسوم :

- صدر قرار وزير المالية رقم (٨٩) بتاريخ ١٩٨٨/١/١٠ بتعديل القرار رقم (٢٦٧٩/ و) لعام ١٩٨٥ والمتضمن قواعد تكليف وسطاء بيع العقارات بضريبة الدخل ، وقد الزم هذا التعديل ممارس مهنة الوساطة العقارية بمسك سجل سنوي معتمد من الجهات المختصة تقيد فيه العمليات التي يتوسط فيها الوسيط .
- اصدر الوزير البلاغ رقم (٣٢٠ - ١/٢٥) بالاستمرار في استيفاء الضرائب والرسوم المالية المترتبة على العقارات السكنية المنوه عنها في البند (١) من المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم (١٨٧) لعام ١٩٧٠ ، وكذلك الآلات والادوات الصناعية على اساس القيمة المالية النافذة وذلك حتى يصدر النص التشريعي بتحديد العمل بالتقدير المالي النافذ لغاية ١٩٨٨ .
- كما اصدر الوزير كتابه رقم (٩٩٥٠ - ١/٢٥) في ١٩٨٨/٣/٢٠ ضمنه جدولا يحدد نسب الارباح الصافية للمهن والحرف الخاضعة لضريبة الدخل المقطوع لدورة ١٩٨٨ - ١٩٩٢ .
- بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢١ صدر المرسوم التشريعي رقم (١١) باعفاء مكلفي الضرائب والرسوم المالية المباشرة واضافاتها لاي من سنوات ١٩٨٧ وما قبلها من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات وذلك اذا ما سددوا الضريبة او الرسم المستحق عن اي سنة من تلك السنوات خلال تسعين يوما من تاريخ صدور المرسوم بالنسبة لمكلفي القطاع الخاص وخلال مهلة لا تتجاوز ١٩٨٨/١٢/٣١ بالنسبة لمكلفي القطاع العام ، كما يعفى المكلفون من الجزاءات والغرامات الناشئة عن المخالفات التي ارتكبت قبل نفاذ المرسوم اذا سددوا التكاليف المستحقة عليهم من الضريبة النوعية التي ارتكبت المخالفة لنصوصها في التاريخ المحدد ، وكذلك المكلفون الذين سددوا الضرائب والرسوم المتأخرة قبل تاريخ نفاذه ، من الفوائد والجزاءات والغرامات غير المسددة غير ان المدفوع منها لا يرد قبل نفاذ المرسوم .

ـ كما صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٣٧٥) بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٦ باستيفاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى التي تستوفيها ادارة الجمارك على عمليات الاستيراد على اساس حساب قيمة البضاعة طبقا لسعر القطع المطبق لدى الجمارك.

ـ واصدر مكتب القطع التابع لمصرف سورية المركزي القرار رقم (٤٧٨) بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠، باضافة فقرة جديدة الى المادة رقم (٢) من قرار لجنة ادارة مكتب القطع رقم (٤٢٩) المؤرخ ١٩٨٧/١/٧، وتقضي الفقرة الجديدة بان يعامل المستثمرون العرب الذين يحصلوا على تراخيص من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للعمل في سوريا ـ بغض النظر عن مدة اقامتهم ـ معاملة الاشخاص المقيمين فيما يتعلق بدفع الرسوم والضرائب والنفقات الواجبة الدفع بالليرات السورية لصالح القطاع العام.

وشهد قطاع التجارة الخارجية تطورا ملحوظا في تنظيمات التصدير والاستيراد وزيد حجم مساهمة القطاع الخاص في عمليات التصدير، كما ادخلت على قائمة السلع المسموح باستيرادها تعديلات بالاضافة او الحذف، وتفصيل ذلك فيما يلي:

ـ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٣ صدر قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٥٣٨) باضافة بعض المواد المسموح بتصديرها من قبل المصدرين من القطاع الخاص الذين يصدرون المنتجات الصناعية والزراعية بموجب قرار الوزارة رقم (٢٧٩) بتاريخ ١٩٨٧/٤/٣٠).

ـ اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التعليمات رقم (٩/٤/٦٤١) بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦ بالموافقة على قبول الكتب والفواتير التي يتوجب ابرازها لاستثناء عقود التصدير التي يبرمها القطاع الخاص للتصدير، من شرط تصدير نسبة ٢٠٪ المنصوص عليها في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٠٣) لعام ١٩٨٧، الى البلدان التي لا ترتبط مع سوريا باتفاقيات للدفع.

ـ اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (٨١٦) بتاريخ ١٩٨٨/٧/٩ بالسماح للمصدرين من القطاع الخاص بتصدير جميع انواع الخضار والفواكه الى الاردن ضمن الحساب الخاص السوري الاردني المفتوح لدى مصرف سورية المركزي على ان يستوفي المسدرون ٧٥٪ من ثمن صادراتهم بالعملة السورية محسوبة على اساس السعر التشجيعي وعلى ان تحسب قيم تلك الصادرات من اصل رصيد حساب الشركة الاردنية للتسويق الزراعي المستحق على الشركة العامة للخضار والفواكه لدى المصرف التجاري السوري.

وبموجب تعليمات الوزارة المذكورة رقم (٩/٤/١٢١٠) المؤرخة ١٩٨٨/٢/١٧، تم اعفاء المواد والبضائع ذات المنشأ السوري من شرط الحصول على الموافقة المسبقة من اية جهة اخرى منها جهات القطاع العام و يتم تصدير هذه المواد من قبل هذه الجهات مباشرة.

ـ اصدرت الوزارة التعليمات رقم (٩/٤/٢٧٧٣) بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤ باضافة مواد وسلع سورية المنشأ والسماح بتصديرها من قبل القطاع الخاص والاحتفاظ بنسبة ٧٥٪ من القطع الحر الناتج عن التصدير في الحساب الخاص، واحالة المواد الواردة في القائمة الثانية المرفقة بالتعليمات الى لجنة خاصة لاعادة دراسة المواد المسموح باستيرادها من قبل المصدرين من حصيلة قطع التصدير.

- بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣ صدرت تعليمات الوزارة رقم (٩/٤/٨٥٨) بشأن الوثائق والمستندات المطلوب ابرازها من قبل المصدرين من القطاع الخاص الى فروع المصرف التجاري السوري .
- بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣١ اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (٨٨٧) بالسماح للقطاعين المشترك والخاص على التوازي مع الشركة العامة للحوم بتصدير ذكور العواس (الخراف) وذكر الماعز الجبلي (الجدايا) ، شريطة ان يتعهد المصدر باعادة القطع الاجنبي الناتج عن عمليات التصدير وان يتم التصرف في هذا القطع اما ببيعه للمصرف التجاري السوري بالسعر التشجيعي وقبض مقابله بالليرات السورية او بتسجيله في حساب خاص للمصدر لدى المصرف ثم استخدامه في استيراد الاغنام الخامية الحية (غير المسمنة) على ان تكون الكميات المستوردة ضعف المصدرة ، وعلى ان يتم ذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التصدير الفعلي والا فيتم بيع القطع غير المستخدم للمصرف بالسعر التشجيعي ، هذا وقد ترك القرار للمصدر مسئولية تحديد سعر التصدير على الا يقل عن متوسط اسعار التصدير لدى الشركة العامة للحوم في الشهر الذي يتم فيه التصدير ، وتعفى عمليات التصدير من اجازة التصدير ومن موافقة الشركة بالنسبة للقطاع المشترك والخاص .
- بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣١ صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٨٨٨) باعطاء مصدري الفاكهة والخضار الحق في استيفاء قيمة صادراتهم بالليرات السورية على اساس السعر التشجيعي في حالة عدم رغبتهم في الاحتفاظ بنسبة ٧٥ ٪ من حصيلة قيمة هذه الصادرات بالعملة الاجنبية ، اما في حالة الاحتفاظ بتلك النسبة لاستخدامها في استيراد المواد الواردة بقرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم (٢٧٩) لسنة ١٩٨٧ والقرارات اللاحقة له ، تصرف نسبة الـ ٢٥ ٪ الباقية بالسعر الرسمي للقطع .
- بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٣١ صدر القرار رقم (١٣١٨) الذي يقضي بان يتم تنظيم تعهدات اعادة القطع الناتج عن تصدير الخضار والفواكه لدى المصرف التجاري السوري ، من قبل المصدرين انفسهم ووفق القيمة المقدرة من قبلهم وعلى مسؤوليتهم ويجري تسديدها بالقطع الاجنبي الناتج عن التصدير وفق القيمة الفعلية التي يتم بها البيع في اسواق التصدير ، على ان يشرف مكتب القطع التابع لمصرف سورية المركزي على عمليات التدقيق اللاحقة لهذه التعهدات .
- كما صدر القرار رقم (١٣١٩) الذي يجيز تسديد قيمة الصادرات من الخضار والفواكه التي تم بشأنها التعهد باعادة القطع الناتج عن التصدير ، والمصدرة الى بلدان مجلس التعاون الخليجي من غير البلد المصدر اليه ، بشرط ان يتم التسديد من احدى بلدان مجلس التعاون الخليجي وان يرد القطع الى المصرف التجاري السوري حسب الاصول .
- صدر القرار رقم (١٣٢٠) بمنح مصدري الخضار والفواكه ، الخيار اما في الاحتفاظ بنسبة ٧٥ ٪ من القطع الناتج عن صادراتهم والمحتفظ به لدى المصرف التجاري السوري لاستعماله في استيراد المواد المحددة في القوائم المرفقة بقرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٢٧٩) لعام ١٩٨٧ ، وصرف قيمة نسبة الـ ٢٥ ٪ المتبقية بالليرات السورية على اساس السعر التشجيعي ، او ان يحصلوا على ما يعادل كل قيمة القطع الناتج عن تصدير الخضار والفواكه المحتفظ بها لدى

المصرف التجاري السوري على اساس السعر التشجيعي للقطع وبالليرات السورية .

- كما اصدر الوزير القرار رقم (٢٧٥) بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٧ بالسماح للمصدرين من القطاع الخاص المستفيدين من احكام قراري رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٧٥) و(٥٩٥) المؤرخين ٣/١١ و١٩٨٧/٤/١٦ على التوالي ، وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٢٧٩) المؤرخ في ١٩٨٧/٤/٣٠ ، باستيراد مادة العبوات الفارغة المصنعة او نصف المصنعة اللازمة لتعبئة الخضار والفواكه ، على ان يتم تسديد القيمة من حساب قطع التصدير المحتفظ به بنسبة ٥٠ ٪ او ٧٥ ٪ لدى المصرف التجاري السوري ، كما يسمح باستيراد العبوات الفارغة المصنعة من لبنان من قبل المصدرين من القطاع الخاص المنوه عنهم اعلاه .
- اصدر المجلس الزراعي الاعلى قراره رقم (١٨) بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٨ بالسماح للقطاع الخاص باستيراد كافة انواع المبيدات وبيعها وفق الشروط الفنية المعتمدة .
- كما اصدر وزير الزراعة والاصلاح الزراعي القرار رقم (١٠٨) باضافة مواد جديدة الى مواد العلف المسموح باستيرادها ، وهذه المواد هي كسبة عباد الشمس المقشورة جزئيا وكسبة القطن المقشورة جزئيا وكسبة السمسم وجلوتين الذرة .
- بتاريخ ١٩٨٨/٣/٧ صدر قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٣٣٦) بتعديل الفقرة (أ) من المادة (١٨) الواردة في الجدول رقم (٣) من مجموعة احكام التجارة الخارجية ويقضي هذا التعديل بجواز تمديد اجازات وموافقات الاستيراد لمدة (٣) اشهر من تاريخ انتهاء مدتها الاصلية في حدود الكميات المشحونة ضمن مدة الاجازات والموافقات الاصلية شريطة ان يقدم الطلب ضمن مدة سريان مفعوله .
- صدرت التعليمات رقم (٩/٤/١٣٧) المؤرخة ١٩٨٨/٢/١ وتم بموجبها السماح باستيراد مادة الخراطيم المطاطية التي تستعمل حصرا للسماعات الطبية .
- بمقتضى التعليمات رقم (٩/٤/١٥٧٢) المؤرخة ١٩٨٨/٢/٢٨ تم السماح باستيراد الآلات والادوات الزراعية بمختلف انواعها بما في ذلك الجرارات ذات قوى ٥٠ حصان / تجاري فما دون ، معفاة من شرط تأدية المؤونة النقدية وبتسهيلات ائتمانية لمدة (١٨٠) يوما شريطة ان تكون جديدة والا يكون قد مضى على صنعها اكثر من سنة .
- صدرت التعليمات رقم (٩/٤/١٧٧٧) بتاريخ ١٩٨٨/٣/٩ بالسماح باستيراد القطع التبديلية للحصادات من غير بلد المنشأ وتخليصها مقابل التعهد بابراز المستندات خلال فترة ٣ اشهر .
- صدرت عن الوزارة التعليمات رقم (٩/٤/١٨٩٤) بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٤ بعدم الموافقة على تضمين طلبات اجازات الاستيراد اجور الخبراء التي يتوجب سدادها بالقطع الاجنبي . وفي نفس التاريخ صدرت تعليمات من الوزارة رقم (٩/٤/١٨٩٥) بشأن اعفاء اجازات الاستيراد العائدة للجرارات الزراعية بزيادة القيمة بالليرات السورية بنسبة ٢٠ ٪ ، من تأدية الغرامة الجمركية وغرامة مكتب القطع .
- بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢١ صدرت التعليمات الخاصة بتنظيم اجراءات منح اجازات الاستيراد العائدة لجهات القطاع الخاص وفق نظام التسهيلات الائتمانية .

- بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٥ اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التعليمات رقم (٤/٩/٢٨٠) حول تسديد قيم المستوردات للصناعيين وذلك عن طريق تقديم اقرارات اصولية عند ايداعهم هذه القيم بالقطع الاجنبي لدى فروع المصرف التجاري السوري .
- اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (٥٤٠) بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٤ بالسماح للمصدرين من القطاع الخاص باستيراد الصناديق الخشبية لتعبئة الخضار والفواكه المعدة للتصدير، وسمح بسداد قيم تلك الصناديق من حساب المصدرين من القطاع الخاص من القطع الاجنبي الناتج عن حصيلة صادراتهم وذلك بموجب اعتمادات مستندية او بوالص التحصيل .
- كما صدر قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٢٧٨) بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨ سمح للمصدرين من القطاع الخاص باستيراد مواد اللف والتغليف والربط من مختلف البنود الجمركية وفق قائمة مرفقة بالقرار، على ان يتم تسديد قيم هذه المواد من حساب قطع التصدير المحتفظ به بنسبة ٥٠ ٪ او ٧٥ ٪ وذلك وفق قراري الوزارة رقم (٣٧٥) لعام ١٩٨٦ ورقم (٢٧٩) لعام ١٩٨٧ .
- صدر القرار رقم (١١٥٨) بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٩ بالسماح للمصدرين والقطاع الخاص بشراء مادة مقاطع الالمنيوم من الشركة العامة لصناعة الالمنيوم في اللاذقية وتسديد القيمة بالقطع الاجنبي الناتج عن التصدير والمحتفظ به لدى المصرف التجاري السوري في حسابات قطع التصدير.
- كما صدر القرار رقم (١١٥٩) في نفس التاريخ ، وقد سمحت الوزارة بمقتضاه للمستوردين من القطاع الخاص باستيراد مادة اكياس جوت الخيش المستعملة او الجديدة من بلد المنشأ او من غيره وذلك بموجب اجازات استيراد باسم مؤسسة نسيج ولحساب طالبي الاستيراد من القطاع الخاص معفاة من اي عمولة الى جهة الحصر، على ان يتم تسديد قيمة المستوردات من حسابات المصدرين من القطاع الخاص لدى المصرف التجاري السوري بالقطع الاجنبي الناتج عن صادراتهم هذا وتعفى الكميات المستوردة بموجب هذا القرار من اداء المؤونة والسلفة النقدية المتوجبة اصولا الى المصرف التجاري السوري .
- اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (١١٦٢) بالسماح للمرخصين باقامة البيوت البلاستيكية وللمستوردين من القطاع الخاص باستيراد البيوت البلاستيكية الزراعية ومستلزماتها وذلك بعد موافقة وزارة الزراعة على كل طلب على حدة ، على ان تسدد القيمة من حسابات المصدرين من القطاع الخاص بالقطع الاجنبي لدى المصرف التجاري السوري ، والناتج عن صادراتهم مع اعفاء الكميات المستوردة من دفع المؤونة والسلفة النقدية الواجبة للمصرف التجاري السوري .
- بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٣١ صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (١٣١٧) ، الذي سمح بتخليص المواد والبضائع التي يستوردها القطاع الخاص وفق نظم الاستيراد المختلفة والداخلة الى البلاد حتى نهاية ١٩٨٨/٦/٣٠ ، وذلك حسب الاسس المفصلة في القرار.
- بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٥ صدرت تعليمات الوزارة رقم (٩/٤/١٩٢٣) بتوجيه المصدرين لتأمين

حاجاتهم من مادة الحديد من معمل حديد حماه بدلا من استيرادها من الخارج ، وتحديد اسس البيع من ذلك المعمل .

- كما صدرت تعليمات الوزارة رقم (٩/٤/١٨٦٢) بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٤ بعدم السماح بتخليص المواد الغذائية المستوردة من قبل القطاعين العام والخاص الا بعد ابراز وثيقة صادرة عن هيئة الطاقة الذرية السورية تثبت صلاحيتها .
- كما صدرت تعليمات الوزارة رقم (٩/٤/٤٠٢) بتاريخ ١٩٨٨/١/١٦ بعدم السماح باستيراد مادة السيراميك بتسهيلات ائتمانية .
- بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٨ اصدرت الوزارة القرار رقم (٨٦٠) بمنع استيراد مادة المرتديلا ولحم البقر المعلب كما صدر القرار رقم (١٠٠) بمنع استيراد مادة الفليفلة الحمراء .
- كما اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة القرار رقم (١١٦١) بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٩ بانهاء العمل بقرارها رقم (٢٦٧) لعام ١٩٧١ وتعديلاته المتضمنة نظام الاستيراد الاستثنائي (الكوتا) مع اعتبار كافة التعليمات الصادرة تنفيذا له ملغاة حكما .
- بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢ اصدر وزير الزراعة والاصلاح الزراعي القرار رقم (٥٣/ت) ، فحدد بمقتضاه الشروط الفنية لاستيراد مادة زيت كبد الحوت بالتفصيل المبين في القرار ذاته .
- في المجال الزراعي اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قراره رقم (١٤٦) بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٥ الذي يرخص بمقتضاه بزراعة التبغ والتنباك خلال سنة ١٩٨٨ وفق الاصناف والمساحات المحددة في القرار.
- اصدر المجلس الزراعي الاعلى القرار رقم (٩) بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٥ بتحديد شكل الاستثمار الزراعي في الاراضي المستصلحة في منطقة مسلنة عن طريق جمعيات تعاونية فلاحية متعددة الاغراض يطبق عليها نظام تجميع الاستثمار الزراعي للدورات الزراعية ، كما يقضي القرار بتوزيع الاراضي المستصلحة فورا على الفلاحين مع الابقاء على مسئولية وزارة الري في توصيل المياه وحل مشاكل الصرف وتقديم الرعاية والمساعدة الفنية للجمعيات المحدثة .
- كما اصدر المجلس قراره رقم (١١) في ١٩٨٨/٢/١٥ برفع سقف القروض الزراعية لمواقع الحزام الاخضر من ٢٥٠ ألف ليرة الى ٥٠٠ ألف ليرة سورية .
- بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٨ اصدر المجلس الزراعي الاعلى قراره رقم (٢٠) بتشكيل لجنة خاصة باعادة دراسة تكلفة انتاج محصولي فول الصويا وعباد الشمس الزيتي وذلك بهدف تضمين الدراسة العائدة بالنسبة للمنتجين مقارنا مع المحاصيل الاخرى واقتراح السعر المناسب ، كما يقضي القرار بان تختص بتسويق فول الصويا المؤسسة العامة للاعلاف التابعة لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي وان يتولى معمل زيوت حمص التابع لوزارة الصناعة تسويق محصول عباد الشمس الزيتي .
- صدرت تعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٩/٤/٢٦٣٦) بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٦ بالاستناد الى المرسوم رقم (١٠) لعام ١٩٨٦ باستثناء ــ مستوردات الشركات الزراعية المشتركة من احكام وقف ومنع وحصر وتقييد الاستيراد ــ من احكام انظمة القطع والاستيراد المباشر.

- بتاريخ ١٩٨٨/٦/١١ صدرت التعليمات رقم (٩/٤/٣٧٩٧) عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالسماح للشركات الزراعية المشتركة باستيراد جميع المواد غير المسموح باستيرادها للقطاع الخاص بعد تحديد الحاجة اليها من قبل مجلس ادارة كل شركة .
- اصدر المجلس قراره رقم (١٦) بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٨ بتحديد اسعار شراء المحاصيل الزراعية من المنتجين لموسم ١٩٨٨ وذلك على اساس التكلفة مضافا اليها هامش ربح قدره ١٠ ٪ ، وفي حالة انخفاض الاسعار عن الحد المذكور تتدخل مؤسسات الدولة المختصة لشراء ما يعرض عليها بالسعر المحدد ضمانا لاستقرار المنتجين في الانتاج . كما اصدر المجلس قرارات تفصيلية بتحديد اسعار شراء محاصيل بعينها .
- تنفيذا لقرار المجلس الوزاري الاعلى ، صدرت بعض القرارات بشأن مستلزمات الحصاد لموسم ١٩٨٨ وطرق اعدادها ، وقد سمح بموجبها بالادخال المؤقت للحاصدات والدارسات كاستثناء من انظمة التجارة الخارجية ، اعتبارا من ١٩٨٨/٢/١ .
- اصدرت وزارة الري بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٠ القرار رقم (١٢١٦) بالسماح بترخيص حفر الآبار واستثمارها للاغراض الزراعية في حوض اليرموك .
- كما صدر القرار رقم (٣٣) بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٢ عن المجلس الزراعي الاعلى بمنح مكافآت تشجيعية على تسليم الحبوب لموسم ١٩٨٨/٨٧ .
- في ١٩٨٨/٨/٢٧ اصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل القرار رقم (٦٢٧) الذي ينظم توزيع العمل بين صاحب العمل الزراعي والمزارع وتحديد حصة كل من صاحب الارض وصاحب المشروع المستثمر والمزارع من الانتاج علما بان للمزارع الخيار بين التمسك باحكام هذا القرار او بالاتفاقيات الرضائية او بالتعامل السائد ايهم افضل له ، على ان يسري مفعول هذا القرار اعتبارا من الموسم الزراعي لعام ١٩٨٨ .
- هذا وقد صدرت قرارات شبيهة بالنسبة لمحافظات ريف دمشق وحماه وحلب وحمص ، وادلب والرقة (تراجع قرارات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل من رقم «٦٢٨» الى «٦٣٣» والصادرة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٧ والمنشورة في الجريدة الرسمية العدد «٤١» ـ ١٩٨٨/١٠/٢٦) .
- اصدر وزير الزراعة والاصلاح الزراعي القرار رقم (٢٨٥٥/و) ، بفتح حساب جاري لدى مصرف سورية المركزي بدمشق لدعم العمل الفني في القطاع الزراعي بتصرف وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي .
- اصدرت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل قرارات تحدد كلفة العمليات وقيمة المواد الزراعية للمحاصيل في العديد من المحافظات .
- كما اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (١٠٥٨) بتاريخ ١٩٨٨/٩/٧ بتكليف المؤسسة العامة للتبغ بشراء محاصيل التبغ والتنباك المنتجة في موسم ١٩٨٨ وفق الاسعار والاكراميات وطريقة التوضيب الموضحة بالجدول المرفق بالقرار.
- بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨ اصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٧/م) . بتحديد كيفية نقل ملكية

الاراضي الزراعية التي تساهم بها وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في رأس مال الشركات الزراعية المشتركة التي تؤسس وفقا لاحكام المرسوم التشريعي رقم (١٠) الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٦ ، و يقضي القرار بان يتم نقل ملكية هذه الاراضي وان تسجل باسم الشركات التي تساهم فيها الوزارة ، في السجل العقاري استنادا الى قرارات التخصيص النهائية التي يصدرها وزير الزراعة والاصلاح الزراعي .

- فيما يخص الثروة الحيوانية ، فقد اصدر وزير الزراعة والاصلاح الزراعي قراره رقم (٥/ت) بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٣ بشروط استيراد الحيوانات والمواد الحيوانية ، حيث اوجب الحصول على موافقة وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي قبل تنظيم اجازة الاستيراد وان يكون الاستيراد من دولة المنشأ ، وان ترفق بالحيوانات والمواد المستوردة شهادة صحية بيطرية دولية ــ تفيد بخلوها من الامراض السارية والمعدية ومسبباتهما وان تكون مستوفية للشروط الصحية المقررة من قبل الوزارة ، على ان تخضع الحيوانات المستوردة للحجر البيطري وفق الاجراءات التي تتبناها الوزارة ، كما تخضع الحيوانات والمواد الحيوانية المستوردة لقياس شدة الاشعاع ولا يسمح بادخالها اذا تجاوزت شدة الاشعاع الذري النسب المسموح بها والمقررة من قبل هيئة الطاقة الذرية .
- كما صدر قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعي رقم (٢٧/ت) بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٠ بتنظيم نقل الحيوانات والمواد الحيوانية ضمن الاراضي السورية و يوجب القرار بان تلازم الحيوانات والمواد الحيوانية عند تنقلها محليا شهادة صحية بيطرية داخلية تثبت خلوها من الامراض .
- في مجال الصناعة اصدر وزير الصناعة القرار رقم (٢٠٧) بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٤ باعتبار الصناعات التالية ، من ضمن النشاطات المسموح بها للقطاع الخاص والمشترك وهذه الصناعات هي : الصناعات الغذائية وصناعة تكرير الملح وتعبئته ، والصناعات الكيمائية وصناعة المبيدات الحشرية والزجاج الآلي المقسى ، والصناعات النسيجية والصناعات الهندسية ، وتمنح التراخيص اللازمة لممارسة هذه النشاطات من وزارة الصناعة وفقا للانظمة السارية المفعول .
- صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٩٩) بتاريخ ١٩٨٨/١/١٦ بالسماح لاصحاب المنشآت الصناعية لصناعة الالبسة الجاهزة باستيراد نصف طاقتهم الانتاجية المقدرة من قبل وزارة الصناعة من الاقمشة اللازمة لانتاجهم من الالبسة وذلك بتسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوما وفي حدود الانظمة السارية ، كما يسمح القرار لهم بالاحتفاظ بنسبة ٧٥ ٪ من القطع الناتج عن تصديرهم لمنتجاتهم من الالبسة الجاهزة لاستعماله في استيراد الاقمشة اللازمة لصناعتهم من التعريفات الجمركية المذكورة اعلاه .
- بموجب تعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٩/٤/٢١٨٥) المؤرخة ١٩٨٨/٣/٢٨ تم السماح لاصحاب المنشآت الصناعية والحرفية باستيراد مخصصاتهم السنوية من المواد الاولية اللازمة لمنشآتهم بموجب تسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوما على دفعة واحدة بدلا من دفعتين .
- كما صدرت التعليمات رقم (٩/٤/٣٤٩٨) بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣ بالسماح لاصحاب المنشآت الصناعية المرخص لهم بصناعة البرادات الصناعية ، باستيراد الواح الخشب المضغوط والملبس بطبقة بلاستيكية في حدود تقديرات وزارة الصناعة .

- اصدرت وزارة الادارة المحلية القرار رقم (٣١٥٩) بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢١ باخضاع صناعة الادوية البشرية لاحكام المرسوم التنظيمي رقم (٢٦٨٠) لعام ١٩٧٧، وقد تضمن القرار الشروط الفنية الواجب توفرها في معامل الادوية من حيث الموقع ومواصفات البناء واقسام الآلات والادوات والاجهزة ومختبرات التحاليل الكيماوية التي يجب ان تلحق بها والنظافة العامة فيها والسجلات التي يجب ان يحتفظ بها.
- بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٩ اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (١١٦٠) بالسماح لاصحاب المنشآت الصناعية المختصة بصناعة اجهزة التسخين بالطاقة الشمسية، وباستيراد المواد الاولية ومستلزمات انتاجها في حدود تقديرات وزارة الصناعة لاحتياجات المنشآت السنوية فيها.
- في مجال السياحة صدرت التعليمات رقم (٩/٤/١٣٢٤) عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢١ بالسماح للمنشآت السياحية المحدثة وفق احكام قرار المجلس الاعلى للسياحة رقم (١٨٦) لعام ١٩٨٥، باستيراد مستلزمات التشغيل والمواد الغذائية اللازمة لتشغيل تلك المنشآت على ان يتم تسديد قيمتها بموجب اعتمادات مستندية من حسابات تلك المنشآت المفتوحة بالقطع الاجنبي.
- صدر القرار رقم (٤١٥) عن وزارة السياحة بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٣٠ وبمقتضاه يسري عدد الغرف المطلوبة لفنادق الدرجة الممتازة المنصوص عليها في التشريعات السارية، على الفنادق المرشحة للتصنيف بالدرجة الممتازة (فئة ممتازة)، اذا كان الفندق موضوع التصنيف قائما قبل صدور القرار رقم (٨٨) المؤرخ ١٩٧٣/٦/٤.
- في مجال النقل اصدر وزير النقل القرار رقم (١٧١) بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣ والذي سمح للعرب السوريين ومن في حكمهم ممن يملكون سيارات شاحنة او برادات مسجلة في الدول العربية قبل ١٩٨٨/١/١ بتسجيلها لدى مديريات النقل وفق الاحكام الواردة في القرار، وتخصص تلك السيارت للنقل الخارجي العابر، وتعامل معاملة السيارات الموضوعة في الادخال المؤقت طوال مدة السماح لها بالنقل الخارجي ويجدد ترخيصها بقرار من وزير النقل سنويا. وتستوفى عنها بالقطع الاجنبي القابل للتحويل رسوم سنوية محددة في القرار بالاضافة الى سائر الضرائب والرسوم والبدلات المفروضة بموجب التشريعات السارية.
- بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠ صدر القانون رقم (٤) بانهاء العمل باحكام القانون رقم (٤١) المؤرخ ١٩٨٦/١٢/٢٠ وبتحديد شروط جديدة لبيع وشراء السيارات وقد اعتبرت بموجبه عمليات البيع والشراء التي تمت وفقا للقانون الملغي منتجة لآثارها القانونية وتخضع هذه السيارات التي لم يتم تسجيلها في دوائر النقل قبل تاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠ للرسوم المنصوص عليها.
- كما صدر قرار وزارة المالية رقم (٦٥٦/و) بالزام ممارس مهنة الوساطة في عمليات شراء وبيع السيارات بمسك سجل سنوي لكل عملية بيع تتم عن طريقهم.
- في مجال العمل والتأمينات الاجتماعية، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٤) بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦ باضافة مادة جديدة للقرار رقم (٣٦٧١) المؤرخ ١٩٨٥/١١/٧ تقضي بتحديد

ساعات العمل اليومية بسبع ساعات للعاملين من غير الاحداث على خطوط الانتاج المباشر في بعض المهن المحددة في القرار، كما يحظر تشغيل العاملين في تلك المهن ساعات عمل اضافية، الا اذا كان نظام العمل ثلاث ورديات ولا تخفض ساعات العمل الى سبع ساعات الا اذا كان العمل مستمرا في الآلية وبدوام كامل ومستمر لساعات ثمان.

- اصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل عدة قرارات بتصنيف وتحديد الحد الادنى لاجور العمال في بعض الحرف.
- صدر قرار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل رقم (٣١٨) بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٨ الذي اعتبر مواقع العمل التي تنطبق عليها احدى الحالتين التاليتين من الامكنة والمناطق البعيدة عن العمران:

١ - ان تكون بعيدة اكثر من ٥٠ كيلومتر عن الحدود الادارية لاقرب بلدة او مدينة ولا تتوفر فيها اسباب السكن وامكانية الحياة المعيشية الاساسية كالمواد الغذائية او المياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية والخدمات التعليمية.

٢ - ان تبعد مسافة تزيد على ١٥ كيلومتر عن الحدود الادارية لاقرب بلدة او مدينة في القطر اذا انعدمت طرق المواصلات منها واليها ولم تؤمن الادارة وسائط النقل.

على ان تحدد مواقع العمل التي تنطبق عليها احدى الحالتين المذكورتين اعلاه من قبل لجنة برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وعضوية ممثلين عن كل من وزارة الادارة المحلية والاتحاد العام لنقابات العمال.

- اصدر وزير الداخلية قراره رقم (١١) بتاريخ ١٩٨٨/١/١٨ بعدم السماح بدخول العمال والعاملات الافارقة من غير العرب الى اقليم الدولة. وبتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٠ اصدر الوزير القرار (١٧١) بعدم منح العمال والعاملات الافارقة غير العرب اقامة داخل القطر العربي السوري باستثناء: الخبراء الذين يحتاجهم القطاع العام والمشترك والخبراء اللازمين للقطاع الخاص بشرط موافقة الجهات المعنية على استخدامهم، ومواليد البلاد المقيمين فيها اقامة دائمة والعمال الفنيين الاختصاصيين الذين يحتاجهم القطاع العام والمشترك بشرط عدم مزاحمتهم لليد العاملة السورية، والعمال والعاملات الذين يعملون في احدى السفارات او القنصليات او لدى اعضاء السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي والمنظمات الدولية في القطر العربي السوري.
- فيما يخص المناطق الحرة اصدرت المؤسسة العامة لهذه المناطق القرار رقم (٣٣٨) حددت بموجبه بدلات الاشغال السنوية في المناطق الحرة السورية لعام ١٩٨٨ بالدولار الامريكي مباشرة على النحو المبين في القرار، كما تم تخفيض بدلات الاراضي المعدة للبناء مع زيادة مساحات الاشغال في مناطق عدرا وحلب وطرطوس واللاذقية على النحو المفصل في القرار، وتمت اضافة مبلغ دولار امريكي واحد على البدل المحدد في العقد كل خمس سنوات ابتداء من السنة السادسة وذلك بالنسبة لعقود اشغال الاراضي المعدة للبناء، كما حدد البدل الطابقي عند توسع المستثمر بنسبة ٥٠ ٪ من بدل الاشغال للطابق الاول و٢٥ ٪ من البدل للطوابق التالية، اما بالنسبة لعقود الاشغال المبرمة قبل سنة ١٩٨٨ فيسري البدل المحدد فيها و يسدد بالعملة الاجنبية وتقضى خلال عام ١٩٨٨ من الزيادة المنصوص عليها في العقد، و يبقى البدل المحدد

في العقد على ما هو عليه و يسدد بالعملة الاجنبية عند تجديد عقود منطقتي دمشق والمطار لعام ١٩٨٨ ، كما يقضي القرار باستيفاء بدل تصدير بواقع ١ ٪ من قيمة البضائع الخارجية من منشآت الاشغال الخاصة في كافة المناطق ولاي جهة كانت بالعملة الاجنبية مباشرة .

- بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٦ صدر القرار رقم (٢٦٢) عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتحديد بدل تصدير قدره نصف في المائة من قيمة البضائع الخارجة من منشآت المستثمرين في المناطق الحرة ، كما يدمج رسم الدخول و بدل الدخول الى المناطق الحرة في بدل واحد يسمى بدل الدخول ومقداره ١٠ دولار امريكي عن كل بضاعة تدخل الى منشآت المستثمر ، و يقضي القرار كذلك بتحديد بدل التنازل عن عقود الاشغال التجاري والصناعي بمعدل قدره ١,٥ ٪ من بدل الاشغال من كل سنة من المدة المتبقية لانتهاء مدة الاشغال المحددة في العقد مع اعتبار اي جزء من السنة وكأنه سنة كاملة ، و يضاف اليه مبلغ ثلاثة بالألف من قيمة الآلات والتجهيزات المتعلقة بالمنشأة الصناعية المتنازل عنها ، على الا يقل البدل في جميع الاحوال عن مبلغ ٥٠٠ دولار امريكي .
- كما اصدرت المؤسسة العامة للمناطق الحرة القرار رقم (١٢٦) بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢١ بتحديد بدلات الاشغال السنوية في المنطقة الحرة بدمشق لعام ١٩٨٨ بالدولار الامريكي مباشرة .
- اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التعليمات رقم (٩/٤/٨٤٩) بتاريخ ١٩٨٨/٢/١ بشأن الاجراءات الواجب اتخاذها لضبط عمليات الادخال المؤقت بقصد التصنيع واعادة التصدير التي تجري في المناطق الحرة السورية .
- كما اصدرت الوزارة بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥ التعليمات رقم (٢٠) بشأن الاسس والقواعد اللازمة للسماح للمستثمرين الصناعيين في المناطق الحرة السورية بادخال وسائط النقل اللازمة لمشاريعهم الصناعية (عدا السيارات السياحية) ادخالاً مؤقتاً .
- اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (٢٦٣) بتعديل البدلات الواردة في ملحق نظام الاستثمار الخاص بالتعرفات للمناطق الحرة .
- تنظيما لعمل وكلاء ومنتجي التأمين اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قراره رقم (٢٤٩) بتعديل القرار رقم (٣٨٩) حيث اشترط في وكيل التأمين توفر احد الشروط الآتية : ان يكون حاصلا على شهادة جامعية او شهادة ثانوية مع خبرة في اعمال التأمين لا تقل عن سنتين او حضور دورة تدريبية لا تقل مدتها عن ٣ أشهر في المؤسسة العامة السورية للتأمين او ان يكون مسجلا لدى مديرية التأمين في اي وقت سابق لتاريخ القرار .
- فيما يتعلق بالمقاولات فقد اصدرت وزارة التموين والتجارة الداخلية القرار رقم (٩٠٦) بتاريخ ١٩٨٨/٧/٦ باضافة فقرة جديدة للمادة (٤٨) من دفتر الشروط العامة للمؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية المصدق بالقرار رقم (١٠٧٣) بتاريخ ١٩٧٥/٩/١٠ ، وتوجب هذه الفقرة الجديدة على الادارة قبل اقتطاع اية غرامة تأخير من الكشوف المؤقتة او تقرير سحب الاعمال من المتعهد بسبب تأخره في التنفيذ ، ان ثبت في طلباته المتعلقة بتأخره عن التنفيذ والتي يعود الى الادارة امر البت فيها .

٢.٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١.٢.٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

- ـ التصديق على الاتفاقية المعقودة مع المملكة الاردنية الهاشمية والتي تهدف الى استثمار نهر اليرموك واقامة سد الوحدة .
- ـ تم توقيع اتفاق مع المملكة الاردنية الهاشمية في مجال السياحة والنقل الجوي يقضي بتسيير الخطوط الملكية الاردنية رحلات اضافية لها اسبوعيا بين عمان ودمشق و بالعكس .
- ـ عقدت اللجنة العليا المشتركة السورية الاردنية اجتماعا لبحث الموضوعات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والمبادلات التجارية والمشروعات المشتركة بين البلدين ، كما استأنفت المباحثات السورية الاردنية المشتركة في مجال استثمار واستغلال الكهرباء برئاسة وزير الكهرباء عن الجانب السوري ووزير الطاقة عن الجانب الاردني ، وقد تناولت المناقشات مختلف جوانب التعامل في مجال الكهرباء والعمليات الفنية المطلوبة للربط الكهربائي الدائم بين القطرين . كما استعرض وزير الطاقة الاردني مع وزير النفط والثروة المعدنية اهم نشاطات ومنجزات خطط الوزارة في كافة المجالات .
- ـ تم التوقيع على اتفاق بين مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية في الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية اليمنية بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال الاتصالات .
- ـ تم بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٧ التوقيع على اتفاق لتنظيم العلاقات التجارية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وتم بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩ التصديق على هذا الاتفاق .
- ـ تم بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤ التصديق على اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي المعقودة مع الجمهورية العربية اليمنية .
- ـ تم التوقيع على محضر اجتماعات اللجنة السورية التونسية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين البلدين .
- ـ تم التوقيع على اتفاق للتعاون في المجال الدوائي بين شركة الصناعات الصيدلانية في القطر العربي السوري والشركة العربية للصناعات الدوائية (أكديما) .

٢.٢.٩ اتفاقات مع دول وهيئات غير عربية :

- ـ تم بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩ التصديق على برنامج الاتفاق المتعلق بتطوير التعاون الاقتصادي والفني مع جمهورية رومانيا الاشتراكية .
- ـ تم التصديق على اتفاق التعاون المالي مع جمهورية المانيا الاتحادية .
- ـ تم الاتفاق مع جمهورية رومانيا الاشتراكية على تدعيم التعاون في كافة المجالات الاقتصادية وبخاصة في مجال النفط ، بموجب بروتوكولات التعاون الموقعة بين البلدين .
- ـ تم التصديق على اتفاقية الملاحة البحرية التجارية مع جمهورية بلغاريا الشعبية .
- ـ تم بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٧ التوقيع على اتفاقية معونة فنية بين جمهورية المانيا الاتحادية في اطار

صندوق الدراسات المشترك .

- تم بتاريخ ١٩٨٨/٩/١١ التصديق على اتفاقية القرض السلعي السابع ووثيقة التحكيم المتعلقة باتفاقية القرض الموقعة مع مؤسسة قروض الاعمار الالمانية الاتحادية .
- تم التوقيع على اتفاق للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع جمهورية النمسا الاتحادية و ينص الاتفاق على تطوير وتعزيز آفاق التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري القائم بين البلدين كما يهدف الى توسيع وتنويع الصادرات السورية الى النمسا وتأمين استيراد عدد من السلع النمساوية وحدد الاتفاق عام واحد يتجدد تلقائيا .
- تم بحث برنامج لاقامة علاقات تعاون في المجال الصناعي طويل الاجل مع الاتحاد السوفييتي وقد تم الاتفاق على تزويد الاتحاد السوفييتي بكميات من الرخام والفوسفات و بعض المواد الاخرى اللازمة للبناء .
- تم التوقيع على محضر مباحثات اللجنة الفرعية للتجارة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني السورية السوفييتية و يهدف المحضر الى تطوير وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين حتى نهاية ١٩٩٠ .
- عقدت اجتماعات اللجنة المشتركة السورية اليوغسلافية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني في دمشق و بحثت امكانية قيام شركات مشتركة لتنفيذ بعض المشروعات بين البلدين .
- تم بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦ التوقيع على بروتوكول للتعاون الفني والتجاري بين المؤسسة العامة للصناعات الهندسية والمؤسسة العامة لصناعة الاسمنت ومواد البناء من جهة وشركة سنتوزراب البولندية .
- التوقيع على اتفاقية للمساعدة الفنية مع صندوق الامم المتحدة للسكان وذلك لتنفيذ النشاطات التحضيرية للقيام بالخطوات التمهيدية لاجراء تعداد عام ١٩٩٠ وتعزيز قدرات المكتب المركزي للاحصاء على اداء المهام الملقاة على عاتقه .
- تم التوقيع على اتفاقية مالية بين الجمهورية العربية السورية والمجموعة الاقتصادية الاوروبية لتمويل مشروع تحسين وتطوير نوعية مياه الشرب .

٣.٩ وقائع وأحداث :

واصلت الحكومة جهودها الرامية الى اقامة توازن بين الانفاق والاستهلاك ، وتقليص عجز الموازنة العامة ودعم عمليات الانتاج في كافة القطاعات مع اعطاء اولوية لعمليات التصدير وحصر الاستيراد بالمواد الانتاجية وتأمين المواد الاساسية الضرورية للاقتصاد الوطني .

وقد سجل العام مجموعة من الوقائع والاحداث نشير فيما يلي الى اهمها :

في مجال تنظيم شئون الاستثمارات :

- تابعت اللجنة العليا للاستثمار استعراض العديد من مشاريع القوانين والانظمة والاجراءات بهدف تشجيع القطاع المشترك والخاص وكذلك العمل على استقطاب الاستثمارات ورؤوس

الاموال المحلية والعربية والاجنبية وتوظيفها في مشاريع اقتصادية وتنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والسياحية وقد اعدت الدراسات لمشاريع القوانين لاحداث هيئة عامة للاستثمار تتولى رعاية شؤون الاستثمارات الوافدة للقطر وتسهيل الاجراءات والتعليمات والانظمة والقوانين وتوحيد جهة الاتصال لكافة الاستثمارات بجهة واحدة.

في المجالات المالية والنقدية:

- بلغت قيمة الموازنة العامة لعام ١٩٨٨ (٥١,٥٤٥) مليار ليرة سورية بزيادة تبلغ ٨,٥٩٦ مليار ليرة سورية عن العام ١٩٨٧ وبلغت اعتمادات العمليات الجارية ٢٩,٦٦٥ مليار ليرة سورية والعمليات الاستثمارية ٢١,٨٨٠ مليار ليرة سورية، بينما كانت اعتمادات العمليات الجارية في العام الماضي ٢٤,٣١٤ مليار ليرة والعمليات الاستثمارية ١٨,٦٣٥ مليار ليرة سورية. وقد شملت الميزانية زيادة في الاستثمارات السلعية والانتاجية في الزراعة والصناعة من نسبة ٥٤,٦٪ في عام ١٩٨٧ الى ٦٦,١٪ في عام ١٩٨٨ بينما انخفضت استثمارات الخدمات من نسبة ٤٥,٤٪ عام ١٩٨٧ الى ٣٣,٩٪ في عام ١٩٨٨.
- اصدر مصرف سورية المركزي عدة قرارات تتضمن تعديلات لاسعار الصرف المختلفة للدولار الامريكي، حيث اصبح السعر الرسمي للدولار الامريكي ١١,٢٥ ليرة سورية بدلا من ٣,٩ ليرة سورية، كما رفع سعر الدولار الى ١٦ ليرة سورية للسعر السياحي بعد ان كان ٩,٧٥ ليرة سورية ورفع السعر الموازي من ٥,٤ ليرة سورية الى ١٠ ليرات سورية، اما السعر التشجيعي فانه يتراوح حسب تقلبات السوق ما بين ٢٢ ليرة سورية الى ٢٧ ليرة سورية للدولار.
- اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (١٣٧٠) بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٣ بحيث اعتبر السوري المقيم في الخارج (عدا لبنان) لمدة لا تقل عن سنة واحدة «غير مقيم» و يسمح له باخراج العملات الاجنبية وكافة وسائل الدفع ــ الشيكات والشيكات السياحية ــ وغيرها التي سبق له التصريح عنها بعد تنزيل المبالغ التي تم صرفها اصولا لدى المصارف المختصة و يتم اثبات الاقامة بالخارج بوثيقة السفر او غيرها من الوثائق كما استمر العمل بالتعليمات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالسماح لكافة الجنسيات السورية العربية والاجنبية بادخال العملة السورية الى القطر دون اثبات المصدر ودون السماح باخراجها.

القطاع الزراعي:

- اقرت الحكومة السورية الخطة الزراعية المتكاملة لما لها من اهمية في تحقيق الاكتفاء الذاتي للقطر، وحددت الخطة انواع الزراعات والمساحات المتوفرة ومستلزمات الانتاج. وفي اطار الجهود المستمرة للانتاج الزراعي تمت زراعة ١,١ مليون هكتار قمحا و١,٨٤ مليون هكتار شعيرا و١٠٠ ألف هكتار عدسا كانت حصيلتها الانتاجية مليون و١٥٥ ألف طن قمح ومليون و٥٥٠ ألف طن شعير وكذلك ١٧٥ ألف طن من العدس ومثله من الحمص. و بلغ انتاج الحمضيات ٣٠٠ ألف طن كما يجري الآن دراسة تقرير الاراضي الصالحة للزراعة في البادية التي لم تزرع

منها سوى مساحات ضئيلة و بزراعات رعوية والدراسات تشير الى الامكانيات الكبيرة للزراعة لوجود الاحواض الكبيرة للمياه الجوفية . وقد اثبتت الدراسات ، على سبيل المثال لا الحصر ، ان منطقة القريتين التي تقع في منتصف الطريق بين تدمر ودمشق تتوفر فيها مياه جوفية تكفي لارواء ١٠ آلاف هكتار.

- ادخلت هذا العام زراعة محاصيل جديدة هي عباد الشمس الزيتي ، وفول الصويا حيث تمت زراعة نحو ٦ آلاف هكتار بعباد الشمس الذي تتراوح فيه نسبة الزيوت من ٣٠ ــ ٨٠ ٪ و ينتج الهكتار الواحد ثلاثة اطنان كما تمت زراعة ٥ آلاف هكتار من فول الصويا ومنحت الدولة اسعار شراء تشجيعية لهذين الصنفين .
- تابعت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي خطتها في زيادة الرقعة الزراعية المشجرة في القطر حيث بدأت في توزيع ٣,٥ مليون غرسة شجرة زيتون تكفي لزراعة ٢٠ ألف هكتار وقد تطورت زراعة غرس الاشجار في القطر السوري تطورا كبيرا اذ ان انتاج الغراس عام ١٩٥٣ لم تتجاوز ٣٠٠ ألف غرسة ، في حين وصلت في الموسم الحالي ٥٠ مليون غرسة وقد وضعت خطة طموحة لتحريج ٢٥٧٢٠ هكتار واستصلاح ٢٧٨٦٩ هكتار لزراعتها بالاشجار المثمرة .
- يجري العمل على تعلية سد الفرات كما يجري العمل في تنفيذ سد الخابور الكبير الذي يبدأ من رأس العين على الحدود التركية حتى محافظة دير الزور حيث يلتقي بنهر الفرات وسوف يروي هذا السد مساحة ١٥٠ ألف هكتار من الاراضي ، كما يجري انجاز شبكة الري لسد (١٦ تشرين) الذي سيروي مساحة ١٤ ألف هكتار ومشروع الري على نهر الصنوبر الذي سيروي مساحة ١٠ آلاف هكتار مع امكانية الاستفادة من الطاقة الكهربائية لهذا السد والعمل جار على انهاء مشروع سهلي عكار والبقيعة لارواء ٢٥ ألف هكتار، كذلك تم التعاقد بالاتفاق مع الحكومة الاردنية للبدء بتنفيذ سد الوحدة على نهر اليرموك الذي تقدر طاقته التخزينية للبلدين بـ ٢٢٥ مليون متر مكعب في البحيرة الاصطناعية التي ستقام على السد .
- تم زيادة رأس مال المصرف الزراعي التعاوني الى مليار ليرة سورية اي بزيادة ٤٠٠ مليون ليرة سورية عن عام ١٩٨٧ وقد عدل المصرف الزراعي التعاوني مبالغ التمويل للمحاصيل الزراعية الى ١٠٠ ٪ . كما تكفل بتمويل مستلزمات الانتاج من الاسمدة والبذار ومواد المكافحة والعبوات مهما كانت كميات هذه المستلزمات ، فقد رفع تمويل الدونم الواحد (١٠٠٠ م^2) للقمح المسقي من ٨٠ ليرة سورية الى ١٥٠ ليرة سورية كما رفع المبلغ النقدي الممنوح لزراعة دونم القطن من ٣٦٥ ليرة سورية الى ٧٠٠ ليرة سورية ، وزيد تمويل البيوت المحمية للمتر المربع الواحد من ١٠٠ ليرة سورية الى ١٥٠ ليرة اما التمويل الطويل الاجل للاشجار المثمرة ولمدة عشر سنوات بدون فوائد ٤ آلاف ليرة سورية للدونم الواحد ، وزيدت سلف انشاء خلايا النحل الخشبية من ٦٠٠ ليرة الى ألف ليرة سورية ، كما جرى التخفيف من الاجراءات المطلوبة وزيدت صلاحيات فروع المصرف والبالغة ٤٦ فرعا في القطر، بحيث اصبح كل فرع يستطيع منح القروض الموسمية من ١٠٠ ألف ليرة سورية الى ٢٠٠ ألف ليرة سورية .
- تم صدور القرارات التالية المتعلقة بنشاط الشركات الزراعية المشتركة المحدثة وفق احكام

المرسوم التشريعي رقم (١٠) لعام ١٩٨٦ :

ـ القرار رقم (١/١٩١٥) بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٦ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بالسماح للشركات الزراعية بادخال سيارات سياحية ادخالا مؤقتا لصالح اعمالها ـ شريطة ان يكون مجلس ادارة هذه الشركات قد تم تشكيله .

ـ القرار رقم (١/١٦٩٢) بتاريخ ١٩٨٨/٣/٧ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء والذي يتيح للشركات الزراعية تصدير جميع انواع الخضار والفواكه والمنتجات الزراعية الاخرى المتاح تصديرها للقطاع الخاص .

ـ اصدرت وزارة المالية بلاغا برقم (٢٥٥/ب) بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧ تمت بموجبه تفسيرها القاضي : باعفاء الشركات الزراعية المشتركة من جميع الضرائب والرسوم مهما كان نوعها وطبيعتها وذلك منذ تأسيسها وحتى نهاية السنة المالية من اول موازنة رابحة .

القطاع الصناعي :

ـ اتخذت وزارة الصناعة العديد من الاجراءات والتعليمات القاضية بتسهيل منح التراخيص الصناعية في القطر، بحيث تم تشكيل غرف صناعية في المحافظات تتألف من ١٢ عضوا يقوم القطاع الخاص باختيار ستة اعضاء من الصناعيين بالمحافظة وستة يعينهم وزير الصناعة ، يمثلون القطاع العام الصناعي . كما اصدرت لجنة التراخيص الصناعية لوزارة الصناعة القرارات اللازمة بالترخيص للطلبات المقدمة والبالغة ٢٢٧٣ ترخيصا لعام ١٩٨٨ في مختلف المجالات الصناعية .

ـ اصدرت وزارة الصناعة القرار رقم (٢٠٧) بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٤ باضافة صناعات جديدة يسمح فيها للقطاع الخاص بالعمل وانشاء المصانع وهي :

أ ـ الصناعات الغذائية .

ب ـ الصناعات الكيماوية .

جـ ـ الصناعات النسيجية .

د ـ الصناعات الهندسية .

كما سمحت استثناء من المرسوم التشريعي (٢٩) للقطاع الخاص بانشاء مطاحن الدقيق والحنطة بعد ان كانت محصورة فقط في مطاحن القطاع العام وعددها ١١ مطحنة وذلك لتلبية الحاجة لزيادة الطاقة الانتاجية للطحن .

ـ بلغت توظيفات المصرف الصناعي في نهاية عام ١٩٨٨ ، (١,٣٣) مليار ليرة سورية ، كان نصيب المشروعات الجديدة وتوسيع الصناعات القائمة منها ، قروض متوسطة الاجل بقيمة ٣١١ مليون ليرة سورية وبلغت القروض الممنوحة لتأمين مستلزمات الانتاج ٧٠٠ مليون ليرة سورية .

قطاع النفط والغاز والثروة المعدنية :

صدرت القوانين ارقام (٢٧) و(٣٧) و(٣٨) لعام ١٩٨٨ ، والتي تضمنت تصديق العقود

والاتفاقيات الموقعة بين الشركة السورية للنفط وبين كل من شركة ألف اكتين وشركة بريتش بتروليوم وشركة ماراثون بشأن التنقيب عن النفط وانتاجه في مناطق الآمال الجديدة، وتشير التوقعات الى ان انتاج النفط في القطر السوري سيصل الى ارقام عالية تسد الحاجات الاستهلاكية المحلية وبهامش تقديري كبير، كما تشير الاكتشافات في مناطق الامل للغاز الطبيعي باحتياطات كبيرة وقابلة للاستغلال الاقتصادي.

وفي هذا المجال كذلك تم التوقيع على بروتوكول للتعاون بين مصفاة بانياس ومصفاة للنفط في رومانيا، كما تم التصديق على عقد بيع وشراء النفط الخام الايراني والرسالة الجانبية الملحقة به.

وقائع وأحداث اخرى:

- تابعت اللجان المختصة في هيئة تخطيط الدولة وضع الخطة التنموية السادسة للدولة.
- تم الغاء العمل بالقانون رقم (٤١) القاضي بمنع بيع السيارات والآليات وحصرها في المؤسسة العامة للسيارات، وسمح ببيع وشراء السيارات ضمن شروط جديدة.
- رفضت السلطات المختصة السماح بدخول النفايات الكيماوية السامة والنووية للقطر، واتخذت كافة الاجراءات الاحترازية للحيلولة دون تسربها.
- انضمت سوريا للاتفاقية التعاونية لمنع التلوث.
- تم بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٢، التوقيع على عقد تأسيس شركة عربية للاستثمار والتطوير السياحي الموقع بين وزارة السياحة والشركة السورية للنقل والتسويق السياحي والشركة العربية للاستثمارات العامة المساهمة المحدودة (شعاع) ومركزها في دبي.
  يبلغ رأسمال الشركة ١٦٨ مليون ليرة سورية موزعة على ٨٤٠ ألف سهم قيمة كل سهم ٢٠٠ ليرة سورية وتهدف الى تملك وانجاز وشراء منشآت سياحية في منطقة عمريت ومن ثم ادارتها وتسويقها محليا وخارجيا.
- صدر عن السيد رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الاعلى للسياحة القرار رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٩٨٨/٦/٧، يتضمن عقد استثمار فندق بلودان الكبير.

احداث سياسية:

- قررت حكومتا الجمهورية العربية السورية وايرلندا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفارة.

القروض :

حصلت الجمهورية العربية السورية خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
مؤسسات التمويل العربية :				
صندوق النقد العربي	١٩٨٨	٧,١٨ مليون	دينار عربي حسابي	تمويل ميزان المدفوعات .
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٨/١٢/١٠	٢,٣٥ مليون	دينار كويتي	تمويل توسيع محطة محردة الكهربائية .
مؤسسات التمويل الاخرى :				
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٨	٠,٩ مليون	دولار	تمويل مشاريع لوزارة الثقافة والاتحاد العام النسائي ووزارة المواصلات وهيئة تخطيط الدولة .

٤.٩ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.٩ فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

تتمثل اهم مجالات الاستثمار في القطر العربي السوري فيما يلي :

القطاع الصناعي :

وتتلخص فرصه الاستثمارية في المجالات التالية :

- انتاج المضخات والصمامات الصناعية .
- صناعة الادوية .
- انتاج العبوات الزجاجية .
- صناعات في مجال نقل وتسويق وتخزين وتصنيع المواد الزراعية .
- اقامة مصانع لانتاج الاوكسجين .

القطاع الزراعي :

وتتمثل اهم فرص الاستثمار فيه بالآتي :

- اقامة مشاتل لانتاج الغرس .
- اقامة مجمعات لانتاج نباتات الزينة او الخضار .
- اقامة مزارع لتربية النحل ودودة الحرير .
- بناء وحدات لانتاج المحاصيل العلفية وتصنيعها .
- اقامة مجمعات زراعية صناعية مشتركة .
- اقامة وحدات لانتاج مستلزمات الري والتنقيط والرذاذ .
- اقامة مزارع لانتاج الفطر واقامة وحدات لتربية الاغنام او الابقار او الدواجن ووحدات لتربية وتفقيس الطيور الداجنة .
- بناء وحدات لتربية الاسماك .

القطاع السياحي :

وتتوفر اهم فرص الاستثمار فيه في المجالات التالية :

- اقامة فنادق في مدن بصرى ، وحماه ، وفي محافظة حمص .
- اقامة مراكز وتجمعات سياحية في مناطق ومدن كثيرة من البلاد منها :

منطقة كيوان القريبة من العاصمة ، جبل قاسيون ، موقع طارق بن زياد بمدينة حلب ، بحيرة الاسد ، رأس البسيط ، رأس ابن هانيء ، منطقة عمرين ، ام الطيور ، وادي قنديل ، منطقة الباص ، مشتى الحلو .

- اقامة مدن وقرى سياحية متكاملة ومكونة من فنادق ، وفيلات ونوادي رياضية ، ومنتزهات ... الخ .

- اقامة استراحات مزودة بمسابح للمياه الدافئة في مناطق مختلفة من البلاد لاغراض النقاهة والاستجمام .
- اقامة منتجعات متكاملة لاغراض العلاج الصحي في محافظات ريف دمشق ، الحسكة ، درعا ، حمص ، مدينة حلب ، شمالي الغاب ، محافظة أدلب ... الخ .
- اقامة فنادق عائمة على منطقة ضفاف نهر الفرات .

٩ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشاريع المعروضة للاستثمار:

الجدول التالي يبين المشروعات المعروضة للاستثمار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تربية الابقار وانتاج الحليب واللحوم	وزارة الزراعة	عدة اماكن في القطر	دراسة جدوى	٥٠٠,٠ مليون ل . س
تسمين العجول	وزارة الزراعة	عدة اماكن في القطر	دراسة جدوى	١,٠ مليون ل . س
تربية الاغنام	وزارة الزراعة	عدة اماكن في القطر	دراسة جدوى	٥١,٠ مليون ل . س
انتاج الفروج والبيض	وزارة الزراعة	عدة اماكن في القطر	دراسة جدوى	٦٥,٠ مليون ل . س
انتاج الاصبعيات وتسمين الاسماك	وزارة الزراعة	عدة اماكن في القطر	دراسة جدوى	٢٩,٠ مليون ل . س
انتاج الاسماك في المياه المالحة	وزارة الزراعة	على الساحل السوري	دراسة اولية	غ . م
تربية النحل وانتاج العسل	وزارة الزراعة	عدة اماكن	دراسة جدوى	٤٢,٥ مليون ل . س
انتاج الخضار (البيوت المحمية)	وزارة الزراعة	على الساحل السوري	دراسة جدوى	٧٧,٠ مليون ل . س
زراعة النخيل في البادية	وزارة الزراعة	البادية السورية	دراسة جدوى	٣٩,٠ مليون ل . س
انتاج الحبوب بالري الشتوي	وزارة الزراعة	عل ضفاف الانهار	دراسة جدوى	٣٤,٠ مليون ل . س
استصلاح الاراضي الجبلية وغرسها بالاشجار	وزارة الزراعة	على الجبال المختلفة	دراسة جدوى	٧٦,٠ مليون ل . س
تصنيع مخلفات المذابح والمسالخ	وزارة الزراعة	المدن الرئيسية	دراسة جدوى	٣٠,٠ مليون ل . س
اقامة خمس وحدات كبسولات القش لتربية وتسمين الاعنام	وزارة الزراعة	المدن الرئيسية	دراسة جدوى	٦٥,٠ مليون ل . س

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع انتاج المخصبات المركزة للنباتات	وزارة الزراعة	عدة اماكن	افكار اولية	غ . م
انتاج مستلزمات الري	وزارة الزراعة	عدة اماكن	افكار اولية	غ . م
انتاج متطلبات البيوت المحمية	وزارة الزراعة	عدة اماكن	افكار اولية	غ . م
انتاج البذور المحسنة	وزارة الزراعة	عدة اماكن	افكار اولية	غ . م
مشروع مستلزمات تربية النحل	وزارة الزراعة	عدة اماكن	افكار اولية	غ . م
استراحة نبع رأس العين	وزارة السياحة	الحسكة رأس العين	دراسة جدوى	٧,٠ مليون ل . س
استراحة نبع فاسريا	وزارة السياحة	دمشق ــ الريف	دراسة جدوى	١٤,٠ مليون ل . س
قرية سياحية في جبل قاسيون	وزارة السياحة	دمشق ــ قاسيون	دراسة جدوى	٢٠٠,٠ مليون ل . س ١٨,٠ مليون دولار امريكي
قرية سياحية في رأس البسيط	وزارة السياحة	اللاذقية ــ البسيط	دراسة جدوى	٩٠٠,٠ مليون ل . س ٨٠,٠ مليون دولار امريكي
قرية سياحية في ام الطيور	وزارة السياحة	اللاذقية شمالا	دراسة جدوى	٢٨٥,٠ مليون ل . س ٢٥,٠ مليون دولار امريكي
مدينة سياحية خليج امن هاني	وزارة السياحة	اللاذقية ــ رأس شمرا	دراسة جدوى	١٧٥,٠ مليون ل . س ١٥,٠ مليون دولار امريكي
تجمعيات سياحية في منطقة الصنوبر	وزارة السياحة	اللاذقية ــ جنوبا	دراسة جدوى	١٣٦٠,٠ مليون ل . س ١٢٠,٠ مليون دولار امريكي
تجمع سياحي في بانياس	وزارة السياحة	بانياس الساحل	دراسة جدوى	٣٥,٠ مليون ل . س ٥,٠ مليون دولار امريكي

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تجمعات سياحية بحيرة الاسد	وزارة السياحة	سد الفرات بحيرة الاسد	دراسة جدوى	١٠٠٠,٠ مليون ل . س ٩٠,٠ مليون دولار امريكي
تجمعات سياحية موقع طارق بن زياد	وزارة السياحة	حلب	دراسة جدوى	٢٥٠,٠ مليون ل . س ٢٢,٠ مليون دولار امريكي
تجديد فندق بارون حلب	وزارة السياحة	حلب	دراسة اولية	٣٠,٠ مليون ل . س ٢,٠ مليون دولار امريكي
مجمع سياحي في جزيرة ارواد	وزارة السياحة	جزيرة ارواد	دراسة اولية	٢٥,٠ مليون ل . س ٢,٥ مليون دولار امريكي
مجمع سياحي في مدينة حمص	وزارة السياحة	حمص	دراسة اولية	٢٥,٠ مليون ل . س ١,٥ مليون دولار امريكي
فندق حماه السياحي	وزارة السياحة	حماه	دراسة اولية	٢٥,٠ مليون ل . س ١,٠ مليون دولار امريكي
فندق ادلب السياحي	وزارة السياحة	ادلب	دراسة اولية	١٥,٠ مليون ل . س ١,٠ مليون دولار امريكي
فندق واستراحة مشتى الحلو	وزارة السياحة	مشتى الحلو	دراسة اولية	٢٥,٠ مليون ل . س ١,٥ مليون دولار امريكي
فندق درعا السياحي	وزارة السياحة	درعا	دراسة اولية	١٥,٠ مليون ل . س ٧,٠ مليون دولار امريكي

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
فندق بصرى الشام السياحي	وزارة السياحة	بصرى الشام	دراسة اولية	١٥,٠ مليون ل . س ٧,٢ مليون دولار امريكي
منتجع السفيح ــ الحسكة	وزارة السياحة	محافظة الحسكة	دراسة اولية	٤٠,٠ مليون ل . س ٧,٥ مليون دولار امريكي
منتجع السفيرة ــ حلب	وزارة السياحة	حلب ــ السفيرة	دراسة اولية	٦٠,٠ مليون ل . س ٢,٠ مليون دولار امريكي
منتجع حمام الشيخ عيسى	وزارة السياحة	جسر الشغور	دراسة اولية	٤٠,٠ مليون ل . س ٧,٥ مليون دولار امريكي
منتجع الطمير	وزارة السياحة	دمشق ــ الريف	دراسة اولية	١٥,٠ مليون ل . س ٢٥,٠ مليون دولار امريكي
منتجع ابو رباح	وزارة السياحة	حمص شرق	دراسة اولية	١٧,٠ مليون ل . س ٢٧,٠ مليون دولار امريكي
منتج درعا على بئر البادودة	وزارة السياحة	درعا البادودة	دراسة اولية	٤٠,٠ مليون دل . س ١,٢ مليون دولار امريكي
منتج التسطون ــ الغاب	وزارة السياحة	حماه الغاب	دراسة اولية	٣٠,٠ مليون ل . س ١,٢ مليون دولار امريكي

٥.٩ الاستثمارات العربية الوافدة :

صدر خلال العام قرار من وزير السياحة بانشاء شركة عربية مشتركة برأسمال قدره ١٦٨ مليون ليرة سورية ، وذلك لاقامة مشروع قرية سياحية في جنوبي طرطوس «عمريت» وقد ساهمت الشركة العربية للاستثمارات العامة (شعاع) ومقرها دبي ، دولة الامارات العربية المتحدة في هذه الشركة بنسبة ٥٠ ٪ .

(١٠)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية الصومال الديمقراطية
لعام ١٩٨٨

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية الصومال الديمقراطية لعام ١٩٨٨

واصلت الحكومة الصومالية جهودها لتصحيح مسار الاقتصاد الوطني وفق اهم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال هذا العام بزيادة الضرائب والحد من الانفاق الحكومي وتقليص حجم الائتمان بناء على الاجراءات التصحيحية التي اوصى بها صندوق النقد الدولي ومن اهمها تخفيض العجز في الميزان التجاري والسيطرة على التضخم بالاضافة الى تحرير التجارة الخارجية في البلاد وتنشيط الحركة الاقتصادية بتعزيز دور القطاع الخاص .

وفيما يلي اهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١.١٠ تشريعات واجراءات حكومية :

في اطار الجهود الرامية لوضع سياسة اصلاح مالي واقتصادي تهدف الى الحد من المصروفات وزيادة الانتاج وتشجيع الصادرات ، قامت الحكومة الجديدة باصدار بعض التشريعات واتخاذ الاجراءات التالية :

- اصدرت وزارة الصناعة والتجارة في ١٩٨٨/٢/٨ امرا عدلت به اسعار السجائر المصنعة محليا كما اصدرت امرا آخر في ١٩٨٨/٢/١١ عدلت به اسعار الادوية المصنعة محليا .
- اصدر البنك المركزي الصومالي تعميما برقم ف د هـ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٠ اعلن فيه سعر الصرف الرسمي للشلن الصومالي * بالنسبة للعملات الاجنبية وذلك على اساس ١٨٠ شلن صومالي مقابل دولار امريكي واحد بدلا من ١٠٠ شلن .
- اصدر البنك المركزي الصومالي التعميم رقم ف د هـ ٨٨/٩٧ بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧ وكانت اغلب فقراته تطبيقا لبنود برنامج الاصلاح الاقتصادي الجديد ومن اهمها :
  - سعر الصرف الرسمي للشلن الصومالي بالنسبة للدولار الامريكي المعلن عنه في ١٩٨٨/٦/٢٠ وحدد بـ ١٨٠ شلن صومالي بأثر رجعي اعتبارا من ١٩٨٨/٦/١ ، واصبح سعر الصرف مرتبطا بسلة عملات الدول التي لها علاقات تجارية قوية مع الصومال .
  - اجيز مرة اخرى للمصدر الاحتفاظ بـ ٤٠ ٪ من قيمة صادراته بالعملة الاجنبية المتعاقد عليها وتوضع في حساب استيراد وتصدير خاص به و يستعملها في استيراد بضائع او بيعها لحساب خارجي او لحساب استيراد وتصدير آخر .
  - اعادة العمل بنظام بيع مبالغ من العملة الاجنبية لتمويل الدول المقرضة للصومال بالمزاد العلني في البنك المركزي بعد توقف دام اكثر من سنة وسيوفر النظام العملة الاجنبية للقطاع الخاص لتمويل استيراد البضائع وسيجرى المزاد مرة كل شهر على الاقل .

---

* سعر الصرف الرسمي للشلن الصومالي كما هو مبين اعلاه .

٢.١٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١.٢.١٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

- تم بتاريخ ١٩٨٨/٥/٥ التوقيع على اتفاقية مع جمهورية مصر العربية تقضي بتوسيع العلاقات التجارية بين البلدين على اساس صفقات متكافئة ، واقامة مشاريع مشتركة في مجالات صيد السمك ، والزراعة ، وتربية الماشية ، كما اتفق البلدان كذلك على تعزيز التعاون في مجالات الملاحة الجوية والنقل البحري .
- تم بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٧ التوقيع على اتفاقية مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تنص على زيادة التعاون الاقتصادي وتنمية التجارة والتوسع في المشاريع المشتركة بين البلدين وخاصة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية .
- تم بتاريخ ١٩٨٨/٤/٣ التوقيع في عدن على اتفاقية بين غرفة التجارة والصناعة والزراعة الصومالية وغرفة التجارة والصناعة الوطنية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تقضي بتحقيق التعاون بين الغرفتين في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك .

٢.٢.١٠ اتفاقيات وترتيبات مع جهات غير عربية :

- تم الاتفاق مع الهيئة الامريكية للعون والتنمية USAID لمنح الصومال مساعدة قدرها ٢١ مليون دولار للعام ١٩٨٨ موزعة على النحو التالي :

  ٥ مليون دولار مخصصة لمواجهة خدمة الدين المستحقة على الدولة خلال العام ١٩٨٨ .

  ٧ مليون دولار مخصصة لدعم البرنامج الموجه لدعم اسعار المدخلات الزراعية .

  ٩ مليون دولار مخصصة لمشتروات المنتجات النفطية من الخارج .
- تم التوقيع على اتفاقية قرض مع البنك الاوروبي للاستثمار يتم بموجبها تقديم قرض بقيمة ١٨ مليون دولار للصومال لتمويل اعمال التحديث والتطوير التي يجريها الصومال حاليا على المحطات وشبكات التوزيع الكهربائي في العاصمة مقديشو.
- تم بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٤ التوقيع على اتفاقية تعاون بين الصومال والسوق الاوروبية المشتركة يتم بموجبها منح الصومال مساعدة بقيمة ٢,٦ مليون وحدة حسابية اوروبية كمساهمة من السوق المشتركة في مشروع محاربة الجفاف والوقاية من اضراره في البلاد .
- ابرمت وزارة المعادن والمياه الصومالية اتفاقية مع البنك الدولي في تاريخ ١٩٨٨/١١/٣ تهدف الى جمع معلومات عن عمليات التنقيب عن البترول في الصومال .
- تم بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٧ ابرام اتفاقية خاصة بالتنقيب عن البترول في الصومال بين وزارة المعادن والمياه وشركة «كوفوكو» الامريكية تقوم الشركة بموجبها بالبحث والتنقيب عن البترول في اربع محافظات وهي محافظة بخال ، وسول ، و بري ، ودوجدير.
- وقعت وزارة المعادن والمياه الصومالية اتفاقية مع شركة Pektom الامريكية تقوم الشركة بموجبها بالتنقيب عن النفط في محافظات بنادر وجلجدود و بخال وذلك لمدة ٣ سنوات .
- تم الاتفاق في ١٩٨٨/١٢/٩ مع شركة دي نادي الايطالية لتحديد التعاون معها في مجال انتاج

الموز وتسويقه ومساهمة الشركة في رأس مال شركة صومال فرت المتخصصة في تجارة الموز الصومالي .

ـ تم بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١ ابرام اتفاقية للتعاون مع السوق الاوروبية المشتركة يتم بموجبها منح الصومال مساعدة قدرها ٣٧٥٥ مليون شلن صومالي وذلك لتمكين الصومال من شراء معدات زراعية ومعدات صيانة سيارات .

٣.١٠ وقائع وأحداث :

الميزانية العامة للدولة :

ـ صادق مجلس الشعب الاعلى في دورته العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢١ على النتائج الفعلية للميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٧ التي اظهرت عجزا بلغ ٦٠٥ مليار شلن . وقد وصلت المصروفات الى ٢٤ مليار شلن ، بينما بلغت الايرادات الفعلية الى نحو ١٧,٥٨٢ مليار شلن .

ـ وافق مجلس الشعب الاعلى في دورته العادية المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٢ على مشروع تعديل الميزانية التقديرية لعام ١٩٨٨ حيث اصبحت الميزانية المعدلة ١٥,٨٠٠ مليار شلن صومالي بالمقارنة مع ١٧,٨٠٠ مليار شلن صومالي في الميزانية القديمة .

وتتوزع الميزانية على البنود المختلفة على النحو التالي :

مخصصات للمصروفات الجارية	٧٨,٥ ٪
مخصصات للمصروفات الانمائية	٢١,٥ ٪

ـ وافق مجلس الشعب الاعلى على الميزانية التقديرية لعام ١٩٨٩ التي تبلغ ٣٢,٤٢٩ مليار شلن صومالي ، تستأثر ميزانية المصروفات الرأسمالية منها بمبلغ ١٤,٣٧٤ مليار شلن ، اي ما يعادل ٤٤,٣ ٪ من اجمالي الميزانية ، بينما يبلغ نصيب المصروفات الجارية في الميزانية ١٨,٠٥٥ مليار شلن ، اي ٥٥,٧ ٪ .

الاصلاح الاقتصادي :

توصلت الحكومة الصومالية الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في تموز/ يوليو ١٩٨٨ على برنامج للاصلاح الاقتصادي يهدف الى تخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة ، وتخفيض معدل التضخم السنوي الى ٤٠ ٪ في نهاية عام ١٩٨٨ بالاضافة الى تحسين الوضع التنافسي للصادرات بما يؤدي الى زيادة حصيلة الصادرات وتحسين الميزان التجاري .

وتتلخص اهم بنود هذا البرنامج فيما يلي :

أ ـ فرض ضرائب جديدة وزيادة نسب الضرائب المعمول بها حاليا .

ب ـ الغاء القيود على الاسعار بهدف رفع الانتاج .

جـ ـ حل المؤسسات الحكومية غير المجزية اقتصاديا .

د ـ عدم السماح للمؤسسات الحكومية بالسيطرة الكلية على التجارة في بعض السلع المصدرة من

البلاد مثل الجلود ، والصمغ العربي (اللوبان) و بعض السلع الاخرى .

هـ - افساح المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي في البلاد .

و - اعادة العمل بنظام بيع العملات الاجنبية بالمزاد العلني وتحديد اسعار الفائدة لتتناسب مع الوضع المالي في البلاد .

احداث ووقائع اخرى :

— تم بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٠ انشاء بنك للتعاونيات الصومالية بموجب القانون رقم (٢) الصادر في ١٩٨٨/٢/٢٤ ، برأسمال مدفوع بالكامل يبلغ ١٠٠ مليون شلن صومالي . و يهدف البنك الى تنمية الحركة التعاونية في البلاد وتوفير تسهيلات مالية وخدمات اخرى الى اعضاء البنك .

— وافق مجلس الشعب في دورته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٧ على مشروع قانون ينص على اجراء تعديلات في القوانين المصرفية في البلاد بما يسمح للمواطنين والمستثمرين الاجانب بالمساهمة في الاستثمار في هذا القطاع وانشاء بنوك خاصة الى جانب بنوك القطاع العام العاملة في البلاد حاليا بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد .

احداث سياسية :

— قام رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠ بزيارة رسمية الى جمهورية جيبوتي للمشاركة في مؤتمر القمة العادي لرؤساء دول شمال شرق افريقيا الاعضاء في منظمة (ايجاد) EGAD المكلفة بمحاربة التصحر في المنطقة .

— تم الاتفاق بين الصومال وجمهورية مصر العربية على توثيق العلاقات بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية وذلك في اعقاب زيارة قام بها الى الصومال الدكتور/ عصمت عبدالمجيد ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بجمهورية مصر العربية .

— تم بتاريخ ١٩٨٨/٤/٣ التوقيع على اتفاقية سلام مع اثيوبيا تنص على تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتسوية جميع المسائل المعلقة بينهما .

— قام رئيس الجمهورية بزيارة رسمية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الفترة ١٢— ١٩٨٨/١٠/١٤ للمشاركة في احتفالات الذكرى الخامسة والعشرين لقيام الثورة اليمنية وتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني وقد اتفق البلدان خلال الزيارة على ضرورة متابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والفنية والعلمية .

— قام رئيس الجمهورية بزيارة رسمية الى كل من المغرب وليبيا خلال العام بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية .

— قام رئيس جمهورية المانيا الاتحادية بزيارة الى الصومال خلال شهر آذار/ مارس ١٩٨٨ وتم التباحث خلال الزيارة على تدعيم التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية بين البلدين .

القروض :

حصلت الحكومة الصومالية على عدد من القروض خلال العام كما هو مبين في الجدول التالي :

الجهة المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
—				
اولا : مؤسسات التمويل العربية :				
لم تحصل على قروض من هذه المؤسسات				
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى :				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٧/١٧	٠,٣٦٨ مليون	دينار اسلامي	معونة لتمويل المشتل التجريبي .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١٢/١	١,٤٧٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل انشاء وتجهيز معهد لتدريب المعلمين .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١٢/١	٣,٥٠٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل مشروع مجمع الاوقاف التجاري . (مشاركة في الارباح)
السوق الاوروبية المشتركة	١٩٨٨/١٠/٣١	٣,٧٥٥ مليون	دولار امريكي	مشاريع زراعية .
الوكالة الامريكية للتنمية	١٩٨٨/١١/٢٢	٣,٩٠٠ مليون	دولار امريكي	مشاريع زراعية .
ايطاليا	١٩٨٨/١١/٢٦	٥٥,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع صناعية وزراعية .
جمهورية المانيا الاتحادية	١٩٨٨/١٢/١٣	٤,٧٠٠ مليون	مارك الماني	مشروع تنمية الثروة الحيوانية .
الصين الشعبية	١٩٨٨/٩/١٢	٥٠٠ ألف	دولار امريكي	اعادة بناء المسرح القومي بمقديشو.
فرنسا	١٩٨٨/٥/١٦	٢٣ مليون	فرنك فرنسي	تمويل مصنع للاسمنت في بربرا .

٤.١٠ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.١٠ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

ابرزت الخطة الخمسية الجديدة للبلاد ١٩٨٧ ــ ١٩٩١ اهم القطاعات الاقتصادية التي تتوفر فيها فرص استثمارية تحظى بأولوية من قبل الدولة .

وهذه القطاعات هي :

القطاع الصناعي :

وتتمثل الفرص الاستثمارية فيما يلي :

ــ تعليب الاسماك .
ــ انتاج الزيوت النباتية .
ــ زيادة انتاج السكر باقامة مصانع جديدة وتوسعة المصانع القائمة .
ــ انتاج الحلويات والشكولاته والمربيات .
ــ انتاج وتعليب عصير الفاكهة .
ــ تصنيع مخلفات المجازر .
ــ انتاج العلف الحيواني والسمكي .
ــ صناعة الاكياس الورقية .
ــ صناعة الملابس المحبوكة للاستهلاك المحلي وللتصدير .
ــ صناعة الانابيب البلاستيكية .
ــ صناعة لعب الاطفال والمظلات الشمسية .
ــ صناعة العطور ومواد التجميل .
ــ صناعة معجون وفرش الاسنان .
ــ اعادة تصنيع الاوراق المستعملة .
ــ صناعة المفاصل والاقفال والبراغي والمسامير .
ــ اقامة ورش لاعمال الهندسة الخفيفة .
ــ صناعة المواد الخشبية اللازمة للبناء .
ــ صناعة المواد الانشائية مثل الطابوق الجيري ، الطابوق الاسمنتي .
ــ الانابيب الاسمنتية والجبص .
ــ صناعة المواد الفخارية .
ــ صناعة القوارير الزجاجية والمنتجات الزجاجية الاخرى .
ــ دباغة الجلود .
ــ انتاج الاحذية ومنتجاتها .
ــ انتاج الآلات والمعدات الزراعية .
ــ انتاج المضخات والمولدات الكهربائية .

ـ انتاج المعدات اللازمة لحفر الآبار.

القطاع الزراعي :

وتتلخص الفرص الاستثمارية فيه في المجالات التالية :

ـ انتاج الخضار والفواكه للتصدير.
ـ انتاج البذور الزيتية .
ـ استصلاح الاراضي وزراعة الحبوب والخضر والفاكهة في مناطق شبيلي السفلى وجنالي ، وجاما .
ـ اقامة مزارع خاصة لتربية التماسيح .
ـ انتاج الدواجن .
ـ بناء مستودعات وصوامع لتخزين الحبوب .
ـ تسمين الابقار في منطقة موحامبو الزراعية .
ـ بناء مسالخ وحظائر ومخازن تبريد .

القطاع السياحي :

وتتمثل اهم فرص الاستثمار في المجالات التالية :

ـ بناء فنادق ومرافق سياحية في العاصمة وفي المدن الرئيسية الاخرى .
ـ اقامة قرى سياحية في مناطق الجزيرة ورشيخ وعدلي .
ـ توفير وسائل النقل اللازمة للسائحين .

٢.٤.١٠ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع لدباغة الجلود	قطاع خاص	مقديشو	دراسة اولية	١,١١٦,٠٠٠ دولار امريكي
ملحية عيل احمد	قطاع خاص	ماركة	دراسة اولية	٢ مليون دولار امريكي
مشروع تسمين الابقار وتصديرها	قطاع خاص	كسمايو	دراسة جدوى	٦٨,٥ مليون شلن صومالي

٥.١٠ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم تصدر تراخيص جديدة لاستثمارات عربية خلال العام .

(١١)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية العراقية
لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
الجمهورية العراقية لعام ١٩٨٨

سجل العام عددا من الاحداث والوقائع كان ابرزها وقف اطلاق النار بين العراق وايران بعد حرب استمرت نحو ثماني سنوات واتجه العراق نحو عملية البناء والتعمير واقامة مشروعات اقتصادية في ظل سياسة تشجيع الاستثمار العربي والاجنبي واعطاء دور متزايد الاهمية للقطاع الخاص العراقي.

١.١١ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد العام العديد من التشريعات والاجراءات الحكومية التي تناولت بالتنظيم بعض القطاعات الاقتصادية، والاوضاع الضريبية والاستثمارية والتجارية والنقدية :

- فعلى صعيد القطاع الصناعي صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٢ في ١٩٨٨/١/٩ الذي قضى بالسماح للقطاعين الخاص والمختلط بانشاء مشاريع او شركات لاقامة صناعات جديدة وتطوير الصناعات المغذية لصناعة السيارات، ومنح المشروع العديد من الامتيازات كتمويل البنك الصناعي لما لا يقل عن ٥٠ ٪ من قيمة المكائن والمعدات والمواد الاولية المستوردة اللازمة، و٨٠ ٪ من تكلفة اعمال الهندسة المدنية له، واعفاء ارباحه من ضريبة الدخل ومن رسم الوارد الجمركي فيما يتعلق بمكائنه ومعداته، كما خص القرار المشروع بتسهيلات منها توفير الارض له ببدل ايجار مخفض، ومده بخدمات الماء والكهرباء والهاتف، هذا فضلا عن السماح للمشروع باستيراد مستلزمات الانتاج بنسبة ٥٠ ٪ من قيمة تصدير منتجات المشروع.
- وعلى صعيد القطاع الزراعي صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٤٦) في ١٩٨٨/٣/١٢ الذي نص من بين ما نص عليه على تقدير قيمة الاراضي الزراعية والبساتين من قبل لجان مختصة تمثل فيها وزارات الزراعة والري، والمالية، والاوقاف والشؤون الدينية، وعلى بيع الاراضي والبساتين بالقيمة المقدرة الى الغارسين والفلاحين المستغلين الفعليين لها او ورثتهم شريطة تقديم طلب رسمي الى اللجان خلال فترة سنة من التاريخ المحدد في القرار، كما حدد القرار الادنى لتملك الاراضي الزراعية غير المغروسة العائدة لوزارة الاوقاف بما لا يزيد على ٥٠ ٪ عن الحد الاعلى للتوزيع وفقا لقانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ في الوحدة الادارية التي تقع فيها تلك الاراضي. كما صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٣٠) في ١٩٨٨/١/١٠ الذي نص على السماح للمتقاعدين بالتعاقد على الاراضي الزراعية العائدة للدولة وفق القوانين الخاصة بذلك باستثناء منتسبي وزارة الزراعة والري من الذين هم بدرجة مدير فما فوق، وصدر القانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٨٨ معدلا قانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي للشركات الزراعية والافراد رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٣ وناصاً على حق وزارة الزراعة والري ايجار مساحات من أراضي الاصلاح الزراعي الفائضة عن حاجة الفلاحين للشركات الزراعية العراقية والعربية او للافراد لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشرين سنة، كما أصدرت وزارة الزراعة والري تعليمات

استثنت بمقتضاها الاراضي الزراعية التي تروى عن طريق الآبار الارتوازية من الحدود الدنيا للتأجير ونصت على ان يحكم التأجير طاقة البئر الارتوازية وان يكون رمزيا تشجيعا للمزارعين على استثمار هذه الاراضي .

ـ وفي مجال تشجيع الاستثمار صدر قانون الاستثمارات العربية رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨ مستهدفا تشجيع اسهام الاستثمارات العربية في عملية التنمية الاقتصادية في القطر، ومما تناوله القانون بالتنظيم حق المشاركة بين المستثمرين العرب والمواطن العراقي في اقامة المشاريع الاستثمارية على الا تزيد مساهمة الاخير عن ٤٩ ٪ من رأس مال المشروع ، وحظر مساهمة رأس المال الاجنبي حظرا كاملا وتحديد الحد الادنى لرأس المال المدفوع للمشروع الاستثماري بما يعادل نصف مليون دينار عراقي * وجواز ادخال رأس المال العربي في شكل اموال عينية ذات علاقة بالمشروع شريطة ان تكون المكائن والاجهزة والمعدات المستعملة والمستوردة بصفة عينية بحالة جيدة ومحافظة على ٥٠ ٪ على الاقل من عمرها الانتاجي والاقتصادي ، وتحديد الاعفاءات من الرسوم والضرائب والتسهيلات والضمانات التي يتمتع بها المشروع ، كما نص القانون على دور الوزارة والجهات المعنية في الرقابة على المشاريع ، وعلى حالات الغاء اجازة التأسيس ، وتحديد التزامات مالك المشروع فيما يتعلق بتقديم البيانات والاحصاءات اللازمة لمتابعة نشاط المشروع والرقابة عليه .

كما صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٣٩٦) في ١٩٨٨/٤/٢٧ قضى بموجبه بتولي الصندوق العراقي للتنمية الخارجية التابع لوزارة المالية مهمة ادارة ومتابعة استثمارات القطر الخارجية في المؤسسات المالية والشركات العربية والدولية المشتركة .

كما صدر قانون تنظيم الاستثمار المعدني رقم (٩١) لسنة ١٩٨٨ لينظم استثمار المواد المنجمية كالحديد والفوسفات والمواد المقلعية كالرخام والجبس وسواء كانت هذه المواد في حالتها الطبيعة او بعد معالجتها ، واسند الى المنشأة العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني الاشراف على تنفيذ القانون ومراقبة الاستثمارات المعدنية ، وتناول القانون الاراضي التي لا يجوز تخصيصها للاستثمار المعدني ، ونص على ملكية الدولة للمواد المقلعية والمنجمية وان يتم استيفاء بدلات الاستثمار عنها من قبل المنشأة ، وحددت التزامات المستثمر، وحالات الغاء التراخيص بالاستثمار او فسخ عقده ، والرسوم والبدلات التي تستوفى عن الاستثمار المعدني .

وعلى الصعيد التجاري صدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٨ معدلا قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ وقد خول القانون الجديد وزير التجارة تعديل الحدود الدنيا لرؤوس اموال المشروعات الاقتصادية التي ينطبق عليها القانون ، كما خوله صلاحية تعديل الحدين الادنى والاعلى لرأس مال الشركات المساهمة (المختلطة والخاصة) والشركات المحدودة (المختلطة والخاصة) والشركات التضامنية والبسيطة والمشروع الفردي كما ورد في الجدول رقم (٢) من قانون الشركات وذلك حسب متطلبات التطور الاقتصادي . كما صدر قرار مجلس قيادة الثورة

---

* الدينار العراقي يعادل ٣,٢٢ دولار كما في ١٩٨٨/١٢/٣١ .

رقم (٩٨٢) في ١٩٨٨/١٢/٢٩ (اصبح نافذا في ١٩٨٨/١/١١ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية) الذي ربط الجهاز المركزي لتسجيل الشركات بوزارة التجارة.

صدر ايضا قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٩٧٦) في ١٩٨٨/١٢/٢٨ (عمل به في ١٩٨٨/١/١١ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية) الذي نص على استثناء عمليات التصدير من شرط تفرغ الوكيل بالعمولة لاعمال الوكالة المنصوص عليه في قانون تنظيم الوكالة والوساطة التجارية رقم (١١) لسنة ١٩٨٣. كما صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٥٢) في ١٩٨٨/١/١٤ ليمنح العراقيين حق الاستيراد بدون تحويل خارجي وفق منهاج الاستيراد المعمول به في الدولة، واستثنى من ذلك المواد المحظورة التي تحددها وزارة التجارة والصناعة، شريطة الحصول على اجازات الاستيراد بعدم المساءلة القانونية عن مصدر التمويل للاستيراد بدون تحويل خارجي.

- وفي مجال الضرائب صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١١٣) في ١٩٨٨/١/٣٠ الذي نص على تولي الهيئة العامة للضرائب احتساب حصة العمال من صافي ارباح الشركات والمشاريع الصناعية في القطاع الخاص والمختلط المشمولة باحكام قانون تنظيم توزيع الارباح رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٤ عند تقريرها ارباح الجهات المذكوره لاغراض ضريبة الدخل واستيفائها وتسجيلها امانة لحساب الجهات المخصصة لها وتسديدها اليها على شكل دفعات خلال السنة وتجرى التسوية النهائية في نهاية السنة المالية.
- وعلى الصعيد المصرفي صدر القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٨ الذي تم بموجبه تاسيس مصرف الرشيد كمصرف تجاري يتولى جميع الاعمال المصرفية والتجارية والخارجية المعتادة لحسابه او لحساب الغير، وبرأسمال قدره مائة مليون دينار عراقي ومملوك بالكامل للحكومة. وفي مجال السياسة النقدية اصدر محافظ البنك المركزي العراقي تعديلا لتعليمات مراقبة التحويل الخارجي قضى بالسماح للعراقي المقيم الذي صرح بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عند ادخالها الى العراق بفتح حسابات بها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التصريح ولا يحق له اعادة تحويلها الى الخارج، الا انه يسمح لغير العراقيين العرب والاجانب بفتح حسابات بالعملات الاجنبية بفائدة تتماشى مع اسعار الفائدة العالمية تدفع بالعملة الاجنبية كما يسمح له باعادة تحويل مبالغه وفوائدها للخارج، ويتساوى العراقي المقيم وغير المقيم في حق السماح له بشراء البضائع من السوق الحرة شريطة ان تكون العملة الاجنبية المشترى بها قد تم التصريح بها عند ادخالها.

٢.١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

وقعت الحكومة العراقية خلال العام عددا من اتفاقيات التعاون الاقتصادى ــ التجاري والفني مع دول عربية وغير عربية، وذلك على النحو التالى:

١.٢.١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية:

ابرمت الحكومة العراقية الاتفاقيات والمحاضر المشتركة التالية مع الدول العربية:

- اتفاقية مع سلطنة عمان بتاريخ ١٩٨٨/٢/٥ لزيادة حجم التعاون في المجالات الزراعية

والتجارية والتربوية والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية وآفاق تدعيم العلاقات الاقتصادية بما يخدم مصلحة البلدين .

- اتفاقية مع الاردن بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٨ حول الترتيبات المصرفية بين البنك المركزي الاردني والبنك المركزي العراقي لتمويل التبادل التجاري بين البلدين وفقا لما اتفقت عليه اللجنة العليا الاردنية العراقية المشتركة بالنسبة لتنويع وتوسيع حجم التبادل التجاري بين البلدين وزيادته ليصبح ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ ، وازالة أي عقبات تواجه انسياب السلع الوطنية بين البلدين .
- محضر مشترك مع الاردن بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٥ للتعاون الزراعي يتضمن مجالات تبادل المعلومات والخبرات والمواد الزراعية وتسهيل انتقال الايدي العاملة في القطاع الزراعي ودراسة امكانية انشاء بنك مشترك للمعلومات الزراعية وتبادل الابحاث التطبيقية .
- محضر مشترك مع الاردن بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩ للتعاون الاقتصادى والتجاري والفنى ، وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ١٩٨٨ الى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي ، وتشكيل لجنة لدراسة الربط الكهربائي والتعاون في القطاعات الصناعية والنقل ووضع اللبنات الاولى للتكامل الاقتصادي بين البلدين .
- محضر مشترك مع المغرب بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٤ للتعاون التجاري ينص على زيادة حجم المبادلات التجارية بين القطرين .
- محضر مشترك مع المغرب بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥ تضمنت اتفاق الجانبين على تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وزيادة حجم التبادل السلعي وتنويعه وتكثيف اللقاء بين رجال الاعمال العراقيين والمغاربة وتبادل الزيارات بين الغرف التجارية والصناعية في القطرين .
- محضر مشترك مع مصر بتاريخ ١٩٨٨/٧/٥ في ختام أعمال الدورة ــ الاولى للجنة العراقية ــ المصرية المشتركة العليا ، كما وقع الوزراء المختصون في القطرين ثماني اتفاقيات للتعاون شملت السياسة الخارجية والنقل والثقافة والتعليم العالي والتكنولوجيا والاسكان والعمالة والتجارة .
- اتفاقية مع جمهورية مصر بتاريخ ١٩٨٨/٧/٧ لتنظيم تشغيل القوى العاملة المصرية في الجمهورية العراقية طبقا للقوانين والانظمة والاجراءات المعمول بها في كلا البلدين في هذا الشأن .
- اتفاقية مع مصر بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٨ يصدر العراق بموجبها ١٧٥ الف طن من الكبريت الخام وبقيمة ١٨ مليون دولار لتلبية حاجات المصانع المصرية في هذا المجال .
- اتفاقية مع الكويت بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٢ في مجال النقل البري الدولي للمسافرين والبضائع بين البلدين وتضمنت الاتفاقية التسهيلات التي تقدم للمسافرين والبضائع والمركبات المارة من والى القطرين الى العبور عبر اراضيهما الى دولة أخرى .
- محضر مشترك مع دولة الكويت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٤ تضمن الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري لعام ١٩٨٨ والسنوات اللاحقة وترحيب العراق برغبة الشركات الكويتية للاستثمار في القطاع الزراعي .

ـ اتفاقية مع الكويت بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٣٠ للنقل البري الدولي للمسافرين والبضائع بهدف تنمية وتسهيل عمليات النقل بين القطرين بشكل مباشر أو عبر أراضيهما وتقديم الخدمات اللازمة للناقلين.

ـ محضر مشترك مع دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٥ يتضمن العمل على توسيع وتعزيز التعاون بين القطرين في جميع المجالات الصناعية والزراعية والفنية.

ـ اتفاقية مع جمهورية اليمن الديمقراطية بتاريخ ١٩٨٨/٧/١١ للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني والعلمي.

ـ محضر مشترك مع الجزائر بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٩ للتعاون بين القطرين في الانشطة الاقتصادية والتجارية والمالية وفي مجال الزراعة والري والنقل والمواصلات.

ـ محضر مشترك مع دولة قطر بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ للتعاون التجاري والاقتصادي والفني في ختام اجتماعات الدورة الرابعة للجنة العراقية ـ القطرية للتعاون المشترك.

٢.٢.١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول وهيئات غير عربية:

ابرمت الحكومة العراقية الاتفاقيات والمحاضر المشتركة التالية في مجال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري:

ـ اتفاقية مع الهند بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨ للتعاون المشترك في مجال النقل والمواصلات وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والفنية.

ـ محضر مشترك مع جمهورية ألمانيا الاتحادية بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٤ يتضمن تنظيم آلية تعزيز وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي وتوسيع التبادل التجاري بينهما وتوسيع مشاركة البلدين في الدورة المقبلة لمعرض بغداد الدولي.

ـ اتفاقية مع ألمانيا الديمقراطية بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٦ للتعاون الاقتصادي، ومحضر مشترك لتعزيز التبادل التجاري بينهما.

ـ محضر مشترك مع الصين الشعبية بتاريخ ١٩٨٨/٦/٥ يتضمن زيادة حجم المبادلات التجارية وتنويع وتوسيع ميادين التعاون الاقتصادي والفني والعلمي بين البلدين.

ـ محضر مشترك مع سيريلانكا بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٠ للتعاون الاقتصادي بين البلدين.

ـ محضر مشترك مع يوغسلافيا بتاريخ ١٩٨٨/٩/٣ للتعاون الاقتصادي والتجاري في ختام أعمال الدورة الثالثة عشر للجنة المشتركة، تضمن الاتفاق على توسيع حجم التبادل التجاري وشروط تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة وتوريد السلع الرأسمالية والمكائن للمشروعات التي تنفذها المؤسسات اليوغسلافية.

ـ محضر مشترك مع الهند بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢ للتعاون في المجالات الصناعية والتجارية والعلمية.

ـ محضر مشترك مع كوبا للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين البلدين.

ـ اتفاقية مع تايلند بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨ تقضي برفع قيمة التبادل التجاري بين البلدين الى ١٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة، كما نصت على تصدير تايلند الى العراق الارز

والذرة والسكر والمنسوجات والاحذية وقطع الغيار وأن تستورد منه النفط الخام والاسمدة الكيماوية والاسمنت .

- اربع اتفاقيات مع البنك الاسلامي للتنمية بجدة بمبلغ اجمالي قدره ٢٧,٥ مليون دولار أمريكي يقوم البنك بموجبها باستيراد المنيوم وقضبان نحاس وخيش ومطاط طبيعي من العراق .
- اتفاقية وقعتها وزارة المالية مع الهيئة العربية للاستثمار والانماء بهدف اقامة مشاريع زراعية أو مشاريع زراعية صناعية في العراق .

٣.١١ وقائع وأحداث :

شهد العام ايقاف الحرب الايرانية العراقية التي استمرت نحو ثماني سنوات ، كما شهد العام ايضا العديد من الوقائع والاحداث على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، وفيما يلي بيان بأهم هذه الوقائع والاحداث :

التخطيط والتنمية :

أعلن وزير التخطيط العراقي عن اقرار خطة التنمية القومية للعام ١٩٨٨/١٩٩٠ ، واعتمادها كمؤشرات واتجاهات عامة لاجهزة الدولة والجهات المعنية ، واضاف الوزير أنه روعي في تحديد الاتجاهات العامة للخطة وأولوياتها منطلقات اساسية وتحليلات دقيقة لواقع الاقتصاد العراقي خلال الحرب وعلى يد مسارات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية اضافة الى معطيات المرحلة التنموية ، والحل ان المنطق الاساسي الذي بني عليه تحديد اتجاهات الخطة وأولياتها هو توفير مستلزماتها رد العدوان عن العراق ومتطلبات النصر بكل ابعادها ، وأضاف أن الخطة ستستهدف ايضا تحقيق زيادة معدلات وتوسيع الطاقات الانتاجية وخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة ، على أن يرافق ذلك زيادة في معدل استغلال الطاقات الانتاجية القائمة ورفع كفاءة أداء جميع وحدات الانتاج السلعي والخدمي بما يساعد على توفير متطلبات السكان الى ابعد الحدود الممكنة وتوسيع نطاق العمليات التصديرية .

وكذلك أوضح الوزير أن الخطة قد اهتمت بشكل خاص بقضايا التربية والتعليم وتطوير هذا الجانب بمراحله المختلفة .

ومن ناحية أخرى أعلن وزير التخطيط أن الخطة الاستثمارية لعام ١٩٨٨ تركز بشكل مباشر على ادراج المشاريع الجديدة التي تخدم المجهود الحربي مباشرة والمشاريع التكميلية للمشاريع الانتاجية القائمة التي تقلل من حجم الاستيراد وتزيد من حجم الصادرات .

وذكر الوزير في هذا الشأن تخصيص مبلغ ٣,٦ مليار دينار عراقي (١١,٥٢ مليار دولار أمريكي) لاستثمارها في مشروعات التنمية خلال عام ١٩٨٨ ، يتم تخصيص نسبة (٤٢ ٪) منهاللمشروعات الصناعية والزراعية والباقي لمشروعات النقل والمواصلات والتعليم والخدمات العامة الاخرى ، وبشكل عام تتضمن الخطة الاستثمارية لعام ١٩٨٨ ، ١٢٩٨ مشروعا تنمويا ، منها ١٣٥ في القطاع الزراعي ، ٢٠٧ في القطاع الصناعي ، ٢٠٩ مشروعا في قطاع النقل والمواصلات ، و٤٦٧ مشروعا في قطاع المباني والخدمات ، و٢٠٣ مشروعا في قطاع التعدين والتعليم .

الاداء الاقتصادى :

صرح وزير التخطيط ان الانتاج الاجمالي في العراق قد ارتفع الى ٢٥٥٦١ مليون دينار عراقي عام ١٩٨٧ بالمقارنة بما كان عليه عام ١٩٦٨ وهو ١٤٨٧ مليون دينار عراقي فقط ، وقد ارتفعت قيمة الانتاج في القطاع الزراعي الى ٣٠٦٥ مليون دينار عراقي في العام الماضي بينما بلغت عام ١٩٦٨ ، ٢٠١ مليون دينار عراقي فقط . كذلك ارتفعت قيمة الانتاج الصناعي الى ٢٨٥٩ مليون دينار عراقي في عام ١٩٨٨ ، بينما كانت ٢٦٧ مليون دينار في عام ١٩٦٨ ، أي نسبة زيادة اجمالية قدرها ٩٧٠,٧ ٪ كذلك بين الوزير ان الدخل القومي قد شهد تطوراً سريعا ومهما خلال الفترة ١٩٦٨/١٩٨٧ فقد كان الدخل في عام ١٩٦٨ ، ٨١٢,٥ مليون دينار عراقي ارتفع الى ١٣٦٢٨ مليون دينار عراقي عام ١٩٨٧ اي بنسبة زيادة اجمالية قدرها ١٥٧٧,٢ ٪ و بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة ١٦ ٪ .

ومن جانب آخر اعلنت وزارة التخطيط أن عدد المشاريع المنجزة في القطاعات الاقتصادية خلال عام ١٩٨٧ ، بلغ ٢١٨ مشروعا و بكلفة كلية مقدارها ٢,٤٩٦ مليون دينار عراقي ، ومن بين المشاريع المنجزة ٥٠ مشروعا في القطاع الزراعي بكلفة ٧١٩ مليون دينار عراقي و٣٣ مشروعا في القطاع الصناعي بكلفة كلية مقدارها ٤٨٨ مليون دينار عراقي و٢٣ مشروعا في قطاع النقل والمواصلات بكلفة ٦٩٦ مليون دينار، وفي قطاع المباني والخدمات تم انجاز ٧٨ مشروعا بكلفة ٤٠٩ مليون دينار عراقي ، وانجز ٣٤ مشروعا في قطاع التربية والتعليم .

القطاع الصناعى والتعدين :

اعدت وزارة الصناعة والمعادن منهجا احتفاليا واسعا بمناسبة أعياد تأسيس الحزب ، تم خلالها وضع حجر الاساس لـ ٢٧ مشروعا صناعيا جديدا بكلفة اجمالية تبلغ ١١٢,٣ مليون دينار عراقي ، كما تم ايضا وضع حجر الاساس لمشروع اطار السيارات ، يعتبر اضخم واحدث مشروع في العراق اذ سيلبي عند انجازه كامل الاحتياجات المحلية الى جانب تخصيص جزء من انتاجه لاغراض التصدير .

كذلك تم في هذه المناسبة افتتاح وتدشين أربعة مشاريع جديدة لتنفيذ شبكات كهربائية لتغذية اربع مناطق و ١٨ مشروعا ضمن خطة وزارة الصناعة والمعادن في تنفيذ الكهرباء الريفية الى جانب تحسين شبكات توزيع الطاقة الكهربائية في عموم المحافظات .

بمناسبة حلول الذكرى العشرين لانبثاق ثورة ١٧ ــ ٣٠ تموز اعدت وزارة الصناعة والمعادن منهاجا مركزيا موسوعا للاحتفالات تضمن وضع حجر الاساس لـ ١٤ مشروعا صناعيا وخدميا جديدا بكلفة ٢٢٣ مليون دينار عراقي .

بدأ العراق بتصدير الطاقة الكهربائية الى تركيا عن طريق خطوط ربط جديدة بطاقة ٧٠ ميغا واط .

أعلن وزير الصناعات الثقيلة أن خطة عام ١٩٨٨ في قطاع الصناعة التي اطلق عليها اسم (خطة التحدي) تهدف الى تحقيق نسبة تطور بالانتاج تصل الى ٥٣ ٪ عن خطة العام الماضي .

اعلنت وزارة الصناعة والتصنيع العسكري عن نية العراق في اقامة منطقة صناعية حرة لتشجيع الشركات الاجنبية على الاستثمار الصناعي في العراق .

اعلنت وزارة الصناعة الثقيلة العراقية ان خطة الكهرباء عام ١٩٨٨ تشمل الاستمرار في توسيع مشاريع خطة العام الماضي اضافة الى تنفيذ وحدات توليدية ضخمة للمنظومة الكهربائية ومحطات الطاقة الكهربائية ذات أطوال تزيد على ١٠٠٠ كيلومتر، اضافة الى تنفيذ عدد كبير من محطات التوزيع والخطوط والكيبلات ذات الضغطين ٣٣ و ١١ ألف فولت .

وضعت وزارة الصناعة والتصنيع العسكري حجر الاساس لعدد من المشاريع الصناعية اشتملت على وضع حجر الاساس لمشروع الغازات الصناعة ، كما افتتحت مشروع منشآت التحميل والربط لخط السكة الفرعي لمشروع اسمنت الجنوب الجديد في مدينة السماوة .

عقدت في بغداد بتاريخ ٢٤ ، ١٩٨٨/١/٢٥ ندوة للاستثمار الصناعي في العراق اقامها الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية بالتعاون مع منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ، تم فيها عرض ومناقشة دراسة عن مناخ الاستثمار في العراق ، كما تم فيها عرض فرص استثمار صناعية في العراق اعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

تم تثبيت احتياطي العراق من الفوسفات ب ١٠ ملايين طن .

أعلن عن اكتشاف الحديد الواطىء التركيز الذي يستعمل على نطاق واسع في صناعة الاسمنت .

يجري تثبيت احتياطي العراق من أطيان الكاؤلين بنوعية الملون والابيض والتي تثبت منها لحد الآن ١٨٠ مليون طن ملون ، و ٢١ مليون طن أبيض في صناعة الورق والعوازل الكهربائية .

أعلن نائب وزير الدولة العراقي لشؤون الصناعة بأن العراق عرض للبيع ٧٠ مصنعا في اطار خطته تحويل بعض وحدات انتاج القطاع العام الى القطاع الخاص ومعظم هذه المصانع تعمل في مجالي النسيج ومواد البناء .

القطاع الزراعي :

قررت وزارة الزراعة والري استنادا الى كتاب ديوان الرئاسة استثناء الاراضي الزراعية التي تروى بالآبار من الحدود الدنيا للتأجير على ان تكون وحدة التأجير وفق طاقة البئر الاروائية من ٥٠ ــ ٧٠ دونما وتؤجر الاراضي المشار اليها في القرار ببدل ايجار رمزي من اجل تشجيع المزارعين على الاستثمار.

شكلت في وزارة الزراعة والري لجنة لتقديم دراسة متكاملة حول تأسيس شركة عراقية لاعمال الدراسة والتحريات الجيولوجية والجيوفيزيائية لاعمال السدود وتصنيع بعض المعدات الصناعية اللازمة .

شكلت وزارة الزراعة والري لجنة خاصة تتولى تنفيذ خطط المستثمرين الزراعيين المستأجرين للاراضي وفق القانون ٣٥ لسنة ١٩٨٧ ، ولمناقشة احتياجات المزارعين من المستلزمات الزراعية وسبل توفيرها ووضع برنامج زمني بالتنسيق مع الجهات الزراعية ذات العلاقة لبرمجة ايصال

المستلزمات الزراعية في أوقاتها المحددة .

أعلنت وزارة الزراعة والري عن افتتاح مشروع سد الهندية الجديدة على نهر الفرات لتحل محل منظومة سد الهندية القديمة ، و يهدف المشروع الى اعادة تنظيم مياه نهر الفرات وتزو يد الانهر المتفرعة على جانبيه بالتصاريف المطلوبة من المياه .

افتتحت وزارة الزراعة والري قناة طولها ٦٥ كم بين نهري دجلة والفرات لتزو يد نهر دجلة بالماء من بحيرة الثرثار الصناعية في موسم الجفاف ، بلغت تكاليفها ١٠٤ مليون دينار عراقى .

النفط والطاقة :

بلغ معدل انتاج النفط في عام ١٩٨٨ ــ ٢٦١٥ ألف برميل في اليوم بينما بلغ في عام ١٩٨٧ ــ ٢٠٨٠ الف برميل فى اليوم اي بزيادة قدرها ٢٦ ٪ تقريبا .

اكد وزير النفط ان العراق تحتل المرتبة الثانية في احتياطي النفط بعد المملكة العربية السعودية وقال ان احتياطي النفط المؤكد في العراق هو اكثر من الارقام الرسمية المعلنة والبالغة ١٠٠ مليار برميل اضافة الى احتياطي مرجح (شبه الثابت) لا يقل عن ٥٠ مليار برميل .

عقد في بغداد مؤتمر الطاقة العربي الرابع تحت شعار الطاقة والتعاون العربي خلال الفترة ١٤ــ١٩٨٨/٣/١٧ .

عقد في بغداد بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢١ المؤتمر العربي الدولي الثالث للطاقة الشمسية وقد تم التأكيد فيه على ضرورة تطو ير مصادر بديلة للطاقة وخاصة الشمسية ، واشير فيه للتخطيط الوطني والاقليمي البعيد المدى للطاقة وتطو ير المقدرة التكنولوجية للكوادر العربية من خلال تنفيذ مشاريع الشركة في مجال الطاقة الشمسية .

وقعت وزارة النفط عقد تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع خط النفط العراقي عبر المملكة العربية السعودية والذي سيرفع طاقة الخط الاجمالية الى ١,٦٥٠ مليون برميل يوميا و يؤمل انجازه خلال شهر أيلول / سبتمبر من عام ١٩٨٩ .

نفذت المرحلة الاولى من المشروع القطري لانبوب الغاز بطول ٣٦٠ كم ، بهدف ربط مناطق شمال وجنوب العراق بأنبوب غاز واحد تم ايصاله الى المستفيدين .

وقعت شركة نفط الشمال العراقية بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥ وشركة (مازمن) نيابة عن جكس باو الالمانية الغربية عقد تطو ير مشروع حقل صدام شمال العراق ، وسوف ينجز مشروع العقد خلال ٢١ شهرا وهو بطاقة ٤٥ الف برميل من النفط الخام ، ٣٠٠ مليون قدم مكعب قياس الغاز المصاحب يوميا من الحقل .

تم اكتشاف مكمن نفطي جديد في حقل الدميلة الشمالي الواقع جنوبي العراق بكثافة ٤٩,٥ حسب مواصفات معهد البترول الامريكي و بنسبة منخفضة جدا من الكبريت والحوامض .

تم انجاز ثمانية مشاريع نفطية في جنوب ووسط العراق بكلفة اجمالية بلغت حوالي ٢ مليار دولار أمريكي ، وسوف تساهم هذه المشاريع في زيادة الانتاج النفطي في العراق كما ستعزز الطاقة الانتاجية في قطاع التكرير .

أعلن وزير النفط العراقي ان بلاده باشرت بعد ايقاف الحرب في اعادة اعمار واصلاح المنشآت في موانئها النفطية التي كانت متوقفة اثناء الحرب وهي البكر والبصرة وخور العميق .

التجارة :

قال وزير التجارة العراقي أن من اهم مؤشرات خطة التجارة لعام ١٩٨٨ ، زيادة الصادرات العراقية غير النفطية بنسبة ٧٥ ٪ ، و بين أن ثمة تسهيلات منحت للمصدرين العراقيين مبنية على تشجيع المقايضة والاستيراد بدون تحويل خارجي وضعت ضمن بنود الخطة التنفيذية لتصدير البضائع العراقية ، وحددت البضائع التي سيركز عليها التصدير بالكبريت ، والفوسفات ، والتمور المصنعة والمنتجات الحيوانية والخضر والفواكه والارز والاسمنت والاسلاك والانابيب المطاطية والكرات الفولاذية واللقاحات الطبية اضافة الى منتجات الصناعات الشعبية و بعض الأجهزة الكهربائية ، أما بالنسبة للاستيراد ، فان الخطة تهدف لتوفير مستلزمات الانتاج الوطني لاستغلال الطاقات الكامنة بدلا من الاعتماد على استيراد السلع الجاهزة وتوفير السلع والمواد الغذائية الاساسية وسلع الاستهلاك العامة للعائلة العراقية ، بالاضافة الى توفير مستلزمات المشاريع الملتزم بها والمدرجة في الخطة الاستثمارية .

وقد تضمنت خطة التجارة بشكل عام زيادة نسبتها ١١ ٪ عن خطة عام ١٩٨٧ .

قررت وزارة التجارة تقديم دعم مالي حكومي للقطاع الخاص لتشجيعه على تصدير التمور العراقية بانواعها ، وسوف يخصص هذا الدعم لتغطية الفرق بالاسعار بين شراء التمور واسعارها التصديرية وهي أسعار تشجيعية .

منحت الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية ٧٩,٣٨٨ اجازة استيراد بدون تحويل خارجي لتوريد مواد وسلع بقيمة ١,٩٥٤ مليار دينار عراقي وذلك خلال الفترة الممتدة من صدور قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٢ في ١٩٨٨/١/١٤ وحتى ١٩٨٨/١٢/١٥ .

افتتحت في بغداد يوم ١٩٨٨/١١/١ دورة اليوبيل الفضي لمعرض بغداد الدولي وقد شارك فيها ٦٢ دولة عربية واجنبية و ٢٠٠٠ شركة .

سمحت الحكومة العراقية بتصدير ١١٥ سلعة ممنوعا تصديرها خلال سنوات الحرب ، كما قامت الحكومة بتقديم تسهيلات للمصدرين منها وضع سعر تشجيعي للدولار على اساس انه يساوي دينارا واحدا وهو أعلى بكثير من سعر التحويل الرسمي للدولار حيث يبلغ الدينار رسميا ٣,٢ دولار امريكي .

وتشتمل السلع المسموح تصديرها على مواد أولية كالكبريت والياف حريرية وملح وفوسفات وسلع زراعية منها تمور، فواكه طازجة ، خل ، أغنام حية ، سلع انشائية منها الاسمنت بأنواعه ، رمل زجاجي ، وطابوق ، وكذلك سلع هندسية منها مراوح ، بطاريات جافة وسائلة ، محركات ومحولات توزيع ، سلع كيماوية وأخرى نسيجية .

بلغت قيمة صادرات العراق من الفوسفات خلال الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٨٨ ــ ٤١١,٥ مليون دولار امريكي بنسبة زيادة مقدارها ٢٥ ٪ .

طبقت الحكومة العراقية اجراءات للحد من ظاهرة ارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية وتوفيرها في الاسواق، وشملت هذه الاجراءات انشاء مشاريع جديدة للدواجن دون الحصول على الاجازات الخاصة بذلك، كما شملت السماح باستيراد البيض والدجاج من الخارج بدون تحويل عملة خارجية.

صدر عن الشركة العامة للاستيراد والتصدير دليل المصدرين العراقيين، و يضم سبعة فصول تبين المتطلبات الاساسية لنجاح عمليات التصدير وتنظيم العلاقة بين المنتج والمصدر والمستورد، وكذلك المستندات اللازمة لعملية التصدير وانشطتها التكميلية واساليب البيع الناجح اضافة الى اسس وضوابط البيع والتجهيز من قبل الشركة وما يتعلق بها من جوانب مالية.

المشاريع المشتركة مع الدول العربية:

وقعت في بغداد وثائق تأسيس شركة الخليج لصناعة الزجاج المسطح وتصل الطاقة الانتاجية للمشروع حوالي ١٠٠ الف طن سنويا، يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات و يساهم في رأسمال الشركة البالغ ١٢٦ مليون دولار كل من السعودية، العراق، قطر، اضافة الى الشركة العربية للتعدين، و يهدف المشروع الى انتاج الزجاج المسطح العائم لتغطية احتياجات اقطار الخليج العربي وخدمة الاسواق العربية الاخرى المجاورة.

أعلن عن تاسيس الشركة الاردنية العراقية للمنظفات الكيماوية والتي تتخذ من بغداد مقرا لها برأسمال قدره (٨) مليون دينار عراقي، وتهدف الى المشاركة في تمويل وشراء مستلزمات المشاريع الصناعية في البلدين والاشراف على ادارة المشاريع الصناعية الاخرى في مجال صناعة المنظفات ومنتجاتها.

انتهت الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي من دراسة الجدوى الاقتصادية لاقامة مشروع الدجيلة الزراعي في العراق، بكلفة قدرها ١٥٠ مليون دولار وسوف يقام على مساحة تقدر بـ ١٠٠ الف دونم، كما تدرس الهيئة موضوع انشاء معمل الالبان بطاقة ٥٠ الف ليتر يوميا.

بدات شركة الجسر العربي للملاحة، وهي شركة عراقية اردنية مصرية بتقديم خدماتها بالتنقل عبر الاراضي العراقية والاردنية والبحر الاحمر.

وقائع واحداث أخرى:

قرر مجلس قيادة الثورة زيادة مال المصرف العقاري الى ٨٠٠ مليون دينار عراقي.

ناقشت ندوة موسعة نظمتها وزارة المالية في بغداد بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٧ الاجراءات الكفيلة بتسهيل وانجاح عملية تداول اسهم الشركات للوصول تدريجيا الى انشاء سوق للاوراق المالية في العراق.

وتقرر في الندوة أن تقوم المصارف التجارية اضافة الى المصرف الصناعي بعمليات التوسط في بيع الاسهم لجميع الشركات المساهمة والمختلطة والخاصة وفق تعليمات تصدرها وزارة المالية، كما تقرر ايضا نشر اسعار تداول الاسهم من خلال وسائل الاعلام بهدف الحيلولة دون الحاق الغبن

بالمستثمرين أو المدخرين وذلك بتمكين الوسيط من الاعلان الى جميع المتعاملين بوضوح تام اوامر عملائه بيعا وشراء.

اكد وزير الاسكان والتعمير العراقي ان الاولوية ستكون للشركات العربية المساهمة في تنفيذ مشاريع اعمار العراق بعد الشركات الوطنية تليها الشركات العالمية. وبين في كلمة القاها اثناء لقائه بوفد يضم ١٥٠ مستثمرا من دول الخليج العربي زار بغداد في تشرين ثاني/ نوفمبر الماضي ان شروط عطاءات تنفيذ المشاريع التي ستحال الى الشركات ستعتمد عدة اسس منها أسعار الكلفة وشروط التنفيذ وامكانية التمويل.

اقامت جمعية الاقتصاديين العراقيين مؤتمرا اقتصاديا كرس للبحث في مقومات الاقتصاد العراقي والاجراءات الحكومية لبناء اقتصاد ما بعد الحرب. ودعا المؤتمر الى تحقيق موازنة في مستوى الاجور بين القطاعين الحكومي والخاص بما يتلائم والاجراءات المتخذة لاعادة هيكلة الجهاز الاداري الحكومي والسماح بانتقال القوى العاملة بين القطاعات المتخصصة.

كذلك اكد المؤتمر على ضرورة قيام القطاعات المختلفة، وبينها القطاع الخاص، بتوسيع عمليات التصدير وتنويع النشاط الاقتصادي في العراق وربط اتجاهات التعليم المتخصص بالاحتياجات الفعلية لخطط التنمية القومية والنشاط الانتاجي.

ناقشت ندوة عقدت في وزارة التخطيط العراقية دراسة حول تقويم الانتاجية وكفاءة الاداء في القطاع الصناعي المختلط (١٩٨٠ ــ ١٩٨٥) وتهدف الدراسة الى تحليل الاداء والانتاجية في القطاع الصناعي المختلط للوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة في الشركات وتقديم الحلول الكفيلة بزيادة الانتاجية وتحسين نوعية المنتوج في هذا القطاع.

عقدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتعاون مع وزارة المالية العراقية، حلقة دراسية حول الاسواق المالية وتمويل المشروعات في بغداد خلال المدة ١١ ــ ١٩٨٨/٦/١٥، بهدف التعريف بالاسواق المالية العربية والدولية، مع التركيز بشكل خاص على عدد من التجارب العربية في مجال انشاء وتشغيل اسواق الاوراق المالية، وقد شارك في الحلقة ٣٧ دارسا ودارسة من مختلف اجهزة القطاع الاقتصادي والمالي بالجمهورية العراقية.

القروض :

حصلت الجمهورية العراقية خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا : مؤسسات التمويل العربية				
صندوق النقد العربي	١٩٨٨	٢٧,٩٣٠ مليون	دينار عربي حسابي	تمويل ميزان المدفوعات
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٣/١٦	١,٧٧٥ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد مطاط صناعي .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨	٣,٥٥١ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد جوت .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٣/١٦	٧,١٠١ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد المنيوم .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٣/١٦	٧,٣٨٩ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد قضبان نحاس .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٥/٤	٧,٣٣٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد زيت النخيل .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٧/١٣	٤,٣٣٧ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد قضبان نحاس .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٧/٣	١,٤٤٦ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد بوتاس ومطاط طبيعي .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٨/٦	٤,١٠٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد معدات ومكائن .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١٠/٢٥	١,٤٨٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد غاز الارجوان .
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/١/٤	٨ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع التسليف الزراعي .
الصندوق العربي للانماء الاقتصاددي والاجتماعي	١٩٨٨/١/٤	٨ مليون	ديناركويتي	مشروع تمويل التسليف الصناعي .

٤.١١ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.١١ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تسعى الحكومة العراقية الى توسيع امكانيات الاستثمار من خلال تحويل ملكية بعض المؤسسات والشركات العامة في القطاع الاشتراكي ولا سيما في النشاط الصناعي الى القطاع الخاص وكذلك التشجيع على اقامة شركات جديدة في القطاع المختلط ، وهناك اتجاه نحو تطوير السوق المالية في العراق بايجاد سبل ووسائل كفيلة لزيادة قدرتها الاستيعابية للاستثمارات المحلية وتيسير اجراءات تداول أسهم الشركات المساهمة المختلطة والخاصة بين المواطنين من خلال تذليل المعوقات وتكييف النصوص القانونية لتحقيق الاستجابة التامة مع معطيات التجربة .

وعلى صعيد تشجيع الاستثمار العربي في العراق ، استهدف قانون الاستثمارات العربية رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨ تشجيع مساهمة رؤوس الاموال العربية في النشاط الاستثماري في العراق ومن ضمنها مشروع الحكومة في دراسة التسهيلات الائتمانية التي يمكن ان تقدمها البنوك العراقية للمقاولين الخليجيين والعرب الذين سيساهمون في عمليات اعادة بناء المؤسسات العراقية التي دمرت اثناء الحرب واصدار توصياتها الى البنك المركزي العراقي بدعم المقاولين العرب للدخول في عطاءات مشروعات البناء التي ستنفذ قريبا .

وازاء هذا التوجه فقد حددت وزارة التخطيط المجالات الرئيسية للاستثمارات العربية على النحو التالي :

القطاع الصناعي :

و يشتمل على الفرص الاستثمارية التالية :

١ ــ الاستثمارات في مجال الصناعات المغذية لصناعة السيارات وهي :

- ــ المشاريع التطويرية للصناعات القائمة :
- ــ صناعة الراديترات .
- ــ صناعة المنقيات .
- ــ صناعة بطانات الموقفات للمركبات .
- ــ صناعة زجاج المركبات .
- ــ صناعة النوابس الورقية .
- ــ صناعة الكاتم (الصالنصات) .
- ــ مشاريع الصناعات الجديدة .
- ــ صناعة النوابض الحلزونية .
- ــ صناعة أحزمة نقل القدرة بمختلف انواعها .
- ــ صناعة مخفف الصدمات (الدبلات) .
- ــ صناعة كراسي الركاب .
- ــ صناعة مكابس المحركات .

ـ صناعة بطانات اسطوانات المكابس .
ـ صناعة الصمامات .

٢ ـ الاستثمارات في مجالات صناعة وسائل الانتاج بمختلف انواعها .

القطاع الزراعي :

وتتوفر به الفرص الاستثمارية التالية :

في مجال الانتاج النباتي :

ـ الانتاج الواسع للحبوب الاستراتيجية وفق الصيغ والاساليب الانتاجية الحديثة وذلك بالاتجاه الى استغلال المساحات الشاسعة من الاراضي الغير مستعملة أو كثيفة الاستغلال .
ـ الانتاج المكثف للمحاصيل الصناعية بما يتوافق مع حاجات الصناعة من المواد الخام من تلك المحاصيل .
ـ انشاء بساتين الفواكه وبمساحات كبيرة لانتاج الفواكه لاغراض سد الحاجة المحلية في جانبيه الاستهلاكي المباشر والتصنيع .

في مجال الانتاج الحيواني :

ـ مشاريع الانتاج الحيواني .
ـ مشاريع انتاج اللحوم الحمراء وخاصة مشاريع تربية الاغنام والنشاطات الاخرى التي تستهدف هذا الانتاج .
ـ المشاريع المتكاملة للانتاج السمكي من خلال انشاء مزارع سمكية واسعة ومتكاملة واستغلال المسطحات المائية .
ـ مشاريع متكاملة لصناعة الدواجن وبوحدات يكمل كل جزء منها المرحلة التي تليه و يوفر حاجاتها من المستلزمات .
ـ مشاريع انتاج الحليب .
ـ مشاريع انتاج الادو ية البيطرية .
ـ المشاريع ذات صفة التكامل الزراعي الصناعي .

قطاع السياحة .

وأهم فرصه الاستثمارية ما يلي :

ـ تطو ير المناطق السياحية في المنطقة الشمالية .
ـ اقامة مناطق سياحية في بعض المحافظات الشمالية كاقامة منطقة سياحية في حسن بك (محافظة اربيل) وأخرى في سر عمادية (محافظة دهوك) .
ـ استكمال تطو ير شواطىء بحيرة الحبانية .

- اقامة مجمع سياحي في الثرثار.
- تطوير شواطىء بحيرة حمرين .
- تطوير منطقة الاهواز وشط العرب بما فيها الجزر في محافظات البصرة وميسان وذي قار.
- اقامة مشاريع سياحية علاجية مثل اقامة مصح علاجي في هيت (محافظة الانبار) ومصح سياحي علاجي في حمام العليل (محافظة نينوى)

قطاع التعدين :

وتنطوي فرصه الاستثمارية على استغلال ترسبات الكبريت والصخور الفوسفاتية .

٢.٤.١١ المشروعات المعروضة للاستثمار في الجمهورية العراقية :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (بدون الاراضي)
منتجات الالبان	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٢٠,٩١ مليون دولار
جوارب للرجال والاطفال	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٥,٠٢ مليون دولار
الاحذية الرجالية عالية الجودة	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	١١,٣٤ مليون دولار
المنظفات المنزلية	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٥,١٧ مليون دولار
المستحضرات المطهرة	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٣,٦٦ مليون دولار
اغطية المانهولات (فتحات المجاري)	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١١,٤٩ مليون دولار
الرقائق البلاستيكية	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	١٦,٥٥ مليون دولار
الصناديق الكرتونية	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	١٤,٨٢ مليون دولار
القوارير (الأوعية) البلاستيكية	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٢٦,٣٣ مليون دولار
السقائف البلاستيكية	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٧,٣١ مليون دولار
مستحلب اسيتات البولي فينيل لصناعة الاصباغ	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٧,٧٠ مليون دولار

٥.١١ الاستثمارات العربية الوافدة :

و يبين الجدول التالي التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب خلال عام ١٩٨٨ :

٠٦٠٠

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال (بالدينار العراقي)	جنسيات الشركاء العرب ونسبة مساهماتهم
الشركة الاردنية العراقية للمنظفات	صناعي	١٩٨٨	٨ مليون	اردنيون ٥٠ ٪
معمل السلام لانتاج الكاشي والموازيك وقلع الحجر	صناعي	١٩٨٨	٥١٩٠٧٥	اردنيون ١٠٠ ٪

(١٢)
تقرير مناخ الاستثمار في
سلطنة عُمان
لعام ١٩٨٨

تقرير مناخ الاستثمار في
سلطنة عُمـــان لعام ١٩٨٨

شهد اقتصاد السلطنة عددا من التطورات خلال العام، كان من اهمها ما اتخذته الحكومة من تدابير لدعم الانتعاش الاقتصادي وتعزيز الجهود للاستخدام الامثل للموارد. كما حققت القطاعات الاقتصادية الرئيسية مزيدا من النمو واتجهت الصادرات غير النفطية نحو الارتفاع. واظهر القطاع الخاص مقدرة على التكيف مع تراجع عائدات النفط. وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١.١٢ تشريعات واجراءات حكومية:

صدرت خلال العام عدة تشريعات ذات الطابع التنظيمي والاقتصادي والمالي بالاضافة الى بعض الاحكام المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية النوعية وذلك على النحو التالي:

- فعلى الصعيد التنظيمي صدر عن نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية رئيس اللجنة العليا لتخطيط المدن القرار (٨٨/٣) بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٩ بتحديد المناطق التخطيطية في السلطنة ومراكزها الرئيسية بحيث قسمت السلطنة الى سبع مناطق وجرى تحديد المراكز الرئيسية والمدن التابعة لكل منطقة.
- وعلى صعيد النشاط الاقتصادي صدر عن مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية القرارين (٨٨/٢٨)، و(٨٨/٢٩) بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١١، يسمح الاول لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بممارسة نشاط الفحص والمعاينة للتأكد من مطابقة البضائع لشروط التعاقد، ونشاطات التشغيل والصيانة للاجهزة الميكانيكية والكهربائية والآلات والمصانع والمحطات في المشاريع المختلفة، على ان تتم ممارسة هذه النشاطات وفقا للضوابط المنصوص عليها في القرار رقم (٨٨/٢٩) وعلى ان يبدأ سريان هذا القرار اعتبارا من ١٩٨٨/٦/١ م. اما الثاني فينظم ضوابط ممارسة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للانشطة الاقتصادية في السلطنة، وبموجب هذا القرار يسمح لهؤلاء المواطنين بممارسة الانشطة الاقتصادية على ان تكون ممارسة النشاط من قبل الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين المملوكين بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون وعلى ان يمارس النشاط وفقا للاجراءات والقوانين المتبعة في سلطنة عمان ويكون لممارس النشاط الحق في تأسيس الشركات التي تقوم بمزاولة هذه الانشطة والمساهمة فيها، وتملك المواد الاولية والاشياء المنقولة، والحق في افتتاح اكثر من فرع لممارسة النشاط، علما بان الضوابط المذكورة اعلاه، لا تخل بالمزايا الافضل الممنوحة او التي تمنح مستقبلا لمواطني دول مجلس التعاون. وتصبح هذه الضوابط سارية المفعول اعتبارا من ١٩٨٨/٤/١ على ان تتم مراجعتها وتقييمها بعد خمس سنوات من تاريخ نفاذها على ضوء التجربة العملية.

كما صدر عن وزير التجارة والصناعة القراران (٨٨/٤٨)، و(٨٨/٤٩) بتاريخ ١٩٨٨/٨/١،

الاول بشأن ضوابط ممارسة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمهن الحرة في سلطنة عمان، والثاني بشأن السماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة مهن الترجمة والمساحة وفحص التربة وبرمجة وتحليل وتشغيل الكمبيوتر على ان يعمل بهذا القرار اعتبارا من اول يونيو ١٩٨٨م.

وعلى نفس الصعيد المتعلق بالتشريعات الناظمة للنشاط الاقتصادي صدر المرسوم السلطاني رقم (٨٨/٥٣) بقانون سوق مسقط للاوراق المالية، كما صدر عن وزير التجارة والصناعة القرار رقم (٨٨/١٠٢) بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢١ بشأن لائحة السوق الداخلية.

- وفي مجال تنظيم الملكية العقارية صدر عن وزير الاسكان القرار رقم (٨٧/١٨٢) القاضي بالعمل بسند الملكية الصادر عن امانة السجل العقاري في شأن التصرفات العينية التي تقع على العقارات ويعمل به اعتبارا من اول يناير ١٩٨٨، كما صدر عن نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية رئيس اللجنة العليا لتخطيط المدن القرار رقم (٨٨/١) بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣ بشأن اسس تثمين المحاصيل الزراعية من فاكهة وخضار ومحاصيل زراعية، والمنشآت القائمة على العقارات المنزوعة ملكيتها للمنفعة العامة من مباني ثابتة ومظلات واسوار، هذا فضلا عن اسس تثمين الآبار والمساقي والتعويضات الاضافية.
- وفي مجال الاجراءات المالية صدرت خلال عام ١٩٨٨م قرارات بفرض رسوم جمركية على الواردات الاجنبية المشابهة للانتاج المحلي، وذلك لحماية الصناعات الوطنية التالية:

رقم القرار وتاريخه	المنتج المحلي	نسبة الحماية
٨٨/٤ (١٩٨٨/١/٩)	السياج السلكية	٢٠٪
٨٨/٧ (١٩٨٨/١/٩)	منتجات البولي يورثين	١٥٪
٨٨/٧٦ (١٩٨٨/١٠/١٢)	المنتجات الاسمنتية	٢٠٪
٨٨/٧٧ (١٩٨٨/١٠/١٢)	الاسلاك الكهربائية	٢٥٪
٨٨/٧٨ (١٩٨٨/١٠/١٢)	أكياس البولثين	٢٥٪
٨٨/٩٩ (١٩٨٨/١١/١٦)	الاصباغ	١٥٪

وبالاضافة الى ذلك.. فان بعض القرارات السابقة الصادرة قبل عام ١٩٨٨م بفرض الرسوم الجمركية الحمائية ظلت سارية المفعول خلال كل او جزء من عام ١٩٨٨م كما يلي:

٨٥/٨٩ (١٩٨٥/١٠/٩)	صناديق الكرتون (المضلع)	٢٠٪
٨٧/١ (١٩٨٧/١/٧)	الزيوت النباتية	٢٥٪
٨٧/٣ (١٩٨٧/١/١٢)	المنظفات الصناعية	٢٠٪
٨٧/٢١ (١٩٨٧/٣/١٠)	الاسمنت	٥٠٪
٨٧/٦١ (١٩٨٧/٥/١٤)	انابيب البلاستيك وبعض الانواع الاخرى من الانابيب	٥٠٪

- وعلى صعيد تنظيم التجارة صدر عن وزارة التجارة والصناعة القرار الوزاري رقم (٨٨/٦٧) بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٧ في شأن تنظيم اقامة معارض السلطنة، كما صدر عنها ايضا بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٤ القرار رقم (٨٨/١٠٣) المتعلق باصدار اللائحة التنفيذية للعلامات والبيانات التجارية.
- وتنظيما لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة صدر المرسوم السلطاني رقم (٨٨/٢١) بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٨٨ باجراء تعديلات في بعض مواد قانون تنظيم مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٨٦/٧٧).
- وفي مجال الاحكام الناظمة للنشاط المصرفي صدر المرسوم السلطاني رقم (٨٨/٢٠) بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٨٨ الذي قضى بتعديل بعض احكام القانون المصرفي رقم (٧٤/٧) وتعديلاته، وتتعلق تلك التعديلات بترخيص العمل المصرفي، وبالسلف المضمونة باملاك عقارية.
- وعلى صعيد الاحكام الناظمة للقطاعات الاقتصادية النوعية صدر في شأن قطاع التأمين قرار وزير التجارة والصناعة رقم (٨٨/١) بتاريخ ١٩٨٨/١/٣ القاضي بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات التأمين. كما صدر في شأن قطاع السياحة المرسوم السلطاني رقم (٨٨/١٢) بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٨ في شأن تنظيم مكاتب السفر والسياحة. وفيما يتعلق بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية صدر عن وزير الزراعة والاسماك القرار رقم (٨٨/١) بتاريخ ١٩٨٨/١/٩ بتعديل المادة (٢٠) مكرر (١) من اللائحة التنفيذية لقانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية، والمتعلقة بمدة الترخيص والرسوم المطبقة.

كما صدر المرسوم السلطاني رقم (٨٨/٨٢) بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٢ باعتبار المخزون المائي ثروة وطنية وحددت الاحكام والضوابط اللازمة للاستفادة منه بالقدر الذي لا يؤثر على الكميات المتوفرة واناط بوزارة البيئة وموارد المياه ووزارة الزراعة والاسماك بوضع اللوائح المنفذة لتلك الاحكام.

٢.١٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

وقعت حكومة سلطنة عمان خلال العام عددا من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع بعض الدول العربية وغير العربية تفصيلها فيما يلي:

١.٢.١٢ الاتفاقيات والترتيبات الثنائية مع الدول العربية:

- صادقت حكومة سلطنة عمان على اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي على الدخل الناشىء عن النقل الجوي الموقعة مع المملكة الاردنية الهاشمية.
- صادقت حكومة سلطنة عمان على اتفاقية اللجنة المشتركة للتعاون مع الجمهورية التونسية.
- صادقت حكومة سلطنة عمان على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي مع المملكة المغربية.
- وقعت حكومة سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على اتفاق شامل للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية.

ـ صادقت حكومة سلطنة عمان على اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي على الدخل الناشىء عن النقل الجوي الموقعة مع المملكة الاردنية الهاشمية .

٢.٢.١٢ الاتفاقيات والترتيبات الثنائية مع دول وهيئات غير عربية :

ـ وقعت حكومة سلطنة عمان مع حكومة برواي اتفاقية لتنظيم الخدمات الجوية بين البلدين .
ـ وقعت حكومة سلطنة عمان مع الحكومة التركية اتفاقية لتنظيم الخدمات الجوية بين البلدين .
ـ صادقت حكومة سلطنة عمان على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورجي .
ـ وقعت حكومة سلطنة عمان مع حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية على اتفاقية تفاهم لتشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي .
ـ صادقت حكومة سلطنة عمان على اتفاقية انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار .
ـ صادقت حكومة سلطنة عمان على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع الحكومة الايطالية .
ـ صادقت حكومة سلطنة عمان على تعديلات ميثاق المنظمة البحرية الدولية للاقمار الصناعية ، (انمارسات) واتفاقية التشغيل الخاصة بها .

٣.١٢ وقائع وأحداث :

جاءت وقائع واحداث العام انعكاسا للجهود المتواصلة التي تبذلها السلطنة للتكيف مع مرحلة انخفاض سعر النفط والالتزام بانجاز المشاريع التنموية وفقا لما هو مرسوم في الخطة الخمسية الجارية .

وفيما يلي ابرز الوقائع والاحداث خلال العام :

في القطاع المالي والاستثماري :

صدر مرسوم سلطاني بالتصديق على الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٨ ، وقدرت الايرادات خلال العام بنحو ١٣٥٠ مليون ريال عماني * مقابل الايرادات الفعلية للعام الماضي والبالغة نحو ١٤٦٠ مليون ريال عماني ، كما قدرت جملة المصروفات بنحو ١٦٠٢ مليون ريال عماني ، مقابل المصروفات الفعلية للعام الماضي والبالغة نحو ١٦٠٩ مليون ريال عماني .

وقدر العجز الجاري بنحو ٢٥٢ مليون ريال عماني مقابل عجز فعلي في العام الماضي بلغ نحو ١٤٩ مليون ريال عماني .

هذا وتجدر الاشارة الى ان ميزانية ١٩٨٨ تشتمل على مبلغ ٢٥ مليون ريال عماني ، يتوقع تحصيله من بيع اصول حكومية الى القطاع الخاص .

---

* الريال العماني يعادل ٢,٥٩٧ دولار كما في ١٩٨٨/١٢/٣١ .

وتبلغ قيمة المشاريع المدنية الجديدة المقرر تنفيذها خلال العام الحالي ٣٥٠ مليون ريال عماني ومن المقرر ان يكون الصرف الفعلي لها في حدود ٢٤٥ مليون ريال عماني وستدرج في اطار الخطة الخمسية الجارية التي رصدت مبلغ ٧٨٠ مليون ريال عماني للمشاريع المدنية.

كما تقرر تخصيص المبلغ الصافي للاقراض الجديد بنحو ٥٥ مليون ريال عماني، وتخصيص مبلغ ٢٢ مليون ريال عماني لدعم القطاع الصناعي والبنوك المتخصصة وهي: بنك عمان للزراعة والاسماك وبنك التنمية، وبنك الاسكان.

وعلى صعيد آخر اعلن عن بدء ترتيبات جديدة لاصدار سندات مالية بمبلغ ١٠٠ مليون ريال عماني كتمهيد لطرحها في الاسواق المالية الدولية، وتأتي هذه الخطوة ضمن برنامج الاقتراض الخاص بالخطة الخمسية الجارية، والذي لا يجب ان يتجاوز مبلغ ٢٩٤ مليون دولار، طيلة سنوات الخطة.

ومن جهة اخرى ارتفعت القروض والتسهيلات الائتمانية بأنواعها خلال العام ارتفاعا ملحوظا، حيث ارتفعت بحوالي ٧٪ مقارنة بالعام الماضي. بينما زادت موجودات البنوك التجارية بنسبة ٩٪ مقارنة بالعام الماضي.

وفي مجال سوق الاوراق المالية تم البدء في تحضير اجراءات العمل في البورصة وتدريب الكوادر العمانية من الذين سيتولون ادارة البورصة واطلاعهم على احدث الوسائل وطرق العمل المتبعة في اشهر البورصات العالمية.

وفيما يتعلق بالقطاع الاستثماري وفي اطار سياسة السلطنة الرامية الى توفير المناخ الملائم لتشجيع الادخار الوطني وجذب الاموال العربية والاجنبية، فقد اعلن عن قرب صدور قانون شامل للاستثمار في السلطنة، وذلك بهدف تنظيم القواعد والاجراءات وشروط التعامل بين الاطراف المشاركة في العملية الاستثمارية من كافة الجوانب.

ومن جهة اخرى تم تكوين لجنة مشتركة بين القطاعين العام والخاص بهدف دراسة المشاكل التي تعترض القطاع الخاص واقتراح انسب السبل لمعالجتها، ليتمكن هذا القطاع من اداء دوره في مجال التنمية الوطنية.

وفي مجال الاستثمارات الجديدة، فقد اعلن عن تأسيس شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار، برأسمال قدره ١٠ مليون ريال عماني. مما يجعلها اكبر شركة في القطاع الخاص، وتهدف هذه الشركة الى المساهمة في تنمية قطاعات الزراعة، الثروة الحيوانية والسمكية، التجارة والصناعة والسياحة.

كما اعلن كذلك عن تأسيس الشركة العمانية لخدمات الاستثمار برأسمال قدره مليون ريال عماني.

وفي هذا الاطار بلغ عدد الشركات المساهمة المملوكة بالكامل للعمانيين في ايلول / سبتمبر من العام، هي ٥٣ شركة كما ان مجموع رؤوس اموالها ١٧٣ مليون ريال تقريبا، برأسمال اجمالي يقدر بحوالي ٤,١٧٤ مليون ريال عماني، منها ٢٥ شركة صناعية، و٨ شركات تجارية و٤ شركات سياحية وفندقية، والباقي موزع بين قطاعات الزراعة والمال والنقل والمقاولات.

وبالنسبة للشركات التي يستثمر فيها رأسمال وطني واجنبي، فقد بلغ اجمالي رؤوس اموالها ١٧٩,٥٧٧ مليون ريال عماني، معظمها في القطاع المالي حيث استأثر بنسبة ٥٨ ٪ من هذه الاموال ويليه القطاع الصناعي الذي استأثر بنسبة ١٣ ٪.

قطاع النفط:

بالرغم من عدم الاستقرار الذي تعرضت له اسعار النفط خلال العام، فقد حافظت السلطنة على مستويات انتاجها المقررة في حدود ٦١٠ ألف برميل يوميا بالمقارنة مع ٥٥٠ ألف برميل في اليوم خلال عام ١٩٨٧.

وتشير التقديرات التى اعلن عنها الى ان احتياطي النفط بلغ ٤,١ بليون برميل بالمقارنة مع ٤ بلايين برميل للتقديرات في عام ١٩٨٧، وقد تم خلال العام حفر ١٢٧ بئرا، وتنشيط عمليات الانتاج في ٥٣ بئرا اخرى. كما قامت عدة شركات بعمليات المسح الزلزالي في مناطق عديدة، وبلغت المساحات التي غطتها هذه العمليات حوالي ٥٠٠٠ كيلومتر.

قطاع الصناعة:

بلغت التكاليف الاستثمارية للمنشآت الصناعية القائمة (مسجلة وموافقات مبدئية على التسجيل) حتى النصف الاول من العام حوالي ٣٦٣ مليون ريال عماني.

وتشير الاحصائيات الى ان عدد القروض المقدمة للمنشآت الصناعية منذ بداية الخطة الثانية حتى النصف الاول من العام بلغ ٦١ قرضا، استفادت منها ٥٨ منشأة صناعية، وبلغت قيمة القروض الاجمالية المقدمة لها ٢١ مليون ريال عماني.

وضمن المشاريع الجديدة التي تم انجازها خلال العام تم افتتاح مصنع لصناعة مضخات المياه، كما تم انشاء اول مصنع نسيج عماني، بتكاليف استثمارية قدرها ٨,١ مليون ريال عماني.

وفي قطاع الزراعة والثروة السمكية:

اعلنت الحكومة ان عام ١٩٨٨ هو عام الزراعة، وذلك بهدف توسيع آفاق التنمية الزراعية، وابراز دور المواطن العامل في قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوانية في المشاركة في التنمية الاقتصادية.

وفي هذا المجال استكملت السلطنة العديد من مشروعات التنمية الاساسية مثل مراكز الزراعة، محطات البحوث والمختبرات والمستشفيات والعيادات والمحاجر والوحدات البيطرية ومشاتل الفاكهة، كما تم الانتهاء من انشاء ٢٥٠٠ مزرعة في مختلف المناطق تطبيقا لبرنامج التجمعات الزراعية.

كما توسعت نشاطات الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية، لتشمل الاشراف على ١٨ مركزا لتسويق المنتجات الزراعية، منها ١٢ مركزل للتجميع و٦ مراكز للتوزيع.

كذلك توسعت مساحة الاراضي المزروعة خلال السنوات الاخيرة، حيث زادت الرقعة الزراعية من ٤١ ألف هكتار الى ٥٤,٩ ألف هكتار، بزيادة نسبتها ٣٤٪ وذلك نتيجة لسياسة الدعم والتشجيع التي تنتهجها الحكومة.

وفي مجال الانتاج السمكي يتوقع ان يسجل قطاع الثروة السمكية تطورا بارزا في المستقبل بعدما حققت السلطنة اكتفاء ذاتيا في هذا المجال، و بدأت تصدر فائض الانتاج السمكي للخارج، وتدل الدراسات الفنية انه يمكن ان يصل الانتاج الى ٣٠٠ ألف طن سنويا، دون ان يتأثر مستوى الثروة السمكية في البلاد.

وفي مجال المشاريع الجديدة التي تم انجازها خلال العام، تم تأسيس شركة الاسماك العمانية برأس مال يبلغ ١٢,٥ مليون ريال عماني، تملك الحكومة منه نسبة ٢٤٪ والباقي مساهمة للقطاع الخاص.

القطاع التجاري:

وفي مجال تنظيم وتنشيط التجارة فقد تقرر تطبيق العمل بشهادة الاستيراد العام بالسلطنة، و يقضي هذا النظام بالاستيراد وفقا للانشطة المسجلة للتاجر او الشركة فقط. بحيث يتم استيراد السلع التي يتعامل التاجر فيها وتتفق مع نشاطه المسجل في السجل التجاري.

كما تقوم السلطنة حاليا بدراسة مشروع لانشاء جهاز لتشجيع الصادرات العمانية. وايجاد اسواق خارجية لها ودعمها في مواجهة الصناعات الاجنبية.

وتشير الاحصائيات الرسمية الى ان الصادرات العمانية غير النفطية (بدون اعادة التصدير)، قد بلغت خلال عام ١٩٨٨، ٦٢,٩ مليون ريال عماني، مقارنة بـ ٣٩,١ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٧ وتشمل هذه الصادرات الاسماك، الحيوانات الحية، والنحاس.

كما بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٩٢,١ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٨٤,٨ مليون ريال عماني في ١٩٨٧، في حين بلغت قيمة الواردات خلال العام ٨٤٦,٥ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٧٠٧,٧ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٧.

وفي قطاع الزراعة والثروة السمكية:

اعلنت الحكومة ان عام ١٩٨٨ هو عام الزراعة، وذلك بهدف توسيع آفاق التنمية الزراعية، وابراز دور المواطن العامل في قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوانية في المشاركة في التنمية الاقتصادية.

وفي هذا المجال استكملت السلطنة العديد من مشروعات التنمية الاساسية مثل مراكز الزراعة، محطات البحوث والمختبرات والمستشفيات والعيادات والمحاجر والوحدات البيطرية ومشاتل الفاكهة، كما تم الانتهاء من انشاء ٢٥٠٠ مزرعة في مختلف المناطق تطبيقا لبرنامج التجمعات الزراعية.

كما توسعت نشاطات الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية، لتشمل الاشراف على ١٨

مركزا لتسويق المنتجات الزراعية ، منها ١٢ مركزل للتجميع و٦ مراكز للتوزيع .

كذلك توسعت مساحة الاراضي المزروعة خلال السنوات الاخيرة ، حيث زادت الرقعة الزراعية من ٤١ ألف هكتار الى ٥٤,٩ ألف هكتار، بزيادة نسبتها ٣٤ ٪ وذلك نتيجة لسياسة الدعم والتشجيع التي تنتهجها الحكومة .

وفي مجال الانتاج السمكي يتوقع ان يسجل قطاع الثروة السمكية تطورا بارزا في المستقبل بعدما حققت السلطنة اكتفاء ذاتيا في هذا المجال ، وبدأت تصدر فائض الانتاج السمكي للخارج ، وتدل الدراسات الفنية انه يمكن ان يصل الانتاج الى ٣٠٠ ألف طن سنويا ، دون ان يتأثر مستوى الثروة السمكية في البلاد .

وفي مجال المشاريع الجديدة التي تم انجازها خلال العام ، تم تأسيس شركة الاسماك العمانية برأس مال يبلغ ١٢,٥ مليون ريال عماني ، تملك الحكومة منه نسبة ٢٤ ٪ والباقي مساهمة للقطاع الخاص .

القطاع التجاري :

وفي مجال تنظيم وتنشيط التجارة فقد تقرر تطبيق العمل بشهادة الاستيراد العام بالسلطنة ، ويقضي هذا النظام بالاستيراد وفقا للانشطة المسجلة للتاجر او الشركة فقط . بحيث يتم استيراد السلع التي يتعامل التاجر فيها وتتفق مع نشاطه المسجل في السجل التجاري .

كما تقوم السلطنة حاليا بدراسة مشروع لانشاء جهاز لتشجيع الصادرات العمانية . وايجاد اسواق خارجية لها ودعمها في مواجهة الصناعات الاجنبية .

وتشير الاحصائيات الرسمية الى ان الصادرات العمانية غير النفطية (بدون اعادة التصدير) ، قد بلغت خلال عام ١٩٨٨ ، ٦٢,٩ مليون ريال عماني ، مقارنة بـ ٣٩,١ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٧ وتشمل هذه الصادرات الاسماك ، الحيوانات الحية ، والنحاس .

كما بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٩٢,١ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٨٤,٨ مليون ريال عماني في ١٩٨٧ ، في حين بلغت قيمة الواردات خلال العام ٨٤٦,٥ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٧٠٧,٧ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٧ .

المقاولات والاسكان والسياحة :

وفي مجال المقاولات قرر مجلس المناقصات تخفيض قيمة الضمان المصرفي الذي يحصل عليه من شركات المقاولات الى ٢ ٪ بدلا من ٥ ٪ ، كما قرر المجلس ايضا تخفيض قيمة ضمان حسن التنفيذ الى ٥ ٪ بدلا من ١٠ ٪ وذلك حرصا على دعم قطاع المقاولات .

وفي مجال الاسكان بلغ اجمالي القروض المقدمة للاسكان حتى شهر ايلول / سبتمبر من العام (١١,٥٨٩) قرضا ، بمبلغ اجمالي قدره ١٥٩,٥٤٠,٥٨٨ ريال عماني .

ومن المقرر ان تشهد نهاية العام الانتهاء من تنفيذ مشروعات سكنية هامة في ١٥ منطقة من مختلف ولايات السلطنة . كما اعتمدت الدولة خطة للتوسع في اعداد الخرائط الهيكلية لمناطق

السلطنة المختلفة، وذلك بهدف تكوين خريطة متكاملة للسلطنة يتم على ضوئها تلبية متطلبات التخطيط في مجال الخدمات المختلفة.

من جهة اخرى بدأت السياحة في السلطنة في السنوات الاخيرة تحتل مكانة هامة بين مختلف القطاعات وذلك في اطار اهتمام السلطنة بتنويع مصادر الدخل القومي.

ويمكن تلخيص اهم الانجازات التي تحققت في قطاع السياحة فيما يلي:

- افتتاح (٣) فنادق جديدة مملوكة للقطاع الخاص، وبهذا يصبح عدد الفنادق والاستراحات في السلطنة ٢٩ فندقا واستراحة، مجموع غرفها ٢٠١٥ غرفة تحتوي على حوالي ٢٨٩٠ سريرا، كما يجري في الوقت الحالي تنفيذ فندقين جديدين، من المقرر ان يتم افتتاحهما في بداية السنة المقبلة.
- بلغ عدد نزلاء الفنادق خلال العام (١٥٠٩٩٤) نزيلا، ومجموع ليالي الاقامة (٣٥٨١٧٥) ليلة، ومتوسط الاشغال ٣٧,٥٪ تقريبا.
- بلغ عدد المجموعات السياحية ١٢٥ مجموعة مقابل ٤٦ مجموعة سياحية لعام ١٩٨٧.
- ارتفع عدد مكاتب السفر والسياحة من ٤٩ مكتب في العام الماضي الى ٥٥ خلال العام الحالي.

احداث سياسية:

- صدر المرسوم السلطاني رقم (٨٨/١٧) بانشاء وزارة جديدة للخدمة المدنية وتحديد صلاحياتها، وتعيين وزير لها.
- وفي اطار السياسة الخارجية، شهد العام استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية السورية، كما شهد تطورا متميزا في العلاقات مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، حيث توجت زيارات عديدة متبادلة لعدد من المسؤولين من البلدين، بزيارة رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية للسلطنة، تم خلالها التوقيع على اتفاق شامل للتعاون، في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية.
- كما تم خلال العام تبادل السفراء مع الاتحاد السوفييتي.

القروض :

الجهة المقرضة :	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق الكويتي للتنمية	١٩٨٨/١٢/١٥	١,٧ مليون	دينار كويتي	تمويل قطاع الثروة المائية .
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/٤/٤	٦,٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع لتحلية المياه وكهرباء العاصمة .
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى				
فرنسا	١٩٨٨/١/١١	١٤,٥ مليون	فرنك فرنسي	قطاع الصحة .
فرنسا	١٩٨٨/٤/١٧	٨,٩ مليون	فرنك فرنسي	الكهرباء والزراعة .
فرنسا	١٩٨٨/٨/٧	١٦,٦ مليون	فرنك فرنسي	التنمية الريفية .
الصندوق الاوروبي للتنمية	١٩٨٨/٦/١٠	١٨,٠ مليون	وحدة اوروبية	القطاع المعدني .
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٨/٥/٣٠	١١,١٥ مليون	فرنك فرنسي	القطاع الزراعي .
هيئة التنمية الدولية	١٩٨٨/٧/١٠	١٨,٢ مليون	دولار	القطاع التعليمي .

٤.١٢ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.١٢ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

تولي الخطة الخمسية الثالثة اهمية خاصة للقطاعات الانتاجية وعلى وجه الخصوص الصناعات التحويلية والتعدين وزراعة الاسماك .

وفيما يلي فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

قطاع الصناعة :

وتتمثل اهم فرصه الاستثمارية فيما يلي :

- اقامة مناطق صناعية في نزوي ، صور ، صحار وريسوت .
- صناعة المنتجات المعدنية الاساسية .
- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية .
- اقامة الصناعات التي تعتمد على خام النحاس مثل صناعة الاسلاك .

قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الاسماك :

وتتوفر فيه الفرص الاستثمارية التالية :

- انتاج بذور التقاوي المحسنة والاسمدة والمبيدات الحشرية .
- انتاج اعلاف الحيوانات .
- استصلاح الاراضي الزراعية .
- زراعة القمح والفواكه والنخيل .
- زراعة النخيل .
- انشاء سدود لحجز مياه السيول واستغلالها .
- تربية الماشية وتسمينها .
- انشاء محاجر بيطرية زراعية .
- اقامة مركز لتربية الحيوانات .
- اقامة ورش بحرية وارصفة .
- انشاء مراكز تبريد .
- انشاء ارصفة ومراسي لسفن الصيد البحري .

قطاع المعادن والمحاجر:

وتتمثل فرصه الاستثمارية في المجالات التالية :

- التنقيب عن المعدن في البلاد .
- انتاج الرخام .

قطاع السياحة :

وتتمثل اهم الفرص الاستثمارية فيه في المجالات الآتية :

ـــ تكتسب المنطقة الجنوبية بالسلطنة اهمية سياحية خاصة لما تتميز به من اعتدال مناخها وخضرة جبالها وما تحتوي عليه من آثار حضارية مما يجعل منها مجالات خصبا للاستثمار السياحي .

قطاع الطرق والموانىء والمطارات :

ـــ انشاء طرق برية بين المدن والقرى العمانية .

ـــ بناء ارصفة جديدة في الموانىء الرئيسية .

ـــ تطوير وتحسين وانشاء مطارات داخلية .

٢.٤.١٢ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية * للمشروع (ألف ريال عماني)
انابيب الصلب الملحومة	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٤٦٨٠
العناصر الاساسية للاجهزة التسخين	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٢٠٠
عدادات الكهرباء والماء	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٣٥٠
العدة اليدوية	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٣١٠
المقابض واللوحات النحاسية للابواب	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٤٥٠
تصنيع العدد	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٩٩٠
الاقفال والمفصلات	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٣١٠
تجهيزات معدنية لاجهزة التخزين	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٧٧٠
المواد المانعة للتسرب في المباني	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٢٤٠
الجبس الابيض	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	١٢٠
البطاريات الجافة	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	١٩٧٠
زجاج السيارات	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٥٠٠
وصلات انابيب الـ بي . في . سي .	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٣٥٠

* بدون الارض.

٥.١٢ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب من غير مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

(١٣)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة قطر
لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
دولة قطر لعام ١٩٨٨

شهد الاقتصاد القطري تحسنا خلال العام حيث استأنف الناتج المحلي الاجمالي تقدمه بشكل معتدل بالقياس الى الوضع الذي كان عليه عام ١٩٨٦ ، واستمر اداء الصناعات الرئيسية من الحديد والصلب والبتروكيماويات والاسمدة الكيماوية جيدا ، وقطعت مسيرة تنفيذ حقل غاز الشمال شوطا هاما في مرحلته الاولى .

وفيما يلي اهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١.١٣ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد هذا العام العديد من التشريعات والاجراءات الحكومية لتنظيم القطاعات والنشاطات الاقتصادية في الدولة ، ويمكن تلخيص اهمها فيما يلي :

— في اطار تنظيم التجارة صدر القرار الوزاري رقم (١) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام القرار الوزاري رقم (١١) لسنة ١٩٧٩ بشأن الاشتراطات العامة والخاصة الواجب توافرها في المجالات التجارية والصناعية والعامة المماثلة ، و يقضي هذا القرار بتعديل المادة (١/٣) بالشكل الذي يلزم اصحاب محال تجهيز وتخزين و بيع وتقديم الاغذية باستيفاء اشتراطات خاصة تحدد فيما بعد ، بالاضافة الى تنفيذ الاشتراطات العامة المنصوص عليها في المادة الاولى من القرار، كما يقضي التعديل باضافة محال جديدة و بتحديد الاشتراطات الخاصة بكل منها ، ويمكن حصر المحال المضافة فيما يلي : محال بيع التمور، محال تجهيز و بيع الشطائر (السندوتش) ، محال بيع المكسرات وتحميص وطحن البن ، محال بيع اللحوم الطازجة (الجزارة) ، محال بيع الاسماك ، محال بيع اللحوم والاسماك المجمدة ، مخازن المواد الغذائية ، البقالات والبرادات ، والاسواق المركزية والجمعيات التعاونية ، اكشاك المواد الغذائية ، محال العطارة و بيع التوابل ، محال بيع الخضروات والفاكهة ، معامل الثلج ، مخازن التبريد .

و بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣ صدر القانونان رقم (٦) ورقم (٧) لسنة ١٩٨٨ ، و ينظم الاول ضوابط ممارسة مواطن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للانشطة الاقتصادية في الدولة ، واما الثاني فينظم ضوابط ممارسة المهن الحرة ، وبموجب هذين القانونين يسمح لهؤلاء المواطنين بممارسة الانشطة الاقتصادية والمهن الحرة الصادرة بشأنها قوانين قطرية او التي تقر مستقبلا ، و يكون ممارسة النشاط من قبل الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين المملوكين بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون على ان يمارس النشاط وفقا للاجراءات والقوانين المتبعة في الدولة ، و يترتب لممارس النشاط الحق في تأسيس الشركات والمساهمة فيها وتملك المواد والحصول على الخدمات بنفس الشروط التي تطبق على المواطنين ، وكذلك الحق في الحصول على التأشيرات والاقامات اللازمة ، والحق في افتتاح اكثر من فرع لممارسة النشاط ، علما بان الضوابط المذكورة اعلاه ، لا تخل بالمزايا الافضل الممنوحة او التي تمنح مستقبلا لمواطني دول مجلس التعاون .

وتصبح هذه الضوابط سارية المفعول اعتبارا من ١٩٨٨/٤/١ ، على ان يتم مراجعتها وتقييمها بعد خمس سنوات من تاريخ نفاذها على ضوء التجربة العملية .

وصدر القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٢ بشأن السماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بممارسة نشاطات الفحص والمعاينة للتأكد من مطابقة البضائع لشروط التعاقد ونشاطات التشغيل والصيانة للاجهزة الميكانيكية والكهربائية والآلات والمصانع والمحطات في المشاريع المختلفة ، على ان تتم ممارسة هذه النشاطات وفقا للضوابط المنصوص عليها في القانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٨ وعلى ان يبدأ سريان هذا القانون اعتبارا من ١٩٨٨/٦/١ .

كما صدر القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٨ بشأن السماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بممارسة مهن الترجمة والمساحة وفحص التربة وبرمجة وتحليل وتشغيل الكومبيوتر، على ان يعمل بهذا القانون اعتبارا من اول يوليو ١٩٨٨ .

وبتاريخ ١٩٨٨/٧/١٦ صدر القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٨ المتعلق بالعلامات والبيانات التجارية ، ويتناول التعديل تحديد الرسوم الواجب اداؤها عن اجراءات اشهار العلامات وشطبها .

كما صدر بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦ القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ بتعديل المادة (٢) من القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٢ بشأن التسعير الجبري وتحديد الارباح ، ويجيز هذا التعديل لوزارة الاقتصاد والتجارة اتخاذ القرارات اللازمة لتبني التدابير المتعلقة بتعيين المقادير التي يجوز شراؤها او تملكها او حيازتها من اية سلعة او اية مادة والزام المستوردين واصحاب المصانع بتسليم كميات معينة من بعض المواد للجمعيات التعاونية لتتولى بيعها لاعضائها ، وتعيين مواصفات السلع والمواد ، تعيين الحد الاقصى للاسعار والاجور ونسب الربح ، في حالات الضرورة ، وذلك عن طريق اللجان التي تشكلها لهذا الغرض . والزام اصحاب المحلات الصناعية والمحال العامة قبل تشغيل عمالهم ، بالحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد والتجارة لمنع التلاعب بالاسعار .

ـ وفيما يتعلق بالثروة النفطية فقد صدر القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢١ بشأن نظام الاقتراض البترولي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ويقضي القانون بان يقوم هذا النظام على اساس تضامني بين دول المجلس ، وان الضرر الذي يتطلبه الاقتراض هو ذلك الضرر الذي يترتب عليه تعطيل المنشآت الناقلة للصادرات من الموانىء ولا يدخل ضمن ذلك المنتجات البترولية والغاز، بشرط ان تكون نسبة الضرر الذي يخول الاقراض ٣٠٪ من الكمية المتوقع قيام الدولة بتصديرها ، مع توقع استمرار الضرر لمدة شهر على الاقل ، وترتبط هذه النسبة بالحصص التي تلتزم بها الدول الاعضاء في الاوبك .

وبتاريخ ١٩٨٨/٧/١٢ صدر المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٨ باضافة مادة جديدة برقم (٤) مكرر للمرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بشأن انشاء المؤسسة العامة القطرية للبترول وبمقتضى هذه الاضافة آلت الى المؤسسة جميع اختصاصات البحث والتنقيب عن النفط والغاز

الطبيعي وغيرهما من المواد الهيدروكربونية في الدولة ، واختصاص التفاوض والتعاقد بشأن هذه المواد ، كما حلت المؤسسة محل ادارة شئون البترول في جميع حقوقها والتزاماتها في كل الاتفاقيات السابق ابرامها والخاصة بالبحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وغيرهما من المواد الهيدروكربونية في الدولة .

— وفي اطار المعالجة التشريعية للمسائل والامور الجمركية المختلفة صدر القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٨ باصدار قانون الجمارك ، و يقضي هذا القانون بالغاء قانون جمارك قطر لعام ١٣٧٥ هـ والمرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٥ باعفاء بعض البضائع والرسوم الجمركية ، وغيرها من التشريعات التي تتعارض مع احكامه ، على ان يستمر العمل بالنظم المتبعة حاليا الى حين صدور اللوائح والقرارات والتعليمات التي ينص عليها القانون الجديد ، وعلى ان يبدأ العمل به اعتبارا من اول يونيه ١٩٨٨ .

— وفي نطاق معالجة المسائل المتعلقة بالملكية العقارية اصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٢ وذلك بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٤ بنظام التسجيل العقاري حيث تقرر احالة معاملات التسجيل العقاري التي تتعلق بطلب تسجيل عقار على خارطة مساحة الدولة او التي تطلب تعديل الشكل الهندسي للعقار المسجل او تعديل حدوده او مساحته ، احالة هذه المعاملات الى ادارة التخطيط العمراني بوزارة الشئون البلدية لمعرفة مدى المخطط المرفق بمعاملة التسجيل او التعديل اذا كان مطابقا ، او لمعرفة ما اذا تم نزع ملكية العقار المراد تسجيله كله او بعضه وذلك لاستبعاد الجزء المنزوعة ملكيته من سند الملكية المسجل ، او لمعرفة موقع العقار وما اذا كان داخل حدود المدن والقرى او خارجها فيستبعد ما هو خارج المدن والقرى لعدم جواز التعامل فيه ، او لمعرفة ما اذا كان العقار حكوميا وسبق منحه لمقدم طلب التسجيل بشروط معينة فلا يسجل الا اذا استوفيت تلك الشروط ، او لمعرفة غير ذلك من البيانات التي تطلبها ادارة التخطيط العمراني والتي تكون لازمة للبت في التسجيل من عدمه ، كما تقرر كذلك احالة معاملات قسمة وافراز العقارات او ادماجها الى ادارة التخطيط العمراني بوزارة الشئون البلدية لدراستها وتطبيق اقتطاع ما ينزع ملكيته منها للمنفعة العامة ثم اعادتها لادارة التسجيل العقاري لتسجيلها وفقا للقانون .

كما صدر بتاريخ ١٩٨٨/٧/٩ القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ بشأن نزع ملكية العقارات والاستيلاء عليها مؤقتا للمنفعة العامة ويحظر هذا القانون نزع ملكية العقارات او الاستيلاء عليها مؤقتا الا للمنفعة العامة ، ومقابل تعويض عادل يقرر وفقا للاحكام الواردة فيه ، و يؤدى الى مستحقيه دفعة واحدة ، ثم يعرف القانون اعمال المنفعة العامة بانها الاعمال المرتبطة بانشاء الطرق والميادين والدوارات العامة وتوسيعها وتعديلها ، وانشاء خطوط ومواقف النقل والمواصلات العامة البرية والبحرية والجوية بما في ذلك انشاء الكباري والمجازات السطحية والممرات السفلية والانفاق وتوسيعها او تعديلها ، وانشاء الحدائق والاسواق العامة والمساجد ومباني الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية العامة ومشروعات اقامة المساكن الشعبية ، او مساكن كبار الموظفين وما شابهها ، واقامة المنشآت الكهربائية المعدة للانارة العامة ، وشبكات

المواصلات التلفونية والتلغرافية العامة السلكية واللاسلكية والتلكس وشبكات البث الاذاعي والتلفزيوني العامة والمنشآت المائية العامة بما في ذلك قنوات ومجاري المياه الجوفية والظاهرة وخزانات المياه المعدة للتوزيع العام، ومشروعات المجاري والصرف، واقامة منشآت الدفاع والامن الداخلي والخارجي، هذا وقد اجاز القانون اضافة اعمال اخرى تكون ذات منفعة عامة بقرار من مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير الشئون البلدية.

ـ وفيما يتعلق بالثروات المائية والسمكية صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/٩ بتنظيم حفر آبار المياه الجوفية، فحظر حفر الآبار لاستخراج المياه الجوفية الا بعد الحصول على رخصة حفر و بشرط ان يقوم بالحفر مقاول مرخص له بذلك، كما حظر القانون حفر آبار جديدة لاي غرض او اجراء اي تغيير فيها او تعميقها او تنظيفها او تعديل اي جهاز مرتبط بها، بغرض زيادة كمية المياه المسموح بسحبها الا بعد الحصول على رخصة حفر من الوزارة. واعتبر القانون المياه الجوفية التي تستخرج بحفر الآبار ملكا للدولة وكل بئر تقام على ارض الدولة بدون ترخيص تعتبر من المنشآت المائية العامة يتم تخصيصها للمنفعة العامة دون اي تعويض، مع توقيع العقوبات المنصوص عليها في القانون.

وبتاريخ ١٩٨٨/٨/٣ صدر القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٨ باضافة مادة جديدة رقم (٢٨ مكرر) للقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٨ بتنظيم حفر آبار المياه، المشار اليه اعلاه، و يقضي النص الجديد بجواز استثناء الاشخاص الاعتبارية العامة والاشخاص الاعتبارية الخاصة المملوكة للدولة من كل او بعض احكام القانون، شريطة ان يصدر بالاستثناء قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الكهرباء والماء.

كما صدر قرار وزير الصناعة والزراعة رقم (١) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام القرار الوزاري رقم (٢) لسنة ١٩٨٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ بشأن استغلال وحماية الثروات المائية الحية في قطر و يقضي القرار بحظر الصيد بالشباك العائمة ذات الطبقات الثلاث، كما لا يجيز الصيد بشباك تقل سعة الصيد فيها عما يلي:

٤٠ ملليمترا بالنسبة لشباك الجر و١٥ ملليمترا لشبكة صيد الربيان و٤٠ ملليمترا للشبكة العائمة طبقة واحدة، و٢٠ ملليمتر للشبكة العائمة لصيد العومة و٤٠ ملليمترا للشبكة الثابتة طبقة واحدة و٤٠ ملليمترا كذلك بالنسبة للمصائد الثابتة (حظور) و٤٠ ملليمترا للجراجير والشباك السلك و٤٠ ملليمترا بالنسبة لشبكة السالية.

٢.١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١.٢.١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية:

الموافقة على مشاريع الاتفاقيات التالية، والتي يتوقع ان يتم التصديق النهائي عليها في عام ١٩٨٩:

ـ اتفاق للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتقني وتشجيع الاستثمارات مع جمهورية مصر العربية.

ـ اتفاق اقتصادي وتجاري مع المملكة المغربية.

٢.٢.١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

تم توقيع الاتفاقيتين التاليتين مع دول اجنبية في مجال الاستثمار والعمالة :

- اتفاقية لتشجيع الاستثمارات مع الولايات المتحدة الامريكية .
- اتفاقية مع جمهورية بنغلاديش الشعبية بشأن تنظيم القواعد والنظم والاجراءات التي تكفل تنفيذ احكام استخدام الايدي العاملة البنغلاديشية للعمل في دولة قطر.

٣.١٣ وقائع وأحداث :

واصلت الحكومة جهودها لتنويع مصادر الدخل وترشيد الانفاق ، وفي اطار هذا التوجه سجل العام عددا من الوقائع والاحداث نشير الى اهمها فيما يلي :

الميزانية العامة للدولة :

فيما يتعلق بالميزانية العامة للعام المالي ١٤٠٨/١٤٠٩ هـ والذي سيبدأ من اول رجب ١٤٠٨ هـ ، فقد بلغت تقديرات الايرادات العامة ٦٣٣٥,٨ مليون ريال قطري * مقابل ٦٧٤٥,٣ مليون ريال تقديرات ايرادات عام ١٤٠٧/١٤٠٨ هـ اي بنقص نسبته ٦ ٪ ، اما المصروفات العامة المقدرة فقد بلغت ١٢٤٤٢,٥ مليون ريال مقابل ١٢٢١٧,٢ مليون ريال تقديرات المصروفات العامة لسنة ١٤٠٧/١٤٠٨ هـ اي بزيادة نسبتها ٢ ٪ ، ونتيجة لزيادة النفقات المقدرة على الايرادات المقدرة فان عجز الموازنة المقدر بلغ ٦١٠٦,٧ مليون ريال قطري .

وتتمحور مرتكزات الموازنة القطرية كما اوضحها بيان الحكومة فيما يلي :

- ضغط النفقات المتكررة الجارية وترشيدها مع الحرص على عدم الاخلال بمستوى الخدمات والانتاج .
- توجيه الاولوية في الانفاق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على اساس ان الانسان القطري هو هدف التنمية واداتها .
- تنشيط القطاع الخاص ليلعب دوره المطلوب في المسيرة التنموية .
- روعي في تحديد الاعتمادات المطلوبة للمشروعات الرئيسية الكبرى في اطار الموازنة العامة وجوب استكمال المشروعات القائمة والاضافات الجديدة اللازمة لها للاستفادة من انتاجيتها في اقرب وقت وكذلك المشروعات الجديدة التي تدعو الحاجة الملحة الى البدء في تنفيذها مع التركيز على التوفيق بين الامكانيات المالية والخطة المستقبلية التي تستهدف دعم مشروعات الخدمات الاساسية وخدمات المجتمع ومشروعات الاسكان والتطوير الصناعي والزراعي ومشروعات الامن والدفاع .

---

* الريال القطري يعادل ٠,٢٧٤ دولار كما في ١٩٨٨/١٢/٣١ .

الاداء الاقتصادي :

تمكن الاقتصاد القطري عام ١٩٨٧ من التغلب على جانب من الآثار السلبية التي خلفها انهيار اسعار النفط في عام ١٩٨٦ ، حيث استأنف الناتج المحلي الاجمالي هذا العام تقدمه بشكل معتدل بالقياس الى الوضع الذي كان عليه في عام ١٩٨٦ .

وطبقا للبيانات الواردة في تقرير مؤسسة النقد القطرية ارتفع هذا الناتج عام ١٩٨٧ ليصل الى ١٨٥٨ مليون ريال قطري محققا بذلك زيادة طفيفة بلغت ٣١٧ مليون ريال او ما نسبته ١,٧ ٪ عن عام ١٩٨٦ الذي شهد تراجعا قياسيا بلغت نسبته ١٨,٥ ٪ عن العام الذي سبقه ، و يعود السبب في هذه الزيادة الى التحسن النسبي الذي طرأ على اسعار النفط في الاسواق الدولية ، مما ادى الى زيادة قيمة الناتج النفطي الذي تتحدد على ضوئه مسيرة النشاط الاقتصادي المحلي حيث بلغ خلال عام ١٩٨٧ (٥٦٣٠) مليون ريال قطري او ما نسبته ٤,٤ ٪ وذلك مقابل نسبة نمو قياسية سالبة بلغت ٤٣,٨ ٪ في عام ١٩٨٦ .

وباستعراض التطورات في الناتج المحلي المتولد من الانشطة الاقتصادية خارج قطاع النفط يتضح ان قطاع الصناعة التحويلية الذي يندرج تحت لوائه عدد من الصناعات البارزة كصناعة البتروكيماويات والاسمدة والحديد والصلب ومطاحن الغلال وغيرها قد احرز عام ١٩٨٧ تقدما واضحا بالقياس الى القطاعات الاخرى حيث ارتفعت القيمة المضافة المتولدة من هذا القطاع عام ١٩٨٧ لتبلغ ١٨٤٧ مليون ريال محققة بذلك زيادة مقدارها ٧٠ مليون ريال او ما نسبته ٣,٩ ٪ وذلك بالمقارنة مع زيادة متواضعة مقدارها ٧ مليون ريال او ما نسبته ٠,٤ ٪ في عام ١٩٨٦ ، وقد ترتب على الزيادة المتحققة في هذا العام ارتفاع في نسبة مساهمة هذا القطاع الى ٩,٩ ٪ من اجمالي الناتج المحلي مقابل ٧,٩ ٪ و٩,٧ ٪ في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ على التوالي و يعزي جانب من هذه الزيادة الى التقدم الذي شهدته صناعة البتروكيماويات عام ١٩٨٧ بالقياس الى الوضع الذي كانت عليه في عام ١٩٨٦ حيث شهدت الاسواق الدولية ارتفاعا ملحوظا في اسعار مادة البولي اثيلين .

وعاد قطاع المال والتأمين والعقارات والخدمات عام ١٩٨٧ لتحقيق نمو موجب بلغ نسبته ٦,٣ ٪ بعد اربع سنوات متتالية من التراجع ، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي لهذا القطاع خلال ١٩٨٧ الى (١٩٥٨) مليون ريال قطري الامر الذي ادى الى ارتفاع نصيب هذا القطاع الى ١٠,٦ ٪ من اجمالي الناتج المحلي مقابل متوسط مقداره ٨,٧ ٪ خلال الفترة ١٩٨٣ــ ١٩٨٦ .

كما امتدت الآثار الايجابية خلال ١٩٨٧ لتشمل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وانتاج الدواجن والاسماك والمجال الزراعي حيث اعطت سياسة دعم النشاط الزراعي التي تتبعها الحكومة القطرية نتائج مرضية ومبشرة بالخير في هذا النشاط الذي يعد حديث العهد كنشاط اقتصادي في قطر، وقد حقق عام ١٩٨٧ قيمة مادية بلغت حوالي ٣٢٥ مليون ريال قطري في حين كانت قيمته عام ١٩٨٣ نحو ٢١٢ مليون ريال قطري مما يعني ان دخل هذا الانتاج قد زاد مبلغ ١١٣ مليون ريال .

وقد زادت المساحة المحصولية هي الاخرى من ٤٢٢٠٣ دونما في عام ١٩٨٦ الى ٤٨٣٥٠ دونماً

في عام ١٩٨٧.

وفي مجال استغلال الغاز الطبيعي قطعت مسيرة تنفيذ مشروع حقل غاز الشمال شوطا هاما من مرحلته الاولى حيث تم خلال ١٩٨٨ استكمال تصنيع وتركيب منصتي الآبار البحرية للمشروع والبدء باعمال حفر آبار الغاز وتهدف المرحلة الحالية للمشروع البدء في انتاج الغاز للاستهلاك المحلي في قطاعات الكهرباء وتحلية المياه وتغذية الصناعات القائمة مع الغاز وسوف يستغرق العمل بهذه المرحلة نحو ثلاث سنوات ونصف بحيث يتوفر ٧٥٠ مليون قدم مكعب من غاز حقل الشمال للاستهلاك المحلي في بداية عام ١٩٩١ وذلك لسد احتياجات البلاد الداخلية.

وبتنفيذ هذه المرحلة من مشروع حقل الشمال لانتاج الغاز تكون دولة قطر قد خطت الخطوة الاولى لاستغلال كميات الغاز الهائلة في حقل الشمال حيث يعد اكبر تجمع للغاز غير المصاحب في العالم و يبلغ المخزون القابل للاستخراج حوالي ١٥٠ تريليون قدم مكعب.

وفي مجال التجارة الخارجية تصدر قطر قضبان حديد التسليح، والامونيا، واليوريا، والبولي ايثلين، وسوائل الغاز الطبيعي، و يصدر القطاع الخاص المنظفات الصناعية ومنتجات البلاستيك والالمنيوم، و يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الهامة لتوفير مصدر اساسي للعملات الاجنبية.

هذا وقد بلغت واردات قطر من الدول العربية بشكل عام لعام ١٩٨٧ ما قيمته ٣٦٠,٣ مليون ريال قطري اي بنسبة ٨,٧٪ من جملة الواردات في ذلك العام، كان لدول مجلس التعاون الخليجي الحصة الاكبر منها (٢٥٩,٩ مليون ريال) فيما بلغت الواردات من الدول العربية الاخرى ١٠٠,٤ مليون ريال، وتحتل دولة الامارات العربية المتحدة المركز الاول بالنسبة للدول العربية المصدرة الى قطر باجمالي صادرات قدره ١٢٣,٦ مليون ريال تليها المملكة العربية السعودية في المركز الثاني، ثم لبنان، والاردن وسوريا والكويت والبحرين وسلطنة عمان.

احداث سياسية:

من ابرز الاحداث السياسية التي شهدها العام الاعلان عن اقامة علاقات دبلوماسية بين قطر وجمهورية الصين الشعبية واقامة سفارتين في كل من الدوحة و بكين.

٤.١٣ فرص الاستثمار المتاحة:

١.٤.١٣ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

سبقت الاشارة في تقرير مناخ الاستثمار لعامي ١٩٨٦ ــ ١٩٨٧ الى محدودية مجالات الاستثمار في قطر، وتركزها في مجال الصناعات التحويلية حيث توجد مجموعتان اساسيتان هما:

ــ مجموعة الصناعات الاساسية، وتشمل على توسيع امكانيات الصناعات القائمة المتمثلة بالبتروكيماويات، الاسمدة، الاسمنت، تكرير النفط، الحديد والصلب.

وهناك دراسة حول امكانية انشاء منطقة صناعية للصناعات الثقيلة في شمال قطر.

ــ مجموعة الصناعات الخفيفة وتتوفر فيها عدة امكانيات استثمارية في مجال صناعة الدهانات،

الاصباغ ، البسكويت ، مستحضرات التجميل ، الصابون ، صناعة المنتجات الورقية والمواد الانشائية .

وهناك دراسات كثيرة تم اعدادها خلال العام حول استغلال ترسبات الجبس ، لتصنيع بلاستر الجبس ، وحول عدد من المشاريع الصناعية الاخرى .

٢.٤.١٣ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لا يوجد .

٥.١٣ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يمثلها و يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال ريال قطري	جنسيات الشركاء العرب مفصلة حسب قيمة مساهماتهم
مركز حسين الامير للعبايات	تجارة	١٩٨٨	٥٠,٠٠٠	١٠٠ ٪ سعودي
المؤسسة الكويتية للتجارة	تجارة	١٩٨٨	١٥٠,٠٠٠	١٠٠ ٪ كويتي
مؤسسة عبدالعزيز محمد صادق للمواد الغذائية	تجارة	١٩٨٨	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠ ٪ اماراتي

(١٤)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة الكويت
لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
دولة الكويت لعام ١٩٨٨

شهد العام العديد من التطورات الاقتصادية في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي فعلى صعيد العلاقات الاقتصادية والاستثمارية عقدت الكويت خلال العام اتفاقيات مع العديد من الدول العربية والصديقة للتعاون الاقتصادي ومنع الازدواج الضريبي وتنمية التبادل التجاري وحماية الاستثمارات .

وعلى الصعيد الداخلي فقد صدر العديد من التشريعات والقرارات في شأن تنظيم التعامل في سوق الكويت للاوراق المالية وشهد السوق المالي طرح عدد من السندات واذونات الخزانة للاكتتاب العام .

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١.١٤ تشريعات واجراءات حكومية :

صدرت العديد من التشريعات وتبنت الحكومة العديد من الاجراءات التي تناولت مختلف اوجه النشاطات الاقتصادية خلال هذا العام ، ويمكن ايجاز اهمها فيما يلي :

ـ ففي مجال التجارة اصدر وزير التجارة والصناعة بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٠ ، القرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٨ في شأن وضع بيانات تجارية على السلع والمنتجات المستوردة والمنتجة محليا ، و يقضي القرار بحظر عرض او بيع السلع والمنتجات المستوردة او المحلية ما لم يكن مبينا عليها اسم بلد المنشأ بشكل واضح وغير قابل للازالة الا في الحالات التي يستحيل فيها فعل ذلك، فيكتفى بوضع ملصق عليها ، كما يكتفى ببيان بلد المنشأ على العلب او العبوات المغلفة للسلع والمنتجات التي يصعب بيان بلد المنشأ عليها ، و يلزم القرار مستوردي السلع والمنتجات المعمرة التي اعدت بها كتيبات تبين طريقة استعمالها وصيانتها ان يضيفوا اليها ترجمة باللغة العربية ، وقد حدد القرار تاريخ ١٩٨٩/١/١ لابتداء العمل به .

و بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨ اصدر وزير التجارة والصناعة القرار رقم (٧) لعام ١٩٨٨ بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واعتبارا من ١٩٨٨/٦/١ بممارسة بعض المهن في الكويت وهي الترجمة والمساحة وفحص التربة و برمجة وتحليل وتشغيل الكومبيوتر، واعطى للممارس الحق في تأسيس الشركات وتملك الاشياء المنقولة لمزاولة المهنة بنفس شروط المواطنين ، وفي جميع الاحوال فان الضوابط الواردة في القرار لا تخل بالمزايا الافضل المتوفرة الان او التي قد تتوفر مستقبلا لمواطني المجلس ، على ان تخضع تلك الضوابط للمراجعة والتقييم على ضوء التجربة العملية بعد خمس سنوات من اقرارها .

كما اصدر الوزير قراره رقم (٨) لعام ١٩٨٨ بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واعتبارا من اول يونيه ١٩٨٨ ، بممارسة اعمال الفحص والمعاينة والتشغيل والصيانة مع

التراخيص اللازمة .

وبتاريخ ١٩٨٨/٦/١ صدر المرسوم بالقانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٨ ، بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتملك الاسهم في شركات المساهمة الكويتية ، وبمقتضاه تقرر من حيث المبدأ حق مواطني دول المجلس في تملك اسهم شركات المساهمة الكويتية القائمة وفق العمل به او التي تؤسس في تاريخ لاحق ، وتخضع ممارسة هذا الحق للاحكام التي يحددها وزير التجارة والصناعة بعد موافقة مجلس الوزراء عليها ، وبناء عليه صدر بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦ القرار الوزاري رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٨ بشأن ضوابط تملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للاسهم الكويتية ، وقد سمح القرار لمواطني دول المجلس بتملك وتداول الاسهم في الشركات المساهمة الكويتية المدرجة في السوق باستثناء اسهم البنوك وشركات التأمين ، وبشرط الا تزيد نسبة ما يمتلكه كل مواطن منهم عن الحد الاقصى المحدد للكويتيين ، وفي حدود ما يسمح به النظام الاساسي لكل شركة . ويحظر القرار تداول اسهم الشركات المساهمة الكويتية المسموح لمواطني دول المجلس بتملكها ، خارج سوق الكويت للاوراق المالية .

كما اصدر وزير التجارة والصناعة القرار رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام القرار رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ في شأن شراء شركة المساهمة لاسهمها وكيفية استخدام الاسهم المشتراة والتصرف فيها فقرر عدم جواز استخدام رأس مال الشركة في تمويل عمليات شرائها لاسهمها ، والزم الشركة بان تراعي في تمويلها لمثل هذه العمليات الا يزيد حجم المبالغ المستخدمة في التمويل على مجموع ارصدة الاحتياطيات المكونة من توزيعات صافي الربح والارباح المرحلة وعلاوة الاصدار. ومن جهة اخرى الزم البنوك الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي ان تحصل على موافقة مسبقة من قبل شرائها لاسهمها وان تلتزم في تمويل عمليات شرائها لاسهمها بمصادر التمويل التي يحددها بنك الكويت المركزي واية قواعد اخرى يحددها في هذا الشأن .

— وفيما يتعلق بالزراعة والثروة الحيوانية وصيد الاسماك فقد اصدرت الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية القرارات الآتية :

— القرار رقم (٣٠٨) لسنة ١٩٨٨ باستمرار العمل بجدول دعم الانتاج النباتي المحلي الحالي لموسم ١٩٨٨/٨٧ حتى نهاية الموسم الزراعي لعام ١٩٨٩/٨٨ .

— القرار رقم (٣١٨) لسنة ١٩٨٨ باستمرار الهيئة في تقديم الخدمة الآلية للمزارعين بالاسعار المدعومة حتى نهاية الموسم الزراعي ١٩٨٩/٨٨ .

— القرار رقم (٥١٤) لسنة ١٩٨٨ بتحصيل رسوم محددة عن الخدمات التي تقدمها الهيئة وذلك بالتفصيل الوارد في الجدول المرفق بالقرار.

— القرار رقم (٨٨/١٦٧) وقد منع بموجبه صيد الربيان في المياه الاقليمية الكويتية خلال الفترة من ١٩٨٨/٤/١٦ وحتى نهاية ١٩٨٨/٨/٣١ ، كما حظر تسويق الطازج منه في الكويت خلال نفس الفترة .

لصيادي الاسماك الحاصلين على التراخيص اللازمة لسفن الفيبرجلاس (الطرادات)، وذلك لمرة واحدة لكل صاحب سفينة تتوفر فيه الشروط الواردة بهذا القرار.

ـ القرار رقم (٦٢٩) لعام ١٩٨٨ المؤرخ ١٩٨٨/١١/٧ والذي يقضي بمنح مهلة ثلاثة اشهر اعتبارا من هذا التاريخ لتجديد جميع تراخيص سفن الصيد الكويتية المسجلة لدى ادارة الثروة السمكية بالهيئة وتلغى تراخيص السفن التي لم يتم تجديدها بعد هذه المدة، ولا يسمح لها بمزاولة مهنة الصيد في المياه الاقليمية الكويتية.

ـ القرار رقم (٦١٢) لسنة ١٩٨٨ باعتماد لائحة تنظيم استيراد الابقار للتربية والطلائق ووسائل اللقاح، ويحظر هذا القرار استيراد الابقار والعجول لغرض التربية لانتاج الحليب الا اذا توفرت فيها الشروط المحددة بالقرار.

ـ القرار رقم (٤٦٧) لسنة ١٩٨٨ يمنع استيراد الحيوانات الحية المعاد تصديرها وقصر عمليات الاستيراد على دول المنشأ فقط.

كما صدر المرسوم بالقانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٨ بالاذن للحكومة بانشاء محفظة مالية بمبلغ خمسين مليون دينار كويتي، لدى بنك الكويت الصناعي لدعم الائتمان في مجال الانتاج الزراعي، وذلك لمدة ١٥ سنة قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء، هذا وقد خول المرسوم الهيئة العامة للاستثمار بعد التنسيق مع الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية، بالاتفاق مع بنك الكويت الصناعي على شروط ادارة المحفظة على ان يحدد وزير المالية اسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الممنوحة من المحفظة.

ـ اما في اطار العمل والتأمينات الاجتماعية فقد صدر المرسوم بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٨ باجازة ضم الاشتراك بناء على طلب صاحب العمل وبحيث يتحمل هو مقابل ذلك الضم.

وصدر المرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ الذي اجاز للكويتيين الذين يعملون في خارج الكويت او داخلها لدى صاحب عمل غير مخاطب باحكام قانون التأمينات الاجتماعية ان يشتركوا اختياريا في التأمين وفقا للاحكام الواردة فيه، وتنفيذا لذلك اصدر وزير المالية القرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٨ في شأن قواعد واجراءات تسجيل المؤمن عليهم الخاضعين لهذا القانون، كما اصدر الوزير القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٨ في شأن مواعيد وقواعد واجراءات سداد الاشتراكات وغيرها من المبالغ المستحقة طبقا للقانون المذكور.

ـ وفي مجال التأمين صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم (٥) لسنة ١٩٨٨ بتنظيم مهنة وسطاء اعادة التأمين فاشترط ممن يمارس اعمال الوساطة ان يكون مقيدا في سجل وسطاء اعادة التأمين لدى وزارة التجارة والصناعة، كما اشترط فيمن يطلب العقد ـ ضمن شروط اخرى ـ ان يكون كويتيا واذا كان شخصا اعتباريا من شركات الاشخاص فيجب ان تتوفر شروط الشخص الطبيعي في جميع الشركاء المتضامنين، واوجب القرار ان يتولى الادارة مدير مسئول متفرغ وحسن السمعة ومقيم في الكويت والا يكون قد سبق اشهار افلاسه وان يكون حاصلا على المؤهلات العلمية اللازمة، وقد حظر القرار على شركات التأمين او اعادة التأمين ابرام

ـ وفي مجال التوثيق اصدر وزير العدل والشئون القانونية بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٦ القرار رقم (١٧) لسنة ١٩٨٨ بانشاء مكتب للتوثيق بمبنى قصر العدل، يختص بتوثيق الوكالات العامة والاقرارات الرسمية عدا ما يتعلق منها بالشركات والرهون او بتنازل تصرفات عقارية وعقود التخارج، كما يختص المكتب بالتصديق على التوكيلات الخاصة والعقود والاتفاقات المصادق على صحة التوقيعات فيها عدا ما يتعلق منها بالعقارات.

ـ وفي اطار تنظيم الادارة المحلية صدر المرسوم رقم (٨٨/١٥٦) بتعديل المرسوم الاميري رقم (٦) لسنة ١٩٦٢ بالتقسيم الاداري للكويت، و يقضي هذا التعديل بتقسيم دولة الكويت اداريا الى خمس محافظات هي: محافظة العاصمة ومحافظة حولي ومحافظة الفروانية ومحافظة الجهراء ومحافظة الاحمدي. وقد بين المرسوم الحدود الادارية لكل محافظة.

ـ وفي مجال التخطيط اصدر وزير التخطيط القرار رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١١ اسندت بمقتضاه للادارة المركزية للاحصاء مهمة اجراء سلسلة البحوث الاحصائية والاقتصادية اعتبارا من ١٩٨٨/٣/١، وتغطي هذه السلسلة كافة المنشآت العاملة في الانشطة الاقتصادية وهي الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والتجارة الداخلية ـ الجملة والتجزئة والخدمات، وسواء كانت هذه المنشآت حكومية او قطاع مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص او قطاع خاص.

ـ وفيما يتعلق بالشئون المالية والمصرفية فقد اصدر بنك الكويت المركزي بموجب المرسوم بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨٧، ستة سندات خزانة بلغ حجمها ٣٢٢,٥ مليون دينار كويتي * كما اصدر اذونات خزانة بلغ حجمها ١,٧٧٠ مليار دينار كويتي.

وبتاريخ ١٩٨٨/٧/١٩ صدر المرسوم بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٨ بشأن تصفية الاوضاع الناشئة عن معاملات الاسهم بالاجل وقد اسندت بموجبه اختصاصات هيئة التحكيم في منازعات الاسهم بالاجل الى دائرة بالمحكمة الكلية تشكل من ثلاثة قضاة، وذلك دون الاخلال بالاحكام التي صدرت من هيئة التحكيم، قبل العمل باحكام هذا القانون، من جهة اخرى يقضي القانون بانشاء مكتب يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة يسمى «مكتب تصفية معاملات الاسهم بأجل» ملحق بوزارة المالية، ليحل محل مؤسسة تسوية المعاملات المتعلقة باسهم الشركات التي تمت بالاجل، وتؤول لهذا المكتب كافة اختصاصات المؤسسة، وتعفى من الرسوم القضائية، الدعاوى والطلبات التي يرفعها المكتب امام جهات القضاء والتنفيذ الا اذا حكم ضد الخصم الآخر، فيلتزم المكتب في هذه الحالة باداء الرسوم. كما تقرر بموجب هذا القانون زيادة رأس مال صندوق ضمان حقوق الدائنين المتعلقة باسهم الشركات التي تمت بالاجل بمبلغ ٦٧٠ مليون دينار كويتي.

كما صدر المرسوم بالقانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ بالاذن للحكومة بتقديم قرض لسوق

الكويت للاوراق المالية لا تزيد قيمته على ثلاثة ملايين دينار كويتي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، بقرار من مجلس الوزراء، وبفائدة سنوية مقدارها ٢ ٪ على ان يصرف هذا القرض لادارة السوق على دفعات وفقا لما يقرره وزير المالية، الذي يختص بتحديد فترة السماح، ومواعيد سداد كل دفعة من دفعات هذا القرض، وتاريخ حساب ودفع فوائده.

وبتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٦، اصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا، بتعديل بعض احكام النظام الاساسي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، يقضي باستبدال مادة جديدة بالمادة (٣٠) من النظام تسمح باستقطاع نسبة ٥٠ ٪ من الارباح السنوية الصافية للصندوق وضمها الى رأس المال المدفوع وقيد باقي الارباح في حساب احتياطي، وذلك ابتداء من نهاية السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ والى حين تغطية رأس مال الصندوق المقرر بالكامل، وعند تحقيق هذه التغطية، يوجب القرار قيد كل الارباح السنوية الصافية للصندوق في حساب الاحتياطي.

واصدر بنك الكويت المركزي القرار رقم (١٩٨٨/٢) بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠، وقد قرر بمقتضاه ان يكون الحد الادنى سنويا لسعر الفائدة على ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي لدى البنوك، هو سعر الخصم الذي يحدده ويعلنه مجلس ادارة بنك الكويت المركزي، وذلك بالنسبة للودائع التي تكون مدتها من ثلاثين يوما الى تسعين يوما، وان يكون الحد الادنى سنويا لسعر الفائدة على ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي لدى البنوك ٠,٥ ٪ زيادة على سعر الخصم الذي يحدده ويعلنه مجلس ادارة بنك الكويت المركزي، وذلك بالنسبة للودائع التي تتجاوز مدتها تسعين يوما ولا تزيد على مائة وثمانين يوما، اما بالنسبة لودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي لدى البنوك والتي تزيد مدتها على مائة وثمانين يوما فيكون الحد الادنى سنويا لسعر الفائدة ١ ٪ زيادة على سعر الخصم الذي يحدده ويعلنه مجلس ادارة بنك الكويت المركزي، علما بان اسعار الفائدة المذكورة اعلاه لا تسري على ودائع القطاع الخاص التي تقل مدتها عن ثلاثين يوما، ولا على معاملات الودائع الجارية في السوق الداخلية بين البنوك، اما حسابات التوفير، فيحدد القرار الحد الادنى لسعر الفائدة عليها بـ ٤,٥ ٪ سنويا.

وفي ١٩٨٨/١٢/٥ اصدر بنك الكويت المركزي قرارا بتحديد سعر جديد لخصم واعادة خصم الاوراق التجارية لديه، ويقضي القرار بان يتقاضى البنك سعر خصم بنسبة ٧,٥ ٪ سنويا على الاوراق التجارية التي تقدمها البنوك العاملة في الكويت الى البنك المركزي ويقبل خصمها او اعادة خصمها.

كما اصدر البنك المركزي القرار رقم (١٩٨٨/١) بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠ بتعيين الحدود القصوى لاسعار الفائدة الاتفاقية بما لا يزيد على ٢ ٪ على سعر الخصم الذي يحدده ويعلنه مجلس ادارة بنك الكويت المركزي على معاملات الاقراض التي تتم بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة، ويقضي القرار بان يكون الحد الاقصى سنويا لسعر الفائدة الاتفاقية بما لا يزيد على ٢,٥ ٪ على سعر الخصم الذي يحدده ويعلنه مجلس ادارة بنك الكويت المركزي على معاملات الاقراض المحددة بالدينار الكويتي التي تزيد مدتها عن سنة واستثنى القرار من

١ ــ القروض المقدمة لغير المقيمين باي صورة كانت .
٢ ــ المعاملات الجارية في السوق الداخلية بين البنوك .
٣ ــ المعاملات المحررة بعملات اجنبية .

ــ وفي مجال الصناعة فقد اصدر وزير التجارة والصناعة بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٣ قراره رقم (أع س/٣) لسنة ١٩٨٨ باعادة تحديد قيم بدلات تخصيص القسائم في منطقة الشعيبة الصناعية ، كما اصدر الوزير القرار رقم (أع س/٤) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢ بتحديد سعر بيع مياه البحر للتبريد للصناعات في منطقة الشعيبة الصناعية ، مع الزام الشركات الصناعية المستفيدة بابرام عقود مع الادارة العامة تتضمن شروط استهلاك المياه و بيان حدود الاستهلاك الدنيا التي تحقق سداد نفقات الادارة في اطار الخدمة التي يتم الاتفاق عليها بين الادارة والشركات .

ــ وفي مجال الرقابة على الاسعار فقد اصدر وزير النفط قراره رقم (٢٢) لعام ١٩٨٨ برفع سعر الكيروسين المباع في السوق المحلي لمستوى سعر زيت الديزل المباع في السوق المحلي اي الى ٤٠ فلس مقابل اللتر الواحد ، اعتبارا من ١٩٨٨/٥/١ مع حفظ حق المخابز (التنور) في التزود على اساس السعر الساري والبالغ ٢٠ فلس / للتر .

كما قررت المؤسسة العامة للموانىء بالسماح لوكالة الفوزان للملاحة بتزويد السفن الراسية خارج منطقة ميناء الشويخ اي في جزيرة كبر او غيرها من الجزر الكويتية ، بالمياه العذبة وذلك وفقا للتسعيرة التالية : دينار كويتي لكل طن من المياه العذبة يضاف اليه ديناران اجور نقل وبحد ادنى ٢٠٠ دينار كويتي . على ان يتم التعامل مباشرة بين المستفيدين من هذه الخدمة سواء كانوا شركات او افرادا مع الوكالة المذكورة اعلاه .

ــ وفيما يتعلق بتنظيم البناء والتشييد اصدرت بلدية الكويت القرار الاداري رقم (٨٨/٢٣٣) بشأن ترميم وتجميل المباني ، و يوجب هذا القرار ترميم المباني بمواد والوان مماثلة للالوان والمواد الاصلية بحيث تكون منسجمة مع عناصر البيئة المحيطة مع التقيد باستخدام اللون الاساسي او الالوان المقاربة مع جواز الاستعانة بالوان اخرى بعد موافقة البلدية عليها ، وفي جميع الاحوال يجب الا تسبب عملية الترميم نشوزا في الشكل الجمالي للمبنى ومظهره العام ، كما يجب ان تكون المواد المستخدمة من النوع الذي يقاوم عوامل المناخ المحلية .

ــ وفيما يخص اقامة الاجانب فقد صدر بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٣ مرسوم بالقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ في شأن اقامة الاجانب ، و يقضي بفرض غرامات مالية في حالات تجاوز مدد الزيارة او الاقامة المقررة .

واصدر وزير الداخلية القرار رقم (٢٠٦) لسنة ١٩٨٨ بتعديل المادة (٢١) من القرار الوزاري رقم (٨٧/٦٤٠) و يقضي التعديل بان يرفق بطلب الاقامة لاول مرة صحيفة حالة جنائية خالية من السوابق صادرة عن الادارة العامة للادلة الجنائية لم يمض على استخدامها ثلاثة اشهر ، ومن ناحية اخرى اضاف القرار حكما يقضي بابعاد الاجنبي اداريا عن البلاد ولو كانت اقامته

ضده ثلاثة احكام جزائية احداها مقيدة للحرية خلال خمس سنوات او اذا صدرت ضده اربعة احكام جزائية ايا كانت خلال ٥ سنوات ، او اذا كانت المصلحة العامة او الامن العام او الآداب العامة تستدعي ابعاده ، على ان يتم الابعاد في هذه الحالات بالتنسيق مع الجهات المعنية .

ـ وفي مجال الاستيراد والتصدير صدر القرار الوزاري رقم (٥٥) لعام ١٩٨٨ بتعديل المادة الثانية من القرار الوزاري رقم (١٦) لعام ١٩٨٤ والخاص بمنع تصدير المواد الغذائية ، ويحظر هذا القرار تصدير بعض السلع خارج البلاد ما لم تأذن الوزارة بذلك ، وهذه السلع هي المواد التموينية التي تحمل علامة وارد الشركة الكويتية للتموين وهي : الارز البسمتي (البشاور) ، السكر ، والدهن النباتي ، والحليب المجفف ، وحليب الاطفال ، والشعير ، والنخالة ، والذرة الصفراء ، وكذلك الطحين انتاج شركة مطاحن الدقيق الكويتية ، والاسماك الطازجة ، والربيان الطازج .

ـ وفي اطار الضرائب والرسوم الجمركية اصدر وزير التجارة والصناعة القرارين رقم (٦) لسنة ١٩٨٨ ورقم (٩) لسنة ١٩٨٨ بتمديد فترة الحماية الجمركية لبعض المنتجات المحلية لمدة سنة وتشمل هذه المنتجات المنظفات الكيماوية البودرة (مساحيق الغسيل) بنسبة ٣٠ ٪ والاكياس البلاستيكية المصنوعة من البولي اثيلين بنسبة ٣٠ ٪ كذلك ، والاغطية الزراعية واغطية الانشاءات من البولي اثيلين بنفس النسبة والبطاريات السائلة بنسبة ١٥ ٪ ومسبوكات حديد الزهر من انابيب حديد الزهر باقطار من ٥٠ ملم (٢ بوصة) الى ١٥٠ ملم (٦ بوصة) باطوال مختلفة حتى ٣ امتار وذلك بنسبة ١٥ ٪ والمنظفات الكيماوية والشامبو السائل والمزيل لرائحة العرق بنسبة ١٥ ٪ ولدائن الالكيد ولدائن البوليستر غير المشبع ومستحلبات البولي فينيل اسيتات وذلك بنسبة ٢٥ ٪ .

كما اصدر الوزير القرار رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٧ ، بتمديد فترة الحماية الجمركية لبعض المنتجات المحلية الاخرى لمدة عامين تبدأ اعتبارا من ١٩٨٨/٩/٢٩ وتشمل هذه المنتجات المياه المعدنية بنسبة ٢٠ ٪ وحفاظات الاطفال والفوط الصحية النسائية بنسبة ١٥ ٪ والجبس بنسبة ٢٠ ٪ والاسمنت البورتلاندي بانواعه بنسبة ١٥ ٪ والصوف الزجاجي لاغراض العزل بنسبة ٢٥ ٪ .

واصدر وزير التجارة والصناعة القرار رقم (٥٠) لعام ١٩٨٨ في شأن اعفاء مستوردات الاثاث الخشبي المماثل للمنتج المحلي للاستعمال الشخصي من رسوم الحماية الجمركية ، و يستثني هذا القرار من تطبيق رسوم الحماية الجمركية على المستوردات المماثلة للمنتج المحلي من الاثاث الخشبي (منزلي ، مكتبي ، مطابخ) وذلك متى تم الاستيراد للاستعمال الشخصي وذلك بالشروط التالية :

١ ـ ان تكون الواردات من الاثاث الخشبي باسم المستورد .

٢ ـ ان يكون الغرض من الاستيراد الشخصي سد الاحتياجات العادية سواء كان الاستيراد مرة واحدة او على دفعات .

المؤسسة العامة للموانىء القرار رقم (م . ع . م/و/٨٨ ــ ١٦٥) بالغاء اجور استخدام رافعات الرصيف الكهربائية في ميناء الشعيبة ، وقد اصبحت هذه الرافعات تستخدم لاغراض التفريغ والشحن بدون اجور.

كما اصدر الوزير كذلك القرار رقم (م/ع م و/٨٨ ــ ٣٥٧) باستيفاء اجور التفريغ والشحن عن المواشي الحية ، على ان يبدأ العمل بهذا القرار اعتبارا من اول يوليو ١٩٨٨ .

وبتاريخ ١٩٨٨/٩/١٩ صدر قرار وزير الدولة لشئون الخدمات رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للموانىء رقم (م ع م/و/٨٨ ــ ٨٦١) بتخفيض اجور التفريغ المقررة في ميناء الشويخ وذلك بالنسبة للصخور التي يتم استيرادها لحماية المنشآت البحرية الخاصة بمشروع الديوان الاميري ومكتب سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء ، على ان يستمر العمل في استيفاء رسم الحمولة ورسوم الخدمات الملاحية وفقا لتعرفة الميناء .

واصدر وزير المواصلات بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٣ القرار رقم (٨٨/٥٨) بتجديد تعرفة خدمات التلكس وقرر استيفاء نسبة ١٥ ٪ اضافة الى اسعار التحاسب الدولية عند حساب اسعار التحصيل المحلية لاتصالات التلكس الدولية ومبلغ ٥ د . ك . (طابع مالي) اجور اعادة الحرارة مع الغاء النسبة المطبقة حاليا وهي ٢ ٪ على ان تزاد اشتراكات الاجهزة المستخدمة للدوائر الخاصة اذا زيدت السرعة عن ٥٠ بود بنسب تتراوح بين ٢٥ ٪ و ١٠٠ ٪ حسب الدائرة المبرقة ، اما بالنسبة للتأمينات فيقضي القرار بان يكون تأمين التلكس ٤٠٠ دينار و ٢٠٠٠ د . ك . كتأمين دائرة محمية و ٣٠٠ د . ك . تأمين مبرقات .

واصدر الوزير القرار رقم (٨٨/٥٩) بشأن تعرفة خدمة الوصلات اللاسلكية (الخدمة الهاتفية عن طريق وصلات الراديو اللاسلكية) ، والقرار رقم (٨٨/٦٦) في شأن تعديل تأمين الهاتف الخاص بالمشترك غير الكويتي ، فالزم ان يستوفى من المشترك غير الكويتي العامل في القطاع الخاص تأمينا يعادل قيمة الاشتراك السنوي في حالة طلبه قطع خدمة النداء الآلي عن هاتفه .

كما اصدر الوزير القرار رقم (٨٨/٧٤) بشأن تنظيم استيراد وبيع واستخدام اجهزة الكمبيوتر واجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية بجميع انواعها بحيث يسمح للشركات والمؤسسات والافراد استيراد اجهزة الكمبيوتر التي يمكن ربطها مع الشبكة الهاتفية واجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية بعد الحصول على ترخيص من وزارة المواصلات وكذلك بالتعامل مع اجهزة الربط الالكترونية والرقائق الالكترونية التي ترتبط مباشرة مع الخطوط الهاتفية بعد الحصول على ترخيص من الوزارة .

وصدر القرار الوزاري رقم (٨٨/٧٧) في شأن تعرفة الخدمة الهاتفية في المناطق النائية عن طريق الكوابل المحورية .

واصدر وزير المواصلات قرار رقم (٨٨/٨٥) في شأن تعرفة خدمة «سويفت» ويقتضي القرار بان تستوفى اجور الدوائر الدولية كما هي مطبقة بالوزارة وان تستوفى اجور الخطوط المحلية ما بين البنوك المشتركة في خدمة «سويفت» وبين مركز خدمة «سويفت» وفقا للقرارات الوزارة

كل الف «كركتر» .
كما صدر القرار الوزاري رقم (٨٨/٨٧) في شأن تعرفة الدوائر الهاتفية والبرقية بين الكويت ودول مجلس التعاون على ان يستوفى مبلغ ٦٠ د . ك . شهريا اجور الدوائر التلغرافية سرعة ٥٠ ــ ٧٥ بود من الكويت ودول المجلس لصالح وكالات الانباء التابعة لدول المجلس فقط .
واصدر وزير المواصلات بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥ قراره رقم (٨٨/١٤٨) متضمنا تخفيض التعرفة المحلية لخدمة الهاتف الدولي اعتبارا من اول نوفمبر ١٩٨٨ ، وقد شمل التخفيض معظم الدول وخاصة العربية والاوروبية والولايات المتحدة الامريكية .
واصدر وزير المواصلات القرار رقم (٨٨/٣٣) بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢ في شأن تنظيم اعمال النقل البري الداخلي والخارجي للبضائع والركاب وقد الزم القرار جميع العاملين في مجال النقل البري للبضائع والركاب بالقيد في سجل قيد التراخيص بالادارة العامة لشئون النقل في وزارة المواصلات ، واشترط في طالب القيد ــ ضمن شروط اخرى ــ ان يكون كويتيا ، ولا يقل عدد المركبات المملوكة له عن ٥ مركبات لا تقل حمولتها عن ٢٥ راكبا بالنسبة لنقل الركاب وعن ٥٠ طنا بالنسبة للبضائع ، اما بالنسبة لمكاتب النقل الفردية الخاصة التي يقوم اصحابها بانفسهم باعمال النقل فيقضي القرار بان ينشأ لهم سجل خاص للقيد واشترط ان تتوفر في طالب القيد الجنسية الكويتية وان يقود السيارة بنفسه وان يكون مالكا لسيارة واحدة فقط محددة في ترخيصها نوع النقل الذي يقوم به .

٢.١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١.٢.١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

وافقت دولة الكويت على النظام الموحد لاستثمار رأس المال الاجنبي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كنظام استرشادي الذي اقره المجلس الوزاري لمجلس التعاون في دورته الثلاثين التي انعقدت خلال الفترة ٥ ــ ٨٩/٣/٧ و يهدف هذا النظام الى جذب الاستثمارات الاجنبية وتنسيقها بين الدول الاعضاء وتقريب الحوافز والامتيازات والاعفاءات الممنوحة للمستثمرين الاجانب كما يهدف الى التوزيع العادل والمتكامل للاستثمارات بما يحقق الاستفادة من الموارد المتاحة ، ورسم الخطط الكفيلة باجتذاب وتوطين التقنيات الحديثة التي تناسب ظروف المنطقة وخصائص السوق فيها مع المحافظة على البيئة وعدم هدر الموارد واخيراً السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس .

٢.٢.١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

شهد هذا العام التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين دولة الكويت ودول اسلامية وصديقة في مجالات تشجيع وحماية الاستثمارات ، وتجنب الازدواج الضريبي .
ففي مجال تشجيع وحماية الاستثمارات تم التوقيع على الاتفاقيات التالية :

البلدين وذلك في ٢٧ اكتوبر ١٩٨٨ . وصدر المرسوم بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٨ ابريل ١٩٨٩ بالتصديق على الاتفاقية المذكورة .

- ابرمت حكومتي دولة الكويت وجمهورية ايطاليا بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٨٨ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين وقد صدر المرسوم بقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٨ بالموافقة عليها .
- صدر مرسوم اميري في ١٩٨٨/٨/٦ بالموافقة على الاتفاقية الموقعة مع حكومة ماليزيا بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢١ والتي تنص على تعزيز وحماية الاستثمارات بين البلدين وتوفير الضمانات اللازمة لادارة واستغلال الاستثمارات والتصرف فيها وفقا للقوانين السارية في البلدين .
- تم التوقيع بالاحرف الاولى بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٨٨ على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية مالطا .

وفي مجال التعاون الاقتصادي والصناعي والفني :

- وقعت دولة الكويت ومملكة الدنمارك اتفاقا للتعاون الاقتصادي والصناعي والفني بينهما تضمن وضع اسس وقواعد التعاون في هذه المجالات و ينص الاتفاق على تشجيع وتنمية التعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي والفني بين البلدين خاصة في مجالات الطاقة والصناعات القائمة على البترول والغاز وصناعة التكرير والصناعات البتروكيماوية وايضا في مجال تأثير صناعات الطاقة على البيئة والطاقة القابلة للتجديد والزراعة والصناعات الزراعية وصيد الاسماك ، التشييد والاسكان والتجارة والشحن البحري والتعليم وغير ذلك من المجالات ذات العلاقة .

اما في مجال تجنب الازدواج الضريبي فقد تم التوقيع على الاتفاقيات التالية :

- تم التوقيع بالاحرف الاولى في مايو ١٩٨٨ على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين حكومتي دولة الكويت و بلجيكا .
- وقعت دولة الكويت والمانيا الاتحادية في ٤ ديسمبر ١٩٨٧ على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال ولتعزيز العلاقات الاقتصادية .

وتم في ١٩٨٨/٨/٦ صدور مرسوم اميري بالموافقة على هذه الاتفاقية .

٣.١٤ وقائع وأحداث :

تركزت الوقائع والاحداث خلال العام على تلك المتعلقة بالاداء الاقتصادي والميزانية العامة للدولة والسوق المالي الكويتي والاستثمارات الخارجية الكويتية الى جانب بعض الاحداث الاقتصادية الاخرى . وفيما يلي موجزا لاهم هذه الوقائع والاحداث :

الاداء الاقتصادي :

اتسم السوق الكويتي باستقرار نسبي خلال العام مع بعض المؤشرات للانتعاش الاقتصادي حيث نشطت حركة الاستيراد وطرأت زيادة ملحوظة في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة

وسجل العام انتهاء الجهاز المصرفي من تطبيق المرحلة الاولى من برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة وهي توثيق معظم التسويات .

الميزانية العامة للدولة :

اعتمد مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٦ الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٩٨٨/١٩٨٩ وقدرت جملة الايرادات في الميزانية بـ ٢٠٥٤ مليون دينار بزيادة قدرها ٧٤,٦ مليون دينار عن تقديرات ميزانية السنة الماضية وشكلت الايرادات النفطية في الميزانية ما نسبته ٨٧,٠٥ ٪ اذ بلغت ١٧٨٨ مليون دينار بينما بلغت الايرادات غير النفطية ٢٦٦ مليون دينار بنسبة ١٢,٩٥ ٪ وكانت الايرادات النفطية في ميزانية السنة الماضية قد بلغت ١٧٢٦ مليون دينار بنسبة ٨٧,٢ ٪ والايرادات غير النفطية ٢٥٣ مليون دينار بنسبة ١٢,٨ ٪ وقدرت جملة المصروفات بمبلغ ٣١٩٤,٨ مليون دينار يضاف اليه مبلغ ٢٠٥,٤ مليون دينار احتياطي الاجيال القادمة طبقا للقانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ مما يرفع العجز الى ١٣٤٦,٢ مليون دينار وكان العجز المقدر في السنة السابقة ١٣٧٦,٥ مليون دينار.

وسوف يتم تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من الاحتياطي العام .

السوق المالي :

شهد سوق الاوراق المالية تقلبا في حركة التداول خلال العام ، ففي خلال الربع الاول من العام ، شهد السوق تراجعا حادا في حجم وقيمة التعامل حيث بلغت القيمة الاجمالية للاسهم المتداولة ٨٣ مليون دينار وذلك مقابل ١٥٧ مليون دينار في الربع السابق من العام الماضي اي بانخفاض قدره ٧٤ مليون دينار.

وخلال الربع الثاني تميز السوق بنشاط ملحوظ حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة ٩٧٠ مليون سهم بقيمة ١٩٨ مليون دينار، ومرد ذلك الى عدة عوامل اهمها تطبيق نظام التقاص اليومي الذي بدأ في ٢٨ ايار/ مايو من العام ، وما ترتب عليه من تسهيلات اتاحت للمتعاملين امكانية بيع وشراء الاسهم ذاتها اكثر من مرة خلال اليوم .

وفي خلال الربع الثالث استمر النشاط الملحوظ للسوق حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة نحو ١٠٠٤ مليون سهم بقيمة بلغت ٢٨٨ مليون دينار و يعزى نشاط السوق في هذه الفترة الى عدة عوامل اهمها ردود الفعل الايجابية والتفاؤل الذي ساد اوساط المتعاملين في السوق اثر الاعلان عن توقف الحرب العراقية / الايرانية ، وكذلك تزايد الطلب على شراء اسهم بعض الشركات المساهمة بعد اعلان هذه الشركات عن رغبتها في بيع حصة من اسهمها المتداولة .

وفي خلال الربع الرابع من العام عاد السوق الى التراجع مرة اخرى ، حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة نحو ٥٤٣ مليون سهم بقيمة بلغت نحو ١٤١ مليون دينار.

قطاع النفط :

توشك الكويت على الانتهاء من برنامج يتكلف عدة مليارات من الدولارات لتوسيع وتحديث مصافي تكرير النفط المحلية تمشيا مع السياسة الجديدة الرامية الى فتح اسواق جديدة في الخارج للمنتجات البترولية حيث يجري تشييد وحدة تكرير جديدة في مصفاة ميناء عبدالله سوف تؤدي الى مضاعفة طاقة المصفاة الى مثليها بحيث تصل الى نحو ٢١٠٠٠٠ برميل يوميا فاذا اضفنا الى ذلك انتاج مصفاتين اخريين في ميناء عبدالله والشعيبة والذي يبلغ متوسط انتاجهما حاليا نحو ٤٤٠ ألف برميل يوميا (يمكن زيادته الى نحو ٥٨٥ ألف برميل يوميا) فان معنى ذلك ان حوالي ثلثي ما تنتجه الكويت حاليا من النفط الخام (٩٩٦٠٠٠ برميل يوميا) يباع في صورة منتجات مكررة.

حصلت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية على امتيازين للتنقيب عن النفط في خليج السويس المصري وامتياز اخر في الصحراء الغربية وقد حقق احد الامتيازين في خليج السويس اكتشاف حقل تجاري تقوم الشركة في الوقت الحاضر بالعمل على تطويره و يتوقع ان يبدأ الانتاج لهذا الحقل بكميات تجارية اعتبارا من بداية عام ١٩٨٩.

بلغت ايرادات الكويت من الاستثمارات البترولية الخارجية في العام الماضي (١٩٨٧) ٦ مليارات و٣٠٠ مليون دولار. وقد اصبحت الكويت من الدول الرائدة في هذا المجال بعد شرائها مؤخرا لمعامل التكرير الخام وتسويقه عن طريق محطات للخدمة منتشرة في اوروبا الغربية بلغ عددها ٤٦٠٠ محطة تحمل عنوان (ك ٨ ــ Q8).

القروض :

القروض الممنوحة للدول العربية والصديقة :

ــ شاركت دولة الكويت بمبلغ وقدره (خمسة ملايين) دينار اسلامي في برنامج تمويل التجارة الاطول اجلاً فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والذي تمت الموافقة على انشائه في مؤتمر القمة الاسلامي الخامس المنعقد في الكويت بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٢ م.

ــ بلغ اجمالي القروض التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خلال عام ١٩٨٨ مبلغ ٣٢٣ مليون دينار كويتي استخدمت في تمويل مشروعات ائتمانية في عدد من الدول العربية والصديقة شملت قطاعات الزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والمياه وغيرها ، ومن هذه القروض :

ــ ١٠ ملايين دينار كويتي للاسهام في تمويل مشروع تطوير صناعة الادوية في جمهورية مصر العربية.

ــ ٢,٣٥ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع ميناء جيبوتي.

ــ ٢,٥ مليون دينار كويتي للجمهورية الاسلامية الموريتانية.

ــ ٨ ملايين دينار كويتي لتمويل مشروع سد اولوز، بالمملكة المغربية.

ــ ٥,٢٥ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع مياه الفاش عاصمة اقليم دارفور بجمهورية

ـ ٤,٣ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع تطوير موارد المياه في جمهورية قبرص، ٢,٥ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع طريق لارنكا.
ـ ١ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع مطار باتا في جمهورية غينيا.
ـ ٣,٥ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع كهرباء الريف في شمال جمهورية غانا.
ـ ٦,٥ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع توفير المياه للقرى والارياف في جمهورية النيجر، ومشروع طريق بجادوا.
ـ ٢,٥ مليون دينار كويتي لجمهورية مالي.
ـ ٨ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع ميناء جينجو، ومشروع طريق جينان ـ باوشيان في جمهورية الصين.
ـ ٣,٢٥ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع المياه بجمهورية السنغال.
ـ ٣,٥ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع طريق باتا بجمهورية بوتسوانا.
ـ ٢,٥ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع توفير المياه للقرى والارياف بجمهورية بنين الشعبية.
ـ ٥ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع تحسين الطرق بجمهورية اندونيسيا.

٤.١٤ فرص الاستثمار المتاحة:

١.٤.١٤ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلة:

القطاع الصناعي:

وتتمثل اهم فرص الاستثمار فيما يلي:

ـ صناعة تجهيز الدواجن.
ـ صناعة الاسماك كالتعليب والتمليح والتدخين وبودرة السمك.
ـ انشاء مصانع لاجهزة الصيد.
ـ اقامة مصانع لتصنيع المواد الغذائية.

القطاع الزراعي:

وتتوفر فرص الاستثمار في المجالات التالية:

ـ استصلاح ومسح الاراضي لزيادة الرقعة الزراعية.
ـ بناء موانىء صغيرة لخدمة سفن الصيد الصغيرة.

٢.٤.١٤ مشروعات معروضة للاستثمار:

لا يوجد.

٥.١٤ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشاريع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال (دينار كويتي)	جنسيات الشركاء	قيمة مساهماتهم دينار كويتي
٩١	تجارة ومقاولات وخدمات	خلال عام ١٩٨٨	٤٥٣٤٢٦٠	اردنيون	٨١٥٥٠٠
				سوريون	٣٦٣٥٥٠
				فلسطينيون	١٠٥٣٥٠
				مصريون	٣٢٩٤٩٧
				لبنانيون	١٦٤١٥٠
				عراقيون	٦٣٣٠٠
				سعوديون	١٢٣٣٠٠
				عمانيون	٩٨٠٠
				تونسيون	٩٨٠٠

(١٥)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية اللبنانية
لعام ١٩٨٨

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية اللبنانيةلعام ١٩٨٨

شهد العام تدهورا خطيرا على صعيد الاوضاع السياسية ، فلاول مرة منذ الاستقلال ، اصبحت الجمهورية اللبنانية بدون رئيس ، حيث انتهت مدة الولاية الدستورية للرئيس السابق امين الجميل ، ولم تتفق الفئات السياسية على مرشح مقبول للرئاسة . وتفاقمت الازمة الدستورية بتعيين حكومة عسكرية الى جانب الحكومة المدنية ، واستقال رئيس مجلس النواب دون التمكن من اجراء الانتخابات النيابية في موعدها . وقد كان للازمة الرئاسية اثرها السلبي على الاوضاع الاقتصادية فبعد انتعاش سعر صرف الليرة اللبنانية * خلال النصف الاول من العام الحالي ، بدأت اسعار الصرف بالتدهور اعتبارا من الربع الاخير من العام ، وارتفع معدل التضخم لتنخفض معه مستويات المعيشة .

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار التي شهدها العام :

١.١٥ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد عام ١٩٨٨ الخلاف الدستوري الذي طال مناصب كل من رئيس الجمهورية ، ورئيس مجلس الوزراء ، ورئيس مجلس النواب ، الامر الذي كان له تأثيره على صدور التشريعات ، وما تم صدوره فيها يمكن ايجازه فيما يلي :

ـ على صعيد الضرائب والرسوم ، صدر القانون رقم (٨٨/٣) بتاريخ ١٩٨٨/١/١٠ معدلا بعض احكام قانون ضريبة الدخل . وقد نص التعديل على زيادة بعض الضرائب على الارباح التجارية وتخفيض معدلات الضريبة على الرواتب والاجور للموظفين والمستخدمين والعمال ، اذ رفع معدل الضريبة على ربح التحسين الناتج عن اعادة التخمين بموجب المادة (٤٥) من قانون ضريبة الدخل من نسبة ١٢ ٪ الى نسبة ١٥ ٪ من قيمة التحسين الطارىء . واستحدث رسم طابع (دمغة) على التصريح للضريبة بالاعمال السنوية و بالاملاك المبنية التصاعدية . و بلغت قيمة هذا الرسم :

ـ ٢٠٠٠ ل . ل . عن التصريح لشركات الاموال وشركات الاشخاص .

ـ ١٠٠٠ ل . ل . عن التصريح للمكلفين على اساس الربح الحقيقي من غير الشركات .

ـ ٥٠٠ ل . ل . عن التصريح لباقي المكلفين بضريبة الدخل .

اما على صعيد الرواتب والاجور فقد خفضت الضريبة بنسبة ملحوظة من خلال توسيع الشرائح المحددة بنسبة الضريبة حسب قيمة الدخل السنوي .

وبناء على القانون رقم (٨٨/٣٣) بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢١ خفضت الضريبة على الارباح وعلى الرواتب والاجور عن طريق توسيع الشرائح مرة اخرى .

كما صدر القانون رقم (٨٨/١٢) بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٠ و يقضي بتمديد مهل منح اعفاءات وحسومات لقاء تسديد الضرائب والرسوم المالية والبلدية ، و بتمديد مهل تقديم التصاريح المتعلقة بها و بتعديل بعض احكام قانوني ضريبة الاملاك المبنية ورسم الطابع المالي ، وذلك تشجيعا للمكلفين بالضريبة لدفع الضرائب والرسوم المترتبة والتي لم تسدد في حينها بمنحهم اعفاءات من الغرامات و بحسم من الضريبة .

وصدر القانون رقم (٨٨/٦٠) بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٢ باعادة تنظيم فرض الرسوم والعلاوات البلدية وزيادتها واصول تحصيلها ، وذلك بما يتناسب وانخفاض سعر الليرة اللبنانية والاعباء التي تتحملها البلديات . وصدر ايضا القانون رقم (٨٨/٦١) بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٢ معدلا المادة (٢٦) من القانون رقم (٧٠/١) بتاريخ ١٩٧٠/١/١٩ وتعديلا تها وناصا على زيادة رسم بطاقة الاقامة لغير اللبنانيين ، وتحديد رسم اجازة عمل الاجانب .

وفي مجال الاوضاع النقدية والمصرفية اصدر حاكم مصرف لبنان (البنك المركزي) التعميم رقم (٧٨٨) بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣ الذي سمح للمصارف بتوظيف نسبة ٢٠ ٪ من الاحتياطي المفروض في سندات الخزينة العادية وشرائها من السوق الثانوية ، بشرط ان لا تقل آجال استحقاقها عن ثلاثة اشهر ، وكان الغرض من اصدار هذا التعميم هو اتاحة الفرصة للمصارف للاستفادة من ارتفاع معدلات الفائدة على هذه السندات ، هذا ونتيجة للاقبال الشديد من قبل المصارف على شراء سندات الخزينة مما كلف الخزينة اللبنانية مبالغ طائلة من جراء ارتفاع معدلات الفائدة ، طلب وزير المالية من حاكم مصرف لبنان خفض الفوائد على سندات الخزينة ، و بالفعل فقد خفض مصرف لبنان هذه الفوائد على مرتين متتاليتين (١) .

كما اصدر حاكم مصرف لبنان التعميم رقم (٨٣١) بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢١ حدد بموجبه الاجراءات الواجب اتباعها من قبل المصارف التي ترغب في تمديد مهلة السنتين المحددة لتصفية العقارات التي تكون قد تملكتها لاستيفاء ديونها . وسبب هذه الاجراءات هو الحد من تملك المصارف للعقارات بما يجاوز احتياجاتها من مكاتب و بالتالي منعها من التحول عن اهدافها الاساسية .

كما صدر عنه ايضا التعميم رقم (٨٣٤) بتاريخ ١٩٨٨/٩/٣٠ ، الذي حدد بموجبه الشروط اللازمة لاعتبار الاموال الخاصة التي يقدمها مساهمو واعضاء مجالي الادارة في المصرف الذي يساهمون فيه او يشتركون في مجال ادارته ، بمثابة قروض دعم بوضعه المالي . هذا وقد درج مصرف لبنان على اصدار لوائح بالمتوسطات الشهرية لاسعار العملات الاجنبية الواجب اعتمادها .

ـ اما في مجال تحديد الاسعار فقد صدر عن وزير الصناعة والنفط القرارات بارقام (٣١) بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٩، (١١٤) بتاريخ ١٩٨٨/١١/٦، (١١٨) بتاريخ ١٩٨٨/١١/٧، اذ قضي بموجبها برفع اسعار المحروقات من البنزين، وزيت الوقود (فيول أو يل) والغاز بما يتناسب مع الانخفاض الجديد للعملة اللبنانية تجاه الدولار الامريكي.

وعلى صعيد تنظيم العمل، صدر مرسوم يقضي بزيادة الاجور ورفع الحد الادنى لها بحيث اصبح الحد الادنى للاجر الشهري، اعتبارا من ١٩٨٨/١٠/١، مبلغ ٢٥٠٠٠ ليرة لبنانية، وفي شأن العاملين الذين التحقوا بعملهم قبل ١٩٨٨/١/١، فقد اضيفت الى اجورهم نسبة ٥٠٪ على الجزء الاول من الراتب حتى ٣٠٠٠٠ ليرة لبنانية و٣٥٪ على الجزء الثاني من الراتب حتى ٦٠٠٠٠ ليرة لبنانية و٢٥٪ على الجزء الثالث من الراتب، على الا تقل الزيادة عن ١٠٠٠٠ ليرة لبنانية ولا تزيد على ٤٥٠٠٠ ليرة لبنانية اما الذين دخلوا العمل بين ١٩٨٨/١/١ و١٩٨٨/٩/٣٠، فتزاد اجورهم بمعدل سدس قيمة الزيادة عن كل شهر.

٢.١٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

لم تبرم الجمهورية اللبنانية خلال العام اي اتفاقيات ثنائية او جماعية مع دول عربية او غير عربية.

٣.١٥ وقائع وأحداث:

انعكست الاوضاع السياسية التي تفاقمت حدة ازمتها خلال العام على مسيرة الحياة الاقتصادية التي اتسمت بالانكماش وتراجع الاوضاع المالية والنقدية في البلاد. فقد سجلت المؤشرات الاقتصادية تراجعا للنشاط الاقتصادي وارتفاعا في معدلات التضخم وانهيارا لسعر صرف الليرة في اطار تقلبات متعددة حيث كان سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الليرة في بداية العام ٤٩٢,٥ ليرة بلغ في نهايته ٥٠٣ ليرة. كما سجلت الموازنة عجزا كبيرا في ذات الوقت الذي واجه فيه ميزان المدفوعات صعوبات كبيرة. ولعل ابرز الوقائع والاحداث في هذا الاطار ما يلي:

في المجال الاقتصادي:

شهدت معدلات الفوائدة على سندات الخزينة عدة تطورات خلال العام حيث سمح مصرف لبنان (البنك المركزي) خلال شهر آذار/ مارس للمصارف التجارية بتوظيف ٢٠٪ من الاحتياطي المفروض في شراء سندات الخزينة العادية من السوق الثانوية على ان لا تقل آجال استحقاقها عن ثلاثة اشهر، وفي تلك الفترة وحتى ١٩٨٨/٦/٢١ كان متوسط المردود الفعلي لمعدلات الفائدة على هذه السندات يتراوح ما بين ٣٣,٦٪ للسندات المحدد اجلها بثلاثة اشهر و٣٦,٦٧٪ للستة اشهر و٤٤,٨٧٪ للاثنى عشر شهرا، وسجل العام اقبالا شديدا من قبل المصارف على شراء هذه السندات، مما كلف الخزينة اللبنانية مبالغ كبيرة بسبب ارتفاع الفوائد، الامر الذي ادى الى

الامريكي يسجل تراجعا مقابل الليرة اللبنانية ، و يوضح الجدول التالي تطورات معدل الفوائد على سندات الخزينة اللبنانية خلال العام :

فئة الاستحقاق	قبل ١٩٨٨/٦/٢١	منذ ١٩٨٨/٦/٢١	منذ ١٩٨٨/٧/٢١
ثلاثة اشهر	٪ ٣٣,٦٠	٪ ٢١,٠٥	٪ ١٨,٨٥
ستة اشهر	٪ ٣٦,٦٧	٪ ٢٤,٧١	٪ ٢٢,٢٢
اثنا عشر شهرا	٪ ٤٤,٨٧	٪ ٣٦,٩٥	٪ ٣١,٥٥

وفيما يتعلق بتكاليف المعيشة فقد سجلت ارتفاعا شديدا خلال العام ، ولهذا قررت الحكومة اللبنانية رفع الحد الادنى الرسمي للاجور الشهرية بنسبة متفاوتة حسب شرائح محددة للاجر الشهري وعلى ان لا تقل الزيادة عن ٦,٥٠٠ ليرة ولا تزيد عن ٣٠,٠٠٠ ليرة .

ومن جهته ، اعلن اتحاد العمال الذي يضم النقابات العمالية المختلفة ، ان مؤشر غلاء المعيشة قد بلغ خلال شهر كانون الثاني / يناير نحو ٧٣١ ٪ وذلك بسبب تدهور قيمة الليرة . واكد الاتحاد ان نسبة التضخم ارتفعت بنسبة ٤٣١ ٪ من آب / اغسطس ١٩٨٧ ، وهي اكبر نسبة تضخم في تاريخ البلاد . وازاء هذا الوضع ، فقد اصدر مصرف لبنان ورقتي عملة جديدتين من فئتي الخمسمائة والالف ليرة وذلك تسهيلا على المواطنين كي لا يضطروا لحمل كميات كبيرة من النقد . كما تمكن المصرف من اعادة جدولة بعض الديون الخارجية المستحقة على الدولة وتسديد اقساطها بما يوازيها بالعملة اللبنانية . و يذكر ان المصرف حافظ على اتصالاته مع الدائنين لاعادة جدولة الديون وتسديدها بالليرة اللبنانية ، علما بان الديون الخارجية اللبنانية تعد من ادنى المستويات ــ مقارنة بدول العالم الثالث ، وقد رفع المصرف خلال العام احتياطياته من النقد الاجنبي الى مليار دولار امريكي ، مقارنة بنحو ١٠٠ مليون دولار فقط لعام ١٩٨٧ . في حين قدرت غرفة التجارة والصناعة في بيروت القيمة الصافية للودائع اللبنانية الخاصة بنحو ١٠,٤ مليار دولار امريكي .

وعلى صعيد الانتاج الصناعي المرتبط بنشاط المبادرات الفردية ، فان المنتجات اللبنانية التي تتمتع بجودة الانتاج وتدني الاسعار تلاقي رواجا مضطردا في الاسواق الخارجية ، وزادت قيمة صادراتها زيادة كبيرة .

احداث سياسية :

انتهت مدة ولاية الرئيس اللبناني يوم ١٩٨٨/٩/٢٣ ، ولم يتمكن المجلس النيابي من انتخاب رئيس جمهورية جديد بسبب تشابك العوامل السياسية المختلفة الخاصة بالوضع اللبناني ، وعدم الاتفاق على مرشح يحظى بقبول كافة الفئات السياسية العاملة في الساحة اللبنانية .

الحكومة المدنية لا تزال قائمة دستوريا ، في حين اعتبرت فئات اخرى ان الحكومة العسكرية هي الحكومة الشرعية . وقد زادت المشكلة اللبنانية تعقيدا بوجود حكومتين تمارس كل منهما صلاحياتها في حدود المنطقة التي تسيطر عليها ، ولم تظهر حتى نهاية العام اية مؤشرات ايجابية حول امكانية انتخاب رئيس جديد يوحد الحكومتين و يعمل على انهاء ازمة لبنان .

ومع نهاية العام ، ارتفعت وتيرة الصراع السياسي بين الفرقاء اللبنانيين بفعل الازمة الناتجة عن قيام الحكومة العسكرية باقفال المعبر الوحيد السالك بين شطري بيروت ، بسبب عدم تلبية مصرف لبنان صرف اعتمادات مالية طلبتها الحكومة . وقد ادى هذا الوضع الى حدوث ازمة تموينية حادة في الشطر الغربي الخاضع لسلطة الحكومة المدنية ، واضطرابات في سوق القطع دفعت الدولار الامريكي لتحقيق مكاسب جديدة على حساب العملة الوطنية .

القروض :

حصلت الجمهورية اللبنانية خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الحكومة التونسية	ايار/ مايو ١٩٨٨	٢٥٠,٠٠٠ مليون	فرنك فرنسي	تمويل مشاريع مطار بيروت الدولي ، المواصلات ، المستشفيات .
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٣/٨	٠,٢٤٣ مليون	دينار اسلامي	تمويل دراسة اعادة تأهيل مصفاة طرابلس .

٤.١٥ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.١٥ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها .

٢.٤.١٥ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها .

٥.١٥ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال	جنسيات الشركاء العرب ونسبة مساهمتهم
مجموعة عمران ادهم	مصارف	١٩٨٨	٥٠ مليون فرنك فرنسي	سوريون ١٠٠ ٪
بنك بيبلوس	مصارف	١٩٨٨	٤٦٤ مليون ل . ل .	عراقي ٣٠ ٪
شركة استرا للتأمين	تأمين	١٩٨٨	١٠ مليون ل . ل .	اردنيون ٢٩ ٪
الشركة اللبنانية السعودية للصيرفة	مصارف	١٩٨٨	٧٥ مليون ل . ل .	سعودي ٥٠ ٪
بنك الازدهار اللبناني	مصارف	١٩٨٨	١٥٠ مليون ل . ل .	كويتيون ٣٠ ٪

(١٦)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
لعام ١٩٨٨

تقرير مناخ الاستثمار في
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لعام ١٩٨٨

سجل العام جملة من التطورات الهامة كان من أبرزها انشاء عدد من الأجهزة والمراكز اللازمة لادارة وتسيير عدد من مجالات النشاط الاقتصادي، وشهد القطاع الصناعي توسعا ملحوظا خلال العام، كما تم تأسيس عدد من المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الجماهيرية وبعض الدول العربية، وكانت ابرز الاحداث النفطية التي شهدها العام الاتفاق على انشاء خط انابيب للغاز مع كل من الجزائر وتونس لنقل الغاز من الجزائر الى الجماهيرية مرورا بالأراضي التونسية، وابرام العديد من اتفاقيات الاستكشاف ومقاسمة الانتاج النفطي مع بعض الشركات العالمية، ومن ابرز الأحداث التي سجلها العام كذلك اطلاق الحريات الشخصية وتشجيع القطاع الفردي والتشاركيات.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١.١٦ تشريعات واجراءات حكومية:

تناولت التشريعات التي صدرت والاجراءات التي اتخذت خلال العام تنظيم العديد من النشاطات والقطاعات الاقتصادية وذلك بالتفصيل التالي:

- ففيما يتعلق بقطاع الصناعة أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرارات التالية:

القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام القرار الصادر بشأن اعادة تنظيم مركز البحوث الصناعية، ويقضي التعديل بانشاء لجنة استشارية عليا للمركز، تختص بوضع الخطط العامة له والنظر فيما يحال اليه من مواضيع من قبل اللجنة الشعبية العامة وامانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة، كما يعهد التعديل الى لجنة الادارة، بادارة وتصريف شؤون المركز.

- القرار رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٨ بانشاء المعهد العالي للصناعة، الذي أسندت اليه مسؤولية توفير احتياجات قطاعات الصناعة من الخريجين في بعض التخصصات المحددة في القرار.
- القرار رقم (٧٥) لسنة ١٩٨٨ بانشاء الجهاز التنفيذي للصناعة الذي اسندت اليه مهام تنفيذ المشروعات الصناعية الواردة بخطط التحول والمحالة اليه من اللجنة الشعبية العامة للصناعة وذلك اما مباشرة او بالاشتراك مع الغير وادارة وتشغيل وصيانة تلك المشروعات وتقديم الخدمات والاعمال الفنية والاستشارية والتنظيمية والتمويلية للمصانع والشركات الصناعية التابعة لقطاع الصناعة.
- القرار رقم (٢١٤) لسنة ١٩٨٨ بانشاء جهاز الصناعات الهندسية الذي أسندت اليه مهام وضع وتنفيذ خطط انتاج الآلات والمعدات والعدد الهندسية وقطع الغيار.

- وفي اطار تنظيم الاستيراد والتصدير أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٢٤٠) لسنة

وفقا للخطة المعدة من قبل أمانة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

ـ واصدرت اللجنة كذلك القرار رقم (٥٢٣) لسنة ١٩٨٨ بانشاء مجلس لتنمية الصادرات ، وقد عهدت اليه مهام دراسة وتحديد المنتجات والسلع التي تصدرها الجماهيرية ، وسبل تنميتها وتحسينها من خلال التعاون مع الجهات المنتجة ، وخلق الكوادر الوطنية المتخصصة في مجالات التصدير والتسويق وتحليل المعلومات التجارية ، و يقضي القرار كذلك بان يتم تصدير المنتجات والسلع بشكل مباشر وتحت اشراف المجلس وفي اطار ما يصدره من نظم وقواعد ، ويجيز القرار للمصدرين الاحتفاظ بنسبة من دخل التصدير يحددها المجلس بما لا يجاوز ٤٠ ٪ من الدخل بعد موافقة مصرف ليبيا المركزي ، وتودع قيمة هذه النسبة في حساب باسم المصدر لدى المصرف العربي الليبي الخارجي ، و يتم الانفاق من هذا الحساب على شراء مستلزمات الانتاج وقطع الغيار اللازمة وفقا لما يحدده المجلس .

ـ وفيما يتعلق بتنظيم الاعمال الاستشارية فقد اصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (١٥) لسنة ١٩٨٨ بانشاء مكتب العلوم الهندسية للاستشارات وقررت تبعيته لمركز بحوث العلوم الهندسية ، وقد حدد القرار اغراض المكتب في تقديم الخدمات الاستشارية الهندسية في المجالات الهندسية والفنية التخصصية كما حدد رأس ماله بمبلغ مليون دينار ليبي * .

ـ اما بالنسبة لقطاعي الزراعة والثروة الحيوانية فقد صدرت عدة تشريعات أهمها :

ـ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٨ بانشاء جهاز لتربية الابل والاغنام ويختص هذا الجهاز بادارة محطات وقطعان الابل والاغنام التابعة له وتحسين نوعيتها وتنميتها على ان يدار هذا الجهاز على أسس تجارية ، وقد حدد رأس ماله بمبلغ مليون دينار ليبي .

ـ كما اصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٨٠) لسنة ١٩٨٨ بانشاء مركز لبحوث ودراسات الابل وقد اسند الى هذا المركز مهمة اعداد ومتابعة البحوث والدراسات الخاصة بطرق تطوير وتحسين انتاجية الابل في ليبيا .

ـ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٨ بانشاء المعهد العالي للعلوم البيطرية والزراعة البعلية ويختص هذا المعهد بتدريس العلوم الزراعية البعلية والعلوم البيطرية .

ـ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٧٢) لسنة ١٩٨٨ بانشاء المركز العربي لأبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية وقد حدد القرار أغراض المركز في القيام بالدراسات والبحوث العلمية لتطوير المناطق والمجتمعات الصحراوية والمساهمة في وضع الخطط الانمائية لمواجهة متطلباتها والاهتمام بالنباتات والاشجار الصحراوية والمشاركة في وضع برامج حماية البيئة الصحراوية .

ـ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٠٢) لسنة ١٩٨٨ بانشاء جهاز تنمية وتطوير النخيل وقد اسندت اليه ادارة مشروعات ومزارع النخيل التي تؤول اليه .

ـ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٠٣) لسنة ١٩٨٨ بانشاء جهاز تنمية وتطوير أشجار الزيتون وعهد اليه بادارة مشروعات ومزارع ومشاتل الزيتون التي تؤول اليه .

ـ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٠٤) لسنة ١٩٨٨ بانشاء جهاز اكثار أصناف البذور المحسنة والشتلات واسندت اليه ادارة المشاتل والمزارع الخاصة باكثار البذور المحسنة التي تؤول اليه .

ـ واصدرت اللجنة القرار رقم (٣٠٤) لسنة ١٩٨٨ بانشاء وتنظيم مشروع المزارع المائية و يهدف هذا المشروع الى تنمية الثروة المائية واستثمارها واستكشاف وانتاج وتسويق منتوجات المزارع المائية داخل البلاد وخارجها .

ـ وفي اطار تنظيم الاستثمار فقد اصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (١٠١) لسنة ١٩٨٨ بالاذن بتأسيس شركة قابضة للاستثمارات النفطية خارج ليبيا ، وذلك بغرض القيام باعمال الاستكشاف والاتجار في النفط والغاز والمواد البتروكيماوية ، وذلك بالاضافة الى مهمة توفير اسواق مناسبة للنفط الليبي ومشتقاته ومتابعة تطورات الأسواق العالمية ، وتقديم الاستشارات الفنية ، وقد حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار امريكي ، و بعد ذلك صدر القرار رقم (٢١٩) لسنة ١٩٨٨ بالنظام الأساسي للشركة .

ـ وفيما يتعلق بممارسة بعض النشاطات الاقتصادية ، اصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ فاجاز للأفراد بأنفسهم او بالمشاركة مع غيرهم ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الزراعة والرعي والصناعة والحرف المهنية وتوزيع السلع وأداء الخدمات وغيرها من النشاطات التي يحتاجها المجتمع وذلك بقصد زيادة القدرة الانتاجية ، و بشرط عدم استغلال الغير، كما اجاز للأفراد والأسر امتلاك ، ملكية انتفاع واستثمار الأراضي الزراعية ومزاولة الحرف المهنية وامتلاك المصانع الخفيفة وتدريب الغير وتوزيع السلع وتقديم الخدمات العامة ، وقد خول المؤتمر، اللجنة الشعبية العامة اصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون .

ـ وفي مجال تنظيم علاقات العمل والضمانات الاجتماعية أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (١٦٤) لسنة ١٩٨٨ بشأن نظام تشغيل المرأة الليبية ، وقد أكد القرار أن العمل واجب على المرأة وحق لها في نفس الوقت علاوة على حقها في التمتع بفرص التدريب المهني والوظيفي ، وعالج شروط وأوضاع اشتغال المرأة بعض الوقت ، وكل الوقت في القطاعات الادارية والخدمة الانتاجية ، كما يجيز القرار تخصيص أماكن لرعاية أطفال النساء العاملات في مقار العمل التي يتوفر فيها عدد مناسب منهن على ان تتولى جهات العمل انشاء وتجهيز وادارة هذه الأماكن .

ـ وأصدرت اللجنة الشعبية القرار رقم (٣٣٥) لسنة ١٩٨٨ بجواز منح العاملين في قطاع الصناعة بعض الحوافز المادية والمعنوية وذلك بالاضافة الى تطبيق مقولة «شركاء لا اجراء» وذلك في حالات الابتكار والمحافظة على الآلات والأداء المتميز وتحقيق الاهداف الانتاجية ، ومن جهة اخرى يشجع القرار على تحسين العلاقات الاجتماعية بين المنتجين .

ـ وصدر القرار رقم (٣٠٣) لسنة ١٩٨٨ عن اللجنة الشعبية العامة بشأن تطبيق حكم المادة (٣٨)

خدمة المواطن المشترك في الضمان لسبب قانوني خارج عن ارادته قبل بلوغ السن ولم يستحق معاشا من المعاشات المقررة في القانون، فيجب على جهة العمل الاستمرار في صرف مرتبه اذا كانت هي التي أنهت خدمته وذلك لمدة اقصاها ستة أشهر ما لم يلتحق بعمل آخر، وفي حالة عدم قيام اللجنة الشعبية للخدمة العامة المختصة بتوفير عمل مناسب للمضمون خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء عمله تلتزم بدفع مرتبه الى ان يلحق بعمل مناسب، كل ذلك بشرط الا يكون انتهاء الخدمة بناء على رغبة المضمون او بسبب اهماله او سوء سلوكه، وان يتقدم بطلب عمل للجهات المختصة مع الالتزام بمراجعتها اسبوعيا، والا يرفض الالتحاق بالعمل الذي يعرض عليه متى كان مناسبا، وفي حالة رفض المضمون قبول العمل بدون سبب وجيه يخفض مرتبه بنسبة ٢٠٪ الى حين التحاقه بعمل آخر، وتزاد نسبة التخفيض الى ٥٠٪ في حالة رفضه العمل للمرة الثانية ويحرم من المرتب عند تكرر الرفض للمرة الثالثة.

- وأصدرت اللجنة القرار رقم (٤٥٩) الذي يجيز لاصحاب معاشات الضمان الاجتماعي، مزاولة الأعمال العارضة لدى الغير، كما يجيز لجهات العمل تعيينهم لمزاولة أعمال محددة بموجب عقود تحدد مدة العمل وطبيعته ومقابله، واذا ما تكرر العمل خلال سنة مالية واحدة فلا يجوز ان يزيد المقابل عن قيمة المعاش لمدة ستة أشهر. واذا زاول صاحب المعاش العمل بالمخالفة لاحكام القرار توجب اخضاعه لاحكام قانون الضمان الاجتماعي.
- كما اصدرت اللجنة القرار رقم (٤٦١) لسنة ١٩٨٨ باضافة حكم الى لائحة معاشات الضمان الاجتماعي، يقضي باستحقاق المضمون الوطني لمعاش عجز كلي لغير اصابة العمل اذا كانت نسبة العجز ٦٠٪ فما فوق. وذلك متى انتهت خدمته قبل بلوغ سن الشيخوخة دون استحقاق للمعاش، او متى اصبح عاطلا او متى اصيب بعجز كلي يمنعه من الالتحاق بعمل آخر.
- اما بالنسبة لمعاملة المواطنين العرب في الجماهيرية فقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٤٥٦) لسنة ١٩٨٨ فأكدت تمتع المواطنين العرب المقيمين في البلاد بنفس الحقوق والتزامهم بنفس الالتزامات المقررة على المواطنين الليبيين، و يتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، حقوق الدخول والخروج والاقامة والعمل والحصول على رخص مزاولة أعمال المهن الصناعية والتجارية والحرف، والحق في اقامة التشاركيات او المشاركة فيها وحق التملك والانتفاع بالأراضي الزراعية، مع التزامهم باداء الخدمة الوطنية، كما يؤكد القرار بان تمتع العرب بالحقوق والتزامهم بالواجبات يتم بنفس الشروط والضوابط والقواعد التي تسري على المواطنين الليبيين.
- وفي اطار تنظيم العقود الادارية أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٦٢٩) لسنة ١٩٨٨ الذي يحظر على الوحدات الادارية بما فيها الامانات (الوزارات) واللجان الشعبية للبلديات والهيئات والمؤسسات والمصالح والأجهزة العامة اجراء تعاقدات جديدة او تعديل العقود القائمة الا بعد الحصول على اذن او قرار مسبق من اللجنة الشعبية العامة وذلك في الحالات التي تقضي فيها اللوائح ضرورة الحصول على مثل هذا القرار او الاذن، و يعتبر الاخير مستندا أساسيا من

كان الاذن او القرار مرفقا بوثائق التعاقد .

ـ وأصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم (٦٢٢) لسنة ١٩٨٨ بجواز اعفاء الشركات العامة الوطنية والشركات الأجنبية المتعاقد معها ، من تقديم خطابات الضمان الابتدائية والنهائية .

ـ وفيما يتعلق بالتسجيل العقاري فقد صدر القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بانشاء السجل العقاري الاشتراكي . الذي تسجل فيه الحقوق العينية العقارية ، و يقضي هذا القانون بعدم الاعتداد بأية حجة او وثيقة او شهادة او مستند لاثبات تلك الحقوق اذا ما تعارضت مع احكام هذا القانون وغيره من القوانين السارية ، كما يقضي بان يتم التسجيل في السجل العقاري الاشتراكي خلال سنتين من تاريخ العمل بلائحته التنفيذية وذلك باستخدام النماذج المعدة لأغراض التسجيل على ان تتولى مصلحة التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق الاعلان عن ذلك في مختلف وسائل الاعلام ، وفي حالة التخلف عن التسجيل يعتبر العقار مملوكا ملكية عامة بقوة القانون و يترتب على ذلك حق الجهات المعنية في التصرف فيه .

ويحظر القانون تسجيل ملكية الانتفاع بالأراضي الزراعية اذا جاوزت مساحتها مساحة وحدة انتاجية ، اما ما زاد عن ذلك فيؤول للمجتمع ، كما يحظر تسجيل الحقوق العينية على البيوت السكنية والمحلات الحرفية او المهنية وغيرها من المباني والأراضي الملحقة بها والأراضي المعدة للبناء ، اذا زادت مساحتها عن المساحات القياسية التي تحدد من قبل اللجنة الشعبية العامة الا اذا اثبت صاحب الشأن أداءه للضريبة عليها .

ومن جهة اخرى اعتبر القانون العقارات غير المملوكة للأفراد او الهيئات العامة او الجهات ذات النفع العام مملوكة للمجتمع ملكية عامة ، واجاز تخصيصها للانتفاع بها مقابل رسم تحدده اللجان الشعبية للبلديات .

كما عهد الى مصلحة التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق مهمة اصدار كتيب سكني لكل أسرة تبين فيه المعلومات المتعلقة بالمسكن او الارض المعدة للبناء ، واصدار كتيبات الحيازة الزراعية لكل منتفع بأرض زراعية ، واعتبر القانون البيانات المدرجة في الكتيبين بيانات ذات قوة اثبات رسمية .

٢.١٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١.٢.١٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين الجماهيرية و بعض الدول العربية كما هو مبين ادناه :

ـ مع الجمهورية التونسية تم التوقيع على ما يلي :

ـ اتفاق ثنائي تم توقيعه اثناء زيارة الزعيم الليبي لتونس خلال الفترة من ٤ ـ ١٩٨٨/٢/٦ ينص على ما يلي :

* التأكيد على احترام الاتفاقيات المبرمة بين البلدين قبل قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في شهر سبتمبر / أيلول ١٩٨٥ .

*تكليف اللجان المشتركة بالاجتماع يوم ١٩٨٨/٣/٢ لوضع تلك الاتفاقيات موضع التنفيذ.

*الغاء تأشيرات الدخول لمواطني البلدين اعتبارا من ١٩٨٨/٢/١٥.

*بناء خط انابيب لنقل الغاز الطبيعي الجزائري الى غرب ليبيا عن طريق تونس.

*تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع الليبي التونسي حول الجرف القاري.

ـ كما تم التوقيع على عدة اتفاقيات اخرى في مدينة بنغازي بتاريخ ١٩٨٨/٨/٨ تتناول ما يلي:

*تبادل البريد السريع.

*تبادل البعائث المسجلة والرسائل بقيمة مصرح بها.

*مكافحة الجراد الصحراوي.

*انشاء شركة مناصفة بين البلدين للاستكشاف والاستغلال والخدمات النفطية.

*انشاء مؤسسة ابن خلدون للانتاج السمعي والبصري.

*انشاء جهاز مشترك لمتابعة التعاون العربي الليبي التونسي.

*توظيف نسبة من الدخل الناتج عن استغلال الموارد النفطية والغازية البحرية لتمويل مشاريع وحدوية بين البلدين.

*التعاون في ميدان الصيد البحري.

ـ وتم التوقيع على بروتوكولين يقضي أحدهما بتنفيذ مشروع مشترك لمد خط انابيب للغاز من الجزائر الى ليبيا عبر الأراضي التونسية بكلفة ٤٠٠ مليون دولار، وقد وقعت شركات النفط العاملة في الدول الثلاث على اتفاقية خاصة بانشاء شركة مشتركة تقوم بدراسة وتنفيذ وادارة هذا المشروع. و ينظم البروتوكول الآخر التعاون في قطاع الكهرباء وتبادل الخبرات والمعرفة الفنية بغرض ربط شبكات الكهرباء بين البلدين.

ـ اما مع الجزائر فقد وقعت ليبيا على الاتفاقيات التالية:

* اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤، تقضي بتأسيس شركة مشتركة للتنمية الصناعية بين البلدين، وتنمية التبادل التجاري خاصة بالنسبة للاسمنت والأدوات المنزلية والتبغ والمواد الاستهلاكية.

* واتفاق بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢١ تقوم الجزائر بموجبه بتزويد الجماهيرية بما مجموعه ٣,٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وذلك عبر خط انابيب الغاز السابق ذكره.

* اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢١ تنص على انشاء شركة ليبية جزائرية لتنفيذ وانجاز وتشغيل مجمع الالمنيوم.

* اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/٦/٩ لانشاء مصرف مشترك.

* اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/٦/٩ بشأن تجنب الازدواج الضريبي على الدخل.

* اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨ لانشاء الشركة الليبية الجزائرية للانتاج السمعي والبصري.

٤٠ مليون دولار امريكي ومقرها الرئيسي الجزائر.

* اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨ للتعاون الاقتصادي.

ـ أما عن الصومال فقد وقعت ليبيا على ثلاث اتفاقيات بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩ تتعلق بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي، كما تم في نفس التاريخ ابرام اتفاقيتين احداهما ثقافية والاخرى اعلامية.

٢.٢.١٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول غير عربية:

تم التوقيع على الاتفاقيات التالية:

ـ عدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية وثقافية مع باكستان، وقد وقعت اثناء زيارة امين الاتصال الخارجي الليبي اليها بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٣، كما عقدت اللجنة الليبية الباكستانية المشتركة اجتماعها العاشر خلال نفس الفترة.

ـ اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/٥/٦ مع مالطا للضمان الاجتماعي واخرى بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٨ بشأن انشاء شركة مشتركة عربية ليبية مالطية لادارة وتشغيل أسواق مجمعة.

ـ اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢١ مع بوركينا فاسو في مجال البيطرة.

ـ اتفاقية مصرفية واتفاقية لانشاء لجنة مشتركة للتعاون بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١ مع أوغندا.

ـ عدة اتفاقيات بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٣ مع سيراليون للتعاون الاقتصادي، وانشاء شركة مشتركة ومصرف عربي ليبي سيراليوني.

ـ اما مع تركيا فقد وقعت الجماهيرية العديد من الاتفاقيات وهي:

ـ اتفاقية تنص على زيادة حجم التجارة بين البلدين واستعمال النفط الليبي لسداد مستحقات شركات المقاولات التركية العاملة في ليبيا، كما تنص على قيام ليبيا بتزويد تركيا بكميات من النفط بمعدل (٣) مليون طن في السنة بأسعار يتفق عليها مسبقا بين الجانبين.

ـ بروتوكول اقتصادي مع تركيا تقوم ليبيا بموجبه بدفع نسبة ٤٥ ٪ من قيمة وارداتها من تركيا نقدا، والباقي يموله البنك المركزي التركي عن طريق قروض في شكل اعتمادات سنوية. ومن المتوقع ان يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين الى ١٠٠٠ مليون دولار بموجب هذا البروتوكول.

ـ اتفاقية للمشاريع المشتركة من شأنها ان تزيد التعاون الفني بين البلدين خاصة في مجال الالكترونيات وصيانة الآلات الزراعية.

ـ اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/٨/٥ بشأن تسليم المجرمين.

ـ اتفاقية تجارية مع ايران تبيع ايران بمقتضاها الى ليبيا السيارات المصنعة محليا والصابون والملابس والبسط والآلات الزراعية وصفائح الألمنيوم وقضبان الصلب، في حين تقوم ليبيا بتزويد ايران بالميثانول والبولي فينيل والأسمدة الكيماوية، كما تم التوقيع على اتفاقية اخرى مع ايران حول تبادل الخبرات الفنية في قطاعات النفط والتعدين والزراعة والاتصالات.

اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٤ مع الهند بشأن الضمان الاجتماع

- اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/٦/٦ مع قبرص للتعاون الاقتصادي والفني.
- اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٥ مع مالي لاعادة جدولة قرض ليبي تم تقديمه الى مالي في عام ١٩٨٤.
- اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٧ مع بنين لانشاء شركة عربية ليبية بنينية.
- اتفاقية بتاريخ ١٩٨٨/٦/٣٠ مع النيجر بشأن الاقامة وتنقل الاشخاص.
- اتفاقية تجارية بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥ مع زيمبابوي.
- اتفاقية ثقافية بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٤ مع منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.
- ومن جهة اخرى فقد وقعت الجماهيرية على العديد من الاتفاقيات الدولية وهي: الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وعلى بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية، واتفاق النظام الشامل للافضليات التجارية بين البلدان النامية، واتفاقية انشاء مقر اللجنة الاسلامية للهلال الدولي.

٣.١٦ وقائع وأحداث:

الميزانية العامة للدولة:

بلغ حجم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨، نحو ٤٣٠٨ مليون دينار ليبي منها نحو ١٢٤٤ مليون للميزانية الادارية، ومبلغ ١٣٥٥ مليون دينار للميزانية التنموية، ونحو ١٧١٠ مليون دينار لتمويل الواردات.

ويلاحظ ان ميزانية التنمية قد زادت عن عام ١٩٨٧ بنسبة ٦,٦٪، كما زادت ميزانية الواردات عن السنة الماضية بنسبة ٢٤٪.

قطاع النفط:

- بلغ معدل انتاج النفط في عام ١٩٨٨ نحو مليون برميل في اليوم، وقد تم تخصيص حوالي ٤٢٠ ألف برميل يوميا من النفط المنتج لشركة البريقة لتسويقه في الأسواق الأوروبية.
- اتخذت الاجراءات اللازمة لتنفيذ مشروع تجديد مصفاة الزاوية، وتم تكليف شركة بالموتريتون لتصميم وتنفيذ المشروع والاشراف على امداداته.
- تم افتتاح مصفاة لتكرير النفط ومحطة لتحلية المياه في منطقة طبرق في ابريل / نيسان الماضي، وتبلغ طاقة المصفاة ٢٢٠ ألف برميل في اليوم وتستخدم ٢٤٤ عاملا ليبيا، فيما تبلغ طاقة محطة تحلية المياه (٥) آلاف متر مكعب من المياه الصالحة للري.

في مجال استكشاف ومقاسمة الانتاج:

وقعت المؤسسة الوطنية للنفط العقدين التاليين:

- عقد مع شركة شل الهولندية، وهو عبارة عن نسخة معدلة من عقد المشاركة المبرم مع هذه

غدامس حيث سبق للشركة ان حفرت بئرا جافا في هذه المنطقة .

- عقد مع شركة سيلم الايطالية للتنقيب عن النفط في منطقة مجاورة للمنطقة المخصصة لشركة شل . ومن الجدير بالذكر ان العقدين المذكورين مع شركة شل وشركة سيلم لن يبدأ سريان مفعولهما الا بعد التصديق عليهما من قبل مؤتمر الشعب العام باعتباره اعلى سلطة في البلاد .
- بدأت المؤسسة الوطنية للنفط مفاوضاتها مع مجموعة من شركات النفط العالمية العاملة في ليبيا كشركة فيبا وفنترشال من المانيا الغربية وشركة أجيب الايطالية ، وشركة او . ام . ف النمساوية وشركة بولغارجومين البلغارية ، وذلك بهدف توحيد اتفاقيات استكشاف ومقاسمة الانتاج في مناطق حوض وخليج سرت وحوض غدامس و برقة .
- استطاعت شركة بولغارجومين البلغارية وشركة رومبترول الرومانية تسجيل اكتشافات نفطية مهمة في حوض مرزق الواقع في المنطقة الجنوبية من ليبيا ، و يتوقع الخبراء ان يصل انتاج هذه الاكتشافات الى ١٥٠ ألف برميل في اليوم في التسعينات .
- عبرت الكثير من الشركات العالمية النفطية عن رغبتها في العمل في ليبيا منها : مؤسسة البترول التركية ، شركة توتال الفرنسية ، شركة براسبترول البرازيلية ، انيا نافتا اليوغسلافية ، شركة رينسبول الاسبانية وشركة النفط العالمية وشركة رينجر الكنديتين .
- تعاقدت شركة مان الالمانية الغربية مع شركة الخليج العربي للنفط لانجاز عدة مشاريع تتعلق بتوريد بعض الأجهزة ، وتمديد بعض الأعمال الكهربائية ، كما تعاقدت شركة هيدرومونتازا اليوغسلافية مع شركة سرت للنفط لتوريد وتركيب وتشغيل معدات خاصة بتسييل الغاز .
- تمت الموافقة على استئناف تزو يد غانا بالنفط الليبي بعد انقطاع دام خمسة اعوام ، كما وافقت ليبيا ايضا على اعادة جدولة ديون غانا الناتجة عن استيرادها للنفط من ليبيا ، وذلك بدون فوائد تحتسب على هذه الديون .
- تعاقدت شركة الزو يتينة للنفط مع شركة يونيتيك الهندية على مد خط كهرباء ضغط عالي لآبار المياه في حقول النفط بالقرب من منطقة زلة ، و يبلغ طول هذا الخط حوالي ٤٢ كيلومترا ، ومن المتوقع ان يتم تنفيذه خلال مدة اقصاها ١٨ شهراً .
- تعاقدت شركة مان الالمانية الغربية مع شركة الخليج العربي للنفط على توريد وتركيب المعدات الخاصة بالنظام الكهربائي في حقل النافورة النفطي ، ومن المتوقع ان يتم تنفيذ هذا العقد خلال مدة ١٩ شهراً .

قطاع الصناعة :

- عقد في ليبيا في منتصف ابريل / نيسان الماضي مؤتمر حول اعتماد المشاريع الصناعية على المواد الأولية الوطنية ، وتنمية الصناعات الوطنية ، وقد نظم هذا المؤتمر من قبل امانة الصناعة وحضره ممثلون عن ٨٠ شركة ومؤسسة .
- اد الانتاج الليبي من الاسمنت بنسبة ٣٠٪ خلال عام ١٩٨٧ ليصل الى ٢,٧ مليون طن ، وقد

الطاقة الاخرى ، واستخدام الحاسب الآلي في تشغيلها كما تجري الدراسات لانشاء مصنع لصناعة أكياس الاسمنت لاستعمالها في المصانع القائمة .

- اضيف خط جديد لانتاج الحافلات الصغيرة والشاحنات الخفيفة لمصنع الشاحنات والحافلات في طرابلس الذي تبلغ طاقته الانتاجية ٧٠٠ مركبة ما بين حافلة وشاحنة خفيفة .
- يجري انشاء مصنع لانتاج زجاجات المياه في طرابلس ، وتبلغ تكلفة هذا المشروع حوالي ١٣,٩ مليون دولار ، وطاقته الانتاجية ١٨٠ ألف زجاجة (بي . في . سي) يوميا مع امكانية مضاعفتها مستقبلا .

قطاع التجارة :

- بلغت قيمة السلع المستوردة خلال التسعة شهور الأولى من العام ، ٥٥٣,٤ مليون دولار امريكي ، تم استيرادها من ١٩٥ موردا موزعين على ٣٣ بلدا ، حظيت منها ايطاليا بنسبة ٢٥ ٪ من اجمالي قيمة السلع المستوردة .
- كجزء من ترتيبات المقايضة بين ليبيا وتونس يقوم مصنع العزيزية للزجاج الليبي بشحن حوالي ٨٠٠٠ متر من الزجاج الى تونس مقابل بعض الصادرات التونسية .
- ارتفعت الصادرات الليبية من المواد البتروكيماوية خلال عام ١٩٨٧ بنسبة ٦ ٪ لتصل الى ٢,٤ مليون طن ، وقد تم تصديرها الى ٢٢ دولة منها اربع دول تستورد من ليبيا لأول مرة هي : بيرو ، كولومبيا ، الفلبين وهونج كونج .
- تم التعاقد مع ثلاث شركات يوغسلافية لتزويد السوق الليبية بما قيمته ١١٠ مليون دولار من المنسوجات والملابس خلال عام ١٩٨٨ .
- استوردت ليبيا خلال الخمسة أشهر الأولى من عام ١٩٨٨ ما قيمته ١٤,٢ مليون دولار من المواد الصيدلانية والطبية من المملكة المتحدة .

المشروعات المشتركة :

- قامت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية بانشاء شركتين مع المصرف العربي التونسي الليبي للتنمية والتجارة الخارجية هما :
  - الشركة المغربية للتجارة الدولية برأسمال قدره ٤٠٠ ألف دولار امريكي وتهدف الى تنمية التجارة بين البلدين .
  - الشركة المغربية للاستثمار والمساهمات برأسمال قدره ٢٠ مليون دولار امريكي وهي شركة قابضة تقوم بالمساهمة في المشاريع والمصانع والاستثمار في المجالات الزراعية والصناعية والسياحية والعقارات والخدمات .
- تم تأسيس مجموعة من المشاريع المشتركة التي تم الاتفاق عليها مع الجمهورية الجزائرية في العام الماضي ، وهي :

ومقرها الجزائر.

ـ الشركة الجزائرية الليبية لاستكشاف وانتاج النفط برأسمال قدره ٦٠ مليون دولار امريكي ومقرها الجزائر.

ـ شركة المغرب العربي للبتروكيماويات برأسمال قدره ٤٠ مليون دولار امريكي ومقرها الجزائر.

ـ الشركة العربية الليبية الجزائرية للجيوفيزياء برأسمال قدره ٢٠ مليون دولار امريكي ومقرها طرابلس.

ـ الشركة الليبية الجزائرية لانتاج السيارات الصحراوية برأسمال قدره خمسة ملايين دولار امريكي ومقرها الجزائر.

ـ الشركة الليبية الجزائرية لسيارات الركوب والنقل الخفيف برأسمال قدره ٢٠ مليون دولار ومقرها ليبيا.

ـ الشركة الليبية الجزائرية لانتاج صناديق التبديل ذات القوة العالية برأسمال قدره خمسة ملايين دولار امريكي ومقرها الجزائر.

والى جانب هذه الشركات تم بالتعاون مع الجمهورية الجزائرية انشاء شركة المغرب العربي لنقل الغاز الطبيعي وشركة البحر المتوسط لنقل الغاز.

وقائع وأحداث اخرى :

ـ تم افتتاح جامعة السابع من ابريل في مدينة الزاوية، وهي تضم العديد من الكليات العلمية والنظرية.

ـ تسعى ليبيا الى استبدال العاملين الأجانب في المجال الصحي، بعناصر عربية، وتم في اطار هذا التوجه زيارة وفد طبي ليبي للاردن للتعاقد مع عدد من الأطباء الاردنيين للعمل في المستشفيات والمنشآت الصحية الليبية.

ـ اصدر المكتب الشعبي للاتصال الخارجي (وزارة الخارجية) تعميما الى المكاتب الشعبية (السفارات) الليبية في الخارج، بعدم منح تأشيرات دخول للأراضي الليبية الا بعد تقديم طالبي التأشيرات شهادة طبية تثبت خلوهم من مرض فقدان المناعة الطبيعية (الايدز)، وقد استثني من ذلك فقط الزوار والوفود الرسمية.

ـ احتلت ليبيا المرتبة الرابعة بين الدول المستثمرة في الصين الشعبية، وقد بلغت استثماراتها هناك ١٤,٣ مليون دولار في الربع الاول من هذا العام.

ـ انتقد وزراء المالية العرب اقدام الولايات المتحدة الامريكية على تجميد الأرصدة الليبية في البنوك الامريكية، وذلك في الكلمة المشتركة التي القيت باسمهم اثناء اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المنعقدة في برلين الغربية خلال الفترة ٢٦ ـ ١٩٨٨/٩/٣٠.

ـ اتفق بنك مانيفا كتشررزهانوفر ترست ومصرف الامة على تسوية النزاع الذي نشأ بينهما بسبب

نحو ١٨,٤٥ مليون دولار امريكي ، وكان مصرف الامة قد أودعها في حسابه لدى المصرف الامريكي في لندن قبل صدور قرار التجميد ، علما بان ثمة نزاع آخر بين هذا البنك الامريكي والمصرف العربي الليبي الخارجي حول نفس موضوع التجميد .

- بدأت الشركة العربية الليبية الجزائرية للتشييد والبناء ممارسة أعمالها وستقوم بتنفيذ مشاريع التصميم والبناء والصيانة للمباني المختلفة في البلدين ، كما سيعهد اليها اجراء البحوث والدراسات الهندسية والمعمارية .
- ستقوم شركة انجرا اليوغسلافية ببناء ٢٨٧٠ وحدة سكنية بموجب عقد وقعته مع بلدية طرابلس ، تبلغ قيمته ٢٤٦,٦ مليون دولار ، وسوف يتم تنفيذه خلال مدة ٣٦ شهراً .
- تمت دعوة بعض الشركات المتخصصة للاشتراك في عطاءات المرحلة الثانية من مشروع النهر الصناعي العظيم والتي تقدر تكلفتها بـ ١,٨ مليار دولار امريكي .
- اشترك المصرف العربي الليبي الخارجي مع المؤسسة العربية المصرفية في البحرين و بنك الخليج الدولي ، في ترتيب قرض لمؤسسة داوو الكورية قيمته ٢٠٠ مليون دولار امريكي لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة سنة اخرى ، ومن المتوقع ان يستخدم هذا القرض في مشاريع الشركة في ليبيا .
- انضمت الى اسطول الشركة العامة للنقل البحري سفينة جديدة هي (الجارف) التي بنيت في اليابان وتبلغ حمولتها ٩٦١٤ طن .
- أسندت الى شركة نظير وشركائه الباكستانية أعمال اضافية تتمثل في مد خط تحويل كهربائي طوله ٦٥ كيلومترا وطاقته ٢٢٠ كيلو فولت بين وادي الأريل ومنطقة سمنو التي تقع حوالي ٦٠٠ كيلومتر جنوب طرابلس .
- بدأت الشركة الوطنية العامة للنقل الجوي في ربط بعض الموانىء الليبية بميناء صفاقس التونسي حيث من المقرر ان تسير الشركة رحلتين اسبوعيا من موانىء طرابلس ومصراتة و بنغازي الى ميناء صفاقس وذلك لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين .
- انضمت الجماهيرية الى الاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء .
- تمت تسمية لجنة تنظيم استثمار أموال الأشخاص الاعتبارية والطبيعية في مالطا وتحديد اختصاصاتها وتبعيتها .
- تم انشاء شركة الهوارية للنقل البري والتصدير والاستيراد .

أحداث سياسية :

من أبرز الاحداث السياسية هذا العام ، اعادة العلاقات الدبلوماسية مع تشاد والسنغال ، والغاء الحدود مع الجمهورية التونسية ، وتدهور العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية نتيجة للادعاءات المغرضة التي تروجها الحكومة الامريكية ضد ليبيا وذلك باتهامها بوجود مصنع لديها ينتج الأسلحة الكيماوية وذلك رغم التأكيدات الليبية المستمرة بان المصنع مخصص لانتاج الادوية الطبية .

الكبرى لحقوق الانسان في المجتمع الجماهيري)، التي اكدت على الحريات الاساسية والحقوق العامة للشعب الليبي والمجتمعات الجماهيرية الاخرى.

ومن جانب آخر تم الاعلان عن عدة خطوات تتعلق بالحريات الشخصية للمواطنين فقد رفعت قوائم الممنوعين من الخروج بالنسبة للمواطنين الليبيين والعرب، والغيت تأشيرة الخروج وأعفي المواطنون العرب من أي قيد او شرط لدخول ليبيا وحظر ابعادهم من البلاد، كذلك تم توجيه نداء لكل الليبيين المقيمين في الخارج لأسباب سياسية للعودة الى ليبيا.

وبتاريخ ١٩٨٨/٣/٣ تم تحطيم احد السجون السياسية في مدينة طرابلس واطلاق سراح حوالي ٤٠٠ شخص من سجنائه، كما اطلق سراح كل السجناء الأجانب. وفي مجال العلاقات مع الدول العربية، أعلنت ليبيا سحب قواتها من منطقة الحدود مع مصر، وأعادت معها يوم ١٩٨٨/٤/٢٧ الاتصالات الهاتفية، كما قام وفد ليبي رفيع المستوى بزيارة العراق لبحث المسائل ذات الاهتمام المشترك بين البلدين في اطار تحسين العلاقات الثنائية، وجاءت هذه الزيارة ضمن زيارة الى منطقة الخليج شملت كل من دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

القروض :

وفي مجال القروض حصلت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على القرضين المبينين في الجدول التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨	١٠,٠٠٨ مليون	دولار امريكي	تمويل تحديث مطاحن الدقيق في زليطين وسبها .
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١١/٢٧	١٧,٧٠٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل شراء ٤ قوارب صيد التونة (بيع الأجل) .

٤.١٦ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.١٦ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تمثل فرص الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة كما بينا في التقرير السابق، أهم فرص الاستثمار في الاقتصاد الليبي، و يلاحظ ان الفرص التي اعلن عنها في العام الماضي ما زالت جاهزة للاستثمار و بخاصة في المجالين التاليين :

ـ مجال الصناعات الجديدة التالية :

- ـ الصناعات الغذائية .
- ـ صناعة الاخشاب والأثاث المنزلي .
- ـ صناعة الورق والطباعة .
- ـ الصناعات الكيماو ية .
- ـ صناعة مواد البناء (الاسمنت ، الطوب بأنواعه) .
- ـ صناعة الأدوات الكهربائية والهندسية (كالثلاجات ، الغسالات ، الافران ، واجهزة التدفئة) .

ـ وفي مجال الصناعات القائمة :

تتمثل أهم الفرص الاستثمارية في استملاك مصانع قائمة عن طريق شرائها من القطاع العام، وفقا لقرار اللجنة الشعبية القاضي بتحو يل قطاع الصناعات المتوسطة، والخفيفة الى القطاع الخاص، بهدف تعزيز الانتاج المحلي، وزيادة مساهمة الفعاليات الخاصة، العربية والمحلية في مسيرة التنمية، وهناك ٢٠ مؤسسة وشركة مشمولة بهذا القرار.

٢.٤.١٦ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها .

٥.١٦ الاستثمارات العربية الوافدة :

الجدول يبين التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب في الجماهيرية الليبية خلال عام ١٩٨٨ :

المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال (بالدولار الامريكي)	جنسيات الشركاء وقيمة مساهماتهم
شركة المغرب العربي للالمنيوم	صناعي	١٩٨٨	٦٠ مليون (١)	جزائريون ٥٠ ٪
الشركة العربية الليبية لسيارات الركوب والنقل الخفيف	نقل	١٩٨٨	٢٠ مليون (٢)	جزائريون ٥٠ ٪
الشركة العربية الليبية الجزائرية للتشييد والبناء	مقاولات	١٩٨٨	٤ مليون (٣)	جزائريون ٥٠ ٪
الشركة الليبية الجزائرية لحفر آبار المياه	صناعي	١٩٨٨	١٠ مليون (٤)	جزائريون ٥٠ ٪
الشركة العربية الليبية الجزائرية للجيوفيزياء	صناعي	١٩٨٨	١ مليون (٥)	جزائريون ٥٠ ٪

(١) ٢٠ ٪ من رأس المال يدفع عند التأسيس .
(٢) ٤٠ ٪ من رأس المال الابتدائي يدفع عند التأسيس .
(٣) ٢٥ ٪ من رأس المال يدفع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ سريان اتفاقية الانشاء .
(٤) ٥٠ ٪ من رأس المال يدفع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ سريان اتفاقية الانشاء .
(٥) يتم تسديد رأس المال خلال (٦٠) يوما التالية لأول اجتماع يعقده مجلس الادارة .

(١٧)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
جمهورية مصر العربية لعام ١٩٨٨

شهدت جمهورية مصر العربية العديد من التطورات في المجالات السياسية والاقتصادية ، فقد شهد العام تزايد النشاط في الساحة العربية في اعقاب استئناف العلاقات الدبلوماسية مع غالبية الدول العربية وصاحب ذلك تكثيف التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول العربية . وسجل العام انعقاد عدة جولات من المباحثات مع صندوق النقد الدولي في محاولة للاتفاق على صيغة مناسبة للاصلاح الاقتصادي ، حتى تتمكن مصر من بدء الجولة الثانية لجدولة ديونها الخارجية ، ومن جانب آخر حقق الاداء الاقتصادي المصري خلال العام نتائج طيبة خاصة في مجالي السياحة والتصدير وموارد النقد الاجنبي الاخرى ، كما ان النتائج التي انتهت اليها السنة الاولى من الخطة الخمسية الثانية جاوزت التقديرات الاولية لها ، واستمرت جهود الحكومة لاصلاح المسار الاقتصادي حيث انتهت المرحلة الثالثة والاخيرة لاصلاح النظام النقدي بالغاء مجمع النقد الاجنبي لدى البنوك التجارية ليبقى فقط مجمع النقد الاجنبي لدى البنك المركزي ، واستمر اهتمام الحكومة بتشجيع الاستثمار وتنمية موارد النقد الاجنبي الاخرى من سياحة وصادرات .

١.١٧ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد هذا العام تشريعات حكومية عديدة تتصل بالاوضاع النقدية والاستثمارية والتجارة الخارجية والمعاملة الضريبية :

ـ فعلى صعيد السياسة النقدية اصدر وزير الاقتصاد بموجب القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٧٦ المنظم للتعامل بالنقد الاجنبي القرار رقم (١٠٧) لسنة ١٩٨٨ محددا بموجبه الموارد والاستخدامات التي تم نقلها من مجمع البنوك التجارية المعتمدة الى السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبي وذلك في اطار المرحلة الثالثة للسوق المصرفية وكان من بين ما شمله النقل ايرادات شركات الملاحة والطيران الاجنبية ، والتأمين وحصيلة بعض صادرات القطاع العام الصناعية ، وبعض المدفوعات المنظورة وغير المنظورة ، كما ان سداد الاقساط والفوائد الناشئة عن استخدام التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين والتي كانت تسدد من جميع المصارف المعتمدة اصبحت تسدد عن طريق السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبي .

واصدر الوزير ايضا القرار رقم ١٩٨٨/٥٤ الذي اجاز بموجبه للبنوك العاملة تسوية مديونية القطاع الخاص الاجنبي من موارد السوق المصرفية الحرة وذلك في حدود (١٠٪) من هذه الموارد ، وتشكل هذه النسبة الحد الاقصى الذي حدده البنك المركزي ، بشرط ان تكون هذه المديونيات مستحقة السداد من تاريخ العمل بالقرار المذكور (١٩٨٨/٢/١١) كما يشترط الا تشمل التسوية الاستحقاقات التي تقابلها ضمانات بالنقد الاجنبي وان تستنفد اية ارصدة بالنقد الاجنبي للعملاء المدينين ، وقد منح القرار اولوية لسداد المديونية الناشئة عن عمليات

كما صدرت قرارات من رئيس الجمهورية لتوفير العملات الاجنبية اللازمة لمشروعات الخطة ومستلزمات الانتاج وتمويل احتياجات المواطنين من السلع الاساسية واهم ما تضمنته هذه القرارات ما يلي :

- الاستفادة من المعدات المصنعة محليا لانشاء المصانع بدلا من استيرادها .
- صرف مرتبات العاملين المصريين بشركات الاستثمار بالجنيه المصري .
- اعادة النظر في اللوائح المنظمة للعمل في الخارج ومدته .
- خطة لخفض بدلات السفر واعداد الوفود المسافرة والعاملين بالسفارات والمكتبات الفنية الخارجية واحكام الرقابة على التعيين بهذه المكاتب .
- شحن وارادات الحكومة والقطاع العام على الطائرات والبواخر المصرية بالجنيه المصري * .
- بناء السفن الخاصة بالنقل البحري في ترسانتي بور سعيد والاسكندرية اللتين لديهما امكانيات بناء السفن حتى حمولة ٣٠٠ الف طن .

- وعلى صعيد تنظيم الاستثمار صدر قانون شركات تلقي الاموال للاستثمارها رقم (١٤٦) لسنة ١٩٨٨ كما صدرت لائحته التنفيذية . ويحظر القانون على غير شركات المساهمة تلقي اموال من الجمهور، واسند الترخيص بتأسيس الشركة المساهمة التي من اغراضها العمل في مجال تلقي الاموال لاستثمارها ، لهيئة سوق المال واشترط لمنح الترخيص الا يقل عدد المؤسسين عن ٢٠ والا تقل مساهمة كل منهم عن ١ ٪ من قيمة رأس المال المصدر، والا يقل رأس المال المصدر عن ٥ ولا يزيد عن ٥٠ مليون جنيه وان يكون مدفوعا بالكامل ومملوكا لمصريين والا يقل ما يطرح منه لغير المؤسسين عن ٥٠ ٪ ، وهناك حد اقصى للاموال التي يمكن تلقيها من الجمهور، حددته اللائحة التنفيذية للقانون بما لا يزيد عن ١٠ أمثال رأس المال المصدر، ونص على ان تصدر الشركة صكوك استثمار مقابل الاموال التي يتم تلقيها من الجمهور، وتخول هذه الصكوك لمالكيها المشاركة في الارباح والخسائر، و يتمتع اصحابها بافضلية على حملة اسهم رأس المال في مشاركتهم في نتائج التصفية ، ويحظر القانون على المؤسسين تداول اسهمهم لمدة خمس سنوات من تاريخ تسجيل الشركة كما يحظر عليهم تداول هذه الاسهم بطريق الحوالة ، وتلزم الشركة بايداع ما تتلقاه من مال خلال اسبوع في بنك معتمد ويحظر عليها تحويل اي مبلغ منها الى الخارج الا بموافقة البنك المركزي . اسند الى هيئة سوق المال دور الرقابة والاشراف على الشركة ، وتضمن القانون احكاما انتقالية تناولت حظر استمرار اي شخص في تلقي الاموال من الجمهور وذلك من تاريخ صدور القانون والزامه باخطار الهيئة في خلال ثلاثة اشهر اذا كان يرغب في توفيق اوضاعه او تصفية نشاطه ، وعليه اذا كان يرغب في التوفيق ان يفعل ذلك خلال سنة من تاريخ العمل بالائحة ، اما اذا لم يكن راغبا في توفيق اوضاعه او كان راغبا وانقضت المدة المحددة للتوفيق دون ان يفعل ذلك الزم برد جميع ما تلقاه من اموال من الجمهور لاصحابها خلال سنتين

من تاريخ العمل بالقانون ، كما استوجب القانون على الاشخاص الذين تلقوا اموالا من الجمهور سابقا لصدوره بنقل ارصدتهم الموجودة بالخارج وايداع كل ما لديهم من نقد محلي او اجنبي لدى احد البنوك المعتمدة وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بالقانون واخطار البنك المركزي والهيئة بذلك .

واجاز القانون انشاء صندوق للتكافل بقرار يصدره رئيس الجمهورية يضم شركات الاموال بهدف دعم انشطتها ومساندتها في حالة تعرضها لمخاطر او مصاعب وضمان اموال المودعين .

ـ من ناحية اخرى صدر قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ الذي تضمن اخضاع الشركات الاستثمارية التي يشارك فيها القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها لرقابة الجهاز المركزي للمحسابات .

كما اعد مشروع قانون التصرف في املاك الدولة بالبيع والايجار فيما يتعلق بالاراضي الزراعية والصحراوية والبور والاراضي الفضاء والعقارات المبنية ، وسمح المشروع بالتملك لغرض الاستصلاح والاستزراع في حدود مساحات تبلغ بالافدنة : ٢٠٠ للفرد ، ٣٠٠ للاسرة ، ٥,٠٠٠ للجمعية التعاونية ، ١٠,٠٠٠ لشركات الاشخاص والتوصية بالاسهم ، ٥٠,٠٠٠ للشركة المساهمة بحيث لا تقل مساهمة المصريين في رأسمالها عن ٧٥ ٪ .

كما بحث مشروع بتعديل قانون الاراضي الصحراوية يقضي بجواز تملك الاراضي الصحراوية الواقعة في المجتمعات العمرانية الحديثة والمناطق السياحية لغير المصريين وذلك بقرار من رئيس الجمهورية وبعد موافقة مجلس الوزراء .

كما اعدت محافظة القاهرة نظاما ثابتا لحالات التصرف في الاراضي المملوكة للدولة بهدف توفير الاراضي اللازمة للبناء ومشروعات الاستثمار او الاراضي الزراعية داخل كردون المدينة والاراضي البور الصالحة للاستزراع ، وشمل ذلك التصرف في اراضي الدولة التي تمت حيازتها بوضع اليد اذا توفرت شروط معينة منها على سبيل المثال ان يكون واضع اليد قد اقام عليها منشآت او مبان يترتب على ازالتها اضرار يتعذر تداركها مثل المساكن او المصانع وتعطيل الايدي العاملة بالانتاج ، او ان تكون الارض مستغلة في مشروعات انتاجية او سياحية ، و يكون التصرف بالبيع نقدا و يسمح بالتقسيط على عشر سنوات شريطة ان يؤدى ربع القيمة مقدما وقد يخفض الثمن بنسبة تصل الى ٢٥ ٪ في حالة الاراضي اللازمة لمشروعات حيوية تخدم المستوى الاجتماعي للمحافظة .

ومن جهة اخرى اصدر المجلس التنفيذي لمحافظة القاهرة قرارا بوقف تراخيص البناء على جانب كورنيش النيل من شبرا الى حلوان لحين انتهاء الدراسة الشاملة التي تعدها المحافظة لمشروع التنمية الشاملة لكورنيش النيل .

كما يجري اعداد مشروع قانون الاستثمار الموحد والذي يحوي تجميعا لكافة المزايا التي تمنح للمشروعات الاستثمارية بحيث يتيسر للمستثمر معرفة المزايا التي يمكنه الحصول عليها طبقا

لموقع مشروعه ومجال نشاطه ويحوي المشروع ايضا تجميعا لقواعد وشروط انشاء الشركات * في مصر والجهات التي تتعامل مع كل منها طبقا لشكلها القانوني ، و يتلافى القانون تعدد الجهات الرقابية على نشاط الشركة و يوحدها في جهة واحدة .

وفي مجال التجارة الخارجية اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعليمات تنفيذية لاعادة تنظيم استيراد السكر وذلك بقصر الاستيراد على القطاع العام دون الخاص ، كما تقرر حظر تصدير السفن الخردة للاستفادة منها في تصنيع حديد التسليح .

هذا وقد فرغت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من اعداد المشروع النهائي للائحة التنفيذية الموحدة لقانوني الاستيراد والتصدير والتي تأتي شاملة لكافة القرارات والتعليمات والمنشورات المنظمة للاستيراد والتصدير منذ عام ١٩٧٨ مع مراعاة التبسيط وازالة التناقضات فيما بينهما ، وفي ذلك تيسير كثير على المصدرين والمستوردين .

— وفي مجال المعاملة الضريبية تدرس وزارة المالية مشروع القانون الجديد لضريبة التركات والذي يتضمن النص على الغاء رسم الايلولة الذي صدر عام ١٩٤٤ ، وخفض شرائح ضريبة التركات التي صدرت عام ١٩٥٢ ، وتعديلا جوهريا في حدود الاعفاءات المقررة حاليا بحيث تواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي اكتنفت البلاد .

واعد مشروع قانون الضريبة العقارية الجديدة الذي يحدد فئات الضريبية الجديدة بالنسبة للمباني والاراضي الزراعية وحالات الاعفاء .

— وعلى صعيد الرسوم الجمركية قررت اللجنة التحضيرية المصرية الاردنية الغاء الرسوم الجمركية على الواردات واية رسوم على السلع المتبادلة بين مصر والاردن .

— وفي مجال النقل هناك مشروع لقانون النقل البحري لتنظيم الملاحة في المياه الاقليمية ومن اهم ما جاء فيه عدم جواز الصيد لغير السفن المصرية في المياه الاقليمية ، الا بترخيص من وزير النقل البحري ، وعدم حواز ملكية اية سفينة مصرية لاجنبي ، او تاجيرها له لمدة تزيد عن سنتين ، و بشرط الحصول على اذن من الوزير المختص .

— تم في مجال حماية البيئة من التلوث اعداد مشروع قانون بتشكيل المجلس الاعلى للبيئة تكون من مهامه رسم السياسة العامة لحماية البيئة من التلوث واستنزاف الموارد المائية وتجريف الاراضي الزراعية والثروات المعدنية ، و يتضمن المشروع حظر الترخيص باقامة اي مشروع صناعي او خاص بتوليد الطاقة او البحث عن البترول الا بعد دراسة تأثيره على البيئة .

— وبهدف سد احتياجات المجتمع من المهارات المختلفة وتوقعات الطلب على العمالة خلال السنوات العشر القادمة ، أعد مشروع قانون انشاء صندوق لتمويل التدريب القومي يهدف الى تدعيم مراكز التدريب القائمة وانشاء مراكز جديدة وتزويدها بالمعدات والادوات والمساعدات السمعية والبصرية وفقا لمقتضيات التطور العلمي والتقني في مجالات التدريب المختلفة .

٢.١٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

وقعت جمهورية مصر العربية خلال العام اتفاقيات مع بعض الدول العربية والاجنبية في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية نشير اليها فيما يلي :

١.٢.١٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري تم توقيع الاتفاقيات الآتية :

- اتفاقية صفقة تجارية متكافئة مع المملكة الاردنية الهاشمية قيمتها ٢٥٠ مليون دولار و ينتظر ان تبلغ عام ١٩٨٩ ـ ٣٥٠ مليون دولار.
- تم عقد صفقة متكافئة مع المملكة المغربية تبلغ قيمتها ٥٢ مليون دولار امريكي .
- اتفاق التعاون التجاري مع جمهورية السودان قيمته ٢٢٥ مليون دولار منها ١٠٥ مليون دولار صادرات مصرية الى السودان و ١٢٠ مليون دولار صادرات سودانية الى مصر، وانشاء شركة مصرية سودانية قابضة رأس مالها ٢٠٠ مليون دولار للاستثمار والتنمية ، وصفقة متكافئة قيمتها ٨٠ مليون دولار.
- اتفاقية صفقة تجارية متكافئة مع الجمهورية العراقية قيمتها ٢٥٠ مليون دولار وتحديدحصة المراكز التجارية بثلاثة ملايين دولار لكل جانب .
- اتفاقية تبادل تجاري وتعاون اقتصادي وتقني وتشجيع الاستثمار مع دولة الامارات العربية المتحدة ، وجاري اتخاذ اجراءات التصديق عليها .
- اتفاق التعاون مع الجمهورية العربية اليمنية في المجال الاقتصادي والفني وتشجيع وحماية الاستثمارات المشتركة و بروتوكول للتعاون الزراعي والصحي والعلمي والتكنولوجي واتفاقية لتنظيم واستخدام القوى العاملة و برنامج للتعاون العلمي والتربوي .

وفي مجال الكهرباء والطاقة :

- تم توقيع بروتوكول التعاون الفني في مجال الكهرباء والطاقة بين جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية ، واتفق الجانبان على استمرار وتكثيف التعاون الفني المشترك خاصة في مجالات الربط الكهربائي ، والتصنيع المحلي للمعدات الكهربائية ، وتبادل المعلومات والخبرات في استخدام الغاز الطبيعي والفحم كوقود لازم في محطات توليد الكهرباء .
- تم توقيع بروتوكول التعاون الفني مع المملكة العربية السعودية في مشروعات انتاج ونقل واستخدام الطاقة .

وفي مجال النقل :

- تم توقيع اتفاقية مع دولة الكويت للتعاون الفني في مجال النقل الجوي لمواكبة التطور في حركة النقل الجوي بين البلدين .

٢.٢.١٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

تم خلال العام ابرام عدة اتفاقيات مع دول وهيئات اجنبية اهمها :

في المجال الاقتصادي والتجاري :

- تم توقيع بروتوكول للتبادل السلعي مع كوريا الشمالية ، تبلغ قيمته نحو ٤٤ مليون جنيه استرليني لعام ١٩٨٨ .
- وافقت اللجنة الاقتصادية في البرلمان المصري على اتفاق زيادة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع رومانيا حتى عام ٢٠٠٠ و يتضمن زيادة حجم التجارة بين البلدين الى ١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ مقارنة بـ ٧٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ منها ١٥٠ مليون دولار صفقات متكافئة .
- تم تجديد اتفاق التعاون الثلاثي في ديسمبر ١٩٨٨ والمبرم بين الهند و يوغسلافيا وجمهورية مصر العربية لمدة خمس اعوام اخرى .
- تم توقيع بروتوكول مع جمهورية المانيا للاتحادية للتعاون الاقتصادي والفني .
- تم توقيع اتفاق تجارة مع استراليا في عام ١٩٨٨ وكذا اتفاق للاستخدام السلمي للطاقة النوو ية .
- تم الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي على تدعيم التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ، وذلك في اطار الاتفاق التجاري الموقع بين البلدين في كانون أول / ديسمبر ١٩٨٧ و ينتهي في ١٩٩٠ . لزيادة حجم المعاملات سنو يا بنسبة ١٥ ٪ .
- تم توقيع اول اتفاق للتعاون الاقتصادي مع تشيلي و يشمل ايضا مجالات الصناعة والتعدين والكهرباء والزراعة والثروة الحيوانية .
- تم الاتفاق مع بنك الاستثمار الاوروبي والمجموعة الاوروبية المشتركة على تمو يل (٤) مشروعات زراعية و بيطرية .
- تم الاتفاق مع الدانمرك للحصول على قروض لاستخدامها في المشروعات الزراعية والصناعات الغذائية والاسمدة .
- تم الاتفاق مع اليابان على المشاركة في تنفيذ خطة تطو ير بحيرة البردو يل .
- تم توقيع (٧) اتفاقيات مع الولايات المتحدة الامريكية للمساهمة في تمو يل مشروعات التنمية وزيادة الانتاج .
- تم توقيع بروتوكول مع فنلندا للتعاون في مجالات التصنيع الزراعي والصناعة وانتاج الطاقة والمساهمة في مشروع تشجير القاهرة الكبرى .

وفي المجال الصناعى :

- تم توقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي لزيادة الطاقة الانتاجية لشركة الحديد والصلب بحلوان من

السوفييتي في مشروع مضاعفة الطاقة الانتاجية لتبلغ في عام ١٩٩٧ ، ٣ مليون طن سنويا ، وذلك لتلبية الاحتياجات المحلية وتخصيص حصة للتصدير الى الخارج .

٣.١٧ وقائع وأحداث :

كانت المصاعب الاقتصادية هي اهم مشاغل الحكومة وتدور اهم الوقائع والاحداث حول مواجهتها وتجاوزها ، ونشير فيما يلي الى اهم ما شهده العام من احداث ووقائع في هذا المجال :

تطوير الاستثمارات وجهود تشجيع الاستثمار:

ـ واصلت الجهات والمؤسسات المعنية جهودها لتحسين مناخ الاستثمار وعرض المزيد من الفرص الاستثمارية لجذب الاستثمار العربي والاجنبي الى مصر. وقد بلغ عدد المشروعات الاستثمارية ١٦٥٩ مشروعا ، تمت الموافقة عليها في الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٧ ، و يبلغ رأس مالها ٧٥٤٤ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية ١٤١٨ مليار جنيه ، وقد بلغت نسبة استثمارات المصريين فيها ٦٥ ٪ والعرب ١٨ ٪ والاجانب ١٧ ٪ .

وفي هذا الاطار تم عقد الملتقى العربي الاول للاستثمار في القاهرة خلال الفترة من ١٣ الى ١٦ اذار/مارس ١٩٨٨ ، واسفر الملتقى عن انشاء عدد من الشركات القابضة والمشروعات الاستثمارية بتكاليف استثمارية تبلغ ٢,٢ مليار جنيه .

ـ اتخذت خلال العام عدة قرارات واجراءات للتيسير على المستثمرين وحل مشاكلهم ومن أهمها :

* منح المستثمرين العرب حق تملك العقارات المبنية والاراضي بمساحة لا تزيد عن ٣٠٠٠ متر مربع للشخص الواحد .
* وضع خريطة للاستثمار في المجال الزراعي تتضمن ٧٠ مشروعا تم توزيعها على جميع المحافظات و بنوك القرى ليتم تنفيذ ما يتلائم منها مع ظروف البيئة وامكانيات المستثمرين .
* اتفقت الهيئة العامة للاستثمارات مع هيئة المعونة الامريكية على تخصيص ٥٠ منحة للقيادة الوسطي في شركات الاستثمار للتدريب في الولايات المتحدة الامريكية لفترات تتراوح مدتها من ٢ - ٣ اشهر.
* انشاء صندوق لتوجيه البحث العلمى للنهوض بالمشروعات الاستثمارية الصناعية .
* اعداد مشروع قانون موحد للاستثمار الذى يتضمن تجميعاً لكافة التشريعات الناظمة للاستثمار في مصر.
* تقديم تسهيلات للمستثمرين لاقامة مشروعات بمناطق الجذب السياحي الجديدة وتوفير الارض باسعار رمزية لا يزيد فيها سعر المتر عن دولار واحد.
* تخصيص الاراضي المجاورة لمدينة العاشر من رمضان ومساحتها ١٠٠ الف متر مربع للمستثمرين بالمدينة لاقامة وحدات سكنية لهم .

* تخصيص ٨ ٪ من المدن الجديدة و ٢٥٠ الف فدان من الاراضي المستصلحة للمصريين العاملين بالخارج .

ـ شهد التعاون المصري العربي لجذب الاستثمارات العربية الى مصر دفعات قوية خلال العام ، حيث بدأ نشاط الشركة المصرية السعودية المشتركة برأس مال قدره ١٠٥ مليون جنيه ، كما وافق مجلس الوزراء المصري على انشاء شركة مشتركة للنقل البري بين كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية تبدأ نشاطها فورا لخدمة الركاب والبضائع وستعمل الشركة الجديدة عبر مينائي العقبة ونويبع .

ـ وصلت وفود اقتصادية تمثل صناديق التمويل والتنمية العربية وكبار رجال الاعمال من المملكة العربية السعودية ، دولة الكويت ، دولة الامارات العربية المتحدة ، لتوقيع اتفاقيات لانشاء مدن سياحية في مناطق الغردقة تتكلف ٦٠٠ مليون جنيه وسيتم الاعتماد على الغاز الطبيعي الذي تم اكتشافه في جزيرة الجيسوم امام الغردقة في حل مشكلة الطاقة والكهرباء حلا نهائيا .

ـ تقرر تنفيذ عدة مشروعات سياحية مشتركة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية بمنطقتي البحيرات المرة و بحيرة التمساح .

ـ تم الاتفاق مع صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي على المشاركة في مجالات جديدة للاستثمار في جمهورية مصر العربية خاصة في المجال الزراعي والسياحي ، وتم توقيع اتفاقية نهائية لاستصلاح ٦٥ ألف فدان بمنطقة النوبارية كمرحلة أولى لاستصلاح ١٥٥ ألف فدان وبيعها للمواطنين واستخدام عائد البيع في استصلاح مناطق جديدة ، كذلك تجري دراسة الخطوات التنفيذية لتأسيس شركة سياحية برأسمال قدره ١٠٠ مليون جنيه .

الاداء الاقتصادي :

اتسم اداء الاقتصاد المصري خلال السنة المالية ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ (*) بالتحسن بالرغم من المشاكل والتحديات التي تواجه مسيرة الاصلاح الاقتصادي ، فقد ارتفع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥,٩٩ ٪ مقابل ٤,٢ ٪ خلال السنة المالية ١٩٨٦/ ١٩٨٧ ، وتقلص العجز الفعلي في الموازنة العامة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق حيث بلغ ٨١٠٠ مليون جنيه بما يمثل ١٣,٧ ٪ من الناتج المحلى ، وانخفض عجز ميزان المعاملات الجارية والتحويلات من ٢,٧ مليار جنيه في السنة المالية ١٩٨٧/٨٦ الى ٢ مليار جنيه في السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ ، ويمثل هذا العجز نسبة ٣,٥ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي . وشهدت السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ زيادة طفيفة في الدين العام الخارجي المدني حيث بلغ ٣١,١ مليار دولار في نهاية حزيران / يونيه ١٩٨٨ مما خفف نسبيا من معدل التراكم في المديونية الخارجية ، حيث بلغ معدل زيادة الديون الخارجية ١,٨ ٪ للسنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٧ مقابل ٥,٣ ٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، وانخفضت اعباء خدمة الدين

الخارجي من ٢٥ ٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٨٧/٨٦ الى ١٢,٣ ٪ عام ١٩٨٨/٨٧ . في حين بلغ الدين العام المحلي ٥٠ مليار جنيه ، وبلغت جملة المتحصلات بالعملات الحرة في نطاق مجمع النقد الاجنبي لدى البنك المركزي نحو ١٦٧٢ مليون جنيه بزيادة نسبتها ١٩,٩ ٪ عن السنة المالية السابقة ، وحققت حصيلة الصادرات السلعية زيادة قدرتها ٥١١ مليون جنيه لتصل الى ٢١٥٢ مليون جنيه ، كما ارتفعت ايرادات السياحة الى ١٧٩٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٢٥,٢ ٪ وارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمقدار ٢١٨٨ مليون جنيه لتصل الى ٣٢٢٤ مليون جنيه مسجلة زيادة نسبتها ٢١١,٣ ٪ قياسا بالعام المالي السابق .

وفي استقراء سريع للاداء الاقتصادي للسنة المالية (١٩٨٨/٨٧) من الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/١٩٩١ نجد ما يلي :

١ — بلغت جملة الاستثمارات المنفذة ١٠,٨ مليار جنيه ، نفذ القطاع الخاص ٣٢ ٪ منها ، وكان المخطط يرمي لتنفيذ استثمارات قيمتها ٨,٦ مليار جنيه فقط .

٢ — تحقيق ناتج محلي اجمالي قدره ٤٣,٩ مليار جنيه وكان المخطط لناتج اجمالي محلي يبلغ ٤٣,١ مليار جنيه .

٣ — تحقق معدل نمو نسبته ٦ ٪ وكان المخطط لمعدل نمو نسبته ٥,٨ ٪ .

٤ — ارتفعت المتحصلات الجارية الى ١١,٣ مليار دولار مقارنة بـ ٩,٧ مليار دولار في العام المالي السابق بزيادة نسبتها ١٧ ٪ .

الميزانية العامة :

— بلغت قيمة الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٩ حوالي ٢٨,٧ مليار جنيه ، وتضمن مشروع الموازنة مجموعة من الاجراءات والسياسيات الاصلاحية التي تستهدف تخفيض العجز الاجمالي للموازنة ، كذلك تخفيض العجز الذي يمثل الاصدار النقدي الجديد ، وتنمية الموارد العامة للدولة وتوفير مصادر لتمويل الاستثمارات العامة ، وترشيد الانفاق الحكومي ، وتخصيص اعتمادات خدمة الدين العام المحلي والخارجي ، وتبلغ جملة هذه الالتزامات ٥١٦٧,٦ مليون جنيه ، ويقدر العجز الكلي للموازنة الجديدة بمبلغ ٧٢١٩,٦ مليون جنيه سيتم تمويل ٤١٢٥,٤ مليون جنيه منها من المدخرات المحلية الحقيقية ومبلغ ٢٤٢٤,٢ مليون جنيه من القروض والتسهيلات الائتمانية ويتبقى عجز صافي قدره ٦٧٠ مليون جنيه يتم تمويله من الجهاز المصرفي .

— وتضمن مشروع الخطة الاقتصادية لعام ١٩٨٨/١٩٨٩ تخصيص ٢٨ ٪ من اجمالي حجم الموازنة مقابل ٢٥ ٪ في السنوات السابقة ، حيث من المنتظر ان يصل الى ١١,٧٧٠ مليار جنيه للقطاع العام والخاص كذلك تقليل الاعتمادات على الخارج بحيث لا تتعدى نسبة القروض ٦ ٪ من الخارج و٩٤ ٪ تمويل من المصارف المحلية .

وتستهدف الخطة تحقيق معدل نمو في الانتاج الزراعي بنسبة ٣,٤ ٪ وفي القطاع الصناعي بنسبة

وفي المجالات المالية والنقدية :

- قررت الحكومة زيادة اسعار الطاقة والمواصلات و بعض الخدمات في اطار برنامج مستمر لتخفيف الدعم الذي تحتمله الدولة في تقديم هذه الخدمات ولترشيد الاستخدام .
- قررت الحكومة منح علاوة بنسبة ١٥ ٪ لموظفي الدولة في اطار سياسة الاصلاح الوظيفي والتي بدأت عام ١٩٨٧ ، وتهدف الى مضاعفةالرواتب خلال ٥ سنوات .
- استمر العمل في سياسة توحيد اسعار صرف النقد الاجنبي فارتفع سعر صرف الدولار لاغراض الرسوم الجمركية الى ١٨٩ قرشا في خطواته المرحلية للوصول في النهاية الى سعر الصرف الموحد المعمول به في نطاق السوق المصرفية . وصدر قرار وزير الاقتصاد بالغاء النقد الاجنبي لدى البنوك المعتمدة و بقي مجمع البنك المركزي خارج نطاق السوق المصرفية .
- بعد نجاح الحكومة المصرية في الاتفاق على اعادة جدولة ديونها مع ١٨ دولة دائنة من خلال نادي باريس عام ١٩٨٧ (فيما عداالیابان التي استمرت المفاوضات معها خلال عام ١٩٨٨) ، لازالت الجهود مستمرة للوصول الى اتفاقيات جديدة للمرحلة الثانية من برنامج اعادة الجدولة ، حيث تحاول الحكومة بدء مرحلة جديدة من المفاوضات مع الدول الدائنة لاعادة جدولة ٤ مليار دولار مستحقة في الفترة من تموز/ يوليو ١٩٨٨ ، حتى تموز/ يوليو ١٩٨٩ و يتطلب ذلك نجاح مصر اولا في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي ، ومن جانب آخر ابدت صناديق التمويل العربية استجابة بتقديم القروض الميسرة لتمويل بعض المشروعات التنموية في مصر.
- وفيما يتعلق بموارد الدولة من النقد الاجنبي ، فقد بلغت خلال العام المالي ١٩٨٧ / ١٩٨٨ حوالي ١١,٠١ مليار دولار بزيادة نسبتها ١٧ ٪ عن العام المالي ١٩٨٧/٨٦ . وقد ساهمت موارد السياحة والصادرات بنسبة ٣٣,٥ ٪ من هذا الايراد مقارنة بـ ١٨ ٪ في العام السابق ، و بلغت ايرادات قناة السويس ١,٢٦٩ مليار دولار بزيادة نسبتها ١٠,٥ ٪ عن العام المالي السابق ، و بلغت موارد الجهاز المصرفي ٤,٥ مليار دولار منذ بداية نشاط السوق المصرفية الحرة في ايار/ مايو ١٩٨٧ حتى تشرين أول / اكتوبر ١٩٨٨ ، وهي حصيلة لم يتحقق مثلها في الماضي .
- وافقت لجنة بورصة القاهرة على قيد ٢٢ شركة مصرية منها (٧) شركات خاضعة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٧ الخاص باستثمار رأس المال العربي والاجنبي ، و بذلك يبلغ عدد الشركات المقيدة بالبورصة ٤٤١ شركة في ١٩٨٨/٨/٣١ ، و باجمالي رؤوس أموال تصل الى ١٨٩٢ مليون جنيه و٩٢٩ مليون دولار و٣ مليون جنيه استرليني ومليون مارك الماني .
- شهد العام انهيار عدد من شركات توظيف الاموال التي نجحت خلال السنوات القليلة الماضية في تجميع مدخرات عشرات الآلاف من المصريين سواء من العملة المحلية او الاجنبية وتقدر هذه المبالغ بما يعادل ٤ ــ ٧ مليار جنيه مصري ، وتحاول الحكومة بشتى الوسائل تأمين اكبر قدر منها بعد ان تصدت لنشاط هذه الشركات في محاولة لتنظيمه حرصا على الصالح العام .

العريش وستتولى انتاجه شركة مشتركة خلال ٣ سنوات بطاقة تبدأ من ٢٥٠ ألف طن وتزداد الى مليون طن في العام للوفاء باحتياجات البلاد من الاسمدة .

كما اعلن العثور على كميات هائلة من الفحم بشمال سيناء و يقدر الاحتياطي بمقدار ٢٧ مليون طن ، منها ٢١ مليون طن قابلة للاستخراج .

كذلك تم اعداد أول خريطة جيولوجية متكاملة تغطي سطح جمهورية مصر العربية بالكامل ، وتعتبرادق خريطة تحصل عليها مصر حتى الآن بالاستعانة بالبيانات الفضائية للاقمار الصناعية ، مع الاعمال الحقلية والدراسات المعملية . وتوضيح هذه الخريطة الجيولوجية مواقع المناجم والاراضي المزروعة والمسطحات المائية وتوزيعات الكثبان الرملية وشبكات الطرق وخطوط الكهرباء ، وتم تمويل اعداد هذه الخريطة بمنحة كويتية / امريكية بلغت نحو ٣,٢ مليون دولار.

وفي المجال الصناعي تقرر تخصيص منطقة صناعية جديدة على طريق القطامية / عين السخنة على مساحة ٣٢ فدانا ، واستمرت مساعي الحكومة لزيادة مساهمة القطاع الصناعي في التنمية وتطوير التصنيع الغذائي ومواد التعبئة والتغليف بما يزيد من قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية وتطوير الصناعات الهندسية بالتركيز على انتاج معدات المصانع .

— وبالنسبة لقطاعات الطاقة سجل النصف الاول من العام انخفاض مخزون المياه خلف السد العالى في بحيرة ناصر الى ادنى مستوى له منذ بدء تكوين هذا المخزون الاستراتيجي ، وقد كان ذلك نتيجة لتسع سنوات عجاف بسبب الجفاف الذي اثر على الموارد المائية لنهر النيل ، بحيث اصبحت توربينات توليد الكهرباء بالسد العالي مهددة بالتوقف بمنتصف العام ، الا ان هطول الامطار الموسمية بغزارة عند منابع نهر النيل خلال شهري تموز/ يوليو وآب / اغسطس ادى الى ارتفاع منسوب المياه في بحيرة ناصر، مما ساعد على تفادي الآثار التي كانت متوقعة نتيجة استمرار الانخفاض في مخزون المياه .

وشهد قطاع الطاقة تطورات اخرى خلال العام من أهمها قيام الحكومة بتوسيع المحطات الحرارية القائمة وانشاء محطات حرارية جديدة وترشيد استخدام الكهرباء في المصانع والاستخدامات العامة الاخرى . كما بدأ تنفيذ اضخم مشروع كهربائي لربط سيناء بالشبكة الموحدة للكهرباء عن طريق كابلات تحت مجرى القناة ، وتجري دراسات لربط شبكة الكهرباء في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية والجمهورية البنانية والجمهورية العراقية ودول الخليج العربية مع الشبكة الكهربائية الاوروبية عن طريق تركيا . هذا وقد اوشكت خطة الربط الكهربائي مع الاردن والتي تقوم مصر بتنفيذها على الانتهاء .

— وفي مجال البترول فقد بلغ الانتاج خلال النصف الاول من عام ١٩٨٨ حوالي ٢١,٥ مليون طن بمتوسط انتاج يومي قدره ٨٧٠ ألف برميل ، تستهلك البلاد نصفه تقريبا وتصدر حوالي ١٩٠ ألف برميل / يومياً والباقي تتم مبادلته مع شركات النفط الاجنبية مقابل منتجات مكررة مثل وقود الطائرات النفاثة . و بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية للبحث عن البترول في مصر حوالي

البترول يبلغ عددها ١٥٣ اتفاقية ، وتملك ٨٧ حقلا منتجا . و بلغت قيمة صادرات النفط حتى نهاية ايلول / سبتمبر ١٩٨٨ حوالي ٧١٣ مليون جنيه ، واعلنت هيئة البترول عن بدء تنفيذ اكبر مشروع لانتاج الغازات الطبيعية بالصحراء الغربية خلال سنتين بطاقة ١٥٠ مليون قدم من الغاز وخمسة آلاف برميل من الزيت الخام والكثافات البترولية يوميا ، و ينتظر ان يحقق المشروع الذي تموله شركة شل العالمية عائدا اضافيا للخزانة يقدر بحوالي ١٥٠ مليون دولار سنويا .
وقدرت استثمارات قطاع البترول في الموازنة المالية للعام ١٩٨٨/١٩٨٩ بمبلغ ١٢٦,٦ مليون جنيه .

ـ وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي فقد بلغت المساحة المزروعة ٧,٢ مليون فدان طبقا للتصوير الجوي ، بخلاف الاراضي بالمحافظات الصحراوية ، وقد تعرضت مصر منذ منتصف عام ١٩٨٧ الى نقص شديد في مياه النيل ، وتم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتقليل مساحة المحاصيل ذات الاحتياجات المائية العالية مثل الارز وقصب السكر، مع ترشيد استخدام كافة الموارد المائية المتوفرة وزيادة حفر الآبار لتوفير مياه الشرب والري ، و بفضل من الله زال الخطر مع تباشير فيضان ١٩٨٨ في شهر تموز/ يوليو ١٩٨٨ ، و بدأ يتجمع مخزون المياه في السد العالى . وتهدف خطة التنمية الزراعية الى تحقيق معدل نمو سنوي نسبته ٣ ٪ للوصول الى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسية ما عدا القمح والذرة مع زيادة انتاج القمح باضافة ١٠٠ ألف فدان جديدة ، واستصلاح ١٥٠ ألف فدان ، والاهتمام بالميكنة الزراعية وتوزيع اراضي الاستصلاح على الشباب ، والغاء حصص التوريد الاجبارية للمحاصيل وزيادة مساحات القصب لمحافظتي سوهاج واسوان بمقدار ٢١ ألف فدان ، وتطوير نظم الري بما يؤدي الى زيادة الانتاج لتشغيل مصانع السكر المصرية باضافة ١٧٠ ألف طن ليصل الانتاج الى مليون طن سكر في السنة .
وفى اطار ترشيد استخدام مياه الري بدأ تنفيذ مشروعات تطوير نظم نقل وتوزيع المياه في ٥٥٠ ألف فدان تضمها ٨ محافظات وتوفير ٧ مليار متر مكعب من المياه سنوياً وتخصيص ٦٣ مليون جنيه كاستثمارات لحماية النيل من التلوث ، كما امكن خفض المياه الفاقدة من السدة الشتوية من ٤ مليار الى ٢,٦ مليار متر مكعب سنويا بالاضافة الى الاستفادة من ٣,٥ مليار متر مكعب في السنة من مياه الخزانات الجوفية بالوادي والدلتا و٣ مليار متر مكعب من خزانات الحجر الرملي النوبي بالصحراء الغربية لزراعة ٣٣٠ الف فدان .
وقد تم استصلاح ٥٠ ألف فدان بشمال سيناء بالجهود الذاتية ونجحت زراعة تقاوى وشتلات الفستق واللوز التي قدمتها الجمهورية العراقية وسيجري التوسيع في زراعتها في مناطق سانت كاترين ورفح و برج العرب والساحل الشمالي . كما قررت وزارة الزراعة تطبيق البرنامج القومي للنهوض بمحاصيل الحبوب في جميع مساحات الارز البالغة ٩٨٥ ألف فدان لزيادة انتاجية الفدان والتوسع في زراعة صنف جديد نجحت معاهدة البحوث الزراعية في استنباطه تزيد انتاجية الفدان الواحد منه بحوالي ٢/١ طن عن الاصناف المعتادة و يتميز بطول الحبة وقصر فترة بقائه بالأرض .

ـ وفي القطاع السياحي، استمرت الطفرة التي بدأت العام الماضي (١٩٨٧) حيث بلغ عدد السائحين الذين وفدوا الى البلاد خلال الستة اشهر الاولى من عام ١٩٨٨ بنحو ٩٣٠ ألف سائح مقابل ٨٠٠ ألف سائح خلال نفس الفتره من العام الماضي اي بزيادة نسبتها ١٦,٦ ٪ و يقدر الدخل من السياحة عام ١٩٨٨، بمبلغ ٤ مليار جنيه مصري نصفها يمثل مشتريات السائحين، واستمرت الدولة في سياستها الرامية الى التوسع في المشروعات السياحية، وفي هذا الاطار تم الاتفاق مع مجموعة من المستثمرين العرب على اقامة مجمع سياحي ضخم بمدينة الغردقة يضم فندقين و ٨٥٠ وحدة سكنية سياحية وقاعات كبيرة للمؤتمرات الدوليةو ومراكز للعلاج الطبيعي والرياضة، و يتضمن المشروع تأجير جزيرتين في البحر الاحمر وسيتم تشغيل المرحلة الاولى عام ١٩٨٩. كما تم افتتاح مدينة سياحية جديدة بمنتزه نخيل حمام موسى بسيناء.

ولتشجيع السياحة النيلية فانه يجري تنفيذ مشروع مشترك بين كل من وزارتي السياحة والاشغال لتهذيب مجرى النيل من اسوان الى الاقصر ليصبح صالحا للملاحة خلال فترة السدة الشتوية.

وكذلك انشاء ١٩ مرسى على النيل لخدمة حوالي ٤٠ فندقا عائما وتشغيل مطعم عائم يقام لاول مرة بين الاقصر ودندرة لخدمة السياحة.

هذا وقد شهد العام مهرجانا سياحيا بافتتاح دار الاوبرا المصرية بعد بنائها بمنطقة الجزيرة بالقاهرة.

ووافقت هيئة الاستثمار ووزارة السياحة على اقامة مشروعات سياحية جديدة بالبحر الاحمر وجنوب سيناء تتكلف ١٥٠ مليون جنيه منها :

* مجمع سياحي بسهل حشيش جنوب الغردقة يقام على ١٢٠ فدان بالتعاون مع ايطاليا والمانيا الاتحادية و يبدأ تنفيذه عام ١٩٨٩، وسيتم تشغيل المرحلة الاولى منه في نهاية عام ١٩٩٠ و يساهم الجانب الايطالي فيه بنسبة ٤٩ ٪ والجانب العربي بنسبة ٥١ ٪ و يقوم الجانب الالماني بادارة المشروع.
* مشروع سياحي بعين السخنة يقع على مسافة ١٠٠ كم من القاهرة يتكلف ٥٠ مليون جنيه و يقيمه المصريون المغتربون في ميلانو و يقع المشروع بواجهة طولها كيلو مترا على البحر الاحمر.

ـ وفي مجال استكمال البنية الاساسية، فقد تم رصف ١٢٠٠ كيلو متر من الطرق خارج المدن و٢٤٩ كيلو متر داخل المدن واستكمال ٦٠ جسرا علويا لحل اختناقات المرور، وتم تدعيم الطاقة الكهربائية باضافة ٤٥ مليار كيلواط / ساعة. وتدعيم شبكات الكهرباء لعدد ٥٠٠ قرية والانتهاء من انشاء وتوسيع ١٢ محطة محولات كهربائية وتنفيذ ٥٦٥ كيلو متر من خطوط الكيبلات ومد شبكات الكهرباء بطول ٦٧ كم.

كما بدأ العمل في تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع الكابلات الهاتفية لتطوير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتحسين الخدمة الهاتفية بتكلفة استثمارية قدرها ٣١,٥ مليون جنيه و ينتهي المشروع في نهاية الخطة الخمسية الثانية ١٩٩١ / ١٩٩٢، وقد زادت سعة الخطوط الهاتفية

وفي مجال تطوير البنية الاساسية كذلك تم تجديد ٢٧٥ كم من خطوط السكة الحديدية وافتتاح طريق طابا / رأس النقب الذي يربط محافظتي شمال وجنوب سيناء ويختصر المسافة بينهما من ١٠٥ كم الى ٢٨ كم . ويجري استكمال ازدواج طريق الاسماعيلية / بور سعيد بطول ٨٥ كم .
وتقرر تخصيص ٦٨ مليون جنيه لتطوير الموانىء ودعم الاسطول الوطني للملاحة وذلك من خلال رفع كفاءة ميناء الاسكندرية واستكمال مشروعات ميناء دمياط وتطوير المنائر ورفع المساحات التخزينية للموانىء ودعم النقل ببحيرة السد العالي .
وتم اعتماد ١٢٠ مليون جنيه لاستكمال المرحلة الثانية لتحسين خدمات الملاحة الجوية مما يؤدي الى استيعاب الفضاء الجوي للحركة ورفع طاقتها ١٨ ضعفا عما هي عليه الآن وتوفير وقود الطائرات حين يمنع ظاهرة الانتظار بالتحليق فوق المطار قبل الهبوط .
وبلغت الاعتمادات المخصصة لمشروعات الصرف الصحي ٤ مليار جنيه لهذا العام ومن المقرر ان ينتهي العمل بمشروعات المرفق في عام ١٩٩١ .
كما تم افتتاح خط المياه الجديد الذي يحمل المياه لأول مرة الى محافظة جنوب سيناء عبر نفق الشهيد احمد حمدي وينقل ٢٢ ألف متر مكعب يوميا ويغطي ٦٦ ألف كيلو متر مربع .

ـ وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد حققت الصادرات المصرية من السلع نصف المصنعة تطورا كبيرا خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، فقد ارتفعت قيمتها الى ٧٤٩ مليون جنيه عام ١٩٨٧ مقابل ٢٧٤ مليون جنيه عام ١٩٨٦ ، وبالنسبة للصادرات من السلع تامة الصنع فقد ارتفعت قيمتها الى ٥٨٩ مليون جنيه عام ١٩٨٧ وكانت قيمتها ١٩٤ مليون جنيه عام ١٩٨٣ . وقد ارتفعت حصيلة صادرات القطاع العام نحو ٢,٩ مليار دولار عام ٨٧/١٩٨٨ بزيادة قدرها ٩٣٥ مليون دولار بنسبة ٤٧,٢٪ عن العام السابق . وفي اطار دعم وتنشيط الصادرات المصرية فان اللجنة العليا للسياسات اقرت مشروع انشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات ، ويتوقع ان تبدأ في ممارسة نشاطها في غضون عام ١٩٨٩ . كما انتهت وزارة الاقتصاد من اعداد المشروع النهائي للائحة التنفيذية الموحدة لقانوني الاستيراد والتصدير وتتناول توحيد كافة القرارات والتعليمات والمنشورات المنظمة للاستيراد والتصدير منذ عام ١٩٧٨ ، ومن اهم ما تضمنته اللائحة اعطاء الاولوية للشركات المحلية للدخول في مناقصات الاستيراد من الخارج ولو زادت اسعارها بنسبة لا تتجاوز ١٥ ٪ عن الاسعار العالمية .

ـ وفيما يتعلق بتعمير المدن الجديدة بدأ خلال العام انشاء ألف وحدة سكنية بمدينة العاشر من رمضان يقوم القطاع الخاص بتنفيذ ٧ آلاف وحدة منها ، وينتظر الانتهاء خلال العام ١٩٨٩ من اقامة المعامل وقاعات المحاضرات بكلية التكنولوجيا بالمدينة لتصبح جاهزة للاستفادة منها خلال العام الدراسي ١٩٨٩ / ١٩٩٠ . وتم تخصيص مليون متر مربع لاقامة المنطقة الصناعية الاولى للصناعات الثقيلة وتخصيص ٧٥٠ ألف متر مربع للمنطقة الثانية للصناعات المتوسطة .
كما يجري العمل على انهاء المرافق للحي الخامس والسادس في المرحلة الثانية للمدينة ، مع توسيع محطة المياه الضاغطة لمصل ضخها اليومي الى ١٥٠ ألف متر وكذلك الانتهاء من انشاء ٣

الاحداث السياسية :

شهد العام استمرار التحسن في العلاقات السياسية مع معظم الدول العربية التي سبق استئناف العلاقات الدبلوماسية معها خلال عام ١٩٨٧ وواكب ذلك المزيد من التعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة ، كما سجل العام استئناف العلاقات الدبلوماسية مع كل من الجمهورية الجزائرية والجمهورية التونسية .

القروض :

يبين الجدول التالي القروض التي تم الحصول عليها خلال العام :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٨/١/٦	١٠,٠ مليون	دينار كويتي	تمويل تطوير صناعة الادوية
صندوق النقد العربي	١٩٨٨	٤,٧ مليون	دينار عربي حسابي	تمويل ميزان المدفوعات
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٨	٢١٢,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل محطة دمياط الحرارية
منظمة الاغذية والزراعة	١٩٨٨	٣٢,٠ مليون	دولار امريكي	منحة لتنمية المجتمعات الصحراوية بالساحل الشمالي
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٨	٥٦٠,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل ٦ محطات توليد كهرباء
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٨	٢٠,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع انتاج الياف البوليستر والحرير الصناعي
صندوق التنمية الافريقي	١٩٨٨	٢٩٠,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل محطة كهرباء غرب القاهرة
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٨	١٠٠,٠ مليون	دولار امريكي	منحة لاستيراد معدات ثقيلة وقطع غيار ومواد خام
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٨	١٧٠,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد قمح ودقيق وزيت ــ السداد ٤٠ سنة بفائدة نسبتها ٣ ٪
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٨	١١,٠ مليون	دولار امريكي	منحة لاستيراد سلع وخامات لمشروعات القطاع الخاص
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٨	٧٠,٠ مليون	دولار امريكي	منحة لتمويل مشروعات البيئة المحلية والسكان وتطوير جهاز الضرائب
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٨	٢٣٥,٠ مليون	دولار امريكي	محة للمساهمة في مشروعات التنمية وزيادة الانتاج
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٨	٢٣,٥ مليون	دولار امريكي	منحة لتحسين استخدام الطاقة
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٨	٣٥,٠ مليون	دولار امريكي	منحة لتوريد معدات لتحسين نقل الطاقة
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٨	١٣٠,٠ مليون	دولار امريكي	منحة لتوفير التمويل لمشروعات القطاع الخاص في المجال الزراعي

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
لسوق الاوروبية المشتركة	١٩٨٨	١١,٠ مليون	دولار امريكي	منحة لتمويل مشروعات القطاع الخاص
لسوق الاوروبية المشتركة	١٩٨٨	٣,٠ مليون	دولار امريكي	منحة لتمويل المرحلة الثانية من مشروع دراسة الموارد المائية لسيناء
لسوق الاوروبية المشتركة	١٩٨٨	٢٨,٠ مليون	دولار امريكي	منحة مساعدات غذائية
حكومة المانيا الغربية	١٩٨٨	٢٣٥,٠ مليون	مارك الماني	المشروعات الصناعية والاتصالات والطاقة - خمسين عاما بفائدة نسبتها ٣,٤ ٪
حكومة المانيا الغربية	١٩٨٨	٣٣,٠ مليون	مارك الماني	منحة مساعدات فنية
حكومة المانيا الغربية	١٩٨٨	٦٠,٠ مليون	مارك الماني	مصانع الغزل والنسيج
حكومة فرنسا	١٩٨٨/٥/٣٠	٢٠,٠ مليون	فرنك فرنسي	مصانع الغزل والنسيج
حكومة الدانمرك	١٩٨٨	١٥٠,٠ مليون	دولار امريكي	منحة لمشروعات الصحة والزراعة والصناعات الغذائية والاسمدة
حكومة فنلندا	١٩٨٨	١٥٠,٠ مليون	مارك فنلندي	احلال وتجديد محطات الكهرباء في مصر
ليابان (بنك التصدير والاستيراد)	١٩٨٨	١١٦,٠ مليون	دولار امريكي	الهيئة العامة للكهرباء لتسديد ثمن معدات وخدمات يابانية
حكومة اليابان	١٩٨٨	٨٦,٠ مليون	دولار امريكي	محطة كهرباء اسيوط - ١٠ سنوات سماح والسداد على ٢٠ سنة
حكومة اليابان	١٩٨٨	٢٥,٠ مليون	دولار امريكي	منحة لتدعيم وتطوير شبكات مياه الشرب بالفيوم
حكومة اليابان	١٩٨٨	٢٣,٠ مليون	دولار امريكي	منحة لمركز تدريب مشروعات الثروة السمكية
حكومة اليابان	١٩٨٨	٨,٠ مليون	دولار امريكي	تطوير وتجديد مصانع الغزل بالوجه القبلي
حكومة اليابان	١٩٨٨	٢٨٠,٠	دولار امريكي	قرض لمشروعات الطاقة ودعم الشبكة الكهربائية
كندا (وكالة التنمية الدولية الكندية)	١٩٨٨/٩/١٢	١٥,٠ مليون	دولار كندي	منحة لتوريد قضبان للسكة الحديدية
كندا (وكالة التنمية الكندية)	١٩٨٨	٥,٠ مليون	دولار كندي	منحة لتمويل برنامج المساعدة الزراعية لمشروعات التنمية الصغيرة

٤.١٧ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.١٧ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

قامت مصر باعداد دراسات تفصيلية لعدد كبير من المشاريع الاستثمارية تم عرضها على المستثمرين العرب في ملتقي الاستثمار العربي الذي عقد في القاهرة في شهر مارس (آذار) ١٩٨٨ ، وقد تركزت هذه المشاريع على الصناعات الهندسية والالكترونية والكيماو ية والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي وصناعة مواد البناء والحراريات ومشاريع استصلاح الاراضي والثروة الحيوانية والسمكية والقرى السياحية والفنادق .

وفيما يلي تفصيلا لفرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

القطاع الصناعى :

١ ــ الصناعات الهندسية :

ــ صناعات المراوح الهوائية لرفع مياه الآبار لخدمة استصلاح واستزراع الاراضي .

ــ انتاج قطع غيار السيارات ، مكثفات ، فرامل ، موزعات سرر ، مساحات زجاج سيارات ، فرامل الخ ...

ــ صناعة مستلزمات الري بالتنقيط مثل الخراطيم والوصلات .

ــ انتاج لعب الاطفال من البلاستيك .

ــ انتاج السنفرة للمعادن .

ــ انتاج الكوالين والاقفال للابواب الخشبية والمعدنية .

ــ تصنيع العدد اليدو ية الصغيرة الحجم .

ــ انتاج معدات التشييد .

ــ انتاج اكسسوارات الملابس من المعادن والبلاستيك والازرار والسحابات والكبشات .

ــ تصنيع الاكسسوارات الجلدية والاحذية من المعادن والبلاستيك والاقفال الرقمية .

٢ ــ الصناعات الالكترونية :

ــ انتاج الترانزستور والصمامات الثنائية والدوائر الكهربائية .

ــ انتاج التيونر والمحولات والمقاومات لاجهزة التلفزيون والراديو .

ــ انتاج سماعات لاجهزة التلفزيون والراديو .

ــ انتاج الدوائر الكهربائية للتلفزيون الابيض والدوائر الالكترونية .

ــ انتاج وتجميع الحاسبات الآلية الشخصية .

٣ ــ الصناعات الكيماو ية :

ــ انتاج الاسمدة والكيماو يات .

والفوسفوريك والفوسفات الثنائي والسماد الازوتي .
ـ انتاج البولي اثيلين ومشتقاته لصناعة منتجات البلاستيك .
ـ انتاج غاز الايثلين .
ـ انتاج اسود الكربون المستخدم في انتاج الاطارات .
ـ انتاج الغراء الابيض للصق منتجات الاثاث والجلود .
ـ انتاج مادة بولي الفينيل المستخدمة في اعمال التشييد والصناعة .
ـ تكرير الزيوت المستعملة الخاصة بالسيارات والمصانع .
ـ انتاج افلام التصوير بالاشعة للاستخدامات الطبية والصناعية واستخدام الفضة في الافلام المستعملة .
ـ انتاج الكيماويات ومواد التنظيف للمستشفيات والمصانع .
ـ انتاج منظفات كيماوية للاجهزة الالكترونية والكهربائية والعلمية .
ـ انتاج المستحضرات الصيدلية من النباتات والاعشاب الطبية .
ـ انتاج ورق التغليف المخصص للسجائر والادوية .

٤ ـ صناعات انتاج الملابس :
ـ انتاج الملابس الرياضية بجميع أنواعه ، والملابس الداخلية والخارجية والجوارب من التريكو والقطن .

٥ ـ الصناعات الغذائية :
ـ انتاج اغذية الاطفال سريعة الذوبان .
ـ انتاج الزيوت والاعلاف التقليدية وغير التقليدية .

٦ ـ الصناعات الورقية :
ـ انتاج ورق الصحف والمجلات والمطبوعات .

٧ ـ صناعات مواد البناء والحراريات :
ـ انتاج الاسمنت .
ـ انتاج زجاج الفسيفساء في مختلف الاشكال والالوان للحوائط والاسقف والنافورات والحمامات .
ـ انتاج الرخام الصناعي ، والطوب الاسمنتي الملون بطريقة الضغط والعازلات الكهربائية الحزفية ، والطوب الاسمنتي الخفيف .

٨ ـ قطاع الزراعة والثروة الحيوانية :

ـ استصلاح الاراضي لتربية الماشية وانتاج الخضر والفواكهة والتصنيع الزراعي وانتاج اللحوم الحمراء واقامة مجازر آلية .
ـ انتاج وتصنيع البطاطا .
ـ اقامة محالب آلية ومصانع لانتاج الالبان .
ـ تربية وتسمين الاغنام والارانب وانتاج الفراء واقامة مزارع للبط .

٩ ـ قطاع السياحة والفنادق :

ـ اقامة قري سياحيةوعلاجية في منطقة خليج دشه الضبعة .
ـ اقامة قرى سياحية في الفيوم ومنطقة رأس المال على الساحل الشمالي والبحر الاحمر.
ـ اقامة فنادق جديدة او توسيع الفنادق القائمة .

٢.٤.١٧ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تصنيع انظمة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٨,٥ مليون دولار
انتاج السخانات الشمسية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٣ مليون دولار
تصنيع توربينات الهواء لرفع مياه الآبار	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٣ مليون جنيه
انتاج قطع غيار السيارات	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٧,٠ مليون دولار
انتاج الواح الاستنلس	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٦,٠ مليون دولار
انتاج مساحات زجاج سيارات وتيل الفرامل	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٥,٥ مليون جنيه
انتاج لعب الاطفال	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٥ مليون دولار
انتاج مستلزمات سنفرة الاخشاب والصاج	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤,٩ مليون دولار
انتاج الكوالين والاقفال	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٦,٥ مليون دولار
تصنيع العدد اليدوية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٥,٥ مليون دولار
انتاج المبارد واسلحة المناشير	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٥ مليون دولار
انتاج اكسسوارات الملابس	الهيئة العامة للاستثمار والناطق الحره	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٠ مليون جنيه
تصنيع اكسسوارات المصنوعات الجلدية والاحذية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٠ مليون جنيه
انتاج معدات التشييد والبناء	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٧,٥ مليون جنيه
انتاج الادوات الصحية من الخلاطات والحنفيات	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٠ مليون جنيه
انتاج الترانزستور والصمامات الثنائية والدوائر الكهربائية المتكاملة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٦١,٥ مليون دولار
انتاج التيونر والمحولات ذات الجهد الكهربائي العالي	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٦١,٥ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تصنيع المكثفات والمقاومات	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٧,١ مليون دولار
انتاج سماعات اجهزة التلفزيون والراديو	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٠ مليون دولار
انتاج الدوائر الكهربائية المطبوعة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٠ مليون دولار
انتاج وتجميع الحاسبات الآلية الشخصية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٤ مليون جنيه
انتاج الحاسب الآلي الشخصي	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,١ مليون جنيه
مجمع الاسمدة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٥١٨,٠ مليون جنيه
انتاج الاسمدة والكيماويات	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤٧٠,٠ مليون جنيه
انتاج الاسمدة المركبة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤٦٥,٠ مليار جنيه
انتاج البولي ايثلين	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢١٨,٠ مليون دولار
انتاج غاز الاثيلين	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٥٠,٠ مليون دولار
انتاج اسود الكربون (السناج)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢٥,٠ مليون دولار
انتاج ورق الصحف	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤٥,٠ مليون جنيه
انتاج البويات المتطورة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٨,٥ مليون جنيه
انتاج الكلا البيضاء	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٨,٠ مليون جنيه
انتاج المواد اللاصقة (بولي فينيل)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤,١ مليون دولار
تكرير زيوت التشحيم المستعملة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢٦,٣ مليون دولار
انتاج افلام التصوير باشعة X	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٢ مليون دولار
انتاج الانابيب والامبولات الطبية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤,٨ مليون دولار
انتاج كيماويات ومواد التنظيف المتخصصة للمستشفيات والمصانع	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤,٢ مليون جنيه

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
انتاج منظفات كيماوية للاجهزة الالكترونية والكهربائية والعلمية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٠ مليون جنيه
انتاج المستحضرات الصيدلية من النباتات الطبية والاعشاب	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤,٠ مليون جنيه
انتاج ورق التغليف المفضفض	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١,٣ مليون جنيه
انتاج ورق الومنيوم مفضفض	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤,٠ مليون دولار
انتاج الملابس الرياضية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٨,٠ مليون جنيه
انتاج الملابس الداخلية والخارجية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٥,٠ مليون دولار
انتاج الملابس الداخلية والخارجية من التريكو (٣٠٠ ألف دستة)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤,٨ مليون دولار
انتاج الملالبس الداخلية والخارجية من التريكو (١٥٠ ألف دستة)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٦ مليون دولار
انتاج الملابس الداخلية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٥ مليون دولار
انتاج ملابس جاهزة رجالي حريمي واطفال	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١,٣ مليون جنيه
انتاج الجوارب الرجالي	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١,٠ مليون جنيه
تصنيع منتجات الالبان (الجبنة بمختلف انواعها)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢١,٢مليون جنيه
انتاج اغذية الاطفال سريعة الذوبان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١,٥ مليون جنيه
انتاج الزيوت والاعلاف من بذور عباد الشمس	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٥٨,٠ مليون جنيه
تصنيع الزيوت والبروتين والدقيق من فول الصويا	الهيئة العاة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢٤,٥ مليون جنيه
استخراج الزيوت والدقيق وتصنيع الاعلاف من عباد الشمس	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٠,٨ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تصنيع اعلاف غير تقليدية (بطاقة ١٠٠ ألف طن)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٩,٠ مليون جنيه
تصنيع اعلاف غير تقليدية (بطاقة ٣٠ ألف طن)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٠ مليون جنيه
اقامة مصنع لانتاج الاسمنت (مليون ونصف طن سنويا)	الهيئة العامة للاستثمار والمنالطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣٠٠,٠ مليون جنيه
مصنع اسمنت بجنوب سيناء	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢٣٠,٠ مليون جنيه
اقامة مصنع لانتاج الاسمنت (٨٠٠ ألف طن سنويا)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٥٠,٠ مليون جنيه
انتاج زجاج الفسيفساء	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٥,٠ مليون دولار
انتاج الزجاج الصناعي (الواح ومشغولات)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٥ مليون جنيه
انتاج الطوب الاسمنتي الملون بطريقة الضغط	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٥ مليون جنيه
استصلاح واستزراع ٥٠ ألف فدان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	شرق العونيات	دراسة جدوى	٩٢,٠ مليون جنيه
استصلاح واستزراع ٣٠ ألف فدان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	مناطق متفرقة	دراسة جدوى	٤٩,١ مليون جنيه
استصلاح واستزراع ٢٠٠٠ فدان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	عير محدد	دراسة جدوى	٣٠,٠ مليون جنيه
انتاج وتصنيع البطاطس على مساحة ٣٠٠٠ فدان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢٥,٠ مليون جنيه
استصلاح واستزراع ١٠ الاف فدان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	الوادي الجديد	دراسة جدوى	١٨,١ مليون جنيه
تربية وتسمين الاغنام البرقي	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٨,٦ مليون جنيه
تربية الارانب وانتاج الفراء (١٠٠ ألف ارنب)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٥,٨ مليون جنيه
تربية الارانب وانتاج الفراء (٢٠ ألف ارنب)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٥ مليون جنيه
مزرعة بط بكيني (٥ مليون بطة سنويا)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٢,٠ مليون جنيه
مزرعة بط بكيني	الهيئة العامة للاستثمار والمناط الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٨,٠ مليون جنيه
مزرعة اسماك على مساحة (١٠٠٠ فدان)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٦,٠ مليون جنيه
مزرعة سمكية مغلقة بالنظام المكثف	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٣ مليون جنيه

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مزرعة جمبري	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	محافظة الشرقية	دراسة جدوى	٢,٨ مليون جنيه
قرية سياحية وعلاجية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	خليج دشة	دراسة جدوى	٥٠,٠ مليون جنيه
قرية سياحية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	الفيوم (منطقة قارون)	دراسة جدوى	١٤,٠ مليون جنيه
توسيع فندق او برج الفيوم	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	الفيوم	دراسة جدوى	٥,٠ مليون جنيه
الشركة المصرية الاردنية لانتاج التقاوي والبذور	الشركة المصرية الاردنية للاستثمار والتنمية	غرب النوبارية	دراسة جدوى نهائية	غير محدد
مشروع انتاج الملابس الجاهزة	شركة الخليج للاستثمارات العربية	احد المدن الصناعية بمصر	تحت الدراسة	غير محدد
مركز الذهب بالحسين	شركة الخليج للاستثمارات العربية	غير محدد	تحت الدراسة	غير محدد
تصنيع علب الصفيح	شركة الخليج للاستثمارات العربية	غير محدد	تحت الدراسة	غير محدد
شركة يونيفرسال لصناعة المنتجات ذاتية اللصق	شركة الخليج للاستثمارات العربية	غير محدد	تحت الدراسة	٣,٠ مليون جنيه
مشروع انتاج ملابس جاهزة	شركة الخليج للاستثمارات العربية	غير محدد	تحت الدراسة	غير محدد
حديقة التراث المصري	شركة الدلة الدولية القابضة	منطقة ٦ اكتوبر	دراسة جدوى اولية	٥١٨,٠ مليون جنيه

٥.١٧ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او ساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشاريع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال (الف جنيه / م)	جنسيات الشركاء	قيمة مساهماتهم (ألف جنيه مصري)
٤٧	صناعي ، زراعي ، مالي ، سياحي ، وخدمي .	خلال عام ١٩٨٨	١٨٦٧٥٧	اردنيون	٦٩٩٤
				الامارات	٩٢٨٧
				بحرينيون	١١٤٢٦
				تونسيون	٢٥٠
				سعوديون	٢٣٨٢٨
				سودانيون	٢٢
				سوريون	١٠٢٠
				عراقيون	١٨٥٩
				قطريون	١٣٠٠٠
				كويتيون	٣٢٥٤٧
				لبنانيون	٨٦٠٥
				ليبيون	٢١٤٢
				يمنيون (ش)	١٨٩٠
				فلسطنيون	٧٧٢٦

(١٨)
تقرير مناخ الاستثمار في المملكة المغربية لعام ١٩٨٨

مناخ الاستثمار في
المملكة المغربية لغام ١٩٨٨

شهد الاقتصاد المغربي خلال عام ١٩٨٨ عدة تطورات كان من اهمها اتفاق المملكة المغربية على اعادة جدولة الديون مع مجموعة الدول الدائنة من خلال نادى باريس ، كما سجل العام تطورا ايجابيا للعلاقات السياسية والاقتصادية مع مجموعة دول المغرب العربي بصفته خاصة ومع كافة الدول العربية بصفة عامة .

وفي المجال الاقتصادي واصل القطاع الزراعي انتعاشه ، كما شهد القطاع السياحي نموا هاما . وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١.١٨ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية

شهد العام العديد من التعديلات التشريعية والاجراءات الحكومية في المغرب ، وفيما يلي تلخيص مؤجز بأهمها :ـ

ففي مجال التعرفة الجمركية ، اصدر وزير المالية القرارات التالية :

- القرار رقم ٣٥/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/١ بتغيير مبلغ الرسم الجمركي المفروض على استيراد الزيوت الخام للبترول والمعادن النفطية .
- القرار رقم ١٣٧٠/٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/٦ بتغيير مبلغ الرسم الجمركي المفروض على استيراد اجهزة التصوير السينمائي واجهزة التقاط الصور وتسجيل الصوت ولو كانت مجمعة واجهزة عرض الافلام بصوت و بدونه .
- القرار رقم ١٥٥٨/٨٧ في نفس التاريخ و يقضي بتغيير مبلغ الرسم الجمركي على استيراد عدادات الكهرباء ذات التيار المنخفض والمتوسط .
- القرار رقم ٢٢٤/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢١ بتغيير الرسم الجمركي المفروض على استيراد بعض المنتجات المبينة في الجدول المرفق بالقرار والمنشور في الترجمة الرسمية للجريدة الرسمية عدد ٣٩٣١ بتاريخ ١٣ من رجب ١٤٠٨ هـ (٢ مارس ١٩٨٨) .
- القرار رقم ٥١٨/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤ بتغيير الرسم الرسم الجمركي المفروض على الاستيراد المحدد في الظهير الشريف رقم ١/٥٧/١٧٠ وذلك وفقا للجدول المرفق بالقرار.
- والقرار رقم ٦٥٥/٨٨ بتغيير مبلغ الرسم الجمركي المفروض على استيراد بعض المنتجات وفقا للجدول المرفق به .
- القرار رقم ٦٥٦/٨٨ بتغيير البيانات الواردة في الجدول الملحق به المسمية العامة للمنتجات .
- القرار رقم ١٠١٠/٨٨ بالوقف المؤقت لاستيفاء الضرائب والرسوم المفروضة على استيراد كراسات الرسوم الملونة الخاصة بالاطفال والمستخدمة في مؤسسات التعليم في القائمة المحددة من قبل وزير التربية الوطنية .

استيراد الطائرات المعدة للاعمال الفلاحية ، وقطع غيارها ، ثم عدل هذا القرار بالقرار رقم ١٠٠٦/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٤ بحيث تم الوقف المؤقت لاستيفاء الضرائب والرسوم المفروضة على استيراد الطائرات المعدة للاعمال الفلاحية الجوية وقطع غيارها .

ـ القرار رقم ٤٠٧/٨٨ وحدد بمقتضاه الرسم القيمي المفروض على المنتجات المعدنية المصدرة بنسبة ٠,٥ ٪ من قيمة المنتجات المدرجة في النصف الاول والثاني والسادس والسابع والثامن من اصناف المعادن .

وفيما يتعلق بالمسائل المالية والمصرفية اصدر وزير المالية القرارات التالية :

ـ القرار رقم ٣٨٩/٨٨ بتاريخ ٤ يناير ١٩٨٨ باصدار اذونات أجلها خمس سنوات يقتصر الاكتتاب فيها على الاشخاص الطبيعيين والمغتربين الذين يقيمون بصورة اعتيادية في الخارج وتتوفر لهم في احد البنوك المسجلة في المغرب ودائع مالية تتكون من دراهم غير قابلة للتحويل ، وتبلغ القيمة الاسمية لهذه الاذونات الف درهم * بفائدة سعرها ٧,٥ ٪ سنويا وتكون الاذونات قابلة للتداول و يتم استهلاكها في خمسة اقساط متساوية مبلغ كل قسط منها ٢٠٠ درهم و يرجع القسط الاول في نهاية السنة الاولى التي تلي تاريخ الانتفاع .

ـ القرار رقم ٣٩٠/٨٨ باصدار الاذونات للخزانة أجلها ستة اشهر لحاملها وتحرر في قصاصات قيمتها الاسمية ١٠٠ او ٥٠٠ او ١٠٠٠ او ٥٠٠٠ او ١٠٠٠٠ درهم ، ويجب ان يكون المبلغ الاسمي لكل اكتتاب احد مضاعفات عشرة الاف درهم . هذا وقد حدد ثمن اصدار الاذونات التى يجب ان تؤدى دفعة واحدة بـ ٩٩ ٪ من قيمتها الاسمية و بفائدة سعرها ٤,٢٥ ٪ فيما يخص الاكتتاب في الحسابات الجارية وبـ ٩٧,٤٠ ٪ من القيمة و بفائدة سعرها ١٠,٥ ٪ فيما يخص الاكتتاب في المطبوعات (الصكوك) .

ـ القرار رقم ٣٩١/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٤ بتوجيه الخزانة الى اصدار مستمر لاذونات أجلها شهر و٣ اشهر و٦ اشهر وسنة و يقتصر الاكتتاب في هذا الاصدار على البنوك وصندوق الايداع والتوفير والصندوق الوطني للقرض الفلاحي والبنك الوطني للانماءالاقتصادي ، وتصدر هذه الاذونات بمبلغ يساوي قيمتها الاسمية و يؤدي ثمنها دفعة واحدة وتحدد اسعار الفائدة على النحو التالي :
٨,٥ ٪ في السنة بالنسبة للاذونات التى مدتها شهر و ٨,٧٥ ٪ سنويا فيما يخص اذونات الثلاثة اشهر و ٩ ٪ بالنسبة لاذونات الستة أشهر و ٩,٥ ٪ فيما يخص اذونات السنة .

ـ القرار رقم ٣٩٢/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤ باصدار اذونات خزانة أجلها سنة واحدة وحدد ثمن الاصدار الذى يجب ان يؤدى دفعة واحدة بـ ٩٥,٧٥ ٪ من القيمة الاسمية ، ويجب ان يكون المبلغ الاسمي لكل اكتتاب احد مضاعفات عشرة آلاف درهم .

ـ القرار رقم ٤٨٨/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١١ بتحديد شروط وكيفية قيام البنك الوطني للانماء الاقتصادي باصدار مستمر لاذون لخمس سنوات لا يجاوز مبلغه الاسمي ٢٠٠ مليون درهم على ان يطرح هذا الاصدار للاكتتاب العام الى نهاية ١٩٨٨/٦/٣٠ و يتم الانتفاع بالاذون من تاريخ الاكتتاب فيها ، وعلى ان تصدر الاذون التى تبلغ قيمتها الاسمية عشرة آلاف درهم بما يساوي قيمتها وان يؤدى ثمنها دفعة واحدة وتستحق عليها فائدة بمعدل ٩ ٪ سنويا ، وترجع مبالغ الاذون بما يساوي قيمتها الاسمية ابتداء من يوم حلول اجلها .

ـ القرار رقم ٦٩٢/٨٨ نتاريخ ١٩٨٨/٦/٨ بالاذن للخزينة العامة باصدار اذونات لمدة خمس سنوات في فترات الاكتتاب وتواريخ انتفاع محددة مع السماح بالاكتتاب فيها للاشخاص الطبيعيين والمعنويين ما عدا البنوك وصندوق الايداع والتوفير وشركات التأمين واعادة التأمين والرسملة والبنك الوطني للانماء الاقتصادي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والفندقي والصندوق المركزي للضمان والصندوق المغربي للصفقات ، واشترط القرار ان تكون اذونات الخزانة من فئة عشرة آلاف درهم تسلم في شكل اذن لحاملها ، ويجوز ارجاع مبالغها حسب قيمتها الاسمية او عن طريق الاسترداد بالشراء من البورصة ، وتستحق هذه الاذونات فائدة بسعر ١١,٥ ٪ سنويا تؤدى في نهاية كل سنة و ينتهي استحقاق الفوائد ابتداء من اليوم الذى تعرض فيه للارجاع ، كما تستهلك الاذون خلال خمس سنوات باقساط سنوية متساوية عن طريق القرعة فيما يتعلق بكل اصدار .

ـ القرار رقم ٦٩١/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٨ بعرض اقتراض مدته سنتان على الاكتتاب العام خلال ١٩٨٨ ويمكن ان يختتم دون اعلان سابق ، و يسمح بالاكتتاب فيه للاشخاص الطبيعيين والمعنويين ما عدا الجهات المذكورة في قرار الوزير رقم ٦٩٢/٨٨ المنوه عنه اعلاه ، و يكون هذا الاقتراض في صورة اذونات خزانة من فئة ٥ آلاف درهم تسلم في شكل اذون لحاملها و يتم استهلاكها بارجاع مبلغها الاسمي او بشرائها من البورصة في نهاية السنة الثانية التي تلي تاريخ الاكتتاب فيها والذي هو تاريخ الانتفاع بها ايضا ، وتستحق على هذه الاذونات فائدة معدلها ١١ ٪ في السنة على ان تخصم الفوائد بحيث يكون سعر اصدار الاذونات اربعة آلاف وثمانية وخمسون درهما مقابل سند اسمي مبلغه ٥ آلاف درهم .

ـ القرار رقم ٩٢١/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٣٠ ، الذي يقضي بان تحدد فيما بين ٧/١ و١٩٨٨/١٢/٣١ ، بمائة وواحد وثمانين الفا وخمسمائة وثمانية وستين درهما وخمسين سنتيما :

(١) القيمة التى تسترد الخزينة على اساسها ، لقاء رسوم نقل الملكية ، السند الواحد من سندات الاقتراض المغربي لسنة ١٩٥٢ المستحقة عليه فائدة سعرها ٤,٥٠ ٪ والمضمون راسماله .

و(٢) قيمة تسديد سندات الاقتراض المذكور المعين بالقرعة التى تتم لاستهلاكه .

ـ القرار رقم ٩٦٩/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢١ بالاذن للبنك الوطني للانماء الاقتصادي باصدار مستمر لاذون لخمس سنوات لا يجاوز مبلغه الاسمي ٣٠٠ مليون درهم يعرض للاكتتاب فيه اعتبارا من ٨/١ الى ١٩٨٨/١٠/٣١ وتستحق عليه فائدة ٩ ٪ في السنة .

الاسمي ٢٥٨ درهم تستحق عليها فائدة سعرها ٦ ٪ في السنة .

- القرار رقم ١٠٠١/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٨/١ بالاذن للقرض العقاري والفندقي في ان يقوم باصدار مستمر لاذون لخمس سنوات لا يجاوز مبلغه الاسمي ٣٠٠ مليون درهم يعرض للاكتتاب فيه الى نهاية ١٩٨٨/١٢/٣١ ، تستحق عليه فائدة قدرها ٩ ٪ في السنة .
- القرار رقم ١٠٠٧/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٨/٣ يجرى بمقتضاه اصدار اذون للخزينة اجلها عشر سنوات بمبلغ ٢٧٤ مليون درهم وتكتتب فيها المؤسسات البنكية والائتمانية المذكورة اعلاه ، وجوبا بالمبالغ المحددة لها في القرار، و يستحق عليها فائدة سعرها ٥ ٪ في السنة ، وتسترد مبالغ الاذون سنويا في خمس اقساط متساوية ابتداء من تاريخ ١٩٩٤/٨/٨ .
- **القرار رقم ٤٣٠/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩ بتعديل قراره رقم ٣٧٢/٨٢ ، وقد اوجب هذا التعديل الا تقل أسعار المكافأة السنوية على الودائع لاجل واذونات الصندوق (السندات) عن النسب التالية :**

٨,٥ ٪ لأجل ٣ أشهر و١٠,٥ ٪ لأجل ٦ أشهر و١١٪ لأجل ١٢ شهراً وفيما زاد عن ١٢ شهراً لا تقيد المكافئة السنوية بسعر محدد .

- القرار رقم ٤٣٢/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩ بتحديد اسعارها الفوائد السنوية المستحقة على القروض التى يمنحها القرض العقاري والفندقي لعملائه .
- القرار رقم ٤٣٣/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩ بتحديد اسعار الفائدة السنوية المستحقة على القروض لاجل متوسط او طويل التي يمنحها البنك الوطني للانماء الاقتصادي لعملائه .
- القرار رقم ٤٢٩/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩ بتنظيم الفوائد والشروط البنكية الاخرى المطبقة على عمليات الائتمان ، و يقضي هذا القرار بالا تتعدى الفائدة السنوية المستحقة على الائتمانات التى تمنحها البنوك المسجلة ومؤسسات القرض الشعبي لعملائها .
- القرار رقم ٤٣١/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩ بتعديل قراره رقم ١٤٥٠/٨٠ بحيث اوجب على البنوك المسجلة ومسؤسسات القرض الشعبي ان تودع اعتبارا من ١٩٨٨/٤/١ لدى بنك المغرب احتياطيات غير قابلة للتصرف فيها تحسب على اساس ودائع عملائها باستثناء الحسابات والاذونات لاجل محدد والودائع بدراهم قابلة للتحويل وما زاد على الودائع فى الحسابات على الدفاتر بالنسبة الى ما كانت عليه في نهاية شهر ديسمبر ١٩٨٥ ، ويحدد بنك المغرب نسبة الاحتياطيات المذكورة اعلاه في حدود ١٠ ٪ من المستحقات المشار اليها اعلاه .
- القرار رقم ٩٦١/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٨ بالاذن للبنك المغربي للتجارة الخارجية بالاستمرار في مزاولة نشاطه على اثر ارتفاع راسماله من ٢١٠ مليون درهم الى ٢٤٠ مليون درهم .
- القرار رقم ١٠٠٨/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٨/٣ بتحديد قائمة المؤسسات البنكية او الائتمانية المعتمدة لمنح قروض لمساعدة الراغبين في انجاز بعض المشاريع وفقا للقانون ٣٦/٨٧ .
- وفما يتعلق بالزراعة والثروة الحيوانية اصدر وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي القرارات التالية :
- القرار رقم ١٥٣٥/٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/٤ بتطبيق المادة ١٠ من المرسوم رقم ٢/٨٦/٥٥١

المناطق التي تتحمل فيها الدولة كل او بعض مصاريف التلقيح الصناعي والمناطق التي تتحمل فيها الدولة جميع او بعض مصاريف السماد .

- القرار رقم ١٥٣٦/٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/٤ في نفس التاريخ بتطبيق بعض مواد المرسوم المذكور اعلاه ، و يقضي هذا القرار بان المنتجات الداخلة في اغذية المواشي المشار اليها في المرسوم هي الاغذية المركبة المعدة للحيوان المجترة والاغذية المركزة التالية : لب الحوامض الجاف وكسب القطن ودوار الشمس والقرطم ودبس الشمندر وقصب السكر مع امكانية منح الاعانة المالية المخصصة لشراء ونقل المنتجات من جميع مناطق المملكة ، كما وضع القرار ضوابط لتحديد السلالات من مختلف انواع الابقار والخيل والماعز والابل .
- قرار مشترك لوزراء الفلاحة والاصلاح الزراعي والمالية والداخلية تحت رقم ١٥٣٧/٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/٤ بتحديد اجراءات صرف اعانة الدولة لتكثيف الانتاج الحيواني .
- قرار مشترك لوزراء الفلاحة والاصلاح الزراعي والداخلية والاعلام والمالية تحت رقم ١٥٤١/٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/٨ بتغيير القرار المشترك رقم ٣٥٤/٦٩ بتحديد اجراءات صرف اعانة الدولة لاحداث البساتين فحدد مبلغ الاعانة لشراء الغراس بنسبة ١٠٠ ٪ من السعر الذى يبيع به اصحاب المشاتل المعتمدون من الدولة غراس الزيتون والنخيل والفستق والجوز واللوز .
- قرار مشترك لوزراء الفلاحة والاصلاح الزراعي والداخلية والمالية تحت رقم ٧٣/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٥ ادرج فيه جدولا يعين الاعانة المالية لشراء المعدات الفلاحية المنصوص عليها في المرسوم رقم ٢/٦٩/٣١٣ وتتراوح نسبة الاعانة للافراد والجماعات بين ١٠ ٪ و٥٠ ٪ لمختلف انواع المعدات والآلات .
- قرار مشترك لوزراء الفلاحة والاصلاح الزراعي ، والداخلية والاعلام والمالية رقم ١٥٤١/٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/٨ يقضي بان يحدد مبلغ الاعانة المخصصة لشراء الغرائس المنصوص عليها في المرسوم رقم ٢/٦٩/٣١٥ بنسبة ١٠٠ ٪ من السعر الذي يبيع به اصحاب المشاتل المعتمدون من الدولة غراس الزيتون والنخيل والفستق والجوز واللوز .
- القرار رقم ٩٠٩/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠ بالغاء قرار مدير الفلاحة والتجارة والغابات الصادر في ١٩٥١/١٢/٢٩ في شأن تنميط الالبان .
- القرار رقم ١٠٤٠/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٩ بتحديد تاريخ افتتاح وانتهاء الصيد البري والنظام الخاص المتعلق به خلال موسم ٨٩/٨٨ وذلك بالنسبة لكل نوع من الانواع المسموح باصطيادها .
- القرار رقم ٨٣٧/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٤ بالاستمرار في العمل بنظم تسويق محصول القمح اللين (فيما يخص محاصيل موسم ١٩٨٨) (أى ١٩٨٨ ــ ١٩٨٩) المحدد بالقرار رقم ٩٠/٨٣ المؤرخ ١٩٨٢/٧/١ ، و يسند القرار الى مدير المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني تنفيذ هذا القرار ، كما اصدر الوزير قراره رقم ١١٥٠/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٨ بتغيير الفصول رقم ٢ و٧ و٨ و٩ من قراره رقم ٩٠/٨٣ المشار اليه اعلاه وبموجب هذا القرار يطبق السعر الاساسي على محصول موسم ١٩٨٨ من القمح اللين الجديد السليم الصالح للبيع الذي يزيد محتوى الهيكتولتر

اللين لمحصول موسم ٨٨ غير صالحة للبيع .
هذا وقد اعتبر القرار القمح اللين من محصول المواسم السابقة والقمح اللين المستورد في حكم القمح اللين من محصول موسم ١٩٨٨ .

- قرار مشترك لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية ووزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم ٨٢٥/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٤ بتحديد سعر المتر المكعب من المياه في بعض دوائر الري .
- القرار رقم ٩٦٧/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٨ للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشئون الاقتصادية ، فيما يخص التسعيرة ، بتحديد الاسعار التى تباع بها للجمهور الكتب المدرسية وهوامش تسويق الكتب واللوازم المدرسية .
- القرار رقم ١١٤٨/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٨ بتحديد الاسعار القصوى لبيع منتجات مطاحن القمح الصناعية .
- القرار رقم ١١٤٩/٨٨ في شان حرية تحديد الاسعار التى تباع بها نفايات دقيق القمح اللين والقمح الصلب و يسمح القرار للمطاحن الصناعية بان تحدد الاسعار التى تباع بها تلك النفايات بالطريقة التي تراها مناسبة .
- القرار رقم ١١١٦/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٥ بتحديد الاسعار التى يشتري بها من المنتجين وتباع بها للمستعملين البذور المعتمدة للقمح الصلب اللين والشعير.
- كما صدر المرسوم رقم ٢/٨٧/١٦٢ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٤ بضرب اجل جديد مدته ثلاثة أشهر من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية (١٩٨٨/٤/٢٠) للادلاء بالوثائق والاوراق المثبتة المنصوص عليها في المرسوم رقم ٢/٣/٥٧٤ والمتعلقة بتطبيق الفقرة (٢) من الفصل (٧) من الظهير الشريف رقم ١/٧٣/٢١٣ المعتبر بمثابة قانون والذى نقلت بموجبه الى الدولة ملكية العقارات الفلاحية او القابلة للفلاحة التى يملكها اشخاص طبيعيون أجانب او اشخاص معنو يون .
- كذلك صدر قرار وزير المالية رقم ١١٧٣/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٩ بتحديد الاسعار التى تباع بها للجمهور انواع التبغ الخام او المصنوع وذلك على النحو المبين في القائمة المرفقة بقرار الوزير .
- وفيما يتعلق بالصناعة فقد تناولتها السلطات المغربية بالعديد من النصوص التى يمكن تلخيص اهم احكامها فيما يلي :
- اصدر وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٨ القرار رقم ١١٤٦/٨٨ متضمنا شروط صنع المنتجات ، والمنتجات الثانوية لمطاحن القمح الصناعية ، وتوضيبها و بيعها واستخدامها و يقضي هذا القرار بان يحدد المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني كميات القمح اللين الواجب تخصيصها لتموين مطاحن القمح الصناعية ،وحدد المخزون الاحتياطي من القمح والدقيق الذى يجب ان يتوفر لدى المطاحن .

ما بالنسبة للمخابز فقد خول القرار المكتب بتحديد شروط استخدام وحيازة انواع الدقيق غير

احتياطي من الدقيق .

اصدر وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي القرار رقم ١١٤٧/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٨ بتحديد المميزات التى يجب ان تتوفر في انواع دقيق القمح اللين والقمح الصلب التي تصنعها وتبيعها مطاحن القمح الصناعية .

وفيما يتعلق بتنظيم الاستثمار صدرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٤ عدة تشريعات في هذا الخصوص بيانها كالآتي :

- القانون رقم ١/٨٨ و يتعلق هذا القانون بتشجيع المؤسسات الصناعية والحرفية المصدرة ،و يقضي بان تتمتع المؤسسات الجديدة المشار اليها في الفصل الاول منه ـ وفيما يخص رقم المعاملات المتعلق بصادراتها ـ بالاعفاءات من الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات تبدأ من السنة المالية التى قامت خلالها باول عملية تصدير، كما تتمتع بتخفيض ٥٠ ٪ من مبلغ الضريبتين المذكورتن اعلاه خلال المدة التالية للخمس سنوات المنوه عنها .
- القانون رقم ٢/٨٨ بشأن تدابير تشجيع الاستثمارات الحرفية وبمقتضاه تتمتع المعامل الجديدة بالاعفاء من الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات خلال سنوات استغلالها الخمس الاولى ، وتتمتع كذلك بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من هاتين الضريبتين خلال الخمس سنوات التالية ، و يشترط للتمتع بهذه المزايا ان تقوم المعامل ابتداء من السنة الاولى للاعفاء باستهلاكات عادية وفق ما يجري به العمل في ميدان الضرائب .
- المرسوم رقم ٢/٨٨/٤٨٤ بتاريخ ١٦ اغسطس ١٩٨٨ بتغيير المرسوم رقم ٢/٨٥/٥٤٣ بتطبيق القانون المتعلق بالاستثمارات البحرية ، و يقضي هذا المرسوم بان يتم صرف المكافات المشار اليها في الفصول ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ٢١/٨٢ ، بناء على قرار يصدره الوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح من لجنة خاصة تتبع رئيس الوزراء ، كما يجيز التعديل للوزير المكلف بالصيد البحري والملاحة التجارية تمديد الاجل المحدد في الفقرة الثانية من الفصل (٤) من القانون رقم ٢١/٨٢ ، والسماح باتمام التنازل للغير عن السفينة قبل انتهاء المدة المحددة في الفصل رقم (٧) من القانون المشار اليه اعلاه .
- قانون رقم ٣/٨٨ بشأن بعض التدابير لتشجيع المؤسسات الصناعية او الحرفية المصدرة ، و يقضي هذا القانون بان تتمتع المؤسسات التجارية الجديدة التي تقوم بتصدير منتجات المؤسسات الصناعية والحرفية المحاطة بالقانون ، والتي تكون او تتجاوز قيمة صادراتها السنوية مليوني درهم ، تلقائيا بالاعفاء من ضريبة الارباح المهنية او الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات تبدأ من السنة الاولى التي تحقق فيها رقم المعاملات المذكور اعلاه ، وعلاوة على ذلك فانها تتمتع بتخفيض قدرة ٥٠ ٪ من مبلغ الضريبتين خلال السنوات الخمس التالية للمدة المذكورة ، ولا تتمتع بالاعفاء او التخفيض الا عن السنة او السنوات التى يبلغ او يتجاوز فيها رقم المعاملات المتعلقة بصادرات المؤسسات المذكورة مليونى درهم ، اما المؤسسات التجارية التى

الاعفاء الى انتهاء المدة المذكورة ، وبعد انتهائها تتمتع بتخفيض الضريبتين ، غير انه يشترط للتمتع بالاعفاء او التخفيض ان يبلغ او يتجاوز رقم المعاملات السنوية المتعلق بالصادرات مبلغ مليوني درهم .

- القانون رقم ٤/٨٨ الخاص بالاستثمارات الصناعية ، ويقضي بان تتمتع المؤسسات الصناعية او ذات الطابع الصناعي المحدثة او التى تقوم بتوسيع نشاطها في اطار برنامج الاستثمار في المنطقة الرابعة ، بلاعفاء من الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات تالية لانشائها او توسيع نشاطها وبعد انقضاء هذه المدة فانها تتمتع باحدى الميزتين التاليتين : اما بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من مبلغ الضريبة خلال السنوات الخمس التالية ، واما بتطبيق استهلاكات سريعة في حدود ضعف السعر المقبول حسب الاعراف الجبائية .

اما بالنسبة للاستثمار في المنطقة الثالثة فانه يتمتع باحدى الميزتين التاليتين : بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من مبلغ الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات خلال سنوات استغلالها الخمس الاولى او التالية لتوسيع نشاطها ، او بتطبيق استهلاكات سريعة في حدود ضعف السعر المقبول حسب الاعراف الجبائية ، اما مؤسسات الخدمة الجديدة المرتبطة بالصناعة اينما وجدت فانها تتمتع بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من مبلغ الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات الى غاية ١٩٩٢/١٢/٣١ . وفيما يتعلق بالمؤسسات الصناعية او ذات الطابع الصناعي ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة التي كانت تتمتع قبل ١٩٨٨/٥/٤ بالاعفاء من كل او بعض الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات فانها تظل تتمتع بالاعفاء الى انتهاء المدة المقررة كما تتمتع بنفس الاعفاء الكلي او الجزئي خلال المدة المذكورة المؤسسات الصناعية او ذات الطابع الصناعي التي تم التوقيع على الاتفاقية المبرمة معها او التأشير على برنامج استثمارها قبل التاريخ المذكور اعلاه .

والقانون رقم ٥/٨٨ بشأن تشجيع الاستثمارات السياحية وبمقتضاه اصبحت المؤسسات السياحية تتمتع خلال سنوات استغلالها الخمس الاولى بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من مبلغ الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات ، كما تعفى المؤسسات السياحية المقامة في اقاليم ورزازات ، الحسيمة ، طان طان ، وكون ، من الضريبة على الارباح او الضريبة على الشركات خلال سنوات استغلالها الخمس الاولى المتتابعة او بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من الضريبتين المذكورتين اعلاه خلال السنوات الخمس التالية لذلك . ومن جهة اخرى تتمتع المؤسسات السياحية المذكورة اعلاه فيما يخص معاملاتها المتعلقة بالتصدير بما يلي :

الاعفاء من الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات خلال خمس سنوات تبدأ من السنة التى تحقق اثناءها اول عملية مع الخارج وتخفيض ٥٠ ٪ من مبلغ الضريبتين المذكورتين لمدة خمس سنوات تالية .

اما بالنسبة للمؤسسات السياحية التي كانت تتمتع قبل تاريخ ١٩٨٨/٥/٤ بالاعفاء من كل او بعض الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات ، فانها تظل تتمتع بهذا الاعفاء

الاتفاقية المبرمة معها او التي تم التاشير على برنامج استثمارها قبل التاريخ المذكور اعلاه وتتمتع فيما يخص رقم معاملاتها المتعلقة بالتصدير بالاعفاء من الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات خلال مدة خمس سنوات تبدأ من ١٩٨٨/٥/٤ و بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من مبلغ الضريبتين المذكورتين اعلاه خلال الخمس سنوات التالية لذلك .

ـ القانون رقم ٦/٨٨ بشأن الاستثمارات البحرية و يقضي بان تتمتع المؤسسات الجديدة التي تسري عليها أحكامه باحدى الميزتين التاليتين : تخفيض ٥٠ ٪ من مبلغ الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات خلال السنوات الخمس الاولى للاستغلال او ان تطبق عليها استهلاكات سريعة في حدود ضعف السعر المقبول حسب الاعراف الجبائية .

اما مؤسسات تجهيز سفن الصيد الساحلي فتتمتع بالاعفاء من كل مبلغ الضريبة على الارباح المهنية على الشركات خلال سنوات استغلالها الخمس الاولى ، و بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من مبلغ الضريبتين المذكورتين خلال السنوات الخمس التالية .

كما يقضي هذا القانون بان تتمتع المؤسسات التي يسري عليها أحكامه القائمة منها او الجديدة تلقائيا ، فيما يتعلق برقم معاملاتها مع الخارج بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل ، وتتمتع بالاعفاء من كل الضرائب على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات خلال مدة خمس سنوات تبدأ من السنة التي تجري خلالها اول عملية مع الخارج ، كما تتمتع بتخفيض ٥٠ ٪ من الضريبتين المذكورتين اعلاه خلال السنوات الخمس التالية .

ـ القانون رقم ٧/٨٨ بتبني بعض التدابير لتشجيع الاستثمارات العقارية و يقرر هذا القانون المزايا التالية للمجزئين والمستثمرين العقاريين :

١ ـ الاعفاء من الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات المفروضة على الارباح الناتجة عن انجاز المساكن الاقتصادية وكل مشروع للتجزئة او البناء داخل الجماعات والمناطق بالمراكز باستثناء البلديات المكونة للمجموعة الحضرية لكل من الرباط والدار البيضاء و بلديات فاس ومكناس ومراكش واغادير ووجدة ، وذلك خلال السنوات الخمس الاولى التالية للسنة التي تم خلالها تسليم رخصة التجزئة او البناء .

٢ ـ الاعفاء من الضريبة المهنية (البتانتا) خلال سنوات النشاط الخمسة عشرة الاولى .

٣ ـ تخفيض ٥٠ ٪ من مبلغ الضريبتين المذكورتين اعلاه المفروضتين على الارباح الناتجة عن انجاز كل مشروع للتجزئة او البناء داخل البلديات المشار اليها في البند رقم (١) اعلاه وذلك خلال السنوات الخمس التالية للسنة التي تم خلالها تسليم رخصة التجزئة والبناء .

ـ القانون رقم ٨/٨٨ بشأن اتخاذ بعض التدابير لتشجيع الاستثمارات المنجمية و يقضي هذا القانون بتحويل المؤسسة المخاطبة باحكامه والتي تزاول تقييم المواد المنجمية بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من مبلغ الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات خلال سنوات نشاطها الخمس الاولى ، بشرط ان تنشأ خارج عمالات الدار البيضاء ـ آنفا ، الغدار ـ درب السلطان ـ عين السبع ـ الحي المحمدي ـ ابن مسيك ـ سيدي عثمان ، عين الشق ـ الحي الحسيني ،

واذا قامت هذه المؤسسات خلال المدة المذكورة اعلاه بتوسيع نشاطها في نطاق برنامج الاستثمار فان ارباح هذا التوسيع تتمتع خلال هذه المدة بتخفيض الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات ، كما تتمتع المؤسسات الجديدة التي تقوم باستغلال وتقييم المواد المنجمية في نطاق برنامج استثمار متكامل بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من مبلغ الضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات خلال سنوات استغلالها الخمس الاولى المتتابعة ، ولا تعفى المؤسسات المذكورة اعلاه من الالتزامات المقررة في النصوص المتعلقة بالضريبة على الارباح المهنية او الضريبة على الشركات .

وبتاريخ ١٩٨٨/٣/١ صدر تعميم عن مكتب الصرف تحت رقم ١/٥٠٤ يقضي بان للمستثمر الاجنبي ان يمول بالعملة الصعبة او بالدرهم الذى يحصل عليه من ارباح داخلية ، أي مشروع استثماري دون الحصول على اي اذن من مكتب الصرف ، و يسري هذا الحكم على اية عملة استثمارية كالمساهمة في رأسمال الشركات الجديدة او الاكتتاب في زيادة رأس مال شركات قائمة او كسب ملكية عقارية ، كما يسمح التعميم بتحويل ارباح الاجانب غير المقيمين دون اذن من المكتب ودون اي قيد عن طريق البنوك المسجلة في المغرب .

ـ ١وفي اطار المعالجة الضريبية فقد اصدر وزير المالية القرار رقم ٣١٣/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٨ وحدد بموجبه خلال سنة ١٩٨٨ ، معاملات اعادة التقييم المعتمدة لحساب الضريبة على الارباح العقارية المنصوص عليها في المرسوم رقم ٢/٧٩/٧٤٢ الصادر بتاريخ ١١ من صفر ١٤٠٠هـ الموافق ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ .

كما اصدر وزير المالية القرار رقم ٦٠٠/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٧ و يقضي هذا القرار بوقف استيفاء الرسوم والضرائب المفروضة على استيراد الاوراق البنكية (ب ٤٩/٠٧) والنقود (أ ٢ ـ ٧٢/٠١/١ وبـ ٢ ـ ٧٢/٠١ وجـ ٢ ـ ٧٢/٠١) . وتسري احكام هذا القرار اعتباراً من تاريخ ١٩٨٨/٥/١١ .

وبتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤ اصدر وزير المالية القرار رقم ٢٩٧/٨٨ في شأن الوثائق الواجب على الشركات الادلاء بها الى الادارة تأييدا للاقرار بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة وذلك وفق النماذج الملحقة بالقرار، على ان يعمل بما تقدم فيما يخص الاقرارات المتعلقة بحصيلة السنوات المحاسبية المختتمة ، بعد تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية (اى بعد تاريخ ١٩٨٨/٧/٦) .

ـ وفيما يتعلق بالعمل والتامينات الاجتماعية فقد صدر المرسوم رقم ٢/٨٨/٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/٩ بتتميم المرسوم رقم ٢/٦٢/١٠١ المحددة بموجبه قائمة الاعياد المعتمدة ايام العطلات الرسمية التي تؤدى عنها الاجور في المؤسسات التجارية والصناعية والمهن الحرة والمستغلات الفلاحة والغابوية وقد اعتبرت ايام عطلة بهذا المعني ايام ١١ يناير، ٣ مارس ، أو ٢٣ مايو، ٩ يوليو و ١٤ اغسطس ، ١٨,٦ نوفمبر وعيد الفطر وعيد الاضحى وغرة محرم وعيد المولد النبوي الشريف من كل عام .

وصدر المرسوم رقم ٢/٨٨/١٤٤ بتغيير القرار الصادر في ١٩٤٩/٧/١٦ بتحديد قيمة الوهبات

و يقضي المرسوم بان تغيير قيمة التغذية التي تمنح للمستخدمين بالفنادق والمقاهي والمطاعم حسب الجدول الملحق بالمرسوم .

كما اصدر وزير التشغيل المقرر رقم ٩٢/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٢ بتحديد مبلغ العلاوة المضافة الى الايرادات المستحقة للمصابين في حوادث العمل بعجز كلي يضطرهم الى الاستعانة بشخص آخر للقيام باعمال الحياة العادية وذلك بنسبة ٤٠ ٪ من الايراد الذي يتمتع به المصاب ، على الا يقل مبلغ العلاوة عن ١٠,٧٨٣ درهما . مع العلم بان لهذا القرار أثر رجعي يعود الى ١٩٨٨/١/١ .

واصدر الوزير كذلك المقرر رقم ٩٣/٨٨ في نفس التاريخ باحتساب الايرادات المستحقة للمصابين في حوادث العمل بعجز يساوي مالا يقل عن ١٠ ٪ او المستحقين عن المصابين بحوادث عمل قاتلة باعتبار اجرة سنوية تعادل مبلغ ١٠,٧٨٣ درهما على الاقل مهما كانت سن المصاب او جنسيته او مهنته وسواء كان ذكرا أم انثى بغض النظر عما هو وارد في عقود التأمين ، كما يجب ان يراعى في الحساب مجموع الاجرة السنوية المتخذة اساسا لحساب الايرادات المستحقة للمصابين في حوادث العمل او المستحقين عنهم الى غاية ٤٢,٧٩٦ درهما ما لم ينص على ما هو افضل للمعنيين بالامر وفيما زاد عن ذلك الى غاية ١٧١,١٨٢ درهما لا تعتبر في حساب الايراد سوى بثلث الاجرة وفيما زاد عن ١٨٢ و ١٧١ درهما لا يعتبر الا بثمن الاجرة . و يعمل بهذا القرار المقرر اعتبار من بداية ١٩٨٨ .

— وفيما يتعلق بتنظيم مسائل العمل والتامينات الاجتماعية فقد اصدر وزير التشغيل القرار رقم ٣٠٥/٨٨ بتحديد الرسوم الواجب تحصيلها من اول يناير الى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ لتمويل الصناديق المحدثة بموجب التشريع المتعلق باصابات العمل .

وبتاريخ ١٩٨٨/٥/٢ صدر المرسوم رقم ٢/٨٧/٣٨ بتغيير الظهير الشريف رقم ١/٧٢/١٨٤ المؤرخ ٧٢/٧/٢٧ المعتبر بمثابة قانون يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي ، و يقضي هذا المرسوم بنقل الاختصاصات المسندة لوزير الشغل بموجب الفصول ١ ، ٦ ، ١٠ ، ١٢ ، و ٢٩ و ٣٠ من الظهير المذكور اعلاه الى وزير الصحة العمومية الذي يكون له ان يقترح مع وزير الشغل ووزير المالية حق اقتراح التدابير المنصوص عليها في الفصول ٣ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٤٠ ، و٤٤ و٦٨ من الظهير المشار اليه . واخيرا تعرض المرسوم لمسألة تعيين اعضاء مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتشكيل اللجان الخاصة به .

٢.١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية

١.٢.١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات للتعاون مع عدد من الدول العربية في مجالات مختلفة وفيما يلي بيان بتلك الاتفاقيات :

المقبل، كما تم الاتفاق على ابرام صفقة متكافئة بقيمة ٥٢ مليون دولار مناصفة بين البلدين. وتضمن الاتفاق قوائم سلع جديدة سيتم تبادلها وانشاء شركة مشتركة قابضة للاستثمار وذلك للمساهمة في مشاريع تقام في البلدين.

- وقعت المملكة المغربية والمملكة الاردنية الهاشمية بروتوكولا لتنظيم التبادل التجاري بينهما وتحديد حجمه خلال العام بثلاثين مليون دولار مناصفة، وحدد البروتوكول السلع التي يشملها التبادل بتلك التي تحمل شهادة منشأ وطني وتتجاوز نسبة القيمة المضافة المحلية فيها ٤٠ في المائة.

كما نص البروتوكول على اعفاء السلع المتبادلة من الرسوم الجمركية وايضا اقامة معرض خلال العام في كلا البلدين للتعريف بالسلع الوطنية والسماح بالبيع المباشر خلاله في حدود ثلاثة ملايين دولار لكل جانب.

- وقعت المملكة المغربية ودولة الامارات العربية المتحدة اتفاقية للتعاون الزراعي بين البلدين. تنص الاتفاقية على انشاء لجنة زراعية مشتركة لمراقبة المشاريع التي تقام في اطار التعاون بين البلدين ومراقبة برامج التعاون التي ستنفذ مستقبلا. كما تم الاتفاق على قيام المملكة المغربية بتزويد دولة الامارات العربية المتحدة بالمساعدات الفنية والادارية في مجال الزراعة.
- تم الاتفاق بين اتحاد غرف التجارة والصناعة المغربية وغرفة تجارة وصناعة دبي على تكثيف الاتصالات وتبادل الزيارات بين رجال الاعمال في المملكة المغربية ودولة الامارات العربية المتحدة لزيادة حجم التبادل التجاري وتشجيع اقامة المشاريع الصناعية والتجارية المشتركة. كما تم الاتفاق على انشاء شركة تسويق مختلطة تتولى تسويق المنتجات المغربية ومنتجات الامارات داخل اسواق البلدين وخارجها، وسيكون للقطاع الخاص الحصة الكبرى في رأس مالها وكذلك الدور الاكبر في ادارتها.
- تنفيذا للاتفاق الموقع بين بنك المغرب والبنك المركزي الموريتاني عام ١٩٧٩، اصبح بامكان المصدرين والمستوردين في كل من المملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الموريتانية التعامل بخصوص الصفقات التي يبرمونها فيما بينهم بحسابات مفتوحة بعملة البلدين (الدرهم المغربي والاوقية الموريتانية).
- وقع بنك (وفا) المغربي اتفاقيتين لانشاء شركتي متاجرة مع (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) الجزائري ومع (القرض الشعبي الجزائري). سيكون مقر الشركة الاولى الدار البيضاء برأس مال مدفوع بالكامل قدره ١,٢ مليون درهم مغربي، وغرضها تنمية المبادلات التجارية بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وتنمية الروابط التجارية بين القطاع الخاص من البلدين، اما الشركة الثانية فقد تقرر ان يكون رأس مالها الأولي بقيمة ٥٠٠ ألف دولار وستتخصص في مجال المنتوجات الزراعية والمواد الغذائية وستعمل على تنشيط التبادل المشترك لبلدان المنطقة.

٢.٢.١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

تم خلال العام ابرام الاتفاقيات التالية مع دول وهيئات أجنبية :

- عقدت اللجنة المشتركة المغربية النمساوية اجتماعات في مدينة الرباط تم فيه الاتفاق على تعزيز التعاون الاقتصادي وتنمية المبادلات التجارية بين البلدين .
- تم الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية المانيا الاتحادية على تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في المجال الاقتصادي والتجاري .
- عقدت اللجنة الاقتصادية المغربية الايطالية المشتركة اجتماعا في روما خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر، تم فيه الاتفاق على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال الملاحة والصيد البحري .
- وقعت المملكة المغربية والسوق الاوروبية المشتركة اتفاقية لتنظيم الصيد البحري بينهما ، وتستهدف الاتفاقية ملاءمة الاوضاع على الساحة الاوروبية بعد انضمام اسبانيا والبرتغال للسوق ، وانعكاسات ذلك على مبادلات المملكة المغربية مع دول السوق في مجال الصيد البحري .
- تم الاتفاق بين مجموعة من الشركات اليابانية والهيئة الوطنية المغربية للفوسفات على التعاون لتنفيذ مشروع صناعي لانتاج الحوامض والاسمدة الكيماوية . تقدر تكلفة المشروع بحوالي ١,٢ مليون دولار ومن المتوقع ان ينتج سنويا حوالي ٤,٥ ملايين طن من الاسمدة الكيماوية .
- تم الاتفاق بين المملكة المغربية ومملكة هولندا على تطوير تعاونهما الفني في مجال صناعة وانتاج الالبان .
- اتفقت الحكومة المغربية مع شركة (جابان ناشونال اويل كوربوريش) اليابانية على اجراء دراسات تحليلية جيولوجية وجيوفيزيائية في مياه الاقليمية للملكة المغربية في المحيط الاطلسي . مدة الاتفاقية سنتان وتنص على القيام بأبحاث لتحديد الموارد النفطية هذه المنطقة .
- تم الاتفاق بين المكتب المغربي للابحاث النفطية والمؤسسة النفطية الكندية للتعاون الدولي ، بأن تقوم هذه الاخيرة بعمليات حفر في اعماق البحر بسواحل مدينة أغادير — تقدر ميزانية هذا المشروع بحوالي ٩٠ مليون درهم يتم تسديدها من طرف الحكومتين المغربية والكندية ، كما سيحظى المشروع بمساهمة اضافية من البنك الدولي للانشاء والتعمير.

٣.١٨ وقائع وأحداث :

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث الهامة في مختلف المجالات ، على النحو التالي :

في مجال التخطيط والتنمية :

- اعلن وزير المالية المغربي ان المرحلة الاخيرة من برنامج اصلاح النظام الخاص برواتب موظفي الدولة المدنيين ستنفذ خلال ١٩٨٩ ، وستكلف الميزانية العامة للدولة على مدي عامين مبلغ مليار وخمسمائة مليون درهم . كما اشار في كلمته امام مجلس النواب اثناء تقديمه لمشروع الميزانية للعام

نسب الربط الضريبي مع مواصلة سياسة التقشف للهبوط بمعدل التضخم وذلك على الرغم من ان معدل النمو الاقتصادي قد يتجاوز في تقديره لهذا العام نسبة ٦ في المائة .

ـ انجزت في المملكة المغربية اول دراسة عن الاحتياجات من مختلف الكوادر الفنية حتى عام ٢٠٠٠ ـ وأشارت الدراسة الى ان عدد الخريجين من الكفاءات التقنية العليا بلغ هذا العام حوالى ٢٠٠٠ ، منهم ٨٨٥ مهندسا و ١٠٢٨ كادرا من مختلف المستويات العليا .

ـ أعلن العاهل المغربي في خطابه امام البرلمان في دورته العادية خلال شهر نيسان /ابريل ، ان الدولة ستتخلى عن بعض المؤسسات العامة وتحويلها للقطاع الخاص . وقد طلب العاهل المغربي من البرلمان حصر قائمة بهذه المؤسسات ، اضافة الى اتخاذ الاجراءات لتقييم تلك التي سيتم بيعها وتحديد ثمنها . وفي انتظار انتهاء المباحثات التشريعية طلب العاهل من البرلمان حظر توسيع القطاع العام بانشاء مؤسسات عامة جديدة او السماح لمؤسسات عامة قائمة باحداث فروع تابعة لها او توسعتها .

كما أوضح ان فكرة تحويل الشركات العامة الى القطاع الخاص يرمي الى هدفين أساسيين هما : تعزيز اللامركزية واتاحة الفرصة للاقتصاد المغربي للانفتاح اكثر على الخارج ـ وتجدر الاشارة الى ان عدد الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة ١٠٠ ٪ تبلغ حوالي ٧٠٠ شركة وان عدد الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ و٩٠ ٪ يبلغ حوالي ٣٧٠ شركة .

وفي مجال الاداء الاقتصادى واهم التطورات القطاعية :

ـ شهد الاقتصاد المغربي تحسنا ملحوظا خلال العام بفضل تضافر عدة عوامل من اهمها تحسن اسعار الاسواق الخارجية لمنتجات الفوسفات الذى تصدر منه المملكة كميات كبيرة ، وانخفاض الواردات من الحبوب نتيجة لزيادة الانتاج المحلي ، اضافة الى تنمية القطاع السياحي وزيادة تحويلات المغتربين المغاربة ـ وتقدر قيمة العائدات من العملة الصعبة عبر هذين المجالين لهذا العام بـ٧,٣ و١٣,٣ مليون درهم على التوالي .

وعلى صعيد التجارة الخارجية :

ـ حققت التجارة الخارجية المغربية نتائج طيبة خلال العام العام بفضل السياسة التقويمية التي اتبعتها المملكة المغربية منذ سنة ١٩٨٤ ، وقد بلغت المبادلات التجارية مع الخارج ٥٨,٧ مليار درهم مسجلة بذلك زيادة بنسبة ٣,٥ ٪ عن العام الماضي .

وقد رافق هذا التطور انخفاض بنسبة ٢,٥ ٪ في العجز التجاري .

من ناحية اخرى أشار وزير التجارة المغربي الى ان أهم مشكلة تعترض الصادرات المغربية هي ارتباطها القوي بالسوق الاوروبية المشتركة التي تستوعب اكثر من ٥٠ ٪ من اجمالي ما تصدره المملكة المغربية ، الأمر الذي يتعين معه تكثيف الجهود التسويقية لايجاد اسواق اخرى للسلع

الامريكية للتعريف بالمنتوجات المغربية ، وايضا تطوير المبادلات التجارية مع الدول الاخرى الاعضاء في اتفاقية (الجات) مثل الاتحاد السوفييتي الذي يصدر اليه المغرب المواد الفوسفاتية والحوامض والنسيج و يستورد منه المواد الكيماوية والبترول .

وفي مجال الاستثمار:

— بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية الخاصة في المملكة المغربية خلال العام ، ٨١٢ مليون درهم مثلت فيها الاستثمارات العربية نسبة ٣٨ ٪ من المجموع حيث بلغت قيمتها ٣٠٥,٨ مليون درهم . وقد شهدت الاستثمارات العربية الوافدة زيادة كبيرة هذا العام مقارنة بالسنوات الماضية ، وكان معظمهما نتيجة لزيادة رساميل الشركات المختلطة المغربية — الخليجية .
وتحتل الاستثمارات السعودية الخاصة المرتبة الاولى في قائمة الاستثمارات الاجنبية نحو ١٣٧,١ مليون درهم أي ما نسبته ٤٤,٨ ٪ من مجموع الاستثمارات العربية الخاصة .

— عقدت في العاصمة البريطانية ندوة نظمتها سفارة المملكة المغربية في لندن بالتعاون مع اتحاد الصناعات البريطانية ، بهدف تعريف البريطانيين بامكانيات الاستثمار في المملكة في قطاعات محددة مثل النسيج والجلود والصناعات الزراعية .

وفي مجال الزراعة :

— تتوقع مصادر وزارة الفلاحة في المملكة المغربية أن يكون المحصول الزراعي هذا العام قياساً حيث تشير هذه المصادر الى أن انتاج القمح الطري الذي بدأت المغرب خطة التوسع في زراعته قبل ثلاث سنوات سوف تحقق زيادة كبيرة تفوق ال ١٨ مليون قنطار التي انتجت في الموسم قبل الماضي .

— عقدت في مدينة الرباط ندوة حول (اعداد الاحواض المائية) تحت اشراف وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزارة التجهيز والتكوين المهني وتكوين الأطر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية . وجاء في الندوة أن انجراف التربة يهدد ١٤٥ مليون هكتار من الاراضي الزراعية الجيدة نتيجة للاستغلال المفرط للغطاء النباتي والحرث غير المنظم لاراضي الغابات ، كما تم خلال الندوة استعراض التقنيات والمناهج الجديدة حول سبل اعداد الاحواض المائية وصيانة التجهيزات الهيدروفلاحية .

— وافقت الحكومة الاسبانية على السماح للصادرات الزراعية المغربية بعبور الاراضي الاسبانية الى باقي دول السوق الاوربية المشتركة ولكنها وضعت حدودا للكميات التي يجوز عبورها .

— أجرى فريق من المختصين في علم الوراثة في احدى الشركات الزراعية المغربية بالتعاون مع المعهد المغربي للبحوث الزراعية تجربة ناجحة لزراعة فصلية جديدة من الحبوب بامكانها أن تساعد البلدان النامية على تدارك نقص الحبوب الذى تشكو منه بفضل مردودها الذي يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ قنطارا في الهكتار .وقد امكن الحصول على هذه الحبوب التي تشبه الشعر، وأطلق

وفي مجال الصناعة :

ـ اعلن وزير الصناعة التقليدية أن عائدات قطاع الصناعة التقليدية بلغت ٢٥ مليون درهم وهيأت فرص عمل لحوالي ٨٥٠ ألف صانع .

ـ يعتبر قطاع النسيج بفروعه من أهم القطاعات الاقتصادية في المملكة المغربية ، وجاء في احصائية نشرت في المغرب أن هذا القطاع يوفر فرص عمل لحوالي ١٠٠ ألف عامل ، ويحقق انتاجا سنويا يقدر بـ ٨٣٠٠ مليون درهم ـ وقد نظمت مجموعة من الشركات العاملة في هذا القطاع ندوة تدريبية عقدت في الدار البيضاء نوقشت فيها عدة مواضيع أهمها معطيات السوق وضغوطها وأخطارها والاستراتيجيات المتاحة لتسويق السلع ، وقد شارك في الندوة عدة صناعيين في هذا القطاع .

وفي قطاع الطاقة :

ـ جرت مشاورات بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للوصول الى اتفاق لابرام عقد لمد انابيب الغاز الجزائري عبر المغرب الى اوروبا الغربية ، ومن المتوقع ان مثل هذا الاتفاق سيعود على البلدين بفوائد كبيرة حيث ستتمكن المملكة المغربية من الحصول على كميات من النفط والغاز الجزائريين مقابل سماحها بمرور خط الانابيب عبر اراضيها .

ـ دشن العاهل المغربي في مدينة المحمدية (٥٠ كيلو مترا جنوب الرباط) اكبر ميناء نفطي في المملكة المغربية ، يبلغ طول حاجزه ٢٠٠٨ مترا وعرضه ١٥٠مترا و يصل عمقه الى ٢٦ مترا ، ويمكن لهذا الميناء تفريغ شحنة ناقلة نفط تحمل مائة الف طن في اقل من ٢٤ ساعه ، وكذلك استقبال ناقلات النفط التي تصل حمولتها الى ١٥٠ ألف طن . ومن المنتظر أن يوفر هذا الميناء للمغرب مبلغ ٢٠ مليون دولار سنويا .

وفي مجال السياحة :

ـ شهد قطاع السياحة في المملكة المغربية خلال العام نموا كبيرا حيث تشير الاحصائيات الى أن عدد السياح الذين وفدوا الى المغرب بلغ حوالي مليوني سائح وأن قيمة المداخيل التي درها هذا القطاع بلغت حوالي ثمانية مليارات درهم أي بنسبة زيادة قدرها ١٦ في المائة مقارنة بالعام الماضي وقد انفقت الحكومة المغربية في العام الماضي نحو ٩٠٠ مليون درهم لبناء فنادق جديدة وتطوير وسائل النقل للسياح ، والجدير بالذكر أن معظم السياح الذين يزورون البلاد يأتون من الدول الغربية وبخاصة فرنسا واسبانيا ، بينما بلغ عدد السياح العرب حوالى ٢٦٠٠٠ سائح وذلك بالنسبة للربع الأول من هذا العام .

وفي مجال النقل البحري :

ـ تم افتتاح خط بحري جديد يربط المملكة المغربية بجمهورية موريتانيا الاسلامية . وستقوم

والداخلة ونواديبو. ومن المتوقع ان يساهم هذا الخط الجديد في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية بين البلدين.

احداث أخرى :

— جرت اتصالات مغربية سعودية تناولت موضوع اعادة جدولة الديون السعودية المستحقة على المملكة المغربية خلال الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٨٨ ، والتى تبلغ حوالى ١,٥ مليار دولار امريكي — وتجدر الاشادة الى ان الطرفين قد اتفقا على اعادة جدولة هذه الديون مرتين في السابق : الاولى عبر اتفاقية ١٩٨٤/٥/١٨ والثانية عبر اتفاقية ١٩٨٦/٣/٩ . وقد غطت الاتفاقية الأولى ٣٠٧ مليون دولار مثلت ديون المغرب من الاصول والفوائد لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، اما الاتفاقية الثانية فقد غطت ديون المغرب لعام ١٩٨٥ والبالغة : ٢٤٨ مليون دولار.

احداث سياسية :

— قام الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة للمملكة المغربية خلال شهر شباط/فبراير، وقد تم الاتفاق على عقد لجنة التعاون المغربي المصري مرتين كل سنة (في الرباط والقاهرة) وذلك برئاسة رئيسي وزراء البلدين.

— تم اعادة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومن شأن هذا الاجراء دعم الروابط بين البلدين الشقيقين وتعزيز ترابط جميع اقطار منطقة المغرب العربي.

ض :

حصلت المملكة المغربية خلال العام على القروض التالية :

ت المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
مؤسسات التمويل العربية				
وق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٨/٤/٨	٨,٠٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع سد (أولوز)
ق النقد العربي	١٩٨٨	٧,٣٥٠ مليون	دينار عربي حسابي	تمويل ميزان المدفوعات
ق النقد العربي	١٩٨٨	١,٨٧٥ مليون	دينار عربي حسابي	تمويل ميزان المدفوعات
مؤسسات التمويل الاخرى				
ق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٨/١/٢٦	٦,٤٠٠ مليون	دولار أمريكي	مشروع مياه
الافريقي للتنمية	١٩٨٨/٣/١	٩٤,٠٠٠ مليون	وحدة حسابية	تمويل برنامج قطاع النقل
الافريقي للتنمية	١٩٨٨/٣/١	١١٧,٠٠٠ مليون	وحدة حسابية	تمويل برنامج تقويم القطاع الزراعي (مرحلة ٢)
الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١/٤	١١,٢٧٨ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٢/٢٣	٧,١٠١ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٥/٢٩	٨,٧٩٨ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٩/٥	٨,١٥٣ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١٠/١٢	٤,٨٠٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل مشروع سد الاولوز
الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١١/٩	١١,٦٦٣ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٨	٢٢٥,٠٠٠ مليون	دولار أمريكي	تمويل برنامج تقويم القطاع الزراعي
كة الكندية لتنمية الصادرات	١٩٨٨	٦,٥٠٠ مليون	دولار كندي	تمويل استيراد سيارات اسعاف
كة الكندية لتنمية الصادرات	١٩٨٨	٣,٥٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد سكك حديدية
KREDITANSTALT FUR WIEDER AUF BAU ة	١٩٨٨	٥,٤٠٠ مليون	مارك ألماني	تمويل استيراد سلع مختلفة

٤.١٨ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.١٨ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تولي الحكومة المغربية اهتماما خاصا لتنمية القطاع الخاص في الاقتصاد المغربي حيث خصصت له نسبة ٥٢ ٪ في اجمالي الاستثمارات المتوقعة في الخطة الخمسية ١٩٨٨ ــ ١٩٩٢ ، كما تقوم حاليا بالعمل في الترتيبات اللازمة لنقل ملكية اكثر من ١٠٠ مؤسسة حكومية تعمل في المجالات الزراعية والصناعية والنقل والسياحة .

وفيما يلي ملخص لأهم فرص الاستثمار المتاحة في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة .

القطاع الصناعي :

وتتوفر فيه فرص الاستثمار في المجالات التالية :

ــ صناعة الملابس والمواد الجلدية .
ــ اقامة مصانع لانتاج السكر .
ــ صناعة تجميع السيارات والآلات والمعدات اللازمة للسيارات .
ــ تعليب السمك والخضر والفاكهة .
ــ انتاج الحليب ومنتجاته .
ــ بناء محطات لتعبئة البترول .
ــ صنارة الورق ومنتجاته .
ــ صناعة المواد المطاطية .

القطاع الزراعي :

تتلخص أهم فرص الاستثمار فيه فيما يلي :

ــ تكثيف الانتاج الزراعي والانتاج الحيواني .
ــ مصبرات الخضر والفواكه .
ــ عصير الفواكه والخضر .

قطاع الصيد البحري :

ــ صيد وتعليب الاسماك .
ــ بناء احواض أصلاح وصيانة قوارب الصيد .

قطاع السياحة :

وتتمثل أهم فرص الاستثمار فيه في اقامة الفنادق وغيرها من المنشآت السياحية

٢.٤.١٨ المشاريع المعروضة للاستثمار:

الجدول التالي يبين المشاريع المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع مخازن التبريد	مكتب التنمية الصناعية	مختلف جهات المغرب	دراسة جدوى	١٠,٠٠٠ مليون درهم
مشروع صناعات الحلويات	مكتب التنمية الصناعية	قرب المراكز الكبرى للاستهلاك	دراسة جدوى	٦,٦٠٠ مليون درهم
مشروع وحدة عصرية لتربية النحل	مكتب التنمية الصناعية	منطقة الغرب	دراسة جدوى	٣,٠٠٠ مليون درهم
مشروع وحدة نموذجية لانتاج لحم الدجاج	مكتب التنمية الصناعية	مختلف جهات المغرب	دراسة جدوى	١,٠٠٠ مليون درهم
مشروع تربية الدجاج البيوض قصد انتاج البيض للاستهلاك	مكتب التنمية الصناعية	مختلف جهات المغرب	دراسة جدوى	١,٣٠٠ مليون درهم
مشروع مجزرة الدجاج	مكتب التنمية الصناعية	قرب المراكز الكبرى للاستهلاك	دراسة جدوى	٨,٧٠٠ مليون درهم
مشروع انتاج اللحوم	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	غير محدد
مشروع مستنبتات زراعية مغطاة	مكتب التنمية الصناعية	المناطق الساحلية	دراسة جدوى	غير محدد
وحدة لصناعة مركب التبن وتفل السكر	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد		٣,٢٥٠ مليون درهم
مشروع مصبرات الخضرالمعلبة (بدكاله)	مكتب التنمية الصناعية	سيدي اسماعيل /أو خميس الرفامرة	دراسة جدوى	٣٢,٠٠٠ مليون درهم
مشروع تجفيف الفواكه والخضر	مكتب التنمية الصناعية	مناطق مختلفة	تحت الدراسة	غير محدد
مشروع انتاج الثلج	مكتب التنمية الصناعية	موانىء الصيد المهمة	تحت الدراسة	غير محدد
مشروع استخراج وتصفية زيت الزيتون	مكتب االتنمية الصناعية	مناطق الزيتون المهمة	تحت الدراسة	غير محدد
مشروع وحدة صناعة لتربية الارانب	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	تحت الدراسة	غير محدد
مشروع المنتجات الطويلة من النحاس	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	١٠٠,٠٠٠ مليون درهم
مشروع لانتاج آلات لتغيير شكل المعدن	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٧,٠٠٠مليون درهم

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع وسائد مضادة للاحتكاك	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	١٢,٠٠٠ مليون درهم
مشروع صمامات للسيارات	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٢,٠٠٠ مليون درهم
مشروع انتاج محفنات للمحركات ذات الاحتراق الداخلي	مكتب التنمية الصناعية	عير محدد	دراسة اولية	١٢,٠٠٠ مليون درهم
مشروع مولد كهربائي للكهرباء	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مشروع ادوات البناء والنجارة	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مشروع نترات الامنيوم	مكتب التنمية الصناعية	القنيطرة	دراسة جدوى	٤٠,٠٠٠مليون درهم
مشروع انتاج اسفنج البولي اوريتان	مكتب التنمية الصناعية	الناضور ومراكش	دراسة اولية	٢,٠٠٠ مليون درهم
مشروع تصنيع اقمشة صوفية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٣,٠٢٤ مليون درهم
مشروع خياطة ملابس من الجلد	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٣,٠٣٩ مليون درهم
مشروع خياطة ملابس الاطفال	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١,٥٠٠ مليون درهم
مشروع خياطة ملابس جاهزة للرياضة	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٢,٧٠٠ مليون درهم
مشروع خياطة ملبوسات خفيفة (فساتين واقمشة)	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٢,٠٠٠ مليون درهم
مشروع صناعة نسيج وخياطة الملابس التحتية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٠,٦٤١ مليون درهم
مشروع صناعة الملابس التحتية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٨,٧٥٥ مليون درهم
مشروع خياطة ملبوسات من ثوب (دجين)	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٤,٩٤٣ مليون درهم
مشروع صناعة سراويل ومعاطف للكبار	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٥,٤٢٩ مليون درهم.

٥.١٨ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشاريع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال	جنسيات الشركاء	قيمة مساهماتهم (مليون درهم مغربي)
٣٣	صناعي ، زراعي عقاري ، مالي	١٩٨٨	غ . م	سعوديون	٢٤٩,٣٨٠,٠١٢
				الامارات العربية	٢٣,٢٤٣,٩٩٧
				عراقيون	٢٢,٨٥١,٨٣٧
				كويتيون	١٠,٠٥٠,٠٧٣
				اردنيون	٦,٠١٤,٨١٦
				ليبيون	٢,٠٣٧,٨٢٧
				سوريون	١,٨٠٥,٦٦٨
				لبنانيون	١,٢٤٠,٠٠٢
				يمنيون (ش)	٠,٨٤٦
				تونسيون	٦٢,٥٠٣,٠٠٠
				مصريون	١,٥٠٠,٠٠٠

(١٩)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الاسلامية الموريتانية
لعام ١٩٨٨

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الاسلامية الموريتانية لعام ١٩٨٨

واصلت الدولة جهودها المكثفة خلال العام لتصحيح المسار الاقتصادي واعادة التوازن والترابط والتكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وفي هذا الاطار سجلت نهاية العام الانتهاء من تنفيذ برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (١٩٨٥ ــ ١٩٨٨)، حيث تحققت نتائج هامة بالنسبة للتوازنات الاقتصادية والاستثمارات التنموية، وتم الاعلان عن قرب صدور خطة جديدة لتعزيز ودعم الاقتصاد الوطني خلال السنوات (١٩٨٩ ــ ١٩٩١). وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١.١٩ تشريعات واجراءات حكومية:

تناولت التشريعات والاجراءات الحكومية الصادرة خلال العام الجوانب التالية:

ــ فيما يتعلق بتحديد المياه الاقليمية، صدر الامر القانوني رقم (٨٨/١١٥) بتاريخ ١٩٨٨/٨/٣١ بشأن تعيين حدود المياه الاقليمية، والمنطقة المجاورة، والمناطق الاقتصادية الخالصة للجمهورية الاسلامية الموريتانية ووضع نظامها القانوني المنشور بالجريدة الرسمية عدد ٧١٦ ــ ٧١٧ بتاريخ ١٩٨٨/٨/٣١.

ــ وفي قطاع الصيد والثروة الحيوانية، صدر الامر القانوني رقم (٨٨/١٤٤) بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٣٠ بشأن تنظيم الصيد البحري، ويحدد القانون طرق واساليب استغلال الثروة السمكية في القطر، وينظم طرق استغلال الصيد التقليدي والصيد الصناعي، كما ينص على الشروط التي يلزم توفرها لاعتبار البواخر المستخدمة في الصيد بواخر موريتانية او بواخر اجنبية، كما ينص على انشاء مجلس استشاري للصيد البحري والمهام المنوطة به.

ــ وفي مجال الصناعة صدر المرسوم بقانون رقم (٨٨/٤٧) بتاريخ ١٩٨٨/٦/٥ بشأن تنظيم وزارة المعادن والصناعة، والهيئات والمؤسسات التابعة لها.

ــ وبالنسبة لقطاع التعدين والطاقة صدر الامران القانونيان بالرقمين (٨٨/١٥٠، ٨٨/١٥١) بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٣ بتعديل القانون رقم (٢٠٤/٧٧) الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٧/٣٠ المعدل بالقانون رقم (٨٠/٢٩٥) الصادر في ١٩٨٠/١١/٦ في شأن تنظيم التنقيب واستغلال الطاقة في القطر الموريتاني. ومن اهم ما ورد بالامرين القانونيين المذكورين السماح للشركات الاجنبية بالتنقيب عن المحروقات (الهيدروكربونية) واستغلالها، كما نصا على الاعفاءات والامتيازات المقررة لها.

ــ وفي مجال التجارة صدر الامر القانوني رقم (٨٨/١٣٧) بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٣ بتعديل احكام القانون (٨٨٠٠٤) الصادر بتاريخ ١٩٨٨/١/٣ المتعلق بتجارة الادوية البشرية.

٢.١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١.٢.١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات للتعاون مع دول المغرب العربي ، غطت بعض مجالات التعاون . وفيما يلي بيان بهذه الاتفاقيات :

- اتفاقية تجارية مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تهدف الى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين .
- اتفاقية تجارية مع المملكة المغربية تهدف الى تسهيل التبادل التجاري بين البلدين ، ويمكن بموجبها استخدام حسابات مفتوحة بالدرهم المغربي والاوقية الموريتانية عند اجراء الصفقات التجارية بين المستوردين والمصدرين من كلا البلدين .
- اتفاقية مع المملكة المغربية في مجال النقل البحري ، تنص على تسيير خط بحري يربط بين البلدين ، وستقوم من خلاله الباخرة (ايفران) المغربية برحلة كل عشرين يوما من ميناء الدار البيضاء الى نواكشوط عبر موانىء اكادير ــ الداخلة ــ نواذيبو . ومن المتوقع ان يساهم هذا الخط الجديد في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية بين البلدين .

٢.٢.١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

لم يتم خلال العام توقيع اتفاقيات مع دول غير عربية .

٣.١٩ وقائع وأحداث :

شهد العام مجموعة من التطورات والوقائع والاحداث نشير فيما يلي الى ابرزها :

الاداء الاقتصادي :

انتهت بنهاية العام آخر سنوات برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (١٩٨٥ ــ ١٩٨٨) الذي يرتكز على برامج لدعم وتشجيع الانتاج المحلي ، ودعم وتطوير البنية الاساسية والهيكلية للقطاعات الاقتصادي ووضع سياسات قطاعية ، وتحقيق الرقابة الصارمة للتوازنات الاقتصادية والتركيز على البرمجة والرقابة في تسيير القطاع العام ، واصلاح النظام المصرفي .

وقد سجل برنامج التقويم مجموعة من النتائج خلال مدة تنفيذه (١٩٨٥ ــ ١٩٨٨) نشير فيما يلي الى اهمها :

- تحقيق معدل حقيقي للنمو يبلغ ٤ ٪ سنويا خلال سنوات البرنامج وهي نفس النسبة التي كانت مستهدفة في البرنامج .
- تحقيق توازن في الميزانية العامة ، وتحقيق ادخار عمومي يقدر بـ ١,٨٤٥ مليار اوقية عند نهاية عام ١٩٨٨ .
- تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال انخفاض العجز في العمليات الجارية ، بما في ذلك التحويلات العمومية ، حيث انخفض من نسبة ٢٣ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٨٥

الى نسبة ١٧ ٪ في سنة ١٩٨٧ الى حوالي نسبة ١٤ ٪ في نهاية عام ١٩٨٨ .

ـ انخفض معدل التضخم من نسبة ١٤ ٪ عام ١٩٨٥ الى حوالي نسبة ٨ ٪ عام ١٩٨٨ .

ـ زيادة الاستثمارات في القطاعات الانتاجية ، واعطاء القطاع الخاص دورا اكبر في التنمية ، وخفض الاستثمارات الحكومية من ٣١ ٪ من الدخل القومي عام ١٩٨٤ الى نسبة ٢٠ ٪ عام ١٩٨٨ ، وقد تم خلال سنوات البرنامج رصد ٥٥ مليار اوقية * للاستثمارات ثم تدبير ٥٠,٨ مليار اوقية منها ، وتشكل القروض ما نسبته ٥٠,٣ ٪ من هذا المبلغ والهبات ٢٨,١ ٪ والمساعدات ١٤,٩ ٪ ، وتم تدبير النسبة الباقية من الموارد المحلية .

وفيما يلي اهم القطاعات التي وزع عليها المبلغ المخصص للاستثمارات خلال مدة البرنامج :

ـ التنمية الريفية	٣١,٠ ٪
ـ الصناعة	١٩,٢ ٪
ـ التنمية التحتية	١٧,٧ ٪
ـ المعادن والمناجم	١٤,٠ ٪
ـ قطاعات اخرى	١٧,٢ ٪

كان هذا فيما يتعلق بنتائج برنامج التقويم الاقتصادي والمالي ، وفيما يتعلق بالجوانب الاخرى المتعلقة بالاداء الاقتصادي والمالي خلال العام فقد كان ابرزها ما يلي :

ـ ارتفاع حصيلة الايرادات العامة للدولة بمقدار ٨٤٣ مليون اوقية ، حيث ارتفعت الايرادات من ١١,٤٥٤ مليار اوقية عام ١٩٨٧ الى ١٢,٢٩٧ مليار اوقية في تشرين اول / اكتوبر ١٩٨٨ .

ـ بلغت قيمة المصروفات الفعلية ٢١,١٧٨ مليار اوقية منها ١٤,٧٢٨ مليار اوقية مصروفات جارية ، و٦,٤٥ مليار اوقية مصروفات استثمارية ، وتمثل نفقات تسديد الدين الخارجي (٥) مليارات من هذا المبلغ .

ـ زيادة مبلغ القروض الداخلية الى ٢٣,٤ مليار اوقية خلال العام مقابل ٢١,٩ مليار اوقية خلال العام السابق ، بنسبة زيادة بلغت ٦,٨ ٪ .

ـ ارتفاع حصيلة الصادرات بحيث غطت اجمالي قيمة الواردات خلال العام مع تحقيق فائض قدره ١,٣ مليار اوقية ، على الرغم من زيادة قيمة الواردات بمبلغ ٩٨٦ مليون اوقية عما كانت عليه في السنة الماضية .

ـ بلغ العجز الجاري في ميزان المدفوعات الخارجية حوالي ١,١٥ مليار اوقية ، و بلغ عجز ميزان الخدمات حوالي ٢,٤٥ مليار اوقية .

ـ بلغ الانفاق الفعلي للمشاريع التنموية التي تم انجازها حوالي ١,٣٩ مليار اوقية ، و يقل هذا المبلغ بنسبة بسيطة عما كان مستهدفا تنفيذه .

ـ بلغ مجموع الديون المحصلة خلال العام ١,١٥ مليار اوقية .

---

* الدولار الامريكي يساوي ٤٠ اوقية قديمة او ٤٠٠ اوقية جديدة

التخطيط الاقتصادي :

يتوقع الاعلان قريبا عن خطة الدعم والتعزيز الاقتصادي للسنوات (١٩٨٩ ــ ١٩٩١) وهي امتداد لبرنامج التقويم الاقتصادي السابق ذكره. وفيما يلي ابرز ملامح هذه الخطة :

ــ المحافظة على معدل نمو حقيقي سنوي بنسبة ٤ ٪ .
ــ تحقيق فائض في الميزانية يساوي ٢,٨ ٪ من الناتج الداخلي .
ــ ابقاء نسبة الاستثمارات التنموية في حدود ٢٢ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي .
ــ السيطرة على العجز في الحساب الجاري وابقائه بنسبة ١٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

القطاع المصرفي :

شهد القطاع المصرفي تطورات هامة خلال العام، شملت اعادة تنظيم وترتيب البنية الهيكلية للجهاز المصرفي برمته ، وفيما يلي ابرز التطورات خلال العام :

ــ صدور قانون مصرفي جديد وخطة مصرفية وصدور قرارات واجراءات تتعلق بوضع قواعد جديدة للتسيير والادارة وتكوين لجنة متابعة لبرنامج الاصلاح .
ــ دمج الصندوق الوطني للتنمية والبنك الموريتاني للتنمية والتجارة في مؤسسة واحدة تسمى «اتحاد البنوك للتنمية» حيث تمت المصادقة على النظام الجديد لاتحاد بنوك التنمية ، وتقرر رفع رأسمال البنك الى ٨٠٠ مليون اوقية . وتسديد مبلغ ٤٥٧ مليون اوقية من اجمالي الديون الخارجية المسجلة على هذا الاتحاد والبالغة ٦٧٦ مليون اوقية وتغطية جزء من المبلغ المتبقي عن طريق تحويل السندات المالية الى سندات للخزينة العامة .
ــ تقرر دمج الشركة الموريتانية للبنك والبنك الدولي لموريتانيا فعليا في مؤسسة واحدة سميت «البنك الموريتاني للتجارة الدولية» اعتبارا من ١٩٨٩/١/١ ، وقد تم تسديد مبلغ ٦٠٢ مليون اوقية من الديون المجمدة المستحقة على البنك الدولي لموريتانيا لصالح المؤسسات العمومية ، بينما سيسدد مبلغ ٣٣٥ مليون اوقية عن طريق تحويل السندات المالية الى سندات للخزانة العامة . وفيما يخص المصارف الاخرى ، تجري مفاوضات مع البنك الموريتاني للتجارة الدولية والبنك العربي الليبي الموريتاني بغية رفع رأس مال كل منهما من ٤٠٠ مليون اوقية الى ٥٠٠ مليون اوقية لكل مصرف .

قطاع الثروة السمكية :

اخذ قطاع الثروة السمكية يحتل مكانة بارزة ومتزايدة الاهمية في الاقتصاد الوطني وذلك بفضل السياسات المتبعة في مجال الاستغلال والتسيير والمتابعة التي تطبقها الدولة منذ سنوات .

وفيما يلي اشارة الى ابرز تطوراته خلال العام :

ــ سجل العام زيادة في موارد هذا القطاع من العملات الاجنبية بحيث اصبحت المصدر الاول في البلاد ، حيث تراجع قطاع المعادن للمرتبة الثانية بعد ان كان يمثل المصدر الاول طيلة الفترة

الثروة السمكية من ١٥,٤ مليار اوقية عام ١٩٨٧ الى ١٥,٨ مليار اوقية خلال الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٨٨ .

ومن المشاريع الجديدة التي تم انجازها او هي قيد الانجاز في قطاع الثروة السمكية ما يلي :

أ ــ مشروع شبكة التبريد لتوزيع الاسماك داخل البلاد .

ب ـ ورشة بناء السفن واصلاحها في نواكشوط .

جـ ـ مشروع استصلاح (الراحة) في ميناء الصيد التقليدي في نواذيبو.

وفي مجال المحافظة على الثروة السمكية تم انشاء قيادة للصيد لتعزيز المراقبة البحرية وتنسيق عمليات المتابعة والتفتيش والمراقبة ومركزية كافة المعطيات والمعلومات المتوفرة عن كميات الانتاج . كما حققت نشاطات المراقبة البحرية زيادة ملحوظة حيث وصلت الى ٢٨٩ يوم من الرحلات البحرية ووصلت المراقبة الجوية الى ٤٦٨ ساعة طيران ، وبذلك تمت متابعة ومراقبة ٢٦٣٥ باخرة في المياه الموريتانية .

وضمن السياسة الجديدة المطبقة في هذا القطاع تم قصر صيد الاعماق على المواطنين دون سواهم .

هذا وتقدر العمالة الوطنية العاملة في هذا القطاع بـ٧١٨٣ عامل وموظف يعمل منهم ٦٢٨٣ في الاسطول الوطني بينما يعمل ٩٠٠ موظف وعامل على متن بواخر اجنبية .

قطاع الزراعة :

سجل الانتاج الزراعي خلال العام ارتفاعا ملحوظا بسبب موسم الامطار الجيدة وزيادة الدعم والتشجيع المتبعة من طرف الدولة فقد بلغ الانتاج السنوي (١٤٢) ألف طن تمثل نسبة ٤٧ ٪ من احتياجات البلاد مقارنة بـ١٠٧ ألف طن في السنة الماضية ، ومن ضمن المشاريع الجديدة التي تم انجازها مشروع (فم القليتة) الزراعي الذي دخل بالفعل حيز الانتاج ، وقد بلغت كلفته الاستثمارية ٩٢ مليون دولار.

قطاع الصناعة والتعدين :

يشكل قطاع التعدين المصدر الرئيسي الثاني لحصيلة البلاد من العملات الاجنبية بعد قطاع الصيد البحري ، وقد سجل العام زيادة صادرات البلاد من الحديد ٧,٨ ملايين طن خلال الشهور التسعة الاولى من العام ، مقابل ٦,٦ ملايين طن خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٧ اي بزيادة تعادل ما نسبته ١٨ ٪ من الانتاج و٢,٧ ٪ من القيمة الاجمالية للصادرات .

تم اكتشاف منجم حديد هام في شمال البلاد تقدر احتياطاته الاولية بحوالي ٨٠ مليون طن من خام الحديد ، هذا وقد منحت رخص التنقيب عن المعادن لشركة سنيم الوطنية للتنقيب عن الحديد واتحاد شركات تم تكوينه من المكتب الموريتاني للبحث الجيولوجي والشركة العربية للتعدين والشركة التونسية للصناعات الكيميائية والشركة السنغالية للصناعات الكيماوية للبحث

وفي مجال الصناعة تمت دراسة ٣٠ مشروعا صناعيا ، وتمت الموافقة على ٢٣ مشروعا منها من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات .

البنى الاساسية :

تم رصد مبلغ ٧٠٧ مليون اوقية لصيانة طريق «الامل» و ١,١٤ مليار اوقية لبناء طريق (بوغي ــ كيهيدي) ، كما تجري دراسات الجدوى لطرق (صانغرافة ــ المجرية) و(كجوجت ــ اطار) .

وفي مجال المياه والطاقة تم انجاز ٨٠٠ بئر ماء بكلفة مالية قدرها ٣,٥٨ مليار اوقية ، كما تم انجاز خط الماء الثاني (لاديس ــ نواكشوط) والذي سيزيد من كميات الماء في مدينة نواكشوط بنسبة ٢٣ ٪ ، وفي هذا المجال ايضا تم اصلاح وصيانة محطات الكهرباء في مدن ، نواكشوط ، اطار ــ نواذيبو، والانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية لكهربة جميع عواصم الجمهورية ويجري الاعداد لطرح مناقصتها بتمويل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

تطورات اخرى :

اعلن خلال العام عن قرب صدور قانون جديد لتشجيع الاستثمارات في اطار اهتمام الدولة بتحسين مناخ الاستثمار، كما تقرر مراجعة التعرفة الجمركية وتخفيضها تدريجيا .

احداث سياسية :

ــ تم خلال العام اجراء تعديل وزاري شمل وزارات الخارجية ، الاعلام ، الاقتصاد والمالية ، التجارة والنقل ، التجهيز، التنمية الريفية ، كما تم لاول مرة احداث وزارة للرقابة .

ــ تم الانتهاء من الانتخابات العامة للبلديات ، وتنصيب ٣٢ مجلسا بلديا في كافة انحاء البلاد .

القروض :

حصلت الجمهورية الاسلامية الموريتانية خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
صندوق النقد العربي	١٩٨٨	٢,١٩٠ مليون	دينار عربي حسابي	تمويل ميزان المدفوعات
صندوق النقد العربي	١٩٨٨	٢,٤٦٠ مليون	دينار عربي حسابي	تمويل ميزان المدفوعات
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/٢/١٠	١,٣٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع مناجم حديد القلب
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/٢/١٠	١,٠٠٠ مليون	دينار كويتي	دعم امكانات اتحاد بنوك التنمية
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٨/٢/٢٣	٢,٥٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مياه القرى والارياف
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١/١٩	٠,١٥٠ مليون	دينار اسلامي	مساعدة فنية لاعداد دراسة فنية لمشروع زراعي

٤.١٩ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.١٩ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

فيما يلي اهم فرص الاستثمار المتوفرة في مختلف القطاعات :

في القطاع الصناعي :

وتشمل فرص الاستثمار فيه ما يلي :

- صناعة الادوية .
- اعادة تصنيع قضبان السكك الحديدية المستعملة .
- صهر وسبك الفولاذ .
- صناعة الهياكل الحديدية .
- تعليب الاسماك .
- تعليب وتصنيع الخضر والفاكهة .
- انتاج الحليب ومنتجاته .
- انتاج الثلج .

في قطاع التعدين :

وتتوفر فرص الاستثمار فيه في المجالين التاليين :

- استخراج النحاس وخام الحديد .
- تنمية الخامات المساندة للتعدين .

في الصيد البحري :

وتتمثل اهم فرص الاستثمار فيه في المجالات التالية :

- بناء بواخر صيد كبيرة الاحجام .
- اقامة مراكز وتجهيزات لتفريغ وتخزين الاسماك .
- اقامة ورش لاصلاح السفن وتجهيزات اخرى للصيانة .
- انشاء حوض جاف لاصلاح سفن الصيد البحري .

٢.٤.١٩ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
الشركة الموريتانية لصناعة وتجميع الادوات الكهربائية	قطاع خاص	نواكشوط	دراسة اولية	٢٠٠ مليون اوقية

٥.١٩ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

(٢٠)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية العربية اليمنية
لعام ١٩٨٨

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية العربية اليمنية لعام ١٩٨٨

من ابرز الاحداث التي شهدها العام زيادة في كميات النفط المصدرة الى الخارج مما يتوقع ان يكون له مفعول مباشر على البرامج التنموية ومختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد .

كما تم الاتفاق مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على وضع خطة لاستغلال المناطق النفطية المشتركة واستثمارها ، واقامة شركة يمنية برأسمال مشترك تتولى اعمال التنقيب والانتاج في المنطقة الحدودية المشتركة .

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١.٢٠ تشريعات واجراءات حكومية :

لم يتيسر الحصول عليها خلال هذا العام .

٢.٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١.٢.٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

وقعت الجمهورية العربية اليمنية خلال العام على الاتفاقيات التالية :

- اتفاق مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على مشروع مشترك لاستثمار النفط في المناطق الحدودية المشتركة بينهما والواقعة في محافظتي مأرب ولشبوه ، وسوف تتولى ادارته شركة يمنية مشتركة للاستثمار برأسمال مشترك بين الحكومتين .
- اتفاق مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٨ يتضمن الخطوط الرئيسية العملية لتأسيس الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية .
- اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٩٨٨/٩/١ ، تشتمل على تنفيذ صفقات تجارية متكافئة يتفق عليها بين البلدين .
- الاتفاق مع المملكة الاردنية الهاشمية على انشاء مركز تقني يمني اردني للاستثمارات في صنعاء برأسمال قدره مليون ريال يمني ، اكتتب فيه بالتساوي كلا من الشركة اليمنية للاستثمار والتمويل والجمعية العلمية الملكية الاردنية ، وذلك بهدف تكوين قناة اتصال للتعاون العلمي والتقني والفني بين البلدين ، وتقديم استشارات فنية ومالية وتنظيمية متخصصة ، واعداد دراسات للمشاريع التنموية والاقتصادية ، والقيام باعمال البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي التطبيقي المرتبط بعملية التنمية وخاصة الصناعية منها ، وكذلك توجيه الاستثمارات الخاصة في البلدين الى مجالات الفرص الاستثمارية المجزية ، واعداد الدراسات والبرامج المتعلقة بانظمة المعلومات وتقويم الاستشارات الفنية المتعلقة بنقل التكنولوجيا .

تشتمل ما يلي :

- اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني وتشجيع وحماية الاستثمار.
- اتفاقية لتنظيم القوى العاملة بين البلدين .
- بروتوكولات تعاون في المجال الصحي والزراعي والتربوي والتعليمي .
- بروتوكول مع جمهورية السودان بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٥ للتعاون في مجال النقل والاشغال .

٢.٢.٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

تم خلال العام ابرام الاتفاقيات التالية :

- اتفاقية مع جمهورية المانيا الاتحادية للتعاون الفني بقيمة (٣) ملايين مارك الماني تقوم الحكومة الالمانية بموجبها بدعم مشروع كلية الهندسة في جامعة صنعاء من خلال انتداب المدرسين والخبراء في مجال الهندسة الكهربائية وتجهيز المختبرات الدراسية .
- اتفاقية مع اثيوبيا بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦ للتعاون التجاري بين البلدين .
- اتفاقية قرض سلعي مع الولايات المتحدة الامريكية بقيمة (٥) ملايين دولار ثمن ثلاثة واربعين ألف طن من القمح لتستخدم عائدات بيعها في مشاريع التنمية الزراعية في البلاد .
- التوقيع على اتفاقيتين للتعاون مع هولندا تقوم الحكومة الهولندية بموجب الاتفاقية الاولى بتقديم مبلغ ٥٢,٢ مليون ريال يمني * للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الريفية في منطقة (رداع) لعامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ ، وتقوم الحكومة الهولندية بموجب الاتفاقية الثانية بتقديم مبلغ ٢٧,٧ مليون ريال يمني لمشروع (اكثار البطاطس بزمار) اضافة الى مساعدات سلعية في صورة بذور محسنة بتكلفة ١١,٥ مليون ريال .
- الاتفاق مع اليابان بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٩ على اعفاء اليمن من فوائد القروض اليابانية والمقدرة بحوالي ١,٥ مليون دولار.

٣.٢٠ وقائع وأحداث :

وفيما يلي نبذة موجزة عن اهمها :

الموازنة العامة للدولة :

قدرت المصروفات العامة في الميزانية العامة للعام المالي (١٩٨٨) بحوالي ١٥٥٤١ مليون ريال يمني ، والايرادات بحوالي ١٣٧٨١ مليون ريال يمني ، اي بعجز يبلغ حوالي ١٨٢٣ مليون ريال يمني .

القطاع النفطي :

- بلغت كميات النفط المصدرة في بداية العام، ١٨٠ ألف برميل في اليوم فيما بلغت في العام الماضي عند بداية التصدير ٣٥ ألف برميل يوميا . وسوف ترتفع الكمية المصدرة تدريجيا لتصل الى ٢٠٠ ألف برميل، مما يحقق للجمهورية العربية اليمنية دخلا يزيد على ٨٠٠ مليون دولار في العام الواحد .
- استمر العمل في البحث والتنقيب واستكشاف حقول جديدة رفعت حجم الاحتياطي من النفط الخام الى ٨٠٠ مليون برميل تقريبا والاحتياطي من الغاز الطبيعي المصاحب وغير المصاحب الى ٥,٥ تريليون قدم مكعب .
- نالت شركة بتروليوم انترناشيونال الامريكية امتياز اعمال المسح الزلزالي والتنقيب عن النفط في منطقة مأرب الجوف في مساحة قدرها ٤٣٠٠ كيلومتر مربع .
- تم التوقيع على عقدين لبيع النفط الخام بين مؤسسة النفط اليمنية وكل من شركة تكسيكو العالمية وشركة ماتوي اليابانية تتم بموجبهما تزويد هاتين الشركتين بكميات من النفط الخام خلال الربع الاول من عام ١٩٨٨ .

وقائع وأحداث اخرى :

- عقد في صنعاء في منتصف كانون الثاني / يناير اللقاء الاقتصادي والتجاري الموسع مع جمهورية المانيا الاتحادية .
- تم في صنعاء خلال الفترة ٢٣ ــ ١٩٨٨/١/٢٧ اجراء مباحثات تجارية مع جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية اسفرت عن تجديد الاتفاقية التجارية الموقعة معها في عام ١٩٨٠ .
- تم في صنعاء بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣ عقد اجتماع مشترك مع ممثلي جمهورية ايطاليا تم فيه بحث التعاون المشترك بين البلدين .
- تم في صنعاء خلال الفترة ٢٠ ــ ١٩٨٨/٣/٢٥ اجراء مباحثات مع صندوق النقد الدولي تناولت مراجعة الاداء الاقتصادي خلال عام ١٩٨٧ في قطاعات الزراعة والصناعة وانتاج النفط والعمالة والاسعار ومعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاضافة الى توقعات الانتاج والاسعار خلال عام ١٩٨٨ .
- عقد في واشنطن بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥ مؤتمر للاستثمار شارك فيه عدد من المسؤولين ورجال الاعمال اليمنيين وعدد من الشركات الامريكية الكبرى وذلك بغرض تشجيع النشاط الاقتصادي والتجاري بين البلدين وجذب الاستثمارات الامريكية الى البلاد .
- تأهلت الجمهورية العربية اليمنية بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٢ للحصول على منح وقروض من السوق الاوروبية المشتركة .

أحداث سياسية :

لمجلس الشعب البالغ عددهم ١٥٩ عضوا .

- تم بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٧ اعادة انتخاب رئيس الجمهورية العقيد / علي عبدالله صالح لفترة رئاسية ثالثة تبلغ مدتها ٥ سنوات .
- اجري بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٥ تعديل وزاري احتفظ فيه معظم الوزراء بمناصبهم بما في ذلك رئيس الوزراء السيد / عبد العزيز عبد الغني . وقد تم في هذا التعديل تحويل دائرة النقل من وزارة المواصلات الى وزارة الاشغال العامة .

روض :

يبين الجدول التالي القروض التي تم الحصول عليها خلال العام :

ة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
: مؤسسات التمويل العربية				
ندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/٤/٤	٢,٥٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع تقوية طريق زبيد ــ الحديدة
ندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/١٢/٢٠	٣,٥٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل وتطوير المناطق الشمالية
ندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/١٢/٢٠	٨,٦٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل الربط الكهربائي بين شطري اليمن
وق النقد العربي	١٩٨٨/١٠/١٨	٣,٩٧٥ مليون	دينار عربي حسابي	تمويل ميزان المدفوعات
وق النقد العربي	١٩٨٨	٥,١٠٠ مليون	دينار عربي حسابي	دعم التجارة العربية
: مؤسسات التمويل الاخرى				
وق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٨/١/٢٦	٤,٣٥٠ مليون	دولار امريكي	تمويل اصلاح طريق صنعاء الحديدة
ك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٢/١٣	٤,٦١٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل جزء من تكاليف مشروع طريق فرضة ــ الحزم
ك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١٢/٢٤	٠,٢١٢ مليون	دينار اسلامي	مساعدة فنية لدراسة الرخام والجرانيت
التنمية الدولية	١٩٨٨/٢/١	١٨,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل جزء من تكاليف مشروع تطوير المناطق الشمالية
كومة الفرنسية	١٩٨٨/٢/٨	١٤٥,٠٠٠ مليون	فرنك فرنسي	توسيع شبكة المواصلات وانشاء مركز لنظام التحكم في شبكة الكهرباء
كومة اليابانية	١٩٨٨/١٠/٢٦	١٤٥,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل انشاء مصنع اسمنت المفرق
ومة الصين الشعبية	١٩٨٨/١/٢٧	٤٠,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل طريق جانة / صراوح مأرب وانشاء عدد من السدود

٤.٢٠ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.٢٠ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

يمكن تلخيص اهم الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات المختلفة فيما يلي :

القطاع الصناعي :

وفيما يلي اهم الفرص الاستثمارية :

- انتاج الزيوت النباتية .
- صناعة معجون الطماطم .
- تصنيع محاصيل الالياف .
- انتاج النشا والجلكوز .
- تعليب ملح الطعام والصودا وغاز الكلور .
- انتاج المبيدات الحشرية المنزلية والزراعية .
- انتاج الاعلاف المركزة .
- انتاج حديد التسليح .
- اقامة مصانع التكسير الآلي للاحجار .
- انتاج المسامير السلكية .
- انتاج الطوب الرملي .
- صناعة الطوب الاسمنتي .
- انتاج وتصنيع الرخام والجرانيت .
- اقامة مصانع لانتاج المباني الجاهزة .
- انتاج هياكل البناء الخرسانية .
- انتاج الاعمدة الخرسانية .
- انتاج الابواب والشبابيك الخشبية والابواب السحابة .
- صناعة منتجات الالمنيوم لانتاج الاواني المنزلية .
- انتاج محولات الكهرباء .
- انتاج المنتجات الفولاذية المضغوطة .
- انتاج خلاطات الخرسانة وآلات انتاج البلك .
- انتاج الاثاث المدرسي والمعدني للمكاتب .
- انتاج مسابك حديد للاغراض الهندسية .
- انتاج الزجاج والمواد الزجاجية .
- صناعة الاحذية والمنتجات الجلدية .
- دباغة الجلود .

ـ انتاج ملابس التريكو الداخلية والخارجية .
ـ انتاج الصابون ومستحضرات الغسيل .
ـ انتاج البطاريات الجافة .
ـ صناعة غاز الاوكسجين وغاز الاستيلين .
ـ صناعة الادوية والمستحضرات الصيدلية .
ـ انتاج مواد كيماوية مثل مبيدات الآفات الزراعية ، مواد الحشو للاستخدامات الصناعية والبرافين ومشتقاته .
ـ انتاج المكائن وفرش الطلاء .
ـ انتاج مظاريف الرسائل .

قطاع التعدين :

وتتلخص اهم فرصه الاستثمارية فيما يلي :

ـ التنقيب عن النفط .
ـ انتاج الجبس واستخراج احجار البناء .

القطاع الزراعي :

وتتمثل اهم فرص الاستثمار فيه في المجالات التالية :

ـ زراعة الفاكهة كالموز والعنب والليمون .
ـ تربية نحل العسل .
ـ انتاج البيض .
ـ اقامة مصانع للبيوت البلاستيكية وانظمة الري بالرش والتنقيط .
ـ اقامة مزارع لتربية الابقار وتسمين الخراف .
ـ صيد وتسويق الاسماك .
ـ تعليب وتجميد الاسماك .

القطاع السياحي :

وتتوفر فيه فرص الاستثمار التالية :

ـ اقامة المنتزهات في المدن الرئيسية .
ـ اقامة قرى سياحية على السواحل وفي المواقع الاثرية .
ـ انشاء فنادق درجة اولى .
ـ انشاء منتجعات صحية .

٢٠ ـ ٤ ـ ٢ ـ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع اعداد وتجميد الجمبري	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٦,٠ مليون ريال
مصنع تعبئة العسل	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٦,٨ مليون ريال
مصنع الجبن الابيض	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢٥,٠ مليون ريال
مصنع هياكل البناء الخرسانية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٣,٦ مليون ريال
مصنع الاعمدة الخرسانية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٥,٠ مليون ريال
مصنع المحولات الكهربائية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	١١,٠ مليون ريال
مسبك حديد للاغراض الهندسية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٤,١ مليون ريال
مصنع الاثاث المدرسي	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٩,٢ مليون ريال
مصنع الآلات الزراعية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٦,٧ مليون ريال
مصنع انتاج القوالب للاغراض الصناعية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٧,١ مليون ريال
ورش صيانة مضخات مكائن الديزل	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢,٠ مليون ريال
مصنع المنتجات الفولاذية المضغوطة	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٩,٣ مليون ريال
مصنع الابواب السحاب	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢,٠ مليون ريال
مصنع المسامير العمودية اللولبية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٣,٦ مليون ريال
مصنع خلاطات الخرسانة وآلات انتاج السبك	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٣,٠ مليون ريال
مصنع صب وقولبة اللوازم المعدنية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	١,١ مليون ريال
مصنع فرش الاسبرنج	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٥,٤ مليون ريال
مصنع مبيدات الآفات الزراعية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢٥,٠ مليون ريال
مصنع مواد الحشو للاستخدامات الصناعية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٣٣,٠ مليون ريال
مصنع البرافين ومشتقاته	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	١٦,٢ مليون ريال

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع اثاث المطبخ	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٥,٠ مليون ريال
مصنع المكائن وفرش الطلاء	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٣,٥ مليون ريال
مصنع ظروف الرسائل	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٥,٦ مليون ريال
ورشة تجديد قطع المعدات	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢,٥ مليون ريال
انتاج الحبوب (قمح ، ذرة)	وزارة الاقتصاد والتموين	غير محدد	دراسة جدوى	غير محدد
انتاج الالبان الطازجة ومشتقاتها	وزارة الاقتصاد والتموين	غير محدد	دراسة جدوى	غير محدد
تربية الماشية	وزارة الاقتصاد والتموين	غير محدد	دراسة جدوى	غير محدد
مشروع انتاج الملابس الجاهزة	وزارة الاقتصاد والتموين	غير محدد	دراسة جدوى	٣٧,٠ مليون ريال
انتاج النشا والجلكوز	وزارة الاقتصاد والتموين	غير محدد	دراسة جدوى	١٣,٥ مليون ريال

٥.٢٠ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في الجمهورية العربية اليمنية.

(٢١)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
لعام ١٩٨٨

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٨٨

جاءت وقائع واحداث هذا العام انعكاسا للجهود المتواصلة التي بذلتها الدولة لمعالجة الاختلالات البنيوية في الاوضاع المالية والاقتصادية، حيث شهد القطاع الزراعي تحسنا ملموسا وحقق زيادة في معدلات الانتاج الزراعي كما شهدت القطاعات الاخرى تنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية، وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١.٢١ تشريعات واجراءات حكومية:

صدر اثناء العام على صعيد تنظيم النشاط الاقتصادي القانون رقم (١) لعام ١٩٨٨، بشأن خطة العام الثالث (١٩٨٨م) من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦ ــ ١٩٩٠). وقد نص القانون على اعفاء مستوردات المشروعات المدرجة في الخطة او التي ستدرج في الخطة الاستثمارية لعام ١٩٨٨ من الضرائب والرسوم الجمركية، كما صدر القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٨، بشأن الموازنة العامة الموحدة للعام المالي ١٩٨٨، والقانون رقم (٤) بشأن الموازنات التقديرية لمؤسسات الدولة للعام المالي ١٩٨٨.

وفي مجال الضرائب صدر القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٨، بشأن اضافة فقرة الى الجدول الملحق لقانون ضريبة الانتاج رقم (١٤) لسنة ١٩٧٩، نصت على فرض ضريبة انتاج على التركيبات واللوحات الكهربائية التي ينتجها المصنع اليمني للتركيبات واللوحات الكهربائية وذلك بمعدل نسبته ٢٠٪ من القيمة.

٢.٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١.٢.٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

- تمت المصادقة على اتفاقية النقل الجوي التجاري بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي الموقع عليها في مدينة جيبوتي.
- تمت المصادقة على اتفاقية تنظيم العلاقات التجارية مع الجمهورية العربية السورية الموقع عليها في دمشق.
- وقعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسلطنة عمان على بروتوكول للتعاون والتبادل التجاري يهدف الى تعزيز التبادل التجاري بين البلدين وفتح آفاق للتعاون في مجال الاستثمار وتنمية الصادرات بالاضافة الى التعاون في المجالات الاقتصادية الاخرى.
- تمت المصادقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني والتجاري والعلمي والثقافي والاعلامي مع جمهورية السودان، الموقع عليها في مدينة عدن.
- تمت المصادقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني والتجاري والثقافي مع المملكة العربية

- تم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني والعلمي والثقافي مع الجمهورية العراقية وتنص على تنمية التعاون بين الشركات والهيئات المتخصصة في البلدين في الشئون الاقتصادية والزراعية والثقافية والعلمية .
- تم الاتفاق بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية على اقامة الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والموارد الطبيعية وتشكيل اللجنة التحضيرية لهذه الشركة التي سوف تتولى اعداد مشروع قانون الاستثمار المشترك والنظام الاساسي للشركة .
- تم التوقيع على اتفاقية للتعاون بين الغرفة التجارية والصناعية الوطنية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والغرفة التجارية للصناعة والزراعة في جمهورية الصومال الديمقراطية تهدف الى تسخير امكانية الغرفتين لدعم وتوسيع حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتبادل الخبرات والمعلومات واقامة المعارض .

٢.٢.٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

- تمت المصادقة على اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي على الدخل في مجال النقل الجوي مع جمهورية الهند .
- تمت المصادقة على مرسوم هيئة الرئاسة بشأن المصادقة على البروتوكول المالي مع فرنسا والخاص بتمويل مشروع تحديث مصنع الغزل والنسيج .
- تم التوقيع على اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي حول استغلال حقلين نفطين وبناء خط انابيب بطول ٢٠٠ كيلومتر بين الحقول النفطية في شيوه (٤٢٠ كيلومتر جنوب شرق عدن) على ساحل خليج عدن حيث تصل كمية الاحتياطي المقدرة في هذا الحقل نحو ٥٠٠ مليون طن .
- تم التوقيع على بروتوكول للتعاون مع جمهورية فييتنام الاشتراكية ، لتعزيز التعاون بين البلدين في مجال الانشاءات والاسكان .
- تم التوقيع على اتفاقيتين مع المانيا الديمقراطية تقضي الاتفاقية الاولى بادخال اول كمبيوتر بتقنية عالية في اعمال الخزانة العامة ، اضافة الى تدريب وتأهيل الكوادر اليمنية في مجال برمجة المعلومات وتحليل الانظمة ، وتقضي الاتفاقية الثانية بشمول اشكال الخدمات التي تستمر لمدة سنتين بعد انتهاء فترة الضمان القابلة للتجديد .
- تم التوقيع على اتفاقية تعاون مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة «الفاو» تهدف الى دعم برنامج خاص لمراقبة وتطوير مختلف مجالات التغذية .

٣.٢١ وقائع وأحداث :

واصلت الحكومة جهودها الرامية الى تجاوز المصاعب والمشكلات الاقتصادية فعملت على معالجة الاختلالات البنيوية في الاوضاع المالية والاقتصادية ، وعملت كذلك على تحسين ورفع مستوى الاداء الوظيفي والكفاءة الادارية والمهنية ، وقد تركز اهتمام الحكومة خلال العام ١٩٨٨ على

القطاع الزراعي :

حظي القطاع الزراعي باهتمام بالغ من الدولة خلال العام ١٩٨٨ من اجل توفير الغذاء الكافي لجميع افراد الشعب ، فعملت الدولة على زيادة الناتج الزراعي المحلي وتخصيص نسبة كبيرة من النقد الاجنبي في برنامج الاستيراد لاستيراد المواد الغذائية غير المتوفرة محليا ، وانسياقا مع هذا الهدف تم تعديل تعرفة الكهرباء لمزارع الدولة والتعاونيات الزراعية مما كان له الاثر الايجابي في تخفيض تكلفة الانتاج ، كما تم رفع تسعيرة القطن ، مما ادى الى زيادة اهتمام الفلاحين بزراعة القطن وارتفع معدل انتاج الفدان الواحد للقطن متوسط التيلة في عام ١٩٨٨ الى ٧٣١ رطلاً مقابل ٥١٩ رطلاً عام ١٩٨٧ ومعدل انتاج الفدان الواحد للقطن طويل التيلة الى ٩٧٨ رطلا عام ١٩٨٨ مقابل ٩٤٣ رطلا عام ١٩٨٧ .

وعملت الدولة كذلك على اعادة تنظيم اوضاع مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية ومحطات تأجير الآليات الزراعية واخذت تلك المعالجة ابعادا متعددة منها هياكل الاجور وتوفير بعض مستلزمات الانتاج من مبيدات و بذور واسمدة وتوفير قطع غيار الآليات الزراعية وتشجيع الانتاج الحيواني كما شملت القرارات ايضا تشجيع تصدير البن وتطوير زراعته وشراء التبغ وتسويقه وتوحيد اسعار المدخلات الزراعية واستمرار دعم اسعار بعض السلع الزراعية (البطاطس ، البصل ، البيض ، تقاوي البطاطس) .

وفي الموسم الزراعي ١٩٨٨/٨٧ تم استزراع مساحة ١٢٢ ألف فدان و بلغ الانتاج النباتي ٢٧٣ ألف طن والانتاج الحيواني من اللحوم والالبان ٣٤٠٠ طن بانخفاض ٤٠ ٪ من لحوم الدواجن بسبب الاوبئة التي قضت على القطيع في محافظة ابين ، بينما بلغ انتاج البيض للمؤسسة العامة للدواجن ٥٧ مليون بيضة بزيادة ١٠ ٪ عن الانتاج في العام المنصرم .

و بالنسبة للجوانب المالية خرجت العديد من مزارع الدولة ومحطات التأجير من دائرة العجز في موازناتها وحققت المؤسسة العامة للخضار والفواكه والمؤسسة العامة للدواجن ، ومؤسسة الخدمات الزراعية ارباحا خلال العام .

وفي اطار الاهتمام بالقطاع الزراعي وتشجيع الانتاج الزراعي تم وضع تعديلات لقانون ضريبة الانتاج على بعض المحاصيل الزراعية سوف يتم عرضها على مجلس الشعب الاعلى في دورته الثامنة (يناير عام ١٩٨٩) .

وفي القطاع السمكي بلغت الاستثمارات المخططة لعام ١٩٨٨ نحو ١٠,٩ مليون دينار* انفق منها خلال العام نحو ٩,٣ مليون دينار (بنسبة ٨٤,٥ ٪ من المخطط) ، شملت مشروعات اساسية هامة مثل استكمال مشروع بناء ميناء الاصطياد في عدن والبدء في مشروع بناء معهد سمكي ، للتدريب كذلك مشروع بناء مستودع للتعاونيات السمكية في محافظة حضرموت وتطوير مركز ابحاث علوم البحار والقيام بعمل دراسة لتطوير القطاع السمكي حتى عام ٢٠٠٠ .

وفي مجال الانتاج السمكي بلغ الانتاج خلال العام نحو ٢٣,٥ ألف طن .

القطاع الصناعي :

استهدفت الخطة الانتاجية للمصانع التي تشرف عليها وزارة الصناعة والتجارة والتموين ، تحقيق ما قيمته نحو ٤٤,٤ مليون دينار في عام ١٩٨٨ ، بلغ التنفيذ الفعلي منها نحو ٣٧,٨ مليون دينار (بنسبة ٨٥ ٪) ، وذلك بسبب النقص في المخصصات المتاحة لاستيراد المواد الخام ، وقد تم استثمار نحو ٣,٢ مليون دينار بنسبة ٩٧ ٪ من المخصص في خطة التوظيفات الاستثمارية . وفي بداية عام ١٩٨٨ كلف مجلس الوزراء وزارة الصناعة والتجارة والتموين بالاستمرار في دراسة اقتصاديات مشروع مصنع الاسمنت ومتابعة تنفيذه . وتم خلال ١٩٨٨ تنفيذ عدد من الدراسات الخاصة باقامة بعض المشروعات الصناعية في محافظة حضرموت واقامة مشروع الزجاج ومشروع لانتاج الكراتين ومشروع الاسلاك ومجمع كيماوي مشترك مع الجمهورية العربية اليمنية .

النفط والتعدين :

اولت الحكومة اهتماما خاصا بالدراسات والبحوث والاستكشافات النفطية والمعدنية وتطوير قطاع الطاقة والمعادن حيث بلغت التوظيفات الاستثمارية لمشروعات البحث والتنقيب عن النفط في محافظة شبوه لعام ١٩٨٨ نحو ٦٦,٩ مليون دينار، بينما بلغت التوظيفات الاستثمارية في مجال الاستكشافات المعدنية لنفس العام نحو ٣,٥ مليون دينار، وبلغ اجمالي الايرادات من النقد الاجنبي في قطاعات النفط حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٨ نحو ٤٧,٩ مليون دولار امريكي (نحو ١٦,٧ مليون دينار) وذلك بنسبة ١٣٠ ٪ من المخطط لنفس العام .

وتقدر الاحتياطيات النفطية المكتشفة حتى الآن بنحو ٥٠٠ مليون طن من النوعية الجيدة ، ويبلغ الانتاج حاليا نحو ٢٠٠ ألف طن سنويا يتم نقله عبر الشاحنات ، وينتظر ان يصل الى نحو ١,٢ مليون طن سنويا بعد مد خطوط الانابيب النفطية التي يقدر طولها بنحو ٢٣٠ كيلومتر من منطقة حقلي النفط (عباد الغرب ، امل) الى بلحاف على شاطىء البحر.

قطاعات الانشاءات والتشييد :

تضمنت خطة الانشاءات والتشييد لعام ١٩٨٨ لاعمال البناء والتركيب لوزارة الانشاءات والاسكان ، تخصيص مبلغ ٤٠ مليون دينار نفذت المؤسسات والمرافق التابعة للوزارة خطتها بنسبة ٩٥ ٪ بينما حققت المقاولات الاجنبية والمحلية نسبة انجاز ٤٣ ٪ من المخطط ، وبلغت خطة التوظيفات الاستثمارية للوزارة خلال العام ١٩٨٨ نحو ٢٣,٢ مليون دينار نفذت منها نسبة ٧١ ٪ ، ونفذت الوزارة في اطار الخطة الانشائية ٣٦ مشروعا في مختلف محافظات الجمهورية . وبالنسبة للانتاج الصناعي من الجير والبلاط والطوب وانتاج مصنع الابنية الخرسانية الجاهزة بلغ اجمالي قيمة المخطط لعام ١٩٨٨ ، ٣,١ مليون دينار وبلغ قيمة المنفذ منها ما قيمته ٢,٨ مليون دينار بنسبة ٩٠ ٪ وحققت ورش النجارة في مؤسسات البناء المحلية ما قيمته ١,٢ مليون دينار بنسبة ١٠٨ ٪ من المخطط .

قطاع النقل والمواصلات :

حقق قطاع النقل والمواصلات نموا نسبيا مقارنة بعام ١٩٨٧ ، حيث بلغت كمية البضائع المنقولة براً وجواً نحو ٥٨٦ ألف طن وبحراً نحو ١٦٨ مليون طن بنسبة زيادة ٦ ٪ و٤ ٪ على التوالي . وتحققت زيادة في عدد الركاب براً وجواً في نهاية العام ١٩٨٨ بنسبة ٤ ٪ و٨ ٪ على التوالي .

وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وصلت سعة السنترالات الهاتفية الى ٣٥٥٠٠ خط وعدد القنوات اللاسلكية الى ٢٢٣ قناة بزيادة ٣ ٪ و٣٠ ٪ على التوالي بالنسبة للعام السابق ، وقامت فروع النقل والمواصلات التابعة لوزارة المواصلات بتنفيذ ١٩ مشروعاً محققة انجاز ما نسبته ٨٢ ٪ من المشروعات المخطط لها خلال العام .

قطاع التجارة :

بلغت قيمة الواردات خلال العام نحو ٢١٣,٢ مليون دينار بينما كان المستهدف في الخطة ٢٠٧,٧ مليون دينار وبلغت قيمة الصادرات واعادة التصدير ٢٠,٥ مليون دينار بنسبة ٩٤ ٪ من المستهدف في الخطة .

أحداث اخرى :

يجري حاليا تنفيذ مشروع تحديث ميناء عدن بكلفة اجمالية تبلغ نحو ٦٠ مليون دولار يساهم في تمويله صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي بمبلغ ١٠ ملايين دولار والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ ٣٠ مليون دولار والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ ٢٠ مليون دولار .

ويهدف المشروع الى تشييد ارصفة خرسانية بطول ٩٠٠م بالاضافة الى رصيف جانبي لسفن الدحرجة لكي يمكن استقبال السفن ذات الحمولات التي تتراوح ما بين ٣٠ الى ٣٦ ألف طن ، وسيتم تعميق الميناء الى ١١ مترا بالاضافة الى ردم واعداد نحو ٢٠ هكتارا من الاراضي خلف الارصفة الجديدة لبناء تسهيلات واقامة مستودعات مسقوفة لتخزين البضائع العابرة ، وسيوفر المشروع نحو سبعة ملايين دولار سنويا للحكومة .

بلغت قيمة المعونات الغذائية التي قدمها برنامج الغذاء العالمي التابع للامم المتحدة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية منذ عام ١٩٦٩ حتى نهاية عام ١٩٨٨ نحو ١٨٣ مليون دولار، كما قدم البرنامج اغذية بنحو ١٥ مليون دولار للطوارىء التي سببها الجفاف والفيضانات .

قروض :

حصلت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال العام على القروض المبينة في الجدول ادناه :

جهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
لا : مؤسسات التمويل العربية				
صندوق النقد العربي	١٩٨٨	٣,٦٩ مليون	دينار عربي حسابي	تمويل ميزان المدفوعات .
صندوق النقد العربي	١٩٨٨	٦,١٥ مليون	دينار عربي حسابي	تمويل ميزان المدفوعات .
صندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/٢/١٠	٥,٥ مليون	دينار كويتي	تمويل طريق لودر / مكيراس .
صندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/٢/١٠	١,٥ مليون	دينار كويتي	تمويل لتطوير معهد الاسماك وتطوير التعاونيات السمكية .
صندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/١٢/٢٣	١٠,٠ مليون	دينار كويتي	تمويل الربط الكهربائي بين شطري اليمن .
صندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٨/١٢/٢٣	٢,٨٥٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع مياه المكلا .
صندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٨/١٢/٢٠	٢,٨٥٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع مياه المكلا .
نيا : مؤسسات التمويل الاخرى				
بنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٢/١٢	٥,٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل طريق لودر / مكيراس .
بنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/٧/٣٠	١٠,٨٤٣ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد منتجات بترولية مكررة .
بنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٨/١١/٢٢	١١,٥٢٤ مليون	دينار اسلامي	تمويل استيراد منتجات بترولية مكررة .
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٨/١/٢٦	٢,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل طريق لودر / مكيراس .
الحكومة الفرنسية	١٩٨٨	١٨٠,٠ مليون	فرنك فرنسي	تمويل تجديد مصنع الغزل والنسيج .

٤.٢١ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.٢١ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

وفقا لخطة التنمية ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠ تتركز اهم فرص الاستثمار في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في مجالات الصناعة ، الزراعة ، والطاقة ، وفيما يلي فرص الاستثمار في كل من هذه القطاعات .

القطاع الصناعي :

وتتوفر فرص الاستثمار في المجالات الآتية :

ــ انتاج الاسمدة المركبة
ــ صناعة المواد الانشائية .
ــ انتاج الحليب ومشتقاته .
ــ تعليب وتصنيع الاسماك .
ــ صناعة العازلات الكهربائية الخزفية .
ــ صناعة المواد الكيماوية (كالاسفنج) .
ــ اقامة معامل للثلج .

قطاع الزراعة والثروة السمكية :

وتشمل فرصه الاستثمارية ما يلي :

ــ اقامة ورش لصيانة قوارب الصيد .
ــ انتاج الخضر والفاكهة .
ــ انشاء مجمعات سمكية في جزيرة سقطرى .

قطاع الطاقة والتعدين :

وتتمثل فرصه الاستثمارية فيما يلي :

ــ الاستكشاف والتنقيب عن النفط في محافظة شبوه والمناطق الواقعة على الحدود المشتركة مع الجمهورية العربية اليمنية .
ــ استغلال الغاز الطبيعي المصاحب وغير المصاحب للنفط .

٢.٤.٢١ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تطوير مصافي عدن	شركة مصافي عدن	عدن	تجديد المشروع	٥٦ مليون دولار امريكي .

٥.٢١ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

سعاد الطلبية ت.